1919

2019

القطاع المصرفي البحريني

100 عام من التحديات والإنجازات

عبيدلي العبيدلي و صالح حسين

BAB
جمعية مصارف البحرين
Bahrain Association of Banks

100
A Century of Banking
قـرن من الخدمات المصرفية

miracle







المغفور له بإذن الله تعالى

الأمير الراحل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة



حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة

ملك مملكة البحرين المفدى



صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة

رئيس الوزراء الموقر



صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة

ولي العهد نائب القائد الأعلى
النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء

BAB
جمعية مصارف البحرين
Bahrain Association
of Banks

ص.ب. 1034، المنامة، مملكة البحرين
هاتف 3000 1782 973+
البريد الإلكتروني:info@banksbahrain.org
www.banksbahrain.org

تأليف: **عبيدلي العبيدلي و صالح حسين**

مدير المشروع: **خالد أحمد جمعان**
مساعد مدير المشروع: **أشوين جورج**
الإخراج الفني: **بول ورانر**
جرافيك وتصميم: **سيد عبد الرضا**
الإنتاج والنشر: **ميراكل جرافيكس**

تصميم ونشر
miracle

ص.ب. 10013، المنامة، مملكة البحرين
هاتف 2222 7702 973+
البريد الإلكتروني: info@miracle.com.bh
www.miracle.com.bh

الصور:
جمعية مصارف البحرين
شركة نفط البحرين (**صفحة** 50, 51, 54)
خليفة شاهين (**صفحة** 34 ,35, 44, 49, 62, 90, 101, 177, 178)
كارتير (**صفحة** 53)

جميع الحقوق محفوظة

لا يجوز نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب في أي شكل من الأشكال أو بأية وسيلة من الوسائل سواء التصويرية أم الإلكترونية أم الميكانيكية، بما في ذلك النسخ الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطه أو سواها وحفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطي من الناشر.

تم اتخاذ جميع الإجراءات والخطوات المطلوبة لضمان الجودة في هذا الكتاب وضمان دقة المعلومات الواردة فيه، إلا أن الناشر لا يتحمل مسؤولية أي خطأ أو معلومة غير دقيقة مهما كان سببها.

تم نشر الطبعة الأولى في مملكة البحرين 2020
رقم الكتاب المعياري الدولي (ردمك): ISBN: 978-99901-37-58-3
رقم الإيداع بإدارة المكتبات العامة: 310/د.ع/2020م

1919
2019

القطاع المصرفي البحريني

100 عام من التحديات والإنجازات

BAB
جمعية مصارف البحرين
Bahrain Association of Banks

A Century of Banking
قرن من الخدمات المصرفية



شكر وتقدير

تتقدم جمعية مصارف البحرين بأجمل عبارات الشكر والامتنان لكل من ساهم في هذا العمل كي يتحول من مجرد فكرة في أذهاننا إلى كتاب يسرد بين دفتيه حكاية 100 عام من مسيرة القطاع المصرفي والمالي البحريني.

ونخص بالشكر أولئك الذين أدلوا بشهاداتهم الحية لفريق إعداد الكتاب من خلال المقابلات الشخصية التي شكّل محتواها العمود الفقري لمادة الكتاب، سوية مع ما أمدَّتنا به المؤسسات من نصوص وصور ووثائق ومخطوطات، أعانت على إغناء محتويات الكتاب.

كما نتقدم بالشكر لكل من قام بمراجعة الكتاب وزوَّدنا بملاحظاته القيمة التي ساهمت في إثراء محتوى الكتاب بما غاب عن الذهن.

والشكر موصول أيضا لفريق العمل في جمعية مصارف البحرين الذين عايشوا معنا جميع مراحل إعداد الكتاب قبل أن يرى النور.

ولا يفوتنا أن نتوجه بالشكر لفريق العمل في مؤسسة ميراكل للنشر على ما قدموه من مساهمة في المراحل المختلفة من فترة إعداد هذا الكتاب.

وختاما تتوجه جمعية مصارف البحرين بالشكر والتقدير للمؤلفين ذوي الخبرات الثرية في مجالات البحث والتقصي والكتابة، علاوة على الخبرة المصرفية، وهو ما ظهر جليًا في محتوى هذا الكتاب الذي نأمل أن يلقى فيه القارئ والباحث كل فائدة وأن يمثل إضافة نوعية للمكتبة البحرينية والعربية.

BAB
جمعية مصارف البحرين
Bahrain Association of Banks

100
A Century of Banking
قرن من الخدمات المصرفية



المحتويات

كلمة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء	12
كلمة محافظ مصرف البحرين المركزي	14
كلمة رئيس مجلس إدارة جمعية مصارف البحرين	16
كلمة الرئيس التنفيذي لجمعية مصارف البحرين	20
المقدمة: قيادة رائدة وشعب طموح	24
الفصل الأول: إرث ريادي عريق لمستقبل واعد	31
الفصل الثاني: رؤية واثقة تعززها خطوات ثابتة	47
الفصل الثالث: تأسيس مميز ونقلات متأنية	63
الفصل الرابع: تنوع اقتصادي وسوق مصرفية محلية مؤازرة	91
الفصل الخامس: اختيار موفق واستراتيجية مستقبلية محكمة	105
الفصل السادس: صدارة التنافس في صناعة المصارف الإسلامية	141
الفصل السابع: منظومة مصرفية متخصصة متكاملة	159
الفصل الثامن: نظام مصرفي يتجاوز الأزمات	179
الفصل التاسع: مؤسسات مهنية في فلك السوق المصرفية	191
الفصل العاشر: الإصلاح المطلوب	215
الفصل الحادي عشر: التكنولوجيا المالية في فضاء المستقبل	231
الفصل الثاني عشر: مسؤولية الحاضر وطموح المستقبل	251
الملاحق	263

كلمة صاحب السمو الملكي
الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة
رئيس الوزراء الموقر حفظه الله



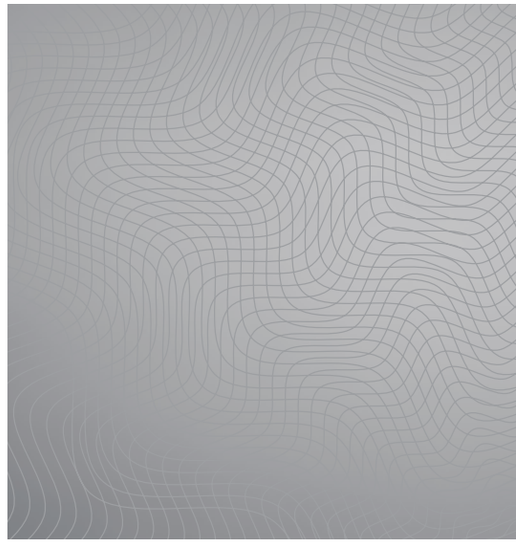
مثل قطاع المصارف منذ انطلاقته قبل قرن من الزمان، علامة فارقة تعكس قدرة البحرين على الاستجابة للمتغيرات، حيث تمكنت البحرين من أن تؤسس قطاعاً مالياً ومصرفياً قوي الركائز قادراً على التعامل مع مختلف التحديات. وعملت الحكومة على أن توفر واقعاً اقتصادياً متطوراً وفاعلا، تؤطره حماية تشريعية ومنظومة قانونية متكاملة، حيث حرصت الحكومة على توفير البيئة المواتية للعمل المصرفي، انطلاقاً من أهميته كأحد الروافد الاقتصادية المهمة، لدعم التنوع الاقتصادي وتوفير فرص التدريب والعمل للمواطنين.

لقد كان توجهنا ولا يزال في دعم القطاع المالي والمصرفي في أن يواصل دوره كأحد العناصر الرئيسية في دفع النشاط الاقتصادي، وتنمية مختلف المقومات التي تشكل عاملاً جاذباً لكبريات المصارف والمؤسسات المالية الإقليمية والعالمية لإطلاق أعمالها من البحرين وتعزيز مكانتها كمركز مالي رائد في المنطقة.

واليوم وبفضل التوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد حفظه الله، فإن القطاع المالي والمصرفي في مملكة البحرين، بات يشكل مرتكزاً أساسياً لدعم نمو الاقتصاد الوطني وتعزيز مسيرة التنمية الشاملة، بفضل ما يتمتع به من إمكانات تمويلية وائتمانية كبيرة لإنجاز المشروعات التنموية في القطاعات المختلفة.

ولقد أثبت القطاع المصرفي في مملكة البحرين كفاءته في التعامل مع العديد من الأزمات المالية التي مر بها العالم، وهي أزمات رغم شدتها وما تركته من آثار سلبية على العديد من البلدان، إلا أن قطاع المصارف البحريني استطاع تجاوز ذلك من خلال قدرته على التكيف مع المتغيرات كافة ومواكبته المستمرة للأطر النقدية والمالية العالمية.

وتستوقف من يرصد مسيرة صناعة المال والأعمال البحرينية مجموعة من المحطات المفصلية، أبرزها تأسيس أول مصرف عصري، عمل، منذ انطلاقته، وفق قوانين السوق العالمية. وتأسيس مركز إقليمي متطور في خدمات الاتصالات، وبنية تحتية حديثة ومتماسكة، وقرب جغرافي، للاستفادة



من الفوائض النفطية التي ولدها ارتفاع الأسعار في سبعينيات القرن الماضي، وكذلك تأسيس مصارف الوحدات الخارجية، التي مارست دورا مميزا حينها في إنعاش الأسواق البحرينية.

ويضاف إلى كل ذلك ريادة النخب البحرينية في التفكير والتخطيط، ومساهمتها المباشرة، بفضل خلفيتها الأكاديمية، ممزوجة بتجربتها العملية، في بناء أول منظومة مصرفية تسيرها التشريعات الإسلامية.

وإننا في هذه المناسبة، ننظر بكل الفخر والاعتزاز إلى ما حققته الصناعة المصرفية من منجزات رائدة، أرست دعائم قاعدة مصرفية قوية، عززت من وتيرة التنمية الشاملة في المملكة وأهلتها لاستقطاب المؤسسات المالية الاقليمية والعالمية، والتي وصلت إلى نحو 413 مؤسسة مالية ومصرفية، تضم أكثر من 14 ألف موظف، وتساهم بنحو 17% في الناتج المحلى الإجمالي كأكبر قطاع غير نفطي.

كما يسعدنا أن نعبر عن فخرنا بهذه الاحتفالية التي توثق مسيرة العمل المصرفي في المملكة، ونشيد بجهود وعطاء القيادات والكفاءات المصرفية الوطنية والخليجية والعربية والعالمية، التي قدمت ولا تزال إسهاماً بارزا في تطوير النشاط المصرفي في المملكة، ويسرنا أن نشيد كذلك بجهود جمعية مصارف البحرين التي عملت على رعاية مصالح أعضائها، وكانت ولا زالت شريكا فاعلا في تطور وخدمة القطاع المالي والمصرفي.

ولدينا ثقة كبيرة في كفاءاتنا الوطنية من أنها قادرة على الاستمرار في تبوؤ المراكز المتقدمة والتعامل بكل كفاءة واحترافية مع كل ما يستجد من تطور في المجال المصرفي، ارتكازا على ما حققته سياسة البحرين الاقتصادية من نجاحات وما يتمتع به القطاع المالي من استقرار ونمو متواصل.

وإننا على يقين ونحن نحتفل بهذه المئوية إن النظام المالي والمصرفي في مملكة البحرين كان وسيظل قوياً، وإن الحكومة ستظل مساندا وداعماً على الدوام لهذا القطاع وحمايته.

كلمة محافظ
مصرف البحرين المركزي
رشيد محمد المعراج



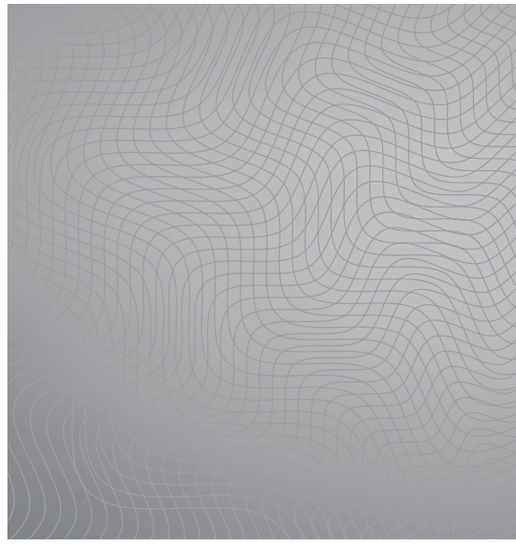
في هذا العصر أن تكون محافظ للمصرف المركزي فيه الكثير من التحدي، وعلى أكثر من مستوى. وتقف وراء ذلك مجموعة من الأسباب، لعل الأبرز بينها، ان الصناعة المصرفية أصبحت أكثر تعقيداً ومحفوفة بالكثير من المخاطر والتي جسدتها الازمة المالية الأخيرة في السنوات 2008 – 2009م مؤدية الى اضرار جسيمة على اقتصاديات دول العالم بدون استثناء. ولهذا فقد أصبح للبنوك المركزية دوراً مهماً في الاستقرار المالي والدورة الاقتصادية. وقد تكون التطورات التي شهدتها الصناعة المصرفية مؤخراً فيما يتعلق بالخدمات "التكنولوجيا المالية"، أو فينتيك "FINTECH" بعداً جديداً للفرص والتحديات التي تواجه عمل المصارف المركزية.

تصبح الكتابة ومن موقعي كمحافظ للمصرف المركزي، حول هذا الموضوع صعبة عندما يتعلق الأمر بمحاولة تقييم الحركة المصرفية في مملكة البحرين على امتداد قرن من الزمان، نشط خلالها القطاع المالي، للأسباب التالية:

السبب الأول يعود إلى ندرة المعلومات في المراحل المبكرة من هذه الفترة، حيث لم يكن التدوين، بمعناه الحرفي، سائدا حينها، الأمر الذي يحرم المتابع لهذه التطورات من الحصول على المعلومات التاريخية بالشكل الصحيح. والحديث هنا لا يتناول المراحل المتأخرة من هذه البنية التي نحن بصدد معالجتها.

أما السبب الثاني، فمصدره كون الكاتب نفسه أصبح جزء من هذه الصناعة، ومن ثم فهو غير قادر على أخذ تلك المسافة الضرورية التي يحتاجها من يريد أن يغوص عميقا في هذه المئوية كي يراها بالعين المجردة، ومن كل زاوية، لا يستطيع أن يستغني عن ذلك التواصل من تعاطف روحي. هذا بطبيعته يؤثر على الموضوعية التي يتوخاها كل من يرغب في معالجة هذه الحقبة من تاريخ الحركة المصرفية البحرينية بعين ناقدة، وموضوعية، ومسؤولة في آن واحد.

أما السبب الثالث، فهو عندما يكون الكاتب جزءا من صنع القرار المتعلق بتلك الحركة، وخاصة في المراحل المتأخرة منها، وهي المرحلة التي تنامت فيها تعقيدات الصناعة المصرفية، وتنوعت



على المستوى الوظيفي، وتشعبت على النطاق التنموي، كما أشرنا في البداية، بفضل ثورة الاتصالات والمعلومات التي اجتاحت العالم، ولم تكن الصناعة المصرفية البحرينية بمنأى عنها. ولكنه وبالرغم من هذه الأسباب لابد من التأكيد على أن الحركة المصرفية البحرينية، ومنذ انطلاقتها، امتلكت تلك الرشاقة المطلوبة التي أهلتها، وبكفاءة عالية، على التفاعل الإيجابي مع كل شكل من أشكال التغيير التي عرفتها الحركة المصرفية العالمية، وهذا يعكس طبيعة المجتمع البحريني الذي ظل طوال هذه العقود في حراك دائم نحو التطور والحداثة ومواكبة التطورات الاقتصادية. وقد ساهمت هذه العقلية المنفتحة تجاه التغيير والتطور في قدرة البحرين على استقطاب المؤسسات المالية الدولية والإقليمية وانطلاق المركز المالي في منتصف السبعينات.

تبقى الأمانة التاريخية تغرس نفسها عميقا في مسيرة الحركة المصرفية البحرينية وهي تقطف ثمار مأويتها الأولى، وهي أنها لم تكن لتحقق ما حققته على امتداد قرن من تاريخها لو لم تجد تلك القيادة الرشيدة التي احتضنتها، ولم تكف عن تشذيبها، قبل أن تلتقطها يد ملك طموح، صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة الذي أولاها الرعاية التي تستحقها في مشروع إصلاحي متميز دشن به عهده الميمون، واكتسبت حصانتها ضد التحديات التي واجهتها من يد خبيرة سخرها صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء حفظه الله ورعاه ، استقت معرفتها من عقود من العمل الدؤوب المتواصل في ردهات مؤسسات الدولة، وتلقفتها لمحة مستقبلية تمتعت بها نظرة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، كما جاءت في رؤية 2030 الاستراتيجية.

وفي هذا المجال لا يفوتني ان اسجل بكل التقدير والامتنان على الجهود التي بذلها الرعيل الأول من المسئولين في وزارة المالية والاقتصاد الوطني ومؤسسة نقد البحرين قبل انشاء مصرف البحرين المركزي والمصرفين على جهودهم ومشاركتهم الفعالة في تطوير الحركة المصرفية وإرساء قواعد متينة للعمل المصرفي المؤسسي في مملكة البحرين.

كلمة رئيس مجلس إدارة جمعية مصارف البحرين

عدنان أحمد يوسف

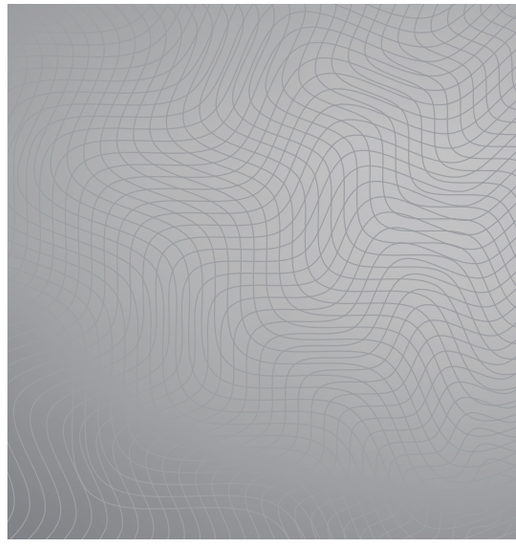


من خلال اطلاعنا على وثائق المسيرة المصرفية في مملكة البحرين في مئة عام، وكذلك معايشتنا لها خلال العقود الماضية، ندرك تماما أن تلك المسيرة لم تسلك خطاً مستقيما، ولذلك وجدناها تواجه الكثير من التحديات، التي اكتنفتها الكثير من الإنجازات أيضا. ويجد من يحاول سبر أغوار هذه المسيرة نفسه يسير في جاداتها الواسعة الفسيحة، لكنها في الوقت ذاته المزدحمة بصور أحداثها المتسارعة التي شكلت محصلتها، ما ننعم به اليوم من حركة مصرفية راسخة الأركان يمتن بمنتجاتها والخدمات المصاحبة لها، فردا كان ذلك المستفيد أم مؤسسة، قطاعا خاصا، أم إدارة حكومية، بما حققته سلامة إجراءاتها، وصلابة قوانين وتشريعات البيئة التي تقف وراءها.

ومنذ التحاقي بالعمل المصرفي قبل ما يربو على نصف قرن من الزمان، أخذت على نفسي عهدا بأن أمارس تلك المهنة وفق قيم انضباط دقيق، ينتمي لمنظومة متكاملة، تتداخل فيها بسلاسة محيطات ثلاث دوائر متلاحمة ومتناسقة في آن.

أولى تك الدوائر هي البحرينية منها. فلقد توفرت للبحرين ولله الحمد قيادة حكيمة تسترشد في قراراتها، بما تستمده من إرث الماضي، وما تراه مناسبا في الحاضر، وواعدا ومبشرا في المستقبل. هذه المزاوجة المبدعة بين قوانين المراحل الثلاث: الماضي بإرثه الثري، والحاضر بمتطلباته الملحة، والمستقبل بإشراقاته المتطورة، هي التي تمسكت بها قيادة البلاد منذ نعومة أظفار الحركة المصرفية البحرينية في بداياتها الأولى في نهاية العقد الثاني من القرن العشرين، وآمن بها كل من اشتغل بالعمل المصرفي.

تلقفت يد مواطن صالح رسائل تلك القيادة، وكانت محصلتها هذه المعادلة الدقيقة، بين قيادة حصيفة ومواطن مؤهل وضع مرتكزات البيئة البحرينية الفريدة من نوعها، وهي التي أغرت الحركة المصرفية العالمية بالتوجه نحوها من أجل إطلاق العمل المصرفي في منطقة الخليج العربي، إن لم يكن الشرق الأوسط، في مراحل مبكرة من مستوى التطور الذي عرفه قطاع المال والأعمال



في البحرين بكل تشعباته المهنية والصناعية. وبالقدر ذاته، مكنت تلك المعادلة الحركة المصرفية البحرينية من تجاوز العديد من العقبات التي كان من الممكن أن تحد من حركتها، أو تضيق من محيط دائرة طموحاتها.

ولم تحجب الدائرة البحرينية، عن ناظري الدائرة الثانية، وهي العربية، فهي الأخرى أمدتني بالبعد الحضاري المطلوب الذي لا يمكن أن تستغني عنه أية حركة مصرفية تحاول أن تضع أقداما راسخة في أسواق المال والأعمال الدولية، وتبحث عن موقع متقدم في تلك الأسواق.

لقد وجدت الدائرة البحرينية في شقيقتها العربية، وعلى وجه الخصوص الخليجية منها، ما كانت تبحث عنه من توفر السيولة المالية، وسعة الأسواق، وخبرة الإنسان. فجاء التكامل بين الدائرتين محصلة طبيعية قبل أن تكون منطقية. وفي ذروة إنجازاتها المصرفية على الصعيدين المحلي والعربي، بحثت الحركة المصرفية البحرينية عن دائرتها الثالثة، فوجدت فرصتها التاريخية في إطلاق صناعة مصارف الأوفشور في منتصف السبعينات وبعدها الصيرفة الإسلامية في منتصف الثمانينات.

بفضل تلك الجهود والاجتهادات نجحت مملكة البحرين في رسم صورتها المضيئة، وتثبيت سمعتها المرموقة في عالم المال والأعمال وفق قيم ومقاييس تحقق مجموعة من الأهداف. يتصدر هذه الأهداف انطلاقة محلية متميزة تضع البحرين كمركز مالي عصري ديناميكي، يملك المقومات التنافسية العالمية التي تؤهله لاحتلال مواقع متقدمة في خارطة الأسواق الإقليمية والدولية المنافسة، ترسخ وجودها في مصاف البلدان المتطورة، اعتمادا على الإبداع في المنتجات، والابتكار في الخدمات المرافقة لها وتلك التي تولدها.

ويلي ذلك الهدف مثابرة مستمرة من أجل ترسيخ مكونات البعد الخليجي والعربي، كي تواصل البحرين احتفاظها بموقعها المتقدم في الأسواق الخليجية والعربية الشقيقة، كي يتسنى لها تقديم

كلمة رئيس مجلس إدارة
جمعية مصارف البحرين (تتمة)
عدنان أحمد يوسف

المنتجات وتوفير الخدمات التي تحتاجها أسواق المال والاستثمار من جانب، وتوسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية المرافقة لها، أو المنبثقة عنها من جانب آخر.

ويأتي بعد ذلك التفرد في تقديم خدمات مصرفية إسلامية متطورة وخلاقة، تمد البحرين بالقدرة التنافسية المطلوبة التي تجعلها قادرة على التميز، كي تؤمن حصتها التي تستحقها من تلك الأسواق.

ولم يكن بوسع البحرين الوصول إلى ما وصلت إليه من انجازات، إلا بعد نجاحها في بناء النظام البيئي المتطور المؤهل لتوفير الخدمات، وتقديم المنتجات التي تحتاجها تلك الأسواق، لولا وجود قيادة حكيمة وعصرية في آن، قادرة على وضع الإستراتيجيات الملائمة، ورسم السياسات التي تحتاجها تلك الاستراتيجيات، ووضع البرامج التي تتطلبها.

ودون اجحاف القادة الأوائل حقهم في وضع لمسات اللبنات الأولى المبكرة، وجدت البحرين في البرنامج الإصلاحي الذي دشنه صاحب الجلالة الملك المفدى حمد بن عيسى آل خليفة، في مطلع هذا القرن حاجتها الاستراتيجية التي تقود البلاد نحو مركز مالي ومصرفي متقدم، تعضدها الجرعات المتتالية التي تمدها بالطاقة التي تحتاجها من بين يدي خبرة غنية توفرت لدى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، وعززت من كفاءتها، وزودتها بالوقود الذي لا تستغني عنه النظرة المستقبلية التي رسمت معالمها بدقة رؤية 2030 التي حددت معالمها نظرة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء.

مثل تلك القيادة كانت بحاجة إلى بناء موارد بشرية ماهرة ومؤهلة وقادرة على إدراك ما تراه قيادات البلاد، والاستجابة الكفؤة لاحتياجات سوق المال والأعمال من جانب، والتفاعل الديناميكي المستقبلي مع كل ما هو قادم من جانب آخر. وتكشف المؤسسات الأكاديمية المتفوقة، وما رافقها من مراكز تدريب عالية الأداء، التي انتشرت في ربوع البلاد خلال القرن المنصرم، حرص البحرين على توفير مثل هذا المستوى الراقي والمتقدم من الموارد البشرية المحلية المؤهلة. فنجحت المواءمة بين رؤية القيادة الصحيحة واستجابة الشعب المؤازرة.

ضاعف من تعظيم دور مخرجات تلك المعادلة بين القيادة والشعب تلك البنية التحتية المتينة والحديثة في آن، التي كانت قادرة على تلبية احتياجات الأسواق العالمية، بما فيها تلك المحلية والإقليمية ذات العلاقة. وينبغي لتلك البنية التحتية كي تؤدي وظائفها على الوجه الأكمل، وبمقاييس تنافسية، أن توفر الخدمات المطلوبة، بكفاءة عالية، وبكلفة مقبولة سوقيا، وأن تتمتع أيضا بالمرونة الكافية التي تؤهلها لمواكبة التطور، ومسايرة التحولات السريعة التي لا تستغني عنها أسواق المال والأعمال. وقد تمكنت البحرين من وضع أسس مثل تلك البنية وتشغيلها بكفاءة عالية.

عزّز من تلك البنية نظيرتها الفوقية الديناميكية، القادرة على الاستجابة بالسرعة المطلوبة، ووضع الحلول المناسبة، لكل ما تحتاجه منظومة المال والأعمال الدولية التي تمارس أنشطتها في الأسواق كافة. مثل هذه البنية الفوقية التي ترتكز على التشريعات والقوانين المصرفية المتطورة والتي كان لمصرف البحرين المركزي دور ريادي فيها.

وساهم في الارتقاء بأداء ذلك الخدمات التي تقدمها شبكة الاتصالات المحلية، بما كانت تمتلكه من خبرة إدارية، وكفاءة مهنية، وبنية تقنية، كانت تمدها بالقدرة على تلبية احتياجات السوق المحلية أولا، والقدرة على مخاطبة الأنظمة الشقيقة في البلدان العربية والخليجية منها على وجه الخصوص ثانيا، ومواكبة التحولات السريعة التي تتطلبها صناعة الاتصالات ثالثا وليس أخيرا.

ثم جاء دور الاستقراء المبكر لاتجاهات السوق المالية، وسبر أغوار حركتها. يشهد على ذلك تشييد مركز البحرين، واحتضانه للشركات المبتدئة المزاوجة بين تقنية المعلومات المتطورة، وصناعة المال والأعمال الواعدة، في ما أصبح يعرف باسم "فينتيك".

كل ذلك لم يكن ليتحقق، في غياب رؤية قيادة حكيمة، واستجابة واعية من شعب مخلص، من أجل بحرين المستقبل المشرق المنبثق من تاريخ عريق.

كلمة الرئيس التنفيذي
جمعية مصارف البحرين
الدكتور وحيد القاسم



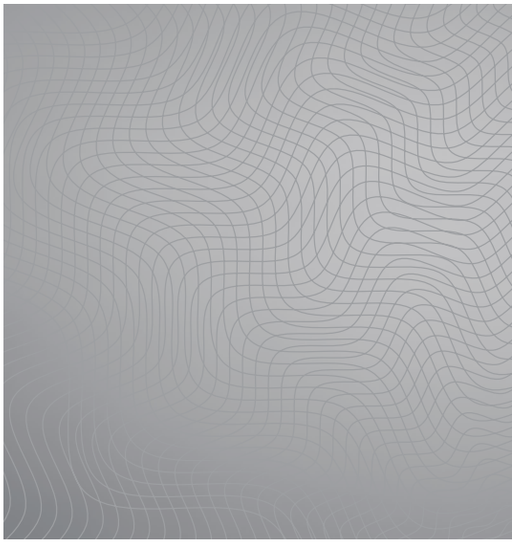
لقد حقق القطاع المصرفي إنجازاته التي نعمت بها أجيال متلاحقة من شعب البحرين، بتوفيق من الله سبحانه وتعالى، وتجاوب من قيادة حكيمة حصيفة، واستعداد من مواطن صالح، بحيث تآزرت جميع كل تلك العوامل، كي تحمي مسيرة الحركة المصرفية منذ إرهاصاتها الأولى وقبل أن تشب عن الطوق، وفي كل المراحل المختلفة من مرحلة الولادة حتى محطات النضج.

ونجح القطاع المصرفي البحريني في الوصول إلى ما وصل إليه، وتحقيق ما صبى نحوه، بفضل تضافر مجموعة من العوامل، البعض منها محلي خالص، والبعض الآخر خارجي يرتبط بعوامل إقليمية وعالمية.

الأبرز من بين تلك العوامل، كان توقيت انطلاقة تلك الحركة في نهاية العقد الثاني من القرن العشرين، وعلى وجه التحديد العام 1919م. حينها كانت منطقة الخليج العربي، وفي القلب منها البحرين، تحبو نحو رسم معالم اقتصادها الحديث القادر على الانخراط في منظومة الأسواق العالمية. ولم يكن ذلك الانخراط ممكنا في غياب المؤسسات المصرفية التي تشد من عضده، وتنظم آليات العلاقة بين مكوناته المختلفة.

ومن الطبيعي أنه لا يمكن لصناعة مصرفية أن تزدهر إلا في بيئة مواتية، وهذا ما توفر في البحرين على الدوام، حيث إن الانفتاح الثقافي والاجتماعي وقدرات أجدادنا في مجالات الغوص والتجارة والاستعداد لتعلم المهارات الجديدة مثل اللغات الأجنبية وغيرها سرَّعت من إنشاء هذا القطاع، حتى جاء عصر النفط وأعطاه زخما كبيرا، كما لا يمكن للقطاع المالي والمصرفي أن يحقق كل هذا النجاح والنمو المستدام والاستقرار لولا وجود كوادر بحرينية وطنية تعاقبت على حمل راية العمل والبذل والعطاء، بالمقابل أسهم القطاع المصرفي في بروز قيادات مصرفية نشرت بفكرها وخبراتها أسس صناعة مصرفية متقدمة في البحرين والمنطقة.

ثاني تلك العوامل، كان صغر السوق البحرينية، بالمقاييس العالمية، الأمر الذي كان من شأنه، تسهيل مهمة تحديد معالم الأنشطة التي تمارسها تلك السوق، بما فيها تلك القادمة من خارج



محيطها المحلي، الطبيعي. لكن صغر السوق يتيح لأصحابها التحكم بسرعة ومرونة في ما هو قادم جديد، ووضعه في الخانة الصحيحة التي تبيح له الانطلاق في تلك السوق، دون إلحاق الضرر بأصحابها الأصليين، أو تشويه معالمها.

يلي ذلك، توفر الحكم السديد، القادر على التمسك بعناصر الموازنة المطلوبة القادرة على القبول بما هو جديد، طالما لم يتجاوز ذلك القادم الجديد حدود دوائر مصالح المواطن البحريني، وثقافته وإرثه الذي يعتز به، ولم يربك طرق أداء سوقه التي يسير العلاقات بين مكوناتها، ويعتمد عليها في كسب رزقه. حينها وضعت تلك القيادة الحكيمة، نصب عينيها الاستجابة لما هو جديد وقادر على دمج السوق البحرينية في الأسواق العالمية وفقا لعملية سلسة تعزز من مكتسبات المواطنين وترفع معدلات الرفاهية.

ويندرج في قائمة تلك العوامل، ذلك المواطن الواعي، والمسؤول في آن، الذي أخذ على عاتقه حمل رايات العلاقات الجديدة التي أفرزتها ولادة الحركة المصرفية في تلك المرحلة المبكرة من تكون السوق البحرينية الحديثة، كي يهضم عناصر مقومات ذلك القادم الجديد، ويعيد إنتاجها في صيغ محلية، تكفل المواءمة الصحيحة المثمرة بين ما هو محلي وما هو أجنبي.

ويأتي في تلك القائمة أيضا اكتشاف النفط في البحرين في مرحلة مبكرة، مقارنة بشقيقاتها من دول الخليج العربي الأخرى، بغض النظر عن كمياته المحدودة، مقارنة بتلك الكميات التي اكتشفت في مراحل لاحقة في تلك الدول. فقد تطلبت أسواق النفط والمعاملات التجارية التي ولدتها حينها، وجود مصارف محلية تشكل في جوهرها قنوات التواصل التجاري بين تلك الأسواق، بما فيها السوق البحرينية.

رصد هذه العوامل، وعلى النحو الذي أوردناه فيه، تعين صاحبها، مطالعا متصفحا، أم قارئا متمعنا على استيعاب المعالم الكبرى لمسيرة مئة عام من عمر الحركة المصرفية البحرينية في مراحل محددة.

كلمة الرئيس التنفيذي
جمعية مصارف البحرين (تتمة)
الدكتور وحيد القاسم

تتصدر تلك المراحل مرحلة الولادة والنمو، وهي الفترة الممتدة من نهاية العقد الثاني من القرن العشرين، حتى مطلع القرن السادس منه، وهي تلك المرحلة التي دشنها نيل البنك الشرقي المحدود، (ستاندرد تشارترد اليوم) رخصة حق ممارسته أعماله في السوق البحرينية، وصولا إلى تأسيس بنك البحرين، في الخمسينات من القرن الماضي. خلال تلك الفترة كان عدد المصارف في البحرين محدودا لم يتجاوز عدد أصابع الكف الواحدة، وطبيعة العمليات محدودة لا تتجاوز تلك التقليدية التي تتطلبها السوق البحرينية المحدودة في حجمها، والبسيطة في معاملاتها. رعى تلك المرحلة وحافظ على مكتسباتها أصحاب العظمة المغفور لهم، الشيخ عيسى بن علي آل خليفة، والشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، والشيخ سلمان بن حمد آل خليفة.

المرحلة الثانية من مراحل الحركة المصرفية البحرينية هي تلك التي يمكن وضعها في خانة الانتشار والتنوع، وهي الممتدة من مطلع الستينات من القرن الماضي حتى نهايته، حيث تولى الحكم فيها صاحب العظمة المغفور له الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، ويده اليمنى في الحكم صاحب السمو الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء. خلال تلك الفترة بلغ عدد المصارف العاملة في السوق البحرينية، او تلك التي اتخذت من تلك السوق مقرا لها العشرات، وتنوعت الخدمات التي تقدمها، كما تعددت الفئات التي تنتمي لها، تتصدرها المصارف الإسلامية التي انطلقت من البحرين، التي أصبحت اليوم المركز الدولي لها، والصناديق السيادية، والمصارف الاستثمارية، بما فيها تلك العاملة وفق مقاييس رأس المال الجريء.

المرحلة الحالية، وهي التي يمكن أن توصف بمرحلة الاختيار والتخصص، وهي الممتدة من مطلع القرن الحادي والعشرين، حتى يومنا الحالي، والتي ولجت فيها البحرين ما أصبح يعرف باسم التقنية المالية (فينتيك)، حيث نجحت البحرين في الوصول إلى المعادلة الصحيحة التي تضمن المزج المثمر بين أسواق المال، وتقنية المعلومات. دشن هذه المرحلة ووفر مقومات النجاح المطلوبة مشروع إصلاحي رائد أطلقته يد حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، واحتضنته أصابع يد خبرت عقودا من التخطيط المتواصل لهذه الحركة هي يد صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء الموقر، وبرؤية تستشرف المستقبل هي رؤية صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء الموقر.

لقد كان القطاع المصرفي رديفا أساسيا لحركة التطور والتنمية في البحرين على مدى العقود الماضية، ولعب دورا بارزا في توسعة الطبقة الوسطى وازدهارها بما عزَّز من استقرار المجتمع، من خلال توفيره لفرص عمل نوعية برواتب مجزية أمام المواطنين ذكورا وإناثا، إضافة إلى توفير التمويل لمختلف أنواع الأنشطة التجارية بما فيها المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، كما كان للقطاع المصرفي على الدوام مساهمة مباشرة في تطوير باقي القطاعات الاقتصادية وغير مباشرة في تطوير قطاعات مثل التعليم والتشريع والصحة وغيرها، وللمؤسسات المالية والمصرفية أكبر المساهمين في مشاريع المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.

كما سجل القطاع المصرفي قصص نجاح شكلت نموذجاً احتذى به الكثير من الدول المجاورة، واستطاع تخفيض العجز بالميزانية العامة للدولة بشكل مباشر وغير مباشر، كما ساهم القطاع من خلال مصرف البحرين المركزي في تفادي العديد من الأزمات المالية العالمية. وهذا كله غيض من فيض مساهمات القطاع المصرفي في تقدم وازدهار مملكة البحرين.

واكتملت مقومات النجاح والتقدم المطلوبين لاستمرار وتنامي هذه التجربة المصرفية الحية والديناميكية، بوجود ذلك المواطن البحريني الغيور على وطنه، والمستعد من أجل بذل الغالي والنفيس لتحقيق التطور المنشود، والوصول إلى التقدم المطلوب الذي يحقق العيش بسعادة في وطن تتضافر فيه الجهود من أجل الذود عنه لضمان استقراره وتقدمه ليس في أسواق المال والأعمال فحسب، وإنما أيضا في مناحي الحياة كافة.

المقدمة
قيادة رائدة وشعب طموح

من المنطقي أن تختلف معالم الصورة النمطية التي نرسمها في أذهاننا اليوم حول البنوك، عن نظيرتها التي كانت منحوتة في ألباب كثيرين منا، قبل أقل من ربع قرن. فهذه الأخيرة، وهي صورة المصارف في هيئتها التقليدية التي التصقت بها منذ انطلاقتها، دأبت على حصر المصارف في نطاق دائرة ضيقة، يصبح المصرف، بموجبها، أسير تلك المساحة التي تجعل منه مجرد مؤسسة مالية جامدة، توفر خدمات متواضعة، ومحدودة بالزمان الذي تنطلق فيه، والمكان الذي تخاطب سكانه.

لم يكن الأمر يختلف كثيرا، سواء أكانت الدولة هي التي تسيِّر ذلك المصرف، أو كانت ملكيته تعود لمجموعة من رجال أعمال القطاع الخاص، أو كان مدرجا في سوق الأوراق المالية بملكيات مختلفة بين القطاعين الخاص والعام.

ورغم كل التطورات الشكلية التي عرفها القطاع المصرفي، التي قد تبدو في مظهرها الخارجي تحولات نوعية، بيد أنَّ تلك التطورات لم تستطع أن تنتشل ذلك القطاع من ديمومة استقراره، في إطار تأدية أدواره التقليدية تلك، التي كان أبرزها الوساطة المالية، ومؤسسات المدفوعات، ومؤسسات ضامنة، وأخرى تمارس دور الوكيل.

حينها لبت تلك الخدمات، وبكفاءة ملموسة، الاحتياجات التي أفرزها مستوى التطور الاقتصادي، وطبيعة الخدمات التي سادت العمليات التي كانت تقوم بها المؤسساتُ ذات العلاقة في الأسواق التي فرضها ذلك التطور.

وبموجب هذه الصورة، انحصر ما توفره تلك البنوك من خدمات في باقة متنوعة، وربما تكون متشعبة، لكنَّها دأبت على تقديم ذلك النمط من الخدمات المالية الجامدة، من دون أن ترقى نحو توفير خدمات أكثر مرونة، حيث تمحور جلها حول تقديم القروض، والتشجيع على استخدام صناديق التوفير، بالإضافة إلى بعض الخدمات الإدارية والاستشارية، إلى جانب دراسات الجدوى. وانصبَّت بموجب ذلك، عمليات المصرف وأنشطته تاريخيا وانسجامًا مع هذه الصورة المسطحة، على إقناع فئة معينة في المجتمع ، بجدوى حفظ أموالها، أو جزء من أموالها الفائضة عن حاجتها، لدى مصرف معين، أو في مجموعة من المصارف، مقابل فائدة معينة تحدِّد نسبتها من المبلغ المودع ، مجموعةٌ من العوامل الفاعلة في السوق في تلك الفترة.

وعلى نحو موازٍ، تستخدم المصارف تلك الأموال المودعة لديها في إقراضها فئة أخرى من العملاء، هي في أمسِّ الحاجة لها، سواءً كانت مؤسسات أم أفرادًا، لتلبية تلك الحاجة، وفق شروط معينة،

وفي إطار شروط إقراض محددة، وبموجب فوائد مقدرة مسبقا. وتحقق تلك المصارف ريعها من الفروق التي تجنيها بين نسبة فوائد الإيداع ، ومعدلات رسوم القروض.

لذلك لم تكن تلك الصورة النمطية للمصارف خاطئة، بل ربما كانت هي الحال التي لازمت المصارف في المراحل المبكرة من حياتها، منذ انطلاقتها من فوق طاولات من حولوا أموال النبلاء المحفوظة لديهم إلى سيولة استفادوا منها في عمليات الإقراض، إلى المرحلة النهائية التي اقترحتها عائلة "روتشيلد" في مؤتمر بريتون وودز، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، قبل أن يضع الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون نهاية لتلك الصيغة في أواخر العقد السابع من القرن العشرين.

هذه الصورة، لم تعد كاملة، بفعل التطورات التي طرأت على القطاع التجاري، بل وحتى الصناعي، في مجموعة معينة من المجتمعات البشرية، تاركة آثارها العميقة على المصارف، ومؤثرة بشكل مباشر على الخدمات التي كانت تقدمها في حينها، إضافة إلى الأدوات المرافقة لها، التي كانت تستعين بها، والمنتجات التي تعرضها. بل، وعلى نحو أعمق من ذلك، ساهمت في تشكيل السلوك التجاري، وحتى الاقتصادي، للأسواق حيث مارست تلك البنوك أنشطتها. واتسع فضاء تلك الدائرة حتى بات يشمل السلوك الاجتماعي.

"معادلة متميزة تقف وراء النجاحات التي حققتها الموارد البشرية البحرينية، التي تلقفتِ التجربة المصرفية، وأهلت نفسها كي تتبوأ، من خلالها، مراكز قيادية مؤثرة في صنع قرارات تحديد مسار تلك التجربة"

مثل هذه التحولات النوعية في طبيعة الخدمات المصرفية، أحدثت تغييرات جوهرية في طبيعة تأسيس المصارف، وتحديد الدوائر التي تنشط فيها. فتطورت تلك المصارفُ التي استجابت لتصبح خلايا حية تنمو بسرعات متفاوتة في جسد المجتمع التجاري والصناعي الذي تنتمي إليه، وتوجِد التحولات الضرورية التي تتواءم بشكل انسيابيّ مع ذلك النمو.

ولو حصرنا هذه التحولات كافةً في إطار شامل متكامل، وتلمَّسنا عمق علاقات التأثير المتبادل بينها، فسوف نكتشف أن لمصارف اليوم دوراً لا يستهان به، عندما يجري الحديث عن المساهمات التي باتت تأخذها المصارف على عاتقها، من أجل الوصول بالمجتمع المعني الذي تنشط فيه، إلى مستوى متطور من النمو، يبيحُ له الاستفادة مما تقدمه تلك المصارف من خدمات، وما تعرضه من

المقدمة
قيادة رائدة وشعب طموح (تتمة)

منتجات، لرسم خطط للتنمية، متميزة، وقابلة للتنفيذ، وقادرة على إعطاء أفضل النتائج الممكنة للحفاظ على ذلك المستوى المطلوب من الرفاه، والتطور، والنمو، على حد سواء.

ولا بد لنا هنا من التأكيد على أنَّ التنمية باتت سمة من أبرز سمات العصر، وعنصرا مهما يستحوذ على اهتمامات الدول، وتحظى بالمرتبة الأولى في برامج معالجة الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية التي تحاول الدول أن تضمنها برامج التنمية، وتحتل المصارف خانة مهمة في خططها، ورقماً صعباً في معادلاتها.

ونكاد أن نلمس ما يشبه الإجماع بين النظريات الاقتصادية، خصوصاً المعاصرة منها، في الربط بين جدوى خطط التنمية وفعالياتها، وبين متانة الأنظمة المصرفية النشطة في أسواق تلك الدول، ودرجة الشفافية التي تسيِّر بها أعمالها، ومقاييس الأداء الملتزمة بها. بفضل مثل تلك العلاقة، وتفاعلها الإيجابي مع الدور المفصلي الذي تمارسه المصارف في أطرها المتداخلة، تعاظمت أهمية المكانة التي باتت تتبوأها سياسات التمويل والإقراض التي تقوم بها البنوك في نطاق تلك الخطط.

تأسيسا على ذلك، انتقل القطاع المصرفي من دائرته التقليدية الضيقة المحصورة في نطاق الادخار والتمويل المحدودين، والإقرا ض المحافظ، إلى رحاب المشاركة الفعلية في ترسيخ آليات الاقتصادات الناجحة، في إطار خططها التنموية الطموحة. وبفضل ذلك كله، تحولت المصارف إلى واحد من أهم مرتكزات قطاعات التنمية حضورا وفعالية، وتحوَّل التمويل إلى عنصر رئيسي في العمل من أجل تحقيق الأهداف المرسومة لكل سياسات وخطط التنمية، بمعناها الشامل، ليصبحَ الحيِّز الذي يشغله العنصر الاقتصادي مجرد حلقة ضيقة داخل محيط دائرتها المترامية الأطراف، بخاصة عندما تُدرج التنمية الاجتماعية، بأبعادها البشرية، ضمن ذلك الإطار.

انطلاقاً من مثل هذا الفهم، ترتفع مكانة المال وتوفُّر السيولة بالشروط المرنة، في دورة الإنتاج التي تتحول النقود فيها، وبموجبها، من مجرد كتلة متحركة تتحكم في اتجاهها السيولة النقدية، إلى نوى ديناميكية حية، ومنتجة، تفرزها وسائل الإنتاج، وتصبح ركنا أساسيا من أركان التنمية؛ وبناء على ذلك ينتقل رأس المال النقدي، الذي تقرضه البنوك من مجرد عامل من عوامل التمويل، يحصر نفسه في إطار الأرباح المباشرة والآنية، إلى محرك رئيس في عجلة الاقتصاد، وفي الاتجاه الصحيح المرسوم.

كل هذا التحول، على الرغم من أهميته، وعلى الرغم من التبدل النوعي الذي طرأ على طبيعة خدمات المصارف بموجبه، لم يُخرج البنوك من محيطها التقليدي، الذي كان عليه أن ينتظر

هبوب رياح ثورة الاتصالات والمعلومات التي عصفت بالاقتصادات العالمية مع مطلع التسعينات من القرن العشرين، وبدأت تُجري عمليات قيصرية على النظم المصرفية كي تخرجها من قمقمها التقليدي، إلى محيطها المعاصر المتكئ على تحولات نوعية ولدتها تلك الثورة، وزاوجت بفضل تأثيراتها، بشكل مرن، لكنه صلب وخلاق، بين خدمات المعلومات والاتصالات، ومنتجات البنوك والمؤسسات المالية المرتبطة بها، والخدمات التي باتت توفرها.

في خضمِّ هذه التغييرات القائمة على الفهم الواسع المترامي الأطراف لدور المصارف في التنمية، والقفزات النوعية التي فرضتها ثورة الاتصالات والمعلومات، تأتي مبادرة جمعية مصارف البحرين، للاحتفال بمرور 100 عام على انطلاقة القطاع المصرفي في مملكة البحرين. وفي ضوء هذه المبادرة تجري الاستعدادات للاحتفال بمرور 100 عام على منح أول ترخيص يبيح لأول مصرف في البحرين في العام 1919م، ممارسةَ نشاطاته المصرفية بمعاييرها الحديثة آنذاك، إذ تجاوزت البحرين، حينها، وفي مرحلة مبكِّرة من تاريخها الحديث، وبفضل تلك الخطوة، المنبثقة من نظرة مستقبلية ثاقبة، قيودًا تفرضها مساحتها الجغرافية المحدودة، ومواردها المالية الشحيحة نسبيا.

وما مكَّن البحرين من تحقيق ذلك النجاح، وما تلاه من إنجازات متلاحقة، على مدى المئة سنة المنصرمة، يعود لسببين أساسيين ومفصليين، تفاعلا بشكل تبادلي وإيجابي. الأول منهما هو تلك القيادة الحكيمة التي امتلكت بين يديها نظرة مستقبلية ثاقبة. وتمتعت على مدار عقود من الزمان بالمرونة الحضارية التي لا ترفض الحديث القادم من الخارج، بل تقبل به، ثم تستوعبه وتدرك آفاقه، قبل أن تهضمه، كي تعيد إنتاجه في هيئته المحلية الملائمة. هنا يُسجَّل لأسرة آل خليفة الحاكمة، وعلى وجه التحديد، تلك المرحلة التي تحصرها هذه التغطية في المئة سنة من تاريخ البحرين، بدءًا من عهد صاحب العظمة المغفور له الشيخ عيسى بن علي آل خليفة، مرورًا بمن حمل بعده تلك الراية، حتى نصل إلى عهد حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد.

أما الثاني منهما فهو ذلك الشعب الطموح الذي لا يكف عن العمل من أجل وضع البحرين في مصاف الأمم المتقدمة، ومن ثم تحتل المكانة التي تستحقها على خارطة تلك الأمم.

وهنا ينبغي أن نتوقف عند مرحلة في غاية الأهمية، وهي المرحلة الحديثة التي ترسخت خلالها ركائز الدولة المعاصرة في المرحلة التي أعقبت نيل الاستقلال عن النفوذ البريطاني، وتولي فيها صاحب العظمة المغفور له الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة مقاليد الحكم، وتم تشكيل أول حكومة في البلاد برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء.

المقدمة
قيادة رائدة وشعب طموح (تتمة)

فمنذ ذلك التاريخ، نجحت البلاد بفضل رجاحة عقل الحكّام، ممثلة في رؤية صاحب العظمة المغفور له الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، وغنى تجربة التنفيذ الغنية مكرسة في سياسات صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء، في إحداث النقلة النوعية المطلوبة في تطوير البلاد بشكل عام، والقطاع المصرفي على وجه خاص.

وإن كان للبحرين أن تفخر بما حققته في مسيرة التاريخ، فمن حقها أن تتباهى بما ينتظرها في المستقبل على يد صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، فلمساته المستقبلية الواعدة، تزرع الثقة في ما ينتظر البحرين من مستقبل باهر.

أما العامل الثاني والذي يحتفظ هو الآخر بثقله الذي لا يستهان به في عملية التحول، والتطوير، فهو، ذلك الشعب الأصيل، الذي لا يتوانى عن تقديم التضحيات، ولا يتردد في بذل الغالي والنفيس كي يرحِّب بكل ما هو جديد، ويهيئ نفسه للتفاعل معه، ومع كل ما يحمله في ثناياه من بذور التقدم والسير نحو الأمام، بإيجابية غير تقليدية، تمكنه من صهر تجربته المحلية الذاتية مع تلك القادمة من الخارج في بوتقة قادرة على الاستفادة من ذلك القادم الجديد، دون التفريط في ذلك المحلي، وبولاء لا متناه لهذه الأرض الطيبة، من أجل بناء وطن يتمتع فيه المواطن بحقوق تبيح له أن يفخر بما وصل إليه مجتمعه من رقي وتقدم. يقوم كل ذلك على خلفية حضارية تتفاعل فيها قيمُ العروبة الأصيلة، مع تعاليم الإسلام الحنيف.

> **"لا يكتفي الكتابُ بقراءة التاريخ، من أجل تسجيله في سياق سردي أصمّ، بل من أجل سبر أغواره في هيئة إشارات لمّاحة تقوم على نظرة نقدية، تأخذ العبر من أحداثه، والدروس من وقائعه"**

مثلُ هذه المعادلة المولدة للإبداع، لمسناها في تلك النجاحات التي حققتها القوى العاملة البحرينية، التي تلقفت التجربة المصرفية، وأهّلت نفسها كي تتبوأ، من خلالها، مراكز قيادية مؤثرة في صنع قرارات تحديد مسار تلك التجربة، وتتولى توجيهها في الاتجاه السليم، بما يضمن اندماجها في الاقتصاد الوطني، ومساهمتها الفعالة في خطط التنمية.

ساعد على حثِّ خطى معادلة الإبداع هذه، تلك النسبة العالية التي يتمتع بها الشباب البحريني، في صفوف التركيبة السكانية، والتي بلغت حوالي 35% من عدد السكان. كما بلغت نسبة

الشباب من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ما يلامسُ 34%. وإلى جانب الشباب هناك الدور النسبي المميز الذي مارسته المرأة البحرينية التي كانت لها مساهماتها في دفع عجلة القطاع المصرفي البحريني نحو الأمام، من خلال نسبة مشاركته في شغل وظائف مصرفية، وتبوؤ نسبة لا يستهان بها من تلك الموارد البشرية النسائية مناصب قيادية في المؤسسات المالية.

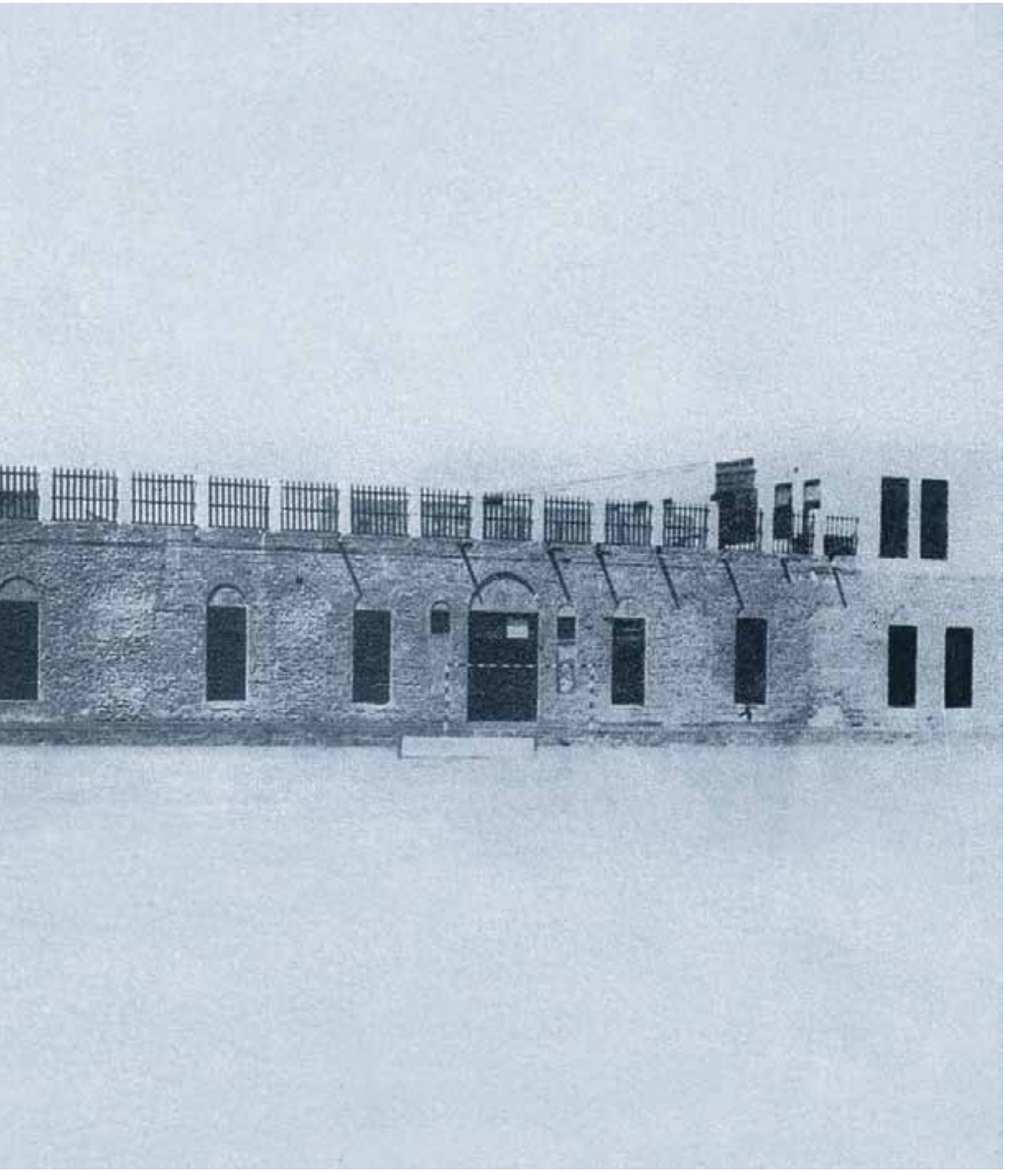
هذا يفسر سرَّ نهضة القطاع المصرفي، ويشرح المستوى الذي وصل إليه ذلك القطاع في البحرين، وجعله في مرتبة متقدمة مقارنةً مع جاراتها من الدول الأخرى.

هذا التزاوجُ التاريخي، بين حُكم محنك، وشعب متجاوب، ومتفان في حب وطنه، ولَّد التجربة البحرينية الفريدة المتميزة، التي نقلت المجتمع من مجتمع تقليدي في النصف الأول من القرن العشرين، إلى مركز مالي ومصرفي متقدم باتت تتبوأه البحرين اليوم من جانب، والمستقبل الواعد الذي ينتظرها من جانب آخر.

يجتهد هذا الكتاب كي يحكي قصة تطوُّر البحرين كدولة معاصرة ومجتمع متطور، قرار حاكم صائب، وتلقّف شعبيّ طموح، على التوالي. ولكي يقترب الكتاب من الواقع، ويلامس الحقيقة، كان لا بد من المزاوجة المبدعة بين مرجعين، الأول منهما هو تلك الكتابات التي تركها المؤرِّخون، والحقائق التي سجلها المؤلفون فأرخوا لمساهمات من حملوا مسؤولية السير بالقطاع المصرفي البحريني، نحو الأمام على عاتقهم، أما الثاني، ولا تقل أهميته عن الأول، إن لم يتفوق عليه، فهو تلك الشهادات الحيَّة التي وثقتها المقابلات التي أجريت مع من صنعوا هذه التجربة بحبهم لهذا الوطن، وجهودهم التي ما زالوا يبذلونها بمهنية عالية، ووطنية متفانية، كي يضمنوا استمرار التجربة واحتفاظها بزخمها المطلوب الذي يقيها العثرات، ويضمن لها التقدم.

ولا يكتفي الكتاب بقراءة التاريخ، من أجل تسجيله في سياق سردي أصمّ، بل من أجل سبر أغواره في هيئة إشارات لَّاحة تقوم على نظرة نقدية، تأخذ العبر من أحداثه، والدروس من وقائعه، كي يجري توظيفها في مراحلَ لاحقة لتساهم في بناء خاتمة استشرافية تستقرئ مستقبل القطاع المالي المصرفي، وترسم معالمه الرئيسية، في ما سيأتي من السنوات.

نأملُ أن تنجح هذه المساهمةُ المتواضعة في أن يجد القارئ بين دفتي الكتاب ما يشوّقه، ويثير مخيلته، ونتطلع أن يكتشف الباحث المتخصص، ما يفيده، ويشحذ فكره، فيصحح إن ورد خطأٌ من دون عمد، ويضيف إلى ما نقص بهفوة لم تكن مقصودة. وكما يبقى الكمالُ لله وحده سبحانه وتعالى، يحتفظ المجتهد بتفاؤله في نيل أحد الأجرين.



الفصل الأول

إرث ريادي عريق لمستقبل واعد





هذه الصفحة

الإصدار التذكاري الواحد والعشرون في العام 1424هـ
الموافق 2004م بمناسبة تخليد ذكرى حكام البحرين العظماء

الصفحة المقابلة

مدرسة الهداية الخليفية، أول مدرسة نظامية للتعليم الحديث
في البحرين، تأسست في العام 1919م، وتلقى عدد من الرعيل
الأول من المصرفيين البحرينيين العلم على مقاعد فصولها

أنعم الله على البحرين، منذ القدم، بموقع استراتيجي عالمي، مارست من خلاله حضورًا متميزا جذب أنظار مؤرخين مشهورين من أبرزهم، "بيتر كورنوول"، الذي أشار في كتابه (دلمون.. تاريخ جزيرة البحرين قبل قورش)، بأن "دلمون كانت ذات قيمة كمركز تجاري وميناء؛ ومن خلالها لم تعبر البضائع التجارية فحسب وإنما عبرت الأفكار أيضا. لقد كانت حلقة وصل بين كثير من الشعوب القديـمة، ولهذا لابد من أن يكون لها فضل في قيامها بدور ليس بالقليل في نشر الحضارة في منطقة الشرق الأدنى القديـمة."

وكما يرد في العديد من المصادر التي تناولت تاريخ البحرين القديم، تبوأت دلمون، بفضل موقعها المتوسطَ في جرف الخليج العربي، موقعا متقدما كحلقة وصل تربط بين دول شرق العالم وغربه. وتحولت البحرين القديمة، وعلى مر العصور، بفضل ذلك الموقع، إلى مكان تبحث عنه السفن المغادرة من، أو المتوجهة إلى، بلاد السند. وهذا مكّن البحرين من التحول إلى مركز تجاري في مراحل مبكرة من تاريخها القديم، وغرس في نفوس سكانها سلوكًا تجاريا، تشكلت من خلاله خلفيةٌ حضارية مكنت سكان البحرين من اكتساب مهارات لم تكن بعيدة عن تلك التي كانت تحتاجها الحركة التجارية في المراحل الأولى، والقطاع المالي في المراحل اللاحقة.

وكما يشير المتخصص في علم التاريخ وآثار منطقة الخليج العربي القديم عبد العزيز صويلح، فإن "حضارة دلمون كان لها دور كبير في عملية التفاعل والتواصل مع حضارات المنطقة كحضارة بلاد الرافدين، وحضارة وادي السند لما قامت به من دور فاعل في الحركة التجارية، كما إن البحرين كانت من أبرز الجزر التي برزت على سطح التاريخ وأسهمت في التواصل الحضاري انطلاقا من كونها جزءًا لا يتجزأ من حضارة دلمون، وحظيت حضارة دلمون ومن خلال موقعها الاستراتيجي في الخليج العربي بأهمية كبيرة في الفترة ما بين الألف الثالث قبل الميلاد إلى منتصف الألف الأول قبل الميلاد، فكانت جزيرة البحرين محطة تجارية رئيسية للسفن التجارية القادمة من الجنوب، حيث مراكز حضارة وادي السند وحضارة مجان في سلطنة عمان، ومن الشمال مراكز حضارة بلاد الرافدين وحضارة عيلام بالطرف الشمالي الغربي من فارس، فكانت السفن تصل إلى البحرين وبمختلف البضائع."

ومن دون الحاجة إلى استرجاع المحطات التاريخية المتكررة التي مارست فيها البحرين المعاصرة، دورًا مميزًا كحلقة وصل تجارية بين بلاد الشرق، ودول الغرب، تكفي العلامات الواضحة التي تركها هذا الدور الفارق، الذي راكم خبرة غنية، زودت البحرين بما كانت تحتاجه من مهارات بشرية، وأنظمة إدارية، كي تميِّز نفسها عما جاورها من بلدان، مما أهَّلها لممارسة دور طليعي، عندما يتعلق الأمر بالتجارة، وما يدور حولها من خدمات، استجابةً لمتطلبات الحياة التجارية، ومقومات ازدهار البلد التي يمارسها، ورفاه سكان هذا البلد وناسه.



منزل عائلة القصيبي المحاذي لأسواق المنامة في العام 1920م والذي اتخذ منه البنك الشرقي المحدود مكتباً كأول مقر له في البحرين

هذا يفسر ما حققته البحرين من نجاحات في ميادين العمل المالي والمصرفي المتنوعة، عندما وصلت إلى مطلع النصف الأول من القرن العشرين من جانب، ويضيء طريق من يبحث عن الأسباب التي تقف وراء الإنجازات التي ما تزال تحققها في الميدان ذاته، من جانب آخر.

لذلك لم يأت تشييد نظام مالي ومصرفي متطور في البحرين، في مراحل لاحقة، من فراغ مبهم، بل جاء نتيجة طبيعية لذلك التراكم الحضاري المتوارث عبر الأجيال، والمتكئ على خبرة غنية كدَّستها البحرين على مرِّ العصور.

ساعد ذلك البحرين، وفي مراحل لاحقة، على مدِّ جسور التعاون التجاري والمالي، ليس مع جيرانها فحسب، بل حتى مع أولئك الباحثين عن مركز تجاري في المنطقة، ينطلقون منه لترويج تجارتهم وتوسيع نطاق أنشطتها كي يصلوا إلى أسواق المناطق المحيطة بها.



هذه الصفحة

صاحب العظمة المغفور له الشيخ عيسى بن علي آل خليفة
حاكم البحرين (حكم من العام 1869 - 1932م)

الصفحة المقابلة

مغاصات اللؤلؤ الطبيعي التي أكسبت البحرين مكانتها
التجارية العالمية

سخَّرت البحرين هذا الإرث والتاريخ، وصهرتهما مع الازدهار المستمر الذي رافق مسيرتها عبر الأزمان والعصور للاستجابة المبدعة التي تؤهِّلها لأن تمارس دورا قياديا في المحيط الجغرافي الذي ينشط فيه أهلها، الذين غالبا ما كانوا يتجاوزون ما هو قريب منهم، إلى ذلك الأبعد، بحثا عن دائرة تجارية ومالية أكثر اتساعا وأشد تنوعا.

تراكم كلُّ ذلك الإرث لدى البحرين، وتطور بشكل تدريجي وانسيابي، كي يؤهلها، ويجعلها مستعدة لاستقبال التحولات المالية والتجارية بشكل تلقائي وإيجابي، أعانها على التطور السلس والراسخ في آن، وأمدها بمقومات التميز الذي يتيح لها نسج علاقات تجارية ومالية تعزز من إمكانات النمو والتقدم، في آنٍ آخر.

لذلك لم يكن صعبًا على البحرين، قيادة وشعبا، أن تجذب عمالقة العمل التجاري والمالي، بمن فيهم أولئك الضالعون في العمل المصرفي، عندما قدموا إلى البحرين، في مطلع القرن العشرين، وأبدوا رغبتهم في التأسيس لذلك العمل، مؤكدين حرصهم على إنشاء أول مصرف عرفته منطقة الخليج العربي.

إذ يُسجَّل للبحرين هنا، حرصُها الشديد على أن تكون خطواتها محسوبة، كي يأتي ما تحصده من نتائج إيجابية منبثقا من التفاعل الإيجابي مع أيِّ جديد قادم من الخارج، لكن بعد مزاوجته بإتقان مع ما هو قائم، كي تأتي المحصلة نتاجًا طبيعيا، متناغما مع القيم القائمة، فلا يأتي المولود مشوهًا، أو عبر عملية قيصرية مرهقة، وغير ضرورية.

تحقيق مثل ذلك، يتطلب بناء ذلك النظام البيئي الملائم، والمرن، في آن، والذي لا يضمن الاستمرارية فحسب، بل ينعشُ عناصر التقدم المطلوب، ويحيي مقومات الازدهار المتوقع. وهذا ما نلمسه في مسيرة سوق المال والأعمال البحرينية طيلة المئة عام المنصرمة.

مثل هذا الحرص على بناء هذا النظام البيئي الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، حتى وإن كان في أشكاله الجنينية غير المعقدة، بخاصة في مطلع القرن العشرين، أمدَّ البحرين بذخيرتها الغنية التي ارتكزت عليها في انطلاقتها في مجالات العمل المالي المختلفة، ومكّنها من التجاوب المرن لتقليص سلبيات انعطافاتها، في مراحل التعثُّر الصعبة، وفي أحيان معينة معقدة.

هكذا وجدنا سلوك البحرين ينبثق من خلال الحرص الشديد على أن يرافق أيًّا من سياساتها، خلال الفترة الممتدة من ثلاثينات ذلك القرن، وحتى الثمانينات منه، ذلك التوجه نحو أهداف واضحة المعالم ومرسومة، تضع نصب عينيها النجاح في التأسيس لضمان بناء نظام متكامل يضمن الاستمرار من جانب، والتطور والازدهار من جانب آخر. وفوق هذا وذاك يضمن النمو المتواصل.



وهنا لا بد وأن يُسجّل للتاريخ أن الله سبحانه وتعالى، قد حبا البلاد بقيادة منفتحة كانت قادرة، وفي مراحل مبكرة، نسبيا، على التقاط التحولات العالمية، والإقليمية على حد سواء، والتفاعل معها بشكل إيجابي، تمكنت بفضلها من مواكبة التطورات التي عرفها العالم خلال تلك الفترة، وكان نصيب النقلات الاقتصادية، وفي صلبها المالية، وجوهرها النظام المصرفي، حصةَ الأسد من خطوات البحرين الراسخة على طريق ذلك التقدم المنشود.

كما منَّ الله على البحرين، بمواطن متفتح لماح، وديناميكي، تفاعل على نحو مبدع مع ما عرفته البحرين من تلك النقلات النوعية التي مست عصب الاقتصاد البحريني، وفي مقدمتها الطفرات المالية، التي عززها الانفتاح على القطاع المصرفي، وسخَّرها للاستفادة منه في إحداث الوثبات التنموية المطلوبة، القادرة على مواكبة متطلبات تقدم الإنسان البحريني، الباحث دومًا عن مجتمع مستقر يساعده على تفجير طاقاته الإبداعية في الاتجاه الصحيح، ونحو أهداف نبيلة.

هذا يفسر، مرة أخرى، وفي اقتضاب شديد، ووقفات تاريخية سريعة، التحولات الجذرية المتتالية التي عرفتها البحرين خلال المئة عام الممتدة من 1919 - 2019م. ويعطي إجابات شافية على تساؤلات كثيرة بشأن الأسباب الكامنة وراء الازدهار التدريجي السلس الذي عرفته السوقُ المصرفية البحرينية التي كانت، وماتزال تمتلك المرونة الكافية، وبين يديها التشريعات الضرورية، وقنوات المراقبة الديناميكية، التي تمدُّها بالحيوية والديمومة التي تحتاجها للصمود والتطور، خاصة في الفترات التي تتعرض فيها الأسواق المالية الأخرى لتقلبات متكررة، لم تنجُ منها السوق المصرفية البحرينية، لكنها تعاطت مع عوامل اندلاعها بحرفية عالية، قلَّصت من آثار نتائجها السلبية.

"ساعد النظام البيئي المالي والتجاري الذي بنته البحرين على مرِّ العصور على التصدي لتلك الانعكاسات السلبية، والحد من تداعياتها، والإحاطة بما يمكن منها"

ذلك النظام البيئي المالي والتجاري الذي بنته البحرين، على مرِّ العصور، ساعدها في التصدي لتلك الانعكاسات السلبية، والحد من تداعياتها، والإحاطة بما يمكن منها. وفي حين مسّت تلك السلبيات عصب اقتصادات البلدان الأخرى، كان لا بد من أن تترك آثارها الواضحة على أداء السوق البحرينية، التي نجحت، بفضل ما أشرنا إليه، من أن تتجاوز كل ذلك بأدنى الخسائر، كي تتمكن من تقنين خطوات الاستمرار، ومقومات الصمود، التي تكفل التقدمَ نحو الأمام بخطوات راسخة، وواثقة.

ولا بد لنا هنا من لفت نظر المراقب لتطور قطاع المال والأعمال، وعلى وجه الخصوص الخليجي منه. فإنه من الخطأ القاتل حصر مقاييس نجاح أيِّ تجربة مالية، في حجم الأموال التي يتم تداولها في أسواقها، أو عدد التحويلات التي تعرفها تلك الأسواق فحسب؛ فمقاييس النجاح المتفق عليها عالميا أصبحت أكثر شمولية من هذا المقياس التقليدي الضيق الأفق، فهو محصلة معادلات معقدة

التركيب، تضمُّ كل ذلك، بالإضافة إلى مكونات أخرى غيرها، ينبغي أن تؤخذ في الحسبان، إلى جانب تلك التي أشرنا إليها.

تأتي في مقدمة كل ذلك درجة مرونة القوانين والتشريعات التي تسيِّر السوق المالية المراد تقويم أدائها، وقدرة تلك التشريعات على الاستجابة للتغيّرات، بما فيها السريعة، والخاطفة، بل وحتى تلك غير المتوقعة، التي تتعرض لها السوق المعنية. يترافق ذلك مع قياس قدرة تلك التشريعات، بفضل مرونتها، على الاستجابة لتلك التغيرات، والتفاعل معها بالإيجابية المطلوبة، مع الحفاظ على مصالح اللاعبين في تلك الأسواق، وكسب ثقتهم، على نحو مستمر. يتكامل ذلك مع نظام رقابة ومتابعة صارم، كالذي يسيِّر أسواق المال في البحرين، يكفل التقيد بتلك التشريعات، والعمل في الإطار الذي تحدده، دون الوقوع في أسرها، والتطبيق الأعمى، الجامد لبنودها.

يتم ذلك على نحو موازٍ مع قياس قدرة الأسواق على توفير الحماية، المنطلقة من استقرار منطقي، المتفاعل مع السرية الشرعية التي لا تستغني عنها المؤسسات النشطة في تلك السوق، بما فيها سرية تلك المعلومات ذات العلاقة بمن يملك تلك المؤسسات، أو الأفراد الذين يسيِّرون أعمالها، أو يديرون أنشطتها. على أن يتحقق كل ذلك دون التفريط في مقاييس الشفافية التي تتحكم في آليات أداء تلك السوق.

يُعزَّز من كل ذلك، الانتباه لضرورة وضع أسس الضوابط المطلوبة التي تسيِّر، وتتحكم في، صمامات الأمان التي يبحث عنها المستثمر الجاد، الذي تحارب أنشطته، ويتحاشى هو شخصيا، كل ما له علاقات، من بعيد أو قريب، بعمليات التهرب من الأنظمة الضريبية، أو تشارُك في عمليات غسيل الأموال، أو تلجأ إلى الأساليب الملتوية، التي من شأنها إرباك حركة تلك السوق، أو الطعن في مصداقية أدائها، وزرع الشكوك في مستوى الشفافية التي تتمتع بها تلك السوق، أو تسيّر آليات عملها.

يتكامل مع كل ذلك نظام سياسي مستتب، تميزه علاقات مستقرة بين أركان الحُكم والمواطن، وتسيّره آليات معاصرة قادرة على تفجير الطاقات الكامنة في مؤسساته وأفراده، بما يحقق التقدم المنشود للمواطن، والجذب المرجو للاستثمارات الأجنبية. هنا تتكامل المعادلة الباحثة عن مستثمر خارجي يبحث عن فرص مواتية، ومواطن مؤهل، قادر على توفير مثل تلك الفرص، والتقاط مخرجاتها، دون تشويه غير مقصود، أو أخطاء عفوية غير محسوبة.

ومن الطبيعي أن تؤدي مثل هذه السياسات إلى بناء قنوات تفاعلية بين مؤسسات بناء القوى العاملة الكفؤة والماهرة، وبين تلك التي بحاجة لها كي تسيِّر أمورها على نحو صحيح، وعلى الطريق السليم في آن. يأتي في مقدمة كل ذلك بناء قنوات التنسيق المرنة التي تحتاجها متطلبات سوق أعمال النظام المالي، لتنسيق خطواتها مع دوائر صنع القرار في المؤسسات النشطة في أسواق المال والمصارف، دون حجب تلك الأسواق عن تلك الموارد القادمة لها، أو المنجذبة نحوها، من الخارج.



صاحب العظمة المغفور له الشيخ حمد بن عيسى
آل خليفة (حكم من العام 1932 – 1942م)
يستقبل أول مدير للبنك الشرقي المحدود
في البحرين في العام 1920م

مثلُ هذه التركيبة المهنية المبدعة، والناجحة في آن، القادرة على المواءمة الخلاقة بين العنصر المحلي، والعامل الأجنبي، مع تحديد واجبات كل منهما، والحرص على الدفاع عن حقوقه، تحولت إلى ما يشبه صمامَ الأمان الضروري الذي لا يمكن الاستغناء عنه، ولا ينبغي التفريط فيه، لبناء بيئة عمل استثمارية خصبة، تعضدها بيئة مالية غنية وموازية، تتضافر جهودهما بشكل إيجابي ومتكامل لتشييد النظام المالي المنشود، القادر على تحقيق الاستقرار المطلوب. ويحقق النمو في المردود، والاستدامة في التطور. هذا ما سعت سوقُ البحرين المالية لتحقيقه، ووضعت نصب عينيها التقيد بمقومات نجاحه. وضع السوق المالية البحرينية تحت مجهر هذه المقاييس، وربما أخرى غيرها، لا تخرج عن قيمها، وقراءة مسيرتها عبر مئة عام من خلال هذا المدخل، يكشف السرَّ الكامن وراء النهضة المالية، والمصرفية التي عرفتها البحرين، ويرصدُ أبرز معالمها من خلال هذا الكتاب الذي يسعى لأن يقوم بجردة متأنية، مشوبة بالموضوعية المسؤولة، المطلوبة لها.

مثل هذا المدخل يحتِّم على هذا الكتاب سرد رواية هذه المسيرة، متمسكا، قدر المستطاع، بالموضوعية العلمية المتوخاة، في صيغة حكاية تروي مئة عام من تفاصيل ولادة، ونمو القطاع المصرفي البحريني، منذ مراحله الجنينية المبكرة، مرورًا بمرحلته الشبابية المتوقدة، قبل أن يستقر، ويراجع ما جناه خلال تلك السنوات في مرحلة نضجه القابل للنمو والتطور. يتحقق كل ذلك بسبر أغوار تلك المسيرة في صعودها وهبوطها، وبكل إنجازاتها، بل وحتى تراجعاتها، التي كانت، في نهاية الأمر، محصلةً منطقية وطبيعية، لتلك التي عاشها القطاع المصرفي العالمي، والذي لم يكن نظيره البحريني بعيدا عنه، إن لم يكن في صلب نواته المتينة.

مثل هذه الحكاية يبدو واضحاً فيها تضافر جهود قيادة حصيفة، ومواطن حيوي، وعوامل مشجعة، وعناصر عالمية مواتية. فجاءت حصيلة كل ذلك علامة مصرفية بحرينية مضيئة في الاقتصاد العالمي بكل تفرعاته المالية، والاستثمارية، بل وحتى التنموية.

ففي مطلع القرن العشرين، لم تكن البحرين معزولة عن محيطها الخليجي، ومن ثم لم يكن اقتصادها مختلفًا عن نظرائه من بلدان الخليج العربي. ولدى الحديث عن الاقتصاد، فنحن نتحدث عن ذلك الاقتصاد البدائي الطبيعي، الذي كان يعتمد على الزراعة، في أنماطها التقليدية المبكرة، بشكل رئيسي، التي تمحورت حول زراعة النخيل. يعضدُها النشاط البحري، وأهم مصادره صيد اللؤلؤ. حينها، وليس هناك ما يمنع المصارحة، لم تكن المساحة الجغرافيةُ المحدودة، ولا الإمكانات المالية الذاتية، ولا الظروف الإقليمية المحيطة، بل ولا السياسات الدولية المسيطرة، وفوق هذا وذاك، تلك الثقافة السائدة، لم يكن أيّ منها، أو جميعها، يسمح بازدهار، بوسعه أن يتجاوز ما نجحت البحرين، قيادة وشعب، في تحقيقه.

في خضمِّ كلِّ ذلك، وتحديدًا في مطلع الثلاثينات من ذلك القرن، يطرأ عامل إيجابي جديد، مؤثرٌ على الاقتصاد البحريني، بل وحتى على العلاقات الاجتماعية بين فئاته المختلفة. كان ذلك القادم الجديد هو النفط، الذي رغم ضآلة كمياته (النفط البحريني) نسبيا، والتي لم تتجاوز، وما تزال – دون حساب إنتاج حقل أبو سعفة – سقف 40,000 برميل يوميا. لكنه شكل، خصوصاً في العقدين الثالث والرابع من القرن العشرين طفرةً اقتصادية كانت لها انعكاساتها العميقة على المستويين، الاقتصادي والاجتماعي، بل وحتى السياسي. فقد ساعدت، حينها، مداخيلُ النفط المكتشف تجاريًّا البحرين على تأمين دخل وطني، تجاوزت ما كانت تجبيه الإمارات الخليجية الأخرى من مصادر دخلها حيث كانت في مراحلَ إنتاجية بدائية وذلك وفق المعايير الدولية.

> **تضافرت جهود قيادة حصيفة، ومواطنٍ حيوي، فجاءت حصيلة ذلك علامة مصرفية بحرينية مضيئة في سماء الاقتصاد العالمي بكل تفرعاته المالية**

حمل اقتصاد النفط في أحشائه تحولات مختلفة، لكنها متكاملة، من جانب، وفرض متطلبات كان لا بد من توفرها من جانب آخر. ويقتضي الأمرُ هنا، كي تكتمل الصورة التاريخية، إشارةً سريعة إلى تلك العلاقة الإيجابية بين اكتشاف النفط، وبداية التعليم الحديث في البحرين، وهو ما نوَّه إليه المستشار تشارلس بلغريف في مذكراته، حيث قال إن سنة 1937م كانت مميزة في تاريخ البحرين الحديث، بفضل الزيادة التي طرأت على إيرادات النفط، وساهمت في تحديث الدولة وتحسين الوضع الصحي في البلاد، استجابة لرغبة حاكم البلاد حينها صاحب العظمة المغفور له الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة. وفي ذلك العام، حسب ما أورده بلغريف، فقد وصل عدد الطلبة المسجلين في المدارس قرابة الألف طالب، توزعوا على ثماني مدارس.

كلُّ ذلك يستدعي الإشارة إلى التحول الجذري في علاقة النفط بالدولة، من مساهم يستحوذ على نسبة تتجاوز الـ 90% في الناتج المحلي، إلى مساهم شأنه شأن الأنشطة الاقتصادية الأخرى، ومن بينها ما يضخُّه قطاع مثل القطاع المصرفي في ذلك الناتج. حيث، باتت أسواق المال والأعمال، وفي القلب منها السوقُ المصرفية البحرينية، وكما يقول محافظ المصرف المركزي رشيد المعراج، "بفضل التطورات التي عرفتها صناعته في العقود الأربعة الماضية حتى بات يحتل المرتبة الثانية في القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بعد النفط، حيث يساهم بمعدل 17% من الناتج المحلي الإجمالي، ويحقق نموًا سنويا يبلغ بالمجمل نحو 10%، ويوظف أكثر من 14 ألفًا، أكثر من 65% منهم بحرينيون."

يهمُّ المتابع وهو يراقب كل تلك التحولات والمتطلبات، في نطاق معالجة مئوية العمل المصرفي في البحرين، أن يطلَّ بموضوعية متوازنة على حاجة الاقتصاد النفطي حينها، إلى الأنظمة المالية القادرة على مدِّ جسور التعاون، مع الأسواق المحلية والخليجية والعالمية.

فأسواق المال البحرينية، ومنذ بداياتها المبكرة، وحتى الآن، لم تكن محلية فحسب، بل كانت إقليمية، وحتى عالمية، في كثير من جوانبها، مما تطلب منها، حتى وهي تخطو خطواتها الأولى البطيئة على طريق الحداثة التي جلبها معه اكتشاف النفط، أن تستجيب لتلك الاحتياجات التي فرضت نفسها، كي تتمكن من النهوض بمسؤولياتها الجديدة شبه الطارئة، بالمعنى الإيجابي لمفهوم تعبير "طارئة".

ويمضي المعراج مشدداً على الدور الذي يمارسه المصرف المركزي في تطوير السوق المصرفية والمالية قائلاً «بطبيعة الحال نحن ننظر إلى المصرف المركزي على أنه الجهة التي تقع على عاتقها ثلاث مهمات مركزية مباشرة وغير مباشرة، تتفاعل على نحو تكاملي في ما بينها، وتتبادل التأثير الجدلي بشكل إيجابي، مولدة في إطار متناسق البيئة الحاضنة المناسبة المؤهلة لتوفير المناخ المناسب لحركة مصرفية متنامية، وقابلة للتطور.

الأولى منها تختص بالتشريعات والأنظمة، ونحن في المصرف المركزي لدينا إدارة متخصصة، عالية التأهيل، قادرة على وضع الأنظمة التي من شأنها تنظيم العمل في القطاع المالي بما يتوافق مع المعايير الدولية.

بعد ذلك يأتي دورنا الرقابي، الذي يضمن نجاح الضوابط التي وضعتها تلك التشريعات والأنظمة في توفير الآليات التي تسهل من تطور القطاع المصرفي في السوق البحرينية، وارتقاء كفاءة أدائها. وهنا تنبغي الإشارة إلى أن ممارسة هذا الدور الرقابي تأتي لأهمية تحصين النظام المصرفي من منطلقات انضباطية إدارية محضة، بما يعزز ثقة المتعاملين معه والمودعين.



صاحب العظمة المغفور له
الشيخ عيسى بن علي آل خليفة
في إحدى المناسبات مع أنجاله

وأخيراً، نحن في خضم كل تلك الأنشطة، نمارس نوعا مميزا من أنواع الرقابة الذاتية، كي يجري ذلك، دون الإخلال بمقاييس الشفافية العالمية وقيمها. تجدر الإشارة هنا، إلى أننا نقوم بكل ذلك متوخين الحذر كي نتحاشى الغرق في البيروقراطية المعيقة لأي شكل من أشكال التطور الذي لا يستغني عنه القطاع المالي والمصرفي، وتحقيق ذلك وبالمستوى المطلوب عملية نحرص على التقيد بتقاليدها، ونتحاشى التفريط "في أي منها."

وحيث إن مسيرة وجود المصارف في البحرين بدأت في العام 1919م، الأمر الذي يعني أن هناك خبرات متراكمة يبلغ عمرها مئة عام. ولدت معها وهي تشق طريقها عبر تلك العقود مجموعة من الحقائق على أرض الواقع. وأفرزت مجموعة أخرى من الظواهر التي كانت محصلتها بمثابة المعاول التي ساهمت في تشييد صرح البحرين الذي يحق للمواطن أن يفخر به اليوم.

رسمُ هذه الصورة السريعة الخاطفة من تاريخ البحرين خلال تلك الحقبة التي قد تبدو مكوناتها مزدحمة بقفزات تاريخية متأرجحة بين تقدم نحو الأمام، وتراجع نحو الخلف، كانت ضرورية لفهم تلك العلاقة المبطنة بين التعليم والتطور نحو المجتمع الحديث، من جهة، واكتشاف النفط من جهة ثانية، ومساعي حكومة البحرين لتقليص حصَّة النفط في الدخل الوطني.

كما أنها في الوقت ذاته تشكل أرضية صلبة تساعد على توجيه نظر، من يحاول أن يرصد بنظرة كلية شمولية بداية عمل المصارف في البحرين، والجهود التي بذلت من الجهات المختصة آنذاك في



يسار الصفحة

نسخة مصورة من رسالة صاحب العظمة المغفور له الشيخ عيسى بن علي آل خليفة حاكم البحرين آنذاك المؤرخة 12 أغسطس 1918م الموافق 3 من ذي القعدة 1336هـ التي تم بموجبها منح البنك الشرقي المحدود أول رخصة بنك تجاري في البحرين

أدناه

روبية – امبراطورية الهند البريطانية 1910 – 1936م



البحرين، وعلى رأسها حاكم البحرين، صاحب العظمة المغفور له الشيخ عيسى بن علي آل خليفة، وبيان الحكمة التي تحلى بها، في حينها، للتعامل مع طلب فتح مصرف أجنبي في البحرين، وما كان سوف يتركه مثل ذلك الطلب من تأثيرات عميقة مباشرة وآنية، وكذلك في مراحل لاحقة، على واقع الحالة الاجتماعية البحرينية.

فهو لم يعط موافقة فورية – وكان بإمكانه ذلك. هنا من المحتمل أن يكون السبب الكامنُ وراء قراره الأول برفض الطلب، نابعاً من اعتبارات اجتماعية بحتة، ومراعاة متأنية لما كانت تحمله تلك الموافقة من انعكاسات، كان لا بد من قراءتها بشكل مسبق، ومتأن، تحاشيًا لأي إرباك لم يكن في الحسبان، على المواطن البحريني كفرد، والمجتمع البحريني ككيان.

اليوم، قد يثير ذلك الرفض المؤقت، أو ما يمكن وصفه بـ "التردد"، شيئًا من علامات التعجب المشوب بمسحة من الاستغراب، بخاصة في أذهان الفئة الشابة من المجتمع . ولكن ينبغي أن ينظر إليه، ويجري تقويمه في ظل الوعي الجمعي السائد حينها، والقيم التي كانت تسيِّر المجتمع المحلي في تلك المرحلة من تطور البلاد. هذا يفسر سرَّ موافقة صاحب العظمة المغفور له الشيخ عيسى بن علي آل خليفة على منح البنك ترخيصًا بمزاولة أعماله، بعد مضي حوالى ثلاث سنوات مضت على الرفض الأول، لكن الموافقة جاءت مشروطة بعدم المساس بمصالح المواطنين.

مثل تلك الخلفية التي حفرت بها معاول البناء في البحرين، قيادة وشعباً، طريقها خلال قرن من الزمان، مكّنت أسواق البحرين، بما فيها سوق المال والأعمال، من اكتساب خاصية مالية محلية مهمة، ممزوجة بأخرى إقليمية متميزة، دون أن يفقدها ذلك الحفاظ على المقاييس العالمية المطلوب توفرها، كي تأخذ بيد البحرين، وتزوِّدها بأهمية فارقة تستحقها، تجاوزت بها مساحتها الصغيرة جغرافيًا، وشعبها المحدود العدد سكانيا، ومصادر دخلها غير المتعملقة نقديا.

كلُّ ذلك، أرسى ركائز الريادة التي تمتعت بها البحرين عبر العصور التي زودتها بتلك الطاقة التي كانت في أمسِّ الحاجة لها كي ترسم معالم مستقبلها الذي تنعم بمخرجاته اليوم.

وبفضل كل ذلك أيضا، أثبت شعب البحرين الأصيل، يداً بيد مع حكامه المنفتحين على كل ما هو جديد، حرصهم المشترك، والمتكامل، والشديد على النظر دوما نحو الأمام، دون نسيان رصيدهم التاريخي الحقيقي من خلفهم، والتطلع للمستقبل لرسم معالمه، ودون التفريط في مخزونهم الحضاري، مقتدين في كل خطوة مشوها على طريق تشييد هرم النظام المصرفي الذي تنعم به البحرين اليوم، بمن سبقهم من أسلافهم الذين حفروا اسم البحرين بحروف من ذهب في سجل حضارات العالم العريقة، وحملوا معهم، وهم يبنون إمبراطوريتهم المالية المعاصرة أسماء مثل دلمون وأرادوس وتايلوس وأوال، والتي لا تزال شهرتها محل تقدير من قبل المؤرخين والمهتمين بتاريخ قطاع المال والأعمال على مستوى العالم.

> **"أثبت شعب البحرين الأصيل، يدًا بيد مع حكامه المنفتحين على كل ما هو جديد، حرصهم المشترك، والمتكامل، والشديد على النظر دوما نحو الأمام، دون نسيان رصيدهم التاريخي الحقيقي من خلفهم"**

وإن كان هناك شيءٌ واحد تثبته تلك الحقائق، وأخرى غيرها، ليس هنا مكان سردها، فهو أن الطفرة النوعية التي حققتها البحرين في ميادين المال والأعمال المتنوعة، وفي موقع متقدم منها قطاع المصارف، إنما تعود إلى إصرار البحرين، حكومة وقيادة وشعبا، على مواجهة التحديات التي اعترضت طريقها، بذهنية متفتحة، وخطوات واثقة، وحلول صائبة، أدت في نهاية الأمر إلى إحداث النقلة النوعية المطلوبة في الاقتصاد البحريني، مكنته من الانتقال، بسلاسة من ذلك الاقتصاد التقليدي البدائي، إلى آخر عصري متطور.

لم تحدث تلك النقلة دون تضحيات، ولم يتحقق ذلك النجاح دون تضافر كل تلك الجهود. وهو أمر لا يزال مطلوبا، ولا يمكن التراجع عنه، أو المساومة عليه، من أجل استمرار المسيرة، وديمومة التطور، وتتابع المكاسب.



باب البحرين في العام 1949م وهو البوابة الرئيسية لسوق المنامة التجاري
ولاستقبال القادمين للبحرين بحراً عبر فرضة المنامة







الفصل الثاني

رؤية واثقة تعززها خطوات ثابتة



هذه الصفحة

الإصدار التذكاري الواحد والعشرون في العام 1424هـ
الموافق 2004م بمناسبة تخليد ذكرى حكام البحرين العظماء

الصفحة المقابلة

بيت صاحب العظمة المغفور له الشيخ عيسى بن على آل خليفة
في المحرق حيث أقام فيه وجعل منه مقراً لنواب حكومته

في تاريخها الذي يغوص عميقا في مسيرة تطور المجتمعات البشرية، و يمتد لآلاف السنين، كي يغرس جذوره راسخة في تربة تطور الحضارات الإنسانية، صورة تتسم بها البحرين وتميز بها نفسها عن سائر الأمم الأخرى. وبفضل ذلك التاريخ المتفرد، اكتسبت هذه الجزر المتناثرة، اسم لؤلؤة الخليج. ولم تأت هذه التسمية من فراغ، ولم تُطلق على البحرين اعتباطا. فحتى في مطلع القرن العشرين، وقبل اكتشاف النفط في منطقة الخليج العربي، كانت البحرين أحد المراكز الإقليمية، وليس الخليجية فحسب، لصيد اللؤلؤ، وصناعة السفن، بمقاييسها المتعارف عليها حينها. وتعتبر البحرين بحق لؤلؤة الخليج، فقد احتلت صناعة اللؤلؤ ذات العلاقة بالبحرين، حيزًا كبيرا في الاقتصاد البحريني، الذي كان حينها اقتصادا تقليديا، قوامه الزراعة بأنماطها البدائية، وأساليبها التقليدية المحدودة.

واستحوذت البحرين في الثلاثينات من القرن العشرين، على ما يقارب من 35% من صناعة لؤلؤ الخليج العربي، كما احتفظت أسواقها بما يربو على 90% من تجارته. كما وصل عدد العاملين في تلك الصناعة، في العام 1930 إلى ما يقارب من 20 ألف عامل، كما تروي المصادر التاريخية المختلفة.

وإن دلَّ ذلك على شيء، فإنما يدل على تراكم خبرات بحرينية غنية، قادرة على توليد مهارات مهنية محلية متقدمة، كانت مهيأة لاكتساب أية براعات أخرى جديدة، محلية كانت أم وافدة. وتشهد على كل ذلك تلك النقلةُ النوعية الإيجابية التي تلقت بها تلك المهارات البحرينية المؤهلات المطلوبة الطارئة، وعلى نحو مباغت، التي استحدثها اكتشافُ النفط أولا، وتسيير الأسواق التي ولدتها صناعته، والتجارة التي انتعشت على هامشها في مراحل لاحقة ثانيا، وليس أخيرا.

وفي كتابه "الرحلات في آشور، ميديا وبلاد فارس"، الصادر في العام 1829، يروي جيمس بكنغهام بشيء من التفصيل الكثير عن صناعة اللؤلؤ تلك ومغاصاته، كما يأتي على ذكرها أيضًا المقيم السياسي في الخليج العربي، جون لوريمر، في كتابه "دليل الخليج"، عندما يشير إلى الحيز الكبير الذي كانت تحتله صناعةُ اللؤلؤ في الاقتصاد البحريني. فوفقا لروايات لوريمر بلغ حجم صناعة اللؤلؤ في البحرين ما يقارب من 625,933 جنيه إسترليني خلال الفترة بين 1873 – 1874م."

ثم جاء اكتشاف النفط في البحرين مبكرا، مقارنة مع البلدان العربية المجاورة. وكان ذلك في مطلع الثلاثينات من القرن العشرين. ترافق ذلك مع ازدهار صناعة اللؤلؤ الصناعي في اليابان في الفترة ذاتها، التي يعود الفضل فيها، كما تتناقل الروايات التاريخية، "إلى رجل ياباني فقير يدعى ميكوموتو والذي ولد في قرية توبا، ويعمل في بيع الأرزّ المسلوق. وكان يساعد والده في دفع



يربط جسر الشيخ حمد جزيرة المحرق بمدينة المنامة وقد استغرق بناؤه ما يربو على 12 عاماً (1929 – 1941م) ومارس دوراً مهماً في انسياب الحركة التجارية بينهما

عربة صغيرة لبيع الأرز. وعندما بلغ الثامنة عشرة عمل في صيد السمك واللؤلؤ والغوص وبيع الأصداف، وكان يجول في ذهنه سؤال حول كيفية تكوّن اللؤلؤ في القواقع؟ ولماذا تحتوي بعض القواقع على لؤلؤ وغيرها لا تحتوي على لؤلؤ؟."

ترافق كل ذلك مع الكساد الاقتصادي العظيم الذي عمَّ الأسواق العالمية، وبدأت طلائعه في العام 1929م، ومسَّت نتائجه الاقتصادية المدمرة كل أسواق العالم، بما فيها السوق البحرينية.

ألحقت تداعيات تلك الأزمة المالية ضرراً كبيراً بهذه الصناعة الوطنية، مما قاد إلى تراجعها، فأصبحت تشكل نسبةً ضئيلة من الدخل الوطني. ولم يقف الأمر عند صيد اللؤلؤ وصناعته فحسب، بل امتد الضرر كي يشمل صناعة السفن، وكذلك الزراعة، رغم محدودية حضور هذه الأخيرة، نظرًا لضيق الرقعة الجغرافية للبلاد من جانب، ومحدودية عدد السكان من جانب آخر.



هذه الصفحة
نافذة تسليم مرتبات موظفي شركة نفط البحرين (بابكو) التي كانت تدفع حينها بالروبية الهندية

الصفحة المقابلة
إنشاء مبنى أول مقر يملكه البنك الشرقي المحدود على شارع الحكومة



وسط كل ذلك جاء اكتشاف النفط في البحرين، كي يشكل قفزةً نوعية نسبية عالية في حجم الدخل الوطني البحريني، ويترك بصماته الإيجابية الواضحة على تطور الاقتصاد البحريني من جهة، وتشكل مكونات مجتمع البحرين الاجتماعية من جهة أخرى. فإلى جانب النمو المزدوج، الأفقي والعمودي، الذي عرفته الطبقةُ المتوسطة البحرينية بفضل ذلك، والتي شكلت فئة ذات حضور متنام في تطور البحرين السياسي الحديث والمعاصر، ولّدت صناعة النفط أيضا، وعلى نحو مواز ومتزامن، النواه الأولى لما يمكن أن يوصف بالفئات العمالية التي استقطبها أول معمل لتكرير النفط في الشرق الأوسط.

وعند تناول نشوء وتشكل الطبقة العاملة البحرينية، تجدرُ الإشارة هنا إلى أن سلوكها الاجتماعي، بل وحتى السياسي، جاءا مختلفين نوعيا عن ذينك اللذين سادا الحركة العمالية في الدول الصناعية الأخرى، بسبب العوامل المحلية الخاصة بها، التي رافقت تشكّلها، ومن ضمنها، الجذور القبلية للمجتمع البحريني من جهة، وتزاوجه مع الثقافة الدينية بجذورها الإسلامية من جهة ثانية.

يلخص البعد الاجتماعي لظهور النفط في الاقتصاد البحريني وزير المالية والاقتصاد الوطني الأسبق إبراهيم عبد الكريم في دراسته الموسومة "البحرين وأهميتها بين الإمارات العربية"، والتي ذكر فيها "مع أن البحرين كانت الأسبق بين دول الخليج في اكتشاف النفط، إلا أنني اعتبر بداية الخمسينات هي البداية الحقيقية للتطور الاقتصادي الذي تشهده البحرين والذي غير من تركيبة

السكان كما وكيفا. والسبب راجع إلى أمرين الأول منهما تغير شكل البنية الاقتصادية حيث تضاءل قطاع اللؤلؤ في الاقتصاد الوطني، وشهد القطاع الزراعي نوعا من الركود وبرز قطاع الصناعة النفطية وازدهر قطاع الخدمات. والثاني منهما دخول مبدأ مناصفة الأرباح إلى ميدان العلاقات بين الدول المنتجة للنفط والشركات في الشرق الأوسط."

وتعددت التصنيفاتُ التي حاولت توصيف المجتمع حينها، فالبعضُ أطلق عليه الصفة الزراعية التقليدية المتحولة على نحو مفاجئ نحو المجتمع الصناعي، في حين وصفه البعض الآخر بما عرف لاحقا باسم "نمط الإنتاج الآسيوي". ولعل أفضل توصيف لهذا النمط الاقتصادي، بعد اكتشاف النفط، وتصدير كمياته بمعدلات تجارية غير مسبوقة، هو ما أصبح يتداول تحت اسم، "الدولة الريعية"، التي لاتزال تترك بصماتها على الوجه الرئيسي للسمات الاقتصادية لنمط الإنتاج البحريني.



وفيما يتعلق بالبدايات الأولى المبكرة للحركة المصرفية في البحرين بمقاييسها الدولية، ومفهومها المهني، يأتي على ذكرها، فيليب دوا، في كتابه تاريخ المصارف في البحرين، نقلا عن كتاب خالد البسام "قصص من الخليج"، وهي تلك التي تتعرض لافتتاح مكتب تجريبي صغير بالمنامة، للمعاملات المالية البسيطة، تحت إدارة البنك الإمبراطوري البريطاني. ولم يُكتب لهذه التجربة الجنينية حظُّها الذي كانت تستحقه من النجاح والاستمرار لأسباب كثيرة ليس هنا مجال تناولها. لكن يبقى السؤال عالقا، لماذا لم يُكتب الاستمرار لهذه المبادرة؟ ولماذا قُبرت وهي لاتزال في المهد؟ وما هي الأسباب التي تقف وراء تعثُّرها؟

هل كانت تلك الأسباب محض مالية، أم إنها انطلقت من خلفيات سياسية، أم إنها جمعت بين الإثنين، وبنسب متفاوتة؟ أسئلة بحاجة لإجابات صريحة وصادقة كونها تفسر الكثير من التطورات التي شهدتها المنطقة حينذاك، وتكشف الأسباب التي تقف وراء التكون الجيو – سياسي لتاريخ منطقة الخليج العربي.

بعد تلك النهاية السريعة، والتي يعتبرها البعض فاشلة، لكنها بكل المعايير مؤسفة لذلك المصرف. حول هذا الموضوع يرى رجل الأعمال محمد بن إبراهيم كانو أنه "لم يكن في وسع الحركة التجارية في البحرين، في ظلِّ التطورات التي عرفتها، والعلاقات التي بنتها مع الأسواق العالمية، بخَّاصة السوقين الهندية والبريطانية، وكلتاهما مرتبطتان بالوجود البريطاني في منطقة الخليج العربي، إلا أن تنتظر بعض الوقت كي تشهد ولادة أول بنك بالمعنى المتعارف عليه."

"في الثلاثينات من القرن العشرين كان التاجر البحريني الميسور الحال بمثابة المصرف الذي كان يودع لديه المواطن أمواله، التي لم تكن حينها ضخمة"

ويضيف كانو قائلا "لم تكنْ العلاقات المالية السائدة في البحرين في مطلع القرن العشرين بعيدة عن مستوى شقيقاتها في البلاد العربية الأخرى، وعلى وجه الخصوص الخليجية منها. فقد كانت تتماهى أيضاً مع نظيرتها العلاقات الاجتماعية التي كانت هي الأخرى انعكاسا طبيعيا لنمط الإنتاج التقليدي القائم على صناعة اللؤلؤ والزراعة. حينها، كان التاجر الميسور الحال بمثابة "المصرف" الذي كان يودع لديه المواطن أمواله، التي لم تكن ضخمة، بل لم يكن المواطن حينها يتردد كثيرًا في إيداع مقتنياته الثمينة من المجوهرات، عند ذلك التاجر. وكانت الأواصر الأسرية والمجتمعية هي الضمان الذي ينظم تلك العلاقة، أكثر من أي شيء آخر، مثل القوانين أو الأنظمة."

هذا ما نوّه إليه رجل الأعمال البحريني خالد كانو، في كتابه "بيت كانو" قائلا: "وكما روى لي خالي أحمد علي كانو، فقد أدت تلك الظروف إلى انبثاق فكرة إنشاء خزينة (تجوري) محصنة



جاك كارتييه ومساعد المبيعات الخاص به موريس ريتشارد مع أحد خبراء اللؤلؤ التابعين لمقبل الذكير في منزله في إحدى زياراته للبحرين

لحفظ الأمانات عند الحاج يوسف بن أحمد كانو ليستخدمها سكان جزيرة البحرين وغيرهم لحفظ ودائعهم ... وربما كانت مصادفة أن يبدأ الحاج يوسف (المقصود هنا يوسف كانو) خدماته (المصرفية) ... وراء الإقبال الشديد على خدمات الحاج يوسف المصرفية، تكمن أسباب عدة، فالكثير من التجار كانوا يفضلون الحفاظ على الوسائل التجارية التقليدية التي اعتبروا أنها أدت دورها لهم بنجاح."

روايةُ التأسيس الثانية، تأتي أيضًا على لسان رجل الأعمال البحريني، ورئيس مجلس إدارة مجموعة يوسف المؤيد، فاروق يوسف المؤيد، والتي تتطابق في جوهرها مع ما جاء في كتاب خالد كانو. يقول المؤيد، في اللقاء الذي أجريناه معه: "لو أردنا تسجيل تاريخ تأسيس البنوك في البحرين، فلا بد أن نذكر بأنه في بداية القرن العشرين كان المرحوم الحاج يوسف بن أحمد كانو، وهو خال جدي خليل المؤيد، الذي كان يزاول حينها مهنة حفظ أموال الناس، حيث كان الناس، خصوصا الطواويش وتجار اللؤلؤ يودعون لديه أموالهم لثقتهم الكبيرة فيه. وكان رحمه الله يحتفظ بالمبالغ المودعة لديه في خزنة كبيرة، أصبحت الآن من مقتنيات متحف البحرين الوطني. وهذا يعني أنه كان يعمل كبنك لمن كانوا يودعون لديه أماناتهم، وأن البنك الشرقي المحدود جاء بعد ذلك."

وجاءت الانطلاقة الأولى، التي يمكن اعتبارها نقطةَ التأسيس للحركة المصرفية البحرينية في العام 1916م، حين تقدم البنك الشرقي المحدود (بريطاني) بطلب رسمي لفتح فرع له في البحرين يتبع



صاحب العظمة المغفور له الشيخ حمد
بن عيسى بن علي آل خليفة يفتتح مصنع
التكرير ببابكو بتاريخ 11 ديسمبر 1937م

فرعه في البصرة. وفي 12 فبراير 1917م. وصل إلى البحرين المستر ماكفيل (مبعوث المصرف الرسمي)، وزار حاكم البحرين، حينذاك، صاحب العظمة المغفور له الشيخ عيسى بن علي آل خليفة للحصول على رخصة لفتح المصرف. غير أن الحاكم لم يوافق على طلبه، فطويت صفحة تدشين الفرع، حتى يناير 1919م، عندما أرسلت إدارة البنك الشرقي في البصرة الى الوكالة السياسية البريطانية في البحرين تشعرها باستعدادها لفتح فرع للمصرف في البحرين. نال ذلك الطلبُ الموافقة، وبدأ مزاولة أعماله في 3 يوليو 1920م.

البعض يروي أن الافتتاح الرسمي جاء في 1 يوليو 1919م، في حين هناك روايات أخرى تعتبر 3 يوليو 1919م، هو التاريخ الرسمي لتدشين ذلك البنك. على أنه وبغضِّ النظر عن مدى دقة أي من الروايتين، فقد بدأ البنك مزاولة أعماله في 3 يوليو 1920م، ويُسَجل لصاحب العظمة المغفور له الشيخ عيسى بن علي آل خليفة حاكم البحرين آنذاك، خطوته الرائدة، كونه أولَّ من وضع حجر الأساس لأعمال المصارف في البحرين، بعد أن استخدم حكمته في عدم منح الرخصة إلا بعد أن اطمأن إلى رضا البحرينيين على تلك الخطوة. وكما يبدو فقد كان صاحب العظمة المغفور له الشيخ عيسى بن علي آل خليفة حريصًا على أن يتم كلُّ ذلك، تلبية لتطورات الحركة التجارية حينها، وحاجتها إلى آليات نظام مصرفي، يتناسب والواقع الذي وصلت إليه.

على هذا الأساس لم يكن رفض، حاكم البحرين حينها، صاحب العظمة المغفور له الشيخ عيسى بن علي آل خليفة اعتباطيا، بل كانت تكمن وراءه مجموعة من العوامل، كان الأهم بينها، حماية المواطن البحريني، والدفاع عن مصالحه حينها.

بعيدا عن كل تلك التفاصيل يمكن القول إن العام 1919م، هو العام الذي شهد افتتاح المصرف التجاري الأول في البحرين، ومن ثم فهو أيضا التاريخ الذي يسجل انطلاقة القطاع المصرفي البحريني بمفهومه الحديث، وبالتالي فهو اليوم الذي وجد فيه البحرينيون والمقيمون طريقة حديثة آمنة لحفظ أموالهم من خلالها، كما وجدت أيضا إدارات البحرين الرسمية طريقةً لإرسال أموالها للشركات والمؤسسات الأجنبية المنفذة لكثير من المشروعات في البلاد حينها.

وبوسع من يريد أن يخوض في تفاصيل رواية تأسيس ذلك البنك، العودة إلى العديد من المصادر التي تؤرِّخ لهذه الحقبة، من بينها، ما دوَّنه رجل الأعمال البحريني خالد كانو، في كتابه "بيت كانو"، إذ يروي خالد كانو حكاية تأسيس البنك الشرقي، فيقول، "عندما تقدم البنك الشرقي المحدود - البريطاني في العام 1916م بطلب فتح فرع في المنامة، الذي لم يكن يتوقع حينها أن يواجه أية ممانعة لطلبه في البحرين. لذلك وجدناه يفاجأ، عندما استلم خطاب الرفض من حاكم البحرين آنذاك. ولدى مقابلة ممثل البنك ونائب مجلس الإدارة السيد ماكفيل، حاكم البحرين حينها صاحب العظمة المغفور له الشيخ عيسى بن علي آل خليفة - حاكم البحرين، في منتصف فبراير 1917م، قال له الحاكم إن بعض تجار البحرين قد عارضوا فكرة تأسيس بنك رسمي في البحرين، خشية الوقوع في الربا."

> **العام 1919م، هو العام الذي شهد افتتاح المصرف التجاري الأول في البحرين، ومن ثم فهو أيضا التاريخ الذي يسجل انطلاقة الحركة المصرفية البحرينية بمفهومها الحديث**

إضافة إلى ذلك فإن السيد يوسف كانو كان يعرف بأنه المصرفي الوحيد في البحرين، وأن قدوم أي مصرف للعمل في البحرين كان سيؤثر على أعماله. بعدها قام السيد براي بدعوة مجموعة من رجال الأعمال المرموقين في ذلك الوقت وسعى جاهدا كي يوضح لهم المنافع التي ستعود عليهم من جرَّاء افتتاح بنك تجاري في البحرين، وأكد لهم بأن البنك لن يقوم بأية عمليات مصرفية تتعارض مع قيمهم. وعليه قامت مجموعة من التجار بكتابة عريضة إلى صاحب العظمة المغفور له الشيخ عيسى بن علي آل خليفة، حاكم البحرين حينذاك، يناشدونه فيها الموافقة على منح البنك رخصة للعمل في البحرين. بعدها، واستجابة لتلك الرسالة، أصدرصاحب العظمة المغفور له الشيخ عيسى بن علي آل خليفة الموافقة للبنك بموجب خطاب صادر بتوقيعه

ومتضمنا شرطين. أولهما على البنك احترام قوانين البلد وثانيهما عدم منح قروض كبيرة للبحرينيين قبل الحصول على موافقة سموه المسبقة.

في هذه الرواية إشارة واضحة، إلى طبيعة الصلة التي كانت تنظم العلاقة بين المواطن البحريني والسلطة الحاكمة، والتي يمكن وصفها بالانفتاح والشفافية.

ولدى استلام البنك لرسالة الموافقة من صاحب العظمة المغفور له الشيخ عيسى بن علي آل خليفة، وجد أنه من الأفضل أن يسارع إلى وضع حجر الأساس، ومزاولة أعماله. لكنه وكما يقول فيليب دوا، في كتاب تاريخ المصارف في البحرين، وجد نفسه أمام مشكلتين أجبرتاه على التريث، ومن ثم تأخير افتتاح الفرع. الأولى عدم قدرة البنك على توفير العمالة المحلية، أو القاطنة، المؤهلة اللازمة لإدارة الفرع الجديد من فرعه في بومباي بالهند. إذ حرص على أن تكون نموذجية تترك آثاراً إيجابية، كي يتحاشى أية نتائج سلبية تترك آثارها على أنشطة البنك في وقت لاحق. أما الثانية فقد تمثلت في العملة الهندية، التي كانت مستخدمة حينها في المعاملات المالية، وضرورة توفيرها بالكميات التي تسد حاجة الفرع في البحرين. فالعملة الورقية للروبية الهندية كانت متاحةً ولكن العملاء والناس في البحرين كانوا يفضلون الحصول على العملة المعدنية التي كانت الحكومة الهندية تمنع خروجها من الأسواق الهندية. واستغرق الأمر مدةً ليست بالقصيرة حتى تمكن البنك من فتح فرعه في البحرين ومباشرة أعماله ابتداءً من 3 يوليو 1920م.

"أصدر صاحب العظمة المغفور له الشيخ عيسى بن علي آل خليفة - حاكم البحرين آنذاك - أمره السامي بتأسيس أول بنك أجنبي، وهو البنك الشرقي المحدود"

كان ذلك يعني أن صلاحية مباشرة البنك لأعماله، جاءت في العام 1919م بغضِّ النظر عن تأجيل اضطر له هنا، او تأخير قبل به هناك.

وفي المقابلة التي أجريناها معه، تناول أول محافظ لمؤسسة النقد ووزير المالية والاقتصاد الوطني الأسبق عبد الله حسن سيف، نشأة المهنة المصرفية في البحرين بالقول "في بداية القرن العشرين كان المورد الرئيسي للدولة هو قطاع اللؤلؤ حيث كانت البحرين تقوم باستخراجه وتصديره للخارج بطبيعة الحال. ومادام نظام التمويل هو من أبرز عوامل النجاح التجاري، فبحكمته ونظرته الثاقبة أصدر صاحب العظمة المغفور له الشيخ عيسى بن علي آل خليفة – حاكم البحرين آنذاك – أمره السامي بتأسيس أول بنك أجنبي، وهو البنك الشرقي المحدود بتاريخ 3 ذي القعدة 1336 هجرية، الموافق 11 اغسطس 1918م. وكانت أهم شروط الترخيص هو أنه إذا طرأ أي خلاف بين البنك والزبون يجب أن يُنظر من خلال المحاكم في البلاد، وبموجب سيادة القانون في بلد القانون."



يسار الصفحة
مجلد دفتر الاستاذ العام للبنك الشرقي
في الثلاثينيات من القرن العشرين

أدناه
روبية – حكومة الهند 1950م



في هذه اللفتة، على بساطتها، مؤشر على حرص الحاكم على الدفاع عن سيادة بلاده، مهما بلغ صغر حجم تلك البلاد، أمام مؤسسة تقف وراءها دولة عظمى، حينها، مثل بريطانيا.

هنا يمكن القول إن هذه كانت الخطوة الأولى على طريق تأسيس أعمال القطاع المصرفي في البحرين، بالمفهوم الحديث لهذا النوع من الأنشطة المالية، التي فتحت أمام البحرين أبوابا جديدة للريادة، على المستوى الخليجي، في هذا القطاع الحيوي. كما يمكن الجزم أيضا بأن هذه الانطلاقة المبكرة، كانت من العوامل الرئيسة التي هيأت البحرين، حتى في مراحل لاحقة، خاصة في السبعينات من القرن الماضي، كي تتبوأ المواقع المميزة التي نالتها على خارطة المراكز المرموقة لقطاع المصارف والمؤسسات المالية حول العالم، بفضل التجربة التي راكمتها لما يزيد على نصف قرن.

مما لا شك فيه أن جذور انطلاقة القطاع المصرفي البحريني، بمفهومه الحديث، حمل في أحشائه كثيرًا من التحديات. البعض منها، ما كان ماليا محضا، كما شاهدناه عند معارضة قسم من تجار البحرين افتتاح فرع للبنك الشرقي في العقد الثاني من القرن العشرين، لكن البعض الآخر احتضن في ثناياه تحديًّا عقائدياً، سببه ذلك الشرط المترسِّخ في ذهن القطاع التجاري البحريني

حول علاقة الترابط الوثيقة بين العمل المصرفي والربا. ولربما أدى تحاشي ممارسة الربا عبر الأنشطة المصرفية التقليدية إلى البحث عن نمط حديث آخر للعمل المصرفي، كانت نتيجته تأسيس ما أصبحَ اليوم يعرف باسم "المعاملات المصرفية الإسلامية"، في مختلف الأنشطة المالية، وليست المصرفية سوى أحد فروعها. ولا بد من أن يُسجل هنا أنه رغم صغر السوق البحرينية مقارنة بالأسواق الخليجية المتاخمة لها، ورغم أن البحرين كدولة لا تحتضن مركزا إسلاميا متعارفا عليه دوليا مثل مكة المكرمة في السعودية، أو الأزهر الشريف في مصر. لكن رغم ذلك نجحت البحرين في أن تكون علامة عالمية فارقة، عندما يتعلق الأمر بتأسيس العمل المالي الإسلامي، وفي القلب منه المصارف الإسلامية، كما هو متعارفٌ عليه اليوم في أسواق المال الدولية.

لذلك، لا بد من التأكيد هنا على أن الصدفة وحدها لم تكن هي التي قادت البحرين كي تحتضن انطلاقة أعمال الحركة المالية الإسلامية، وتصبح، البحرين، مركزا ماليا مرموقا للمصارف الإسلامية، خصوصا تلك العملاقة منها؛ فانطلاقة العمل المصرفي، بمفهومه المعاصر من البحرين في مراحل مبكرة، مقارنة بشقيقاتها الخليجيات، أهَّلها كدولة لأن تكون الحاضنة السباقة لتفريخ الحركة المصرفية الإسلامية بمفهومها الحديث.

> **لا بد من التأكيد هنا على أن الصدفة وحدها لم تكن هي التي قادت البحرين كي تحتضن انطلاقة أعمال الحركة المالية الإسلامية**

وحول الموضوع ذاته، يضيف عبد الله سيف قائلا: "إن الصناعة المصرفية في البحرين توزعت على ثلاثة محاور مفصلية هي: العمل المصرفي بالتجزئة، والعمل المصرفي بالجملة، والعمل المصرفي الاستثماري"، مسترسلا في ما يخص العمل المصرفي بالجملة إذ يقول: "لقد شهدت منطقة الخليج تزايدًا على طلب النفط... ووفرة عائدات الدول المصدرة للنفط... وكان ذلك سببا لإيجاد وسيلة لتدوير الوفرة في السيولة وخلق قنوات مصرفية جديدة لاستثمار تلك الوفرة. لقد أدركت مؤسسة نقد البحرين، حينها، وفي مرحلة مبكرة من حياة تلك الوفرة في السيولة، ضرورة وجود عدد من المصارف الدولية بحوزتها القدرة المالية وبين يديها الخبرة المهنية المؤهلة لتلبية الحاجة الماسة. ولذلك تم إيجاد تنظيم إداري ورقابي يجيز وجود المصارف في البحرين للقيام بدور الائتمان والإقراض. إن النجاح الذي حققته البحرين، لم يكتب له النجاح لولا توفر قيادة مبصرة وشعب متجاوب."

وفي نطاقِ فترة التأسيس والانطلاق، يروي لنا أحد الموظفين الأوائل الذين التحقوا بالبنك الشرقي وهو عبد الله أبو الفتح، تجربته الشخصية على النحو التالي: "كنت أعمل في إدارة المرور كمفتش،



مبنى البنك الشرقي المحدود في الأربعينيات من القرن العشرين والذي شيد عليه مبنى البنك الرئيسي الحالي

وكنت حينها أقوم بإعداد تقارير عن حوادث السيارات وتقديمها الى الشرطة. نصحني أحد الأصدقاء، أن أسعى للالتحاق بالبنك الشرقي المحدود (ستاندرد تشارترد بنك حاليا). وعندما بدأت العمل كانت هناك مجموعة من الموظفين من بينهم اثنا عشر موظفا: ثمانية منهم كانوا من اليهود البحرينيين، وأربعة أجانب. وطلب مني توظيف المزيد من الموظفين حيث كان ذلك في العام 1957م ولم يكن يوجد في البحرين إلا البنك الشرقي، والبنك البريطاني، وبنك البحرين، الذي أصبح بعد حين بنك البحرين الوطني. تمكنت خلال سنتين من توظيف 120 بحرينيا، من ثمَّ توسعت أعمال البنك وأصبح له زبائن مثل الحكومة، والديوان الأميري، وبعض أفراد العائلة الحاكمة، ومعظم التجار في البحرين. وكان التنافس بيننا وبين البنك البريطاني، طبيعيا، ومنطقيا، وشديدًا في آن."

وعندما سألناه عما إذا كانت هناك موظفات بحرينيات، أجاب بـ "نعم، كانت هناك اثنتان لا يحضرني اسماهما اليوم."

هذه الرواية في حد ذاتها، تؤكد انخراط المرأة البحرينية في مرحلة مبكِّرة من العقد الثاني من النصف الأول من القرن العشرين، كما يؤكد أيضا أن المؤسسات المالية، ومن بينها المصرفية، في البحرين، كانت من المتلقين الأوائل لها.



أول مقر لبنك البحرين في شارع الحكومة





الفصل الثالث

تأسيس مميز ونقلات متأنية





هذه الصفحة

الإصدار التذكاري الواحد والعشرون في العام 1424هـ
الموافق 2004م بمناسبة تخليد ذكرى حكام البحرين العظماء

الصفحة المقابلة

شارع الشيخ عبدالله في سوق المنامة في بدايات القرن العشرين وهو أحد معالم الأسواق التقليدية ويبدو في آخره ما كان يعرف بالسوق المسقف

كما أسلفْنا، غرس حاكم البحرين آنذاك صاحب العظمة المغفور له الشيخ عيسى بن علي آل خليفة، في أواخر العقد الثاني من القرن العشرين البذرةَ الأولى للحركة المصرفية في البحرين، بافتتاح فرع البنك الشرقي في البحرين في العام 1919م. ومما لا شك فيه، أن تلك كانت خطوة، جريئة، ومتقدمة، حينما تؤخذ في سياقها التاريخي، إذ نجحت في فتح آفاق عمليات تجارية ومالية غير معهودة في تلك الفترة التاريخية من تطور البحرين في العصر الحديث، وما جاورها من دول المنطقة، من دون أن ينفي ذلك توخي تجار البحرين الحذر المشوب بشيء من الحيطة عند التعامل مع ذلك الوافد الجديد، الذي بدوره سارع للترويج لخدماته المصرفية التقليدية البسيطة والمباشرة للأفراد.

لم تكن المعاملاتُ المالية حينها، وفي تلك الفترة المبكرة من تأسيس القطاع المصرفي في البحرين، تتجاوز إجراءات بسيطةً مثل فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع الشخصية. ثم دارت عجلة التقدم، فراح البنك يطور من خدماته على نحو تدريجي، تستند إلى سياسات راسية كي تشمل منح القروض، والتسهيلات المصرفية التجارية غير المعقدة للمؤسسات المحلية، التي كانت هي الأخرى تتلمس طريقها نحو التحول في أنشطتها التجارية من أشكالها البسيطة، إلى تلك الأكثر تعقيدا.

هذا الانتقال التدريجي، أتاح للمؤسسات المحلية أن تمارس أعمالها من خلال جهات مرجعية تتمتع بمهنية عالية تسهل عملياتها مع أسواق المال والأعمال العالمية.

وكان على السوق البحرينية أن تنتظر ما يقارب من ربع قرن من الزمان على افتتاح فرع البنك الشرقي، قبل أن يتقدم مصرف آخر هو البنك البريطاني للشرق الأوسط، (أصبح يعرف اليوم باسم أش.أس.بي.سي) بطلب فتح فرع له في البحرين في العام 1944. ونال البنك رخصة العمل، في عهد المغفور له صاحب العظمة الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، الذي لم يبد أية ممانعة، بل على العكس من ذلك، حيث أظهر حرصه الشديد على إزالة أية عقبات من شأنها تأجيل ممارسة الفرع أنشطته.

وفي المقابل، وبخلاف المعارضة التي واجهت افتتاح المصرف الأول، أظهر القطاع التجاري البحريني، هو الآخر ترحيبه الشديد بما تم إنجازه، بعد تلمسه للتسهيلات التي توفرها العمليات المصرفية لإنجاح الحركة التجارية، بخاصة حركة الاستيراد والتصدير. ردة الفعل هذه كانت طبيعية، بل ومتوقعة، إذ كانت تعكس مرحلة التطور المهني التي بلغتها الحركة التجارية البحرينية حينذاك. ومستوى النضج التجاري الذي ارتقت إليه.

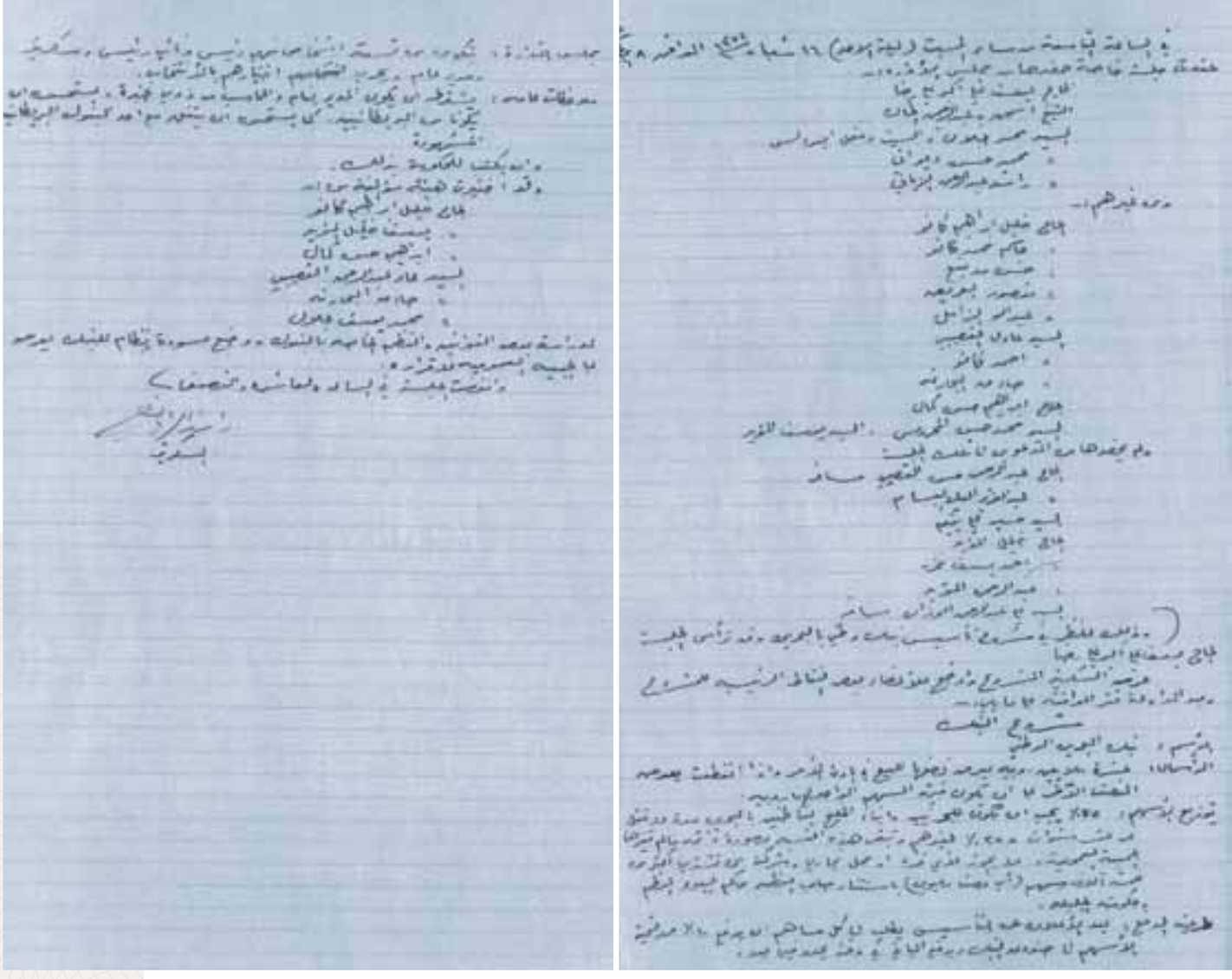
ولربما يستغرب البعض - على وجه الخصوص الأجيال الشابة المعاصرة، التي تشهد اليوم إنهاء إجراءات أكثر تعقيدا، وأكبر حجما وصارت تنجز في أسرع من طرفة عين - من طول الفترة



المقر الرئيسي للبنك البريطاني للشرق الأوسط في العام 1965م أمام محاكم البحرين على شارع الخليفة حيث مجموعة من العملاء ينتظرون فتح البنك أبوابه لاستبدال الروبية الهندية بالدينار البحريني

الزمنية الممتدة بين افتتاح المصرفين، والتي، من وجهة نظر هؤلاء، ليس هناك ما يدعو لها أو يبررها. لكنها، في حقيقة الأمر، كانت تسير بتأن موزون، وفق نظرة فاحصة، تسعى للوصول إلى تأسيس مميز، يقوم على أركان قوية متماسكة.

كما ينبغي لمن يريد أن يقيس ذلك التطور، أو أن يقوِّمه، أن يراعي ثلاثة عناصر أساسية، حكمت ذلك التطور، ومارست دورها في رسم خطاه: الأول منها مستوى التطور التجاري الذي بلغه المجتمع البحريني حينها، إذ ما زالت أنماط الحياة بدائية في تلك الفترة، ولا تحتاج إلى أي شكل معقّد من أشكال التبادلات المالية، التي كان جلُّها محصورا في نطاق السوق المحلية، وبين حفنة صغيرة ممن كانوا يمارسون التجارة حينها. أما الثاني فكان وتيرة التطورات البطيئة التي خضعت لها المجتمعات البشرية في تلك المرحلة من تطور الإنسانية، ولم يكن هناك ما يدفع إلى التسريع من وتيرة حركتها. أما الثالث فهو سرعة الاتصالات والمواصلات بين دول العالم وشعوبه، وكانت هي الأخرى في مراحلها الجنينية المبكرة، وتعاني من بطءٍ ملحوظ، حيث أنها لم تكن حينها قد وصلت بعد إلى ما بلغته اليوم، من سرعة في الأداء وتطور في الخدمات وتنوع في المنتجات.



نسخة من محضر اجتماع جمعية التجار (غرفة تجارة وصناعة البحرين حالياً) بتاريخ 8 أبريل 1955م بشأن موضوع تأسيس بنك البحرين

على الرغم من ذلك، لا بد أن يُسجل هنا، للأمانة والتاريخ، أنه خلال تلك الحقبة عرفت البحرين مجموعة من التحولات الاجتماعية والاقتصادية، كانت خطواتها سريعة ومتواترة، بمقاييس تلك المرحلة. كما كانت لها علاقة مباشرة، وفي حالات معينة غير مباشرة، بتطور القطاع المصرفي في البحرين. ومن الضرورة بمكان الإشارة في هذا المجال، إلى التأثير الإيجابي المتبادل بين نشاطات طرفي العلاقة: القطاع المصرفي، والنشاط التجاري البحريني، الذي بدأ يمد قنوات أنشطته مع أسواق دول أجنبية، تأتي الهند في مقدمتها، دون استثناء السوق البريطانية، وبعض الأسواق الأوروبية الأخرى.

أولُ تلك التحولات، وأشدُّها عمقا، يمكن تلمسه بوضوح في مكونات المجتمع، وفي تطور مؤسسات الدولة، التي بدأت مع اكتشاف النفط، وإنتاجه بكميات تجارية، في العام 1932م، وكان ذلك هو الاكتشاف الأول في دول مجلس التعاون، ناهيك عن بناء أول مصفاة له في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي فتح المجال أمام تراكم سيولة نقدية غير معهودة، بمقاييس الفترة التي نتحدث عنها، وجدت نفسها، بشكل تلقائي، بحاجة إلى حاضنة قادرة على التعامل معها على نحو مبدع وخلاق. ولم يكن هناك حينها، أفضل من القنوات المصرفية. وتنبغي الإشارة هنا إلى أن الشركات الأجنبية هي من نقَّب عن النفط واكتشف آباره التجارية، ومن ثم حمل القادمون من الغرب معهم كثيرا من المتطلبات، الفردية والمؤسساتية التي كانت تدفع بتأسيس

حركة مصرفية تستجيب لما استجدَّ من سلوك في صفوف سكان جزر البحرين بأصولهم التي باتت حينها مختلفة بين محلي ووافد من الخارج.

حينها، في هذه المرحلة يستدعي الأمر التوقف عند ثلاثة تطورات جاءت متزامنة نسبيا مارست دورا إيجابيا في تطوير أداء السوق المصرفية البحرينية، والارتقاء بجودة مخرجاتها. كانت الأولى منها حيوية القطاع المصرفي في تلك الفترة المتوائمة مع اكتشاف النفط، وبناء مصفاة لتكريره، سوية مع البدء في تشييد جسر الشيخ حمد، الذي استغرق بناؤه ما يربو على 12 عاما (1929 - 1941م). وقد وصل ذلك الجسر بين أكبر جزيرتين في أرخبيل البحرين هما المحرق والمنامة. تفاعلت تلك التطورات، فجاءت ثمرتها تغيرات متسارعة ومتلاحقة نعم بها القطاع المصرفي البحريني منذ انطلاقته.

ولا ينبغي الاستهانة بدور ذلك الجسر، الذي كان على الرغم من قصر مسافته التي لم تكن تتجاوز الميل الواحد ساهم في زيادة سرعة وتيرة انسياب حركة المرور بين الجزيرتين، كما ساهم أيضا في ازدهار السوق المحلية التي زودت المصرفين الحديثي النشأة بما كانا في أمسِّ الحاجة له من سيولة نقدية، حتى وإن كانت صغيرة في حجمها، ضيقةً في حيزها الذي شغلته حينها.

> **أظهر القطاع التجاري البحريني ترحيبه الشديد بما تم إنجازه، بعد تلمسه للتسهيلات التي توفرها العمليات المصرفية لإنجاح الحركة التجارية، بخاصة حركة الاستيراد والتصدير**

ساهم كل ذلك، وبشكل موضوعي، في انتعاش حركة التعليم، الذي لم يكن مقتصرا على الفتيان فحسب، حيث افتتحت مدرسة خديجة الكبرى للبنات في المحرق في العام 1928م. وزرع التعليم بذرة الغرسة التي أمدت في وقت مبكر، ثم في مراحل لاحقة البنوك، التي مارست أعمالها في البحرين. عزز من كل ذلك ذخيرة غنية من اليد العاملة المحلية الماهرة والمتعطشة للعمل، من الذكور والإناث، على حد سواء.

نجحت كل تلك الجهود في تشكيل طليعة مهنية مصرفية مرموقة، أخذت على عاتقها، ولو بشكل عفوي، التأسيس لوعي مصرفي محلي، وإن كان في دوائر ضيقة. كانت محصلة ذلك تنامي الحاجة المحلية لبنك وطني مجد اقتصاديا ومتطور مهنيا، قادر على منافسة المصارف الأجنبية، من خلال الخدمات التي كان بوسعه تقديمها. تجدرُ الإشارة هنا إلى دور التعليم، الذي نشأ في مرحلة مبكرة نسبيا في البحرين، فقد افتتحت أول مدرسة نظامية للبنين في العام 1919م، وللفتيات في العام 1928م. نحن الآن نقترب من نهاية المرحلة الأولى في تاريخ القطاع المصرفي البحريني، والتي توصف بكونها مرحلة التأسيس. رافق ذلك كله تولي مقاليد الحكم صاحب العظمة المغفور له الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة في العام 1942م.



صاحب العظمة المغفور له الشيخ سلمان بن حمد
بن عيسى آل خليفة يفتتح فرع البنك العربي
المحدود الأردني في العام 1960م

وينقلُ الكاتب يوسف صلاح الدين وصفا حيًّا وشيقا لما كانت عليه الأوضاع في تلك المرحلة التي تطابقت سنواتها الأخيرة مع اشتداد أوار الحرب الكونية الثانية بكل ما أفرزته تداعياتها من ظروف اقتصادية واجتماعية، بل وحتى سياسية، كانت لها انعكاساتها على القطاع المصرفي البحريني بشكل مباشر أو غير مباشر. نجدُ صلاح الدين، في محاضرة مطولة وغنية بالمعلومات، نقلتْ بعض ما جاء فيها صحيفة أخبار الخليج البحرينية.

يقول "يعود الفضل في تجاوز هذه المحنة الخطيرة في البحرين، بعد الله سبحانه وتعالى، إلى المغفور لهما بإذن الله صاحب العظمة المغفور له الشيخ حمد بن عيسى بن على آل خليفة حاكم البحرين في ذلك الوقت وصاحب العظمة المغفور له الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، ومستشار حكومة البحرين تشارلز بلغريف، والسلطات البريطانية التي وفَّرت بعض البضائع والمواد التموينية بعد إخضاعها لنظام التقنين وتوزيعها بالبطاقات. أسهم بعض التجار بما يملكون من مال ومواد تموينية في تقديمها إلى المحتاجين ولكن بعض التجار استفادوا من المحنة باحتكارهم البضائع وأثروا منها وسموهم أغنياء الحرب."

مرة أخرى نكتشف، أن موقع البحرين الاستراتيجي، والاكتشاف المبكر للنفط في أراضيها، وانفتاحها على الحضارات الأخرى، يجعل منها دولة، رغم صغرها، في قلب التطورات العالمية، حتى تلك التي كانت سمتُها الأساسية كونية، وهو أمر لا تزال البحرين تنعم به. لكن ذلك لا يعني أنها لم تعان من ويلات الحرب العالمية الثانية، حيث كان للإمبراطورية البريطانية حينذاك وجود

عسكري فوق الأراضي البحرينية. ما زاد في الطين بلةً ترافق ذلك مع تفاقم الأزمات التي ولدّها الكساد الاقتصادي الكبير الذي سبق الحرب الكونية الثانية، بل ربما كان من أهم الأسباب التي أدت إلى اندلاعها. كل ذلك جاء متوائما مع التراجع الذي بدأت تعاني منه حينها، صناعة اللؤلؤ والتجارةُ المرافقة لها، وهما العصب الذي كان يحرك الاقتصاد البحريني في تلك المرحلة.

لذا كان على البحرين أن تصمد كي يتسنى لها الخروجَ من عنق زجاجة الحرب العالمية الثانية، التي وضعت أوزارها في العام 1945م. ويمكن القول إن انطلاقة تطوير البحرين من جديد، ونقلها من مجتمع يرتكز على اقتصاد تقليدي، إلى آخر معاصر نسبيا، بدأت طلائعها في عهد صاحب العظمة المغفور له الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة. وقد ازدهرت البحرين في عهده ونالت قسطا كبيرا من التحرُّر، ونما الاقتصاد الوطني، وتم إنشاء المزيد من المدارس والمستشفيات الحديثة، وانتعشت الحركة الأدبية. وانطلقت معها حركة صحافية وأدبية وثقافية عبَّر عنها صدور مجموعة من الصحف اليومية، وأخرى شهرية.

وعلى نحو مواز، مارس تجار البحرين دوراً ملموساً في الاستجابة لتلك التطورات، فسارعوا إلى ارسال أبنائهم، من فتيان وفتيات إلى المدارس الحديثة، ولم يترددوا في الموافقة على التحاقهم في مراحل أخرى بالجامعات، بخاصة العربية منها في لبنان ومصر والعراق وسوريا.

> **موقع البحرين الاستراتيجي، والاكتشاف المبكر للنفط في أراضيها، وانفتاحها على الحضارات الأخرى، يجعل منها دولة، رغم صغرها، في قلب التطورات العالمية**

وعلى مستوى الدولة، سارعت إلى إرسال المتفوقين، من أبناء البحرين، في بعثات تعليمية إلى الجامعة الأمريكية في بيروت، حيث شكل حملة شهادتها نسبة عالية من أول تشكيل وزاري في البحرين في مطلع السبعينيات من القرن العشرين، عندما نالت البحرين استقلالها.

ومن الأحداث المؤسفة خلال تلك الفترة، كان رحيل صاحب العظمة المغفور له الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة. لكن ما عوَّض خسارته، كان تولي ابنه صاحب العظمة المغفور له الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة مقاليد الحكم، وقد عرفت البلادُ خلال حكمه خطوات سريعة متواترة على طريق التقدم، مسَّت في جوهرها العمود الفقري للحركة المصرفية البحرينية.

نلمسُ ذلك في تطور القطاع المصرفي في عدده، وفي طبيعة الخدمات التي بات يقدمها. ففي عهد صاحب العظمة المغفور له الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة بلغ عدد المصارف العاملة في البلاد أربعة وهي: البنك الشرقي، والبنك البريطاني للشرق الأوسط، وبنك البحرين (الوطني لاحقا)، والبنك العربي الأردني.

لكن نقطة التحول النوعية الأولى في تاريخ العمل المصرفي في البحرين كانت، تأسيس أول بنك بحريني. كما توسع نطاق الخدمات التي كانت تقدمها تلك المصارف، فباتت تشمل ما هو أكثر تطورا من مجرد عمليات الإيداع والقروض، وما يدور حولها من تسهيلات مصرفية بسيطة، التي كانت سائدة قبل توليه الحكم.

وبالنسبة إلى زيادة عدد المصارف الأجنبية العاملة في البحرين حينها، كان من الممكن أن يكون عدد تلك البنوك خمسة، لو أعطيت رخصة لبنك "الإندوشين" (بنك الهند الصينية)، كما يروي المغفور له أحمد محمد العسيري، في مقابلة أجرتها معه صحيفة "أخبار الخليج" البحرينية قائلا: "في العام 1948م كونتُ شركة تجارية مع محمد جلال ويوسف العبيدلي، وفي فترة لاحقة أصبحت شركتنا ممثلة في البحرين لبنك فرنسي اسمه بنك (الأندوشين) أو بنك الهند الصينية، وكان أول بنك يفتح في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية، وقد حاول أن يفتح له فرعا في البحرين ولكنه فشل، ولو نجح لأصبح البنك الثالث هنا بعد البنك الشرقي (تشارترد بنك حاليا) والبنك البريطاني."

روايةٌ أخرى تؤرِّخ لجذورالقطاع المصرفي في البحرين، يرويها من عاصروا تطور السوق المالية البحرينية في الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين، وهي لا تخرج في جوهرها، وطريقة أدائها، عن مثيلاتها التي أشرنا لها أعلاه، والتي لم تتجاوز حدود إطار خدمات مالية بدائية لبَّت حينها احتياجات السوق البحرينية، ونظيراتها من الأسواق المحلية المتاخمة لها، وقام بها بعض البحرينيين، ممن مارسوا الأعمال التجارية في السوق السعودية من أمثال المرحوم أحمد علي الشيراوي، والمرحوم يوسف علي العبيدلي، والمرحوم علي بن سعد الشاعر.

"تجاوزت الأنشطة المالية للأطراف المحلية الضالعة فيها، الأمر الذي كان من شأنه توليد خدمات مالية تنظمُ العلاقات المتطورة حينها بين الأسواق المحلية"

كان هؤلاء، بشكل أو بآخر، كل منهم في نطاق الدائرة التي يمارس من خلالها أعماله التجارية، يتولون عمليات التحويل والصيرفة للعمال والموظفين الأجانب في السوق السعودية، التي لم تكن حينها قادرة على توفير متطلبات التحويلات المالية الخارجية لأولئك الأجانب. تلك الحالة، رغم بدائيتها، كانت تشكل سلوكا ماليا مميزا تفرد به البحرينيون.

رجل الأعمال علي يوسف العبيدلي يروي شيئاً من ذكرياته مع والده المرحوم يوسف العبيدلي، الذي نجح نظرا لإتقانه النسبي اللغة الإنجليزية التي اكتسبها خلال فترة دراسية قصيرة في "الجامعة الأمريكية في بيروت"، في بناء علاقة معاملات مالية مع القنصلية الأمريكية في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية، تنحصر في استبدال، وتحويل مرتبات موظفي القنصلية الأمريكية تلك إلى الولايات المتحدة. وكان يساعده في ذلك زوج أخته المرحوم أحمد العسيري.



حكومة البحرين

دائرة المالية

مرسوم النقد البحريني

المرسوم رقم ٦ (مالية) لعام ١٩٦٤

تعيين مجلس النقد

المرسوم رقم ٧ (مالية) لعام ١٩٦٤

ديسمبر ١٩٦٤

حكومة البحرين

مرسوم رقم ٦ (مالية) لعام ١٩٦٤

مرسوم النقد البحريني

نحن عيسى بن سلمان الخليفه - حاكم البحرين وتوابعها - نامر هذا اليوم الخامس من شهر شعبان ١٣٨٤ الموافق لليوم التاسع من شهر ديسمبر ١٩٦٤ بسن المرسوم الآتي لتاسيس واصدار عملة جديدة في البحرين :

مقدمة : في هذا المرسوم مالم يقتض النص خلاف ذلك :

«البحرين» تعني توابعها وجميع المناطق التي تحت سيادة حاكم البحرين .

«رئيس المالية» يعني الشخص (مهما كان الاسم الذي يعرف به) المعين من وقت لآخر من قبل الحاكم لشغل هذا المنصب .

«الجريدة الرسمية» تعني النشرة (مهما كان الاسم الذي تعرف به) التي تنشر فيها حكومة البحرين الاعلانات الرسمية والاشعارات والمراسيم .

«المجلس» يعني مجلس النقد المؤسس موجب هذا المرسوم .

«اوراق النقد» تعني اوراق النقد التي يصدرها المجلس وفقا لاحكام هذا المرسوم .

«المسكوكات» تعني المسكوكات التي يصدرها المجلس وفقا لاحكام هذا المرسوم .

- ١ -

مرسوم رقم 7 لعام 1964م الصادر عن حكومة البحرين لتعيين أعضاء مجلس النقد

مثل هذه الروايات وأخرى غيرها، والتي لا تخرج في سياقها وجوهرها، عن محاولات التأريخ لبدايات القطاع المصرفي البحريني، تتحدث في مجملها عن شكل جنينيّ من أشكال العمل المصرفي، ولّدته الحاجة لتسيير الأعمال التجارية، التي كانت هي الأخرى في مراحلها البدائية. لكنها، رغم أهميتها التاريخية، لم تصل حتى في أفضل حالاتها، إلى الشكل التقليدي المتعارف عليه للعمل المصرفي في نموذجه الحديث. فكل ما كان يحمله ذلك من تعقيدات، احتاج لها، بل وفرضها تطور الحركة التجارية في المجتمعات البشرية الأخرى، على وجه الخصوص الأوروبية منها. فقد كانت متطلبات تلك الحركة المصرفية، بمثابة استجابة طبيعية لما أفرزته الثورة الصناعية في تلك المجتمعات، وما صاحبها من معاملات مالية ومصرفية، تجاوزت الأنشطة المالية للأطراف المحلية الضالعة فيها. لقد ولد ذلك الأمر خدمات مالية تنظم العلاقات المتطورة حينها بين الأسواق المحلية، ومن بينها السوق البحرينية، وتلك الدولية الخارجية البعيدة عنها.

تكشف تلك الروايات، في جوهرها، عن مسألتين مهمتين تتعلقان بسلوك المواطن البحريني ظلّتا لصيقتين به، حتى في العهود المتأخرة من تاريخ البحرين المعاصر. الأولى منهما أن لديه استعدادًا فطريا للمجازفة المحسوبة العواقب، ومن ثم فهو، بفضل تلك الخصلة، لا يتردد في تقبل ما هو جديد، ويحمل في داخله شيئا من التحدي. أما الثانية، فهي رفضه حصر نشاطه المهني أو التجاري



هذه الصفحة

صاحب العظمة المغفور له الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة مفتتحا بنك البحرين في العام 1957م يصافح السيد فرانك سباكس أول مدير عام لبنك البحرين (بنك البحرين الوطني حاليا)

الصفحة المقابلة

سمو الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء في احدى زيارات سموه للبنك العربي المحدود في العام 1960م

داخل محيط جزره الضيق، ومن ثم قابليته للهجرة بحثا عن تحسين وضعه المعيشي، أو طرق أبواب جديدة بحثًا عن مصدر دخل آخر.

أما بالنسبة إلى تأسيس بنك البحرين الوطني، فيشير وزير المالية والاقتصاد الوطني الأسبق، إبراهيم عبد الكريم محمد، في حديث أجريناه معه "إلى أن بنك البحرين الوطني، كان يتولى رئاسة مجلس إدارته حينذاك المغفور له المرحوم السيد علي أحمد كانو. وكان من بين أعضاء مجلس إدارته وزير المالية آنذاك المرحوم محمود العلوي، ممثلا لحصة الحكومة فيه."

ويمضي عبد الكريم قائلا "وحين خلفت المرحوم السيد محمود في مجلس إدارة البنك، وجدت أن من ضمن المالكين في البنك – بنك كرندليز البريطاني بنسبة 25% من رأس المال، إضافة إلى وجود ملاك آخرين من الهنود والسعوديين. وحيث إن الهدف من وراء تأسيس البنك كان، ولايزال، أن يكون وطنيًّا خالصا، فقد تم تغيير الاسم إلى (بنك البحرين الوطني)، وحصرنا ملكيته في الدولة والمؤسسات والأفراد البحرينيين."

يشكل تأسيس بنك البحرين الوطني محطة في غاية الأهمية بالنسبة لنشوء القطاع المصرفي في البحرين، ومن ثمَّ، التطور الذي عرفه. إذ يعكس التفكير في إنشاء البنك والأطراف التي دعت لتأسيسه، وقامت لاحقا بالاكتتاب في أسهمه، علامة فارقة في مسيرة ذلك القطاع، كونه خطوة متقدمة على مساهمة القطاع التجاري المحلي في أنشطة القطاع المصرفي البحريني بشكل مباشر، وعلى نحو مستقل عن نظيرته الأجنبية.

وعلى نحو مواز، عبّر ذلك عن مجموعة من التحولات التي بدأت تختمر في مخيلة القطاع التجاري البحريني، خصوصا في أذهان الشريحة العليا منها. يأتي في مقدمة تلك التحولات، تنامي الحس الوطني ونضجه، لدى تلك الفئة من ذلك المجتمع ، الذي بدأ يدرك، ما كانت تقوم به المصارف الأجنبية، بغض النظر عن مستوى وجودة الخدمات التي كانت تقدمها حينها. قاد ذلك إلى مطالبة أهل البلاد بالمشاركة في ما يملكونه من حق ونيل الحصة التي يستحقونها. فقد وجدوا في تلك الخدمات التي تقدمها المصارف الأجنبية قناة استنزاف لرأس المال الوطني من جانب، وتحقيق أعلى الأرباح لغير أهل البلاد من السوق المحلية من جانب آخر.

ثاني تلك التحولات، مست السيولة النقدية التي باتت بين يدي نسبة لا بأس بها من أولئك التجار البحرينيين، بفضل انتعاش الحركة التجارية التي ولدها اكتشاف النفط ، وتصديره بكميات تجارية، أما الثالث منها، فقد كان الخروج من الأزمات الاقتصادية التي ولدها الكساد الاقتصادي الكبير في الثلاثينيات من القرن العشرين، وعمقتها تداعيات الحرب الكونية الثانية، التي وضعت أوزارها في منتصف العقد الرابع من القرن العشرين. ثم يأتي رابع تلك التحولات، وهو انتشار





هذه الصفحة

زيارة صاحب العظمة المغفور له الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة وسمو الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء والمغفور له سمو الشيخ محمد بن سلمان آل خليفة لمقر البنك الشرقي المحدود

الصفحة المقابلة

مجموعة من المواطنين في انتظار فتح باب بنك البحرين الوطني للاكتتاب في أسهم البنك في سبتمبر 1973م



التعليم الحديث في صفوف الطبقة الوسطى من المجتمع البحريني، بما حملته من أفكار وطنية، نادت بتنمية الاقتصاد الوطني.

وبالعودة لتأسيس بنك البحرين الوطني، يصف رجل الأعمال البحريني فاروق المؤيد خطوات تأسيس ذلك البنك الوطني قائلا: "إن اول بنك محلي كان (بنك البحرين الوطني)، حيث عقد اجتماعًا ضم عشرة من التجار من أكبر العوائل في البحرين من بينهم خليل كانو وأحمد كانو، ويوسف المؤيد، وأحمد فخرو، ويوسف أكبر، وطلبوا رخصة تأسيس بنك، وقدموا الطلب إلى تشارلز بلغريف، المعروف حينها باسم (المستشار)، ولكنه رفض الطلب، دون أن يذكر السبب. لكن السبب غير المفصح عنه بات معروفًا عندما يوضع في سياق تصرفات بلغريف اللاحقة الذي لم يكن يريد للاقتصاد البحريني أن يتحرر من قبضة النفوذ البريطاني المالي حينها. في تلك اللحظة التاريخية بادر صاحب العظمة المغفور له الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة رحمه الله شخصيًّا، في خطوة تُسجل له، وتدخل بشكل مباشر، ووافق على إعطاء رخصة، وحرص على أن يتم الافتتاح في أقرب فرصة ممكنة."

ويستطردُ المؤيد قائلا: "بدأ بنك البحرين الوطني أعماله في العام 1957م في مقر صغير ومتواضع، مقابل مكتبة أوال في شارع الخليفة. ثم أتبع صاحب العظمة المغفور له الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ذلك بتخصيص أرض يقام عليها مقر البنك. وكانت وقتها محاذية للساحل، قريبة مما كان يعرف بإسم الفرضة، وهي الأرض ذاتها التي يقع فيها حاليا المبنى الرئيسي للبنك."



ويسترسل المؤيد مضيفا: "ثم جاءت الطفرة النفطية في السبعينيات من القرن الماضي، عندما قفزت أسعار النفط من 3 دولارات أمريكية للبرميل الى 30 دولاراً، وربما أعلى قليلا أيضا. ولا بد من الاعتراف هنا بأن بنك البحرين الوطني لم يكن مستعدا لتلك الطفرة، ولم تساعده الاتفاقية مع بنك كرندليز، على القيام بذلك (دخل البنك في بدايته في اتفاقية فنية مع البنك العثماني الذي تغّير اسمه فيما بعد إلى بنك كرندليز وانتهت الاتفاقية في 1966 / 1968م)، بسبب مشكلة مالية كان يواجهها البنك نتيجة إقراضه بعض الشركات ومنها شركة فايكنغ التي كانت تبني مشاريع إسكانية وأعلنت إفلاسها ولم تستطع تسديد ديونها للبنك. وقد تم إنهاء الاتفاقية مع بنك كرندليز، وسارعت الحكومة إلى مساندة البنك، وإقراضه حتى تمكن من النهوض من جديد كي يصبح أكبر بنك في البحرين. وبعد ذلك تم إنشاء بنوك محلية أخرى مثل بنك البحرين والكويت في العام 1971م، والبنك الأهلي التجاري في أوائل السبعينيات من القرن الماضي."



للمرحوم أحمد العسيري، الذي كان الموظف البحريني الثاني في بنك البحرين الوطني، روايةٌ أخرى حول تأسيس البنك. ففي نفس المقابلة التي أجرتها معه جريدة "أخبار الخليج"، يقول العسيري، "محمد جلال تزعم الدعوة وحسب معلوماتي أن بعض التجار الصغار في ذلك الوقت على رأسهم محمد جلال قد تولوا الدعوة لتأسيس بنك البحرين وقد اتصلوا ضمن دعوتهم بعدد من كبار التجار في ذلك الوقت أيضا مثل يوسف أكبر علي رضا، حسين يتيم، يوسف خليل المؤيد، أحمد علي كانو وغيرهم. وشكلوا اللجنة التأسيسية إلى أن تبلورت فكرة تأسيس البنك في خطوات عملية. وقد تم الاتفاق على أن يكون رأس مال البنك المدفوع خمسة ملايين روبية خصص منها 75% للبحرينيين و25% للأجانب، وقد نص القانون على أن يفتتح الاكتتاب في أسهم البنك لمدة شهر واحد؛ فإذا لم تغطَّ الأسهم خلال هذه الفترة تعاد المبالغ المكتتب بها إلى أصحابها."

"عندما انقضى الشهر"، يمضي العسيري مستذكرًا: "كانت النتيجة المفاجئة أن الأجانب غطوا النسبة المخصصة لهم أربع مرات، أما البحرينيون فلم يغطوا نصف الأسهم المخصصة لهم، وكان من بين المكتتبين من الأجانب البنك الشرقي والبنك البريطاني والبنك العثماني بلندن أو (أوسمان بنك) كما كان يسمى، وعدد من أفراد الجاليات الأجنبية في البحرين. وكنت وقتها قد توليت مسؤوليتي كسكرتير للجنة التأسيسية، فتوجهت برفقة المدير الإنجليزي للبنك الذي كان قد بدأ ممارسة مهام منصبه قبلي واسمه سباركس لمقابلة المغفور له صاحب العظمة الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة حاكم البحرين، حيث قمنا بعرض الأزمة التي انتهى اليها الاكتتاب على عظمته، ولما انتهينا سأل رحمه الله: وماذا تقترحان الآن؟

فقال المدير: نقترح أن تقوموا عظمتكم بتغطية باقي الأسهم حتى يتم تأسيس البنك ولا يفشل المشروع... فردَّ عظمته: نحن نستطيع ذلك لكن ذلك لم يكن هدفنا عندما رخَّصنا بتأسيس هذا البنك، ان سياستنا تقوم على أن هذا البنك لشعب البحرين، وعلى شعب البحرين أن يتولى تغطية أسهمه وتأسيسه... ولما بيَّنا له رحمه الله عجز البحرينيين المكتتبين عن التغطية طلب حضور أعضاء اللجنة التأسيسية لمقابلته، ولما حضروا شرح لهم أهمية تأسيس البنك وضرورة إنجاح مشروع التأسيس والمسؤولية التي تقع على عاتقهم في سبيل تحقيق ذلك، وبعدها قام معظمهم بزيادة نسبة اكتتابه في رأس المال... حتى تمت تغطيته."

وعن دور البحرينيين في إدارة البنك، يقول العسيري، "استلمت الكوادرُ البحرينية الكفؤة قيادة البنك، وبدأت بإرساء النظم واتباع الأساليب العلمية الحديثة في تيسير أمور البنك، وفي رسم السياسة الحاضرة والمستقبلة لإعلاء شأن بنك البحرين الوطني، وجعله البنك الذي يقدم أحدث وأفضل الخدمات لمواطني البحرين ولزبائنه، والذي يشق طريقه ليمثل البحرين أحسن تمثيل في المجالين الإقليمي والدولي."

وفي إطار الحديث عن بنك البحرين الوطني، استهلَّ أحد المصرفيين البحرينيين وهو نور الدين نور الدين حديثه بالقول: "بالنسبة إلى مسيرة الحركة المصرفية، وقبل إنشاء مؤسسة نقد البحرين، تجدر الإشارة إلى أن التعامل مع بعض الوظائف المصرفية المركزية مثل استلام النقد من المصارف، ودفع ما تحتاجه تلك المصارف، واستلام مبالغ الاحتياطي المصرفي، وكذلك مجمل عملية تخليص الشيكات بين البنوك التجارية في البحرين من خلال بنك البحرين الوطني، وقبل تأسيس هذا البنك الوطني، كانت تلك العمليات تتم من قبل البنك الشرقي المحدود (ستاندرد تشارترد بنك) كما كان يسمى في ذلك الوقت. لكن هذا الدور المناط بالبنك تولت مسؤوليته، وكان ذلك صحيحا من قبل، مؤسسة نقد البحرين، فقد كان من الضروري، بل والمنطقي أيضا إسناد جميع الوظائف المصرفية ذات المستوى المركزي، في هذا القطاع، إلى هذه الهيئة الجديدة."

ويواصل نور الدين قائلا: "كما تعاملت وزارة المالية في ذلك الوقت مع بعض الوظائف الأخرى للبنك المركزي، من بينها، استلام إيرادات الدولة وتسديد المدفوعات نيابة عن الحكومة والتحكم في عرض النقود وأسواق رأس المال عن طريق تغيير عرض النقود وأسعار الفائدة كونها الوصي على النقد (المحلي والأجنبي) وكذلك مستشار الحكومة في جميع الشؤون النقدية."

> "استلمت الكوادرُ البحرينية الكفؤة قيادة بنك البحرين، وبدأت بإرساء النظم واتباع الأساليب العلمية الحديثة في تيسير أمور البنك"

ويتابع نور الدين حديثه قائلا: "بالإضافة إلى تلك الوظائف المذكورة أعلاه، مارست مؤسسة نقد البحرين تدريجيّا دور تنظيم عمليات جميع البنوك، وفي مرحلة لاحقة جميع شركات التأمين. كما تم تكليفها أيضا بإصدار تراخيص بنكية إلى وحدات المصارف الخاصة الجديدة، وكذلك إلى جميع المؤسسات المصرفية الأخرى التي ترغب في العمل من البحرين."

وفي لقائنا مع الرئيس التنفيذي الأسبق لبنك البحرين الوطني، حسن علي جمعة، أسهب في الدور المميز الذي مارسه البنك في مسيرة الحركة المالية والمصرفية في أسواق البحرين، مركزا على محاولات الدمج مع، أو الاستحواذ على، مصارف أخرى قائلا: "كانت هناك محاولات اندماج مع بنوك أخرى في البحرين وفي دول الخليج، ولكن لم يكتب لها النجاح. وبعد إنجاز المهام المركزية الأخرى المناطة بذلك البنك، بدأ التوسع في الفروع والمكننة والصراف الآلي، ثم اتجهنا نحو التركيز على تأهيل الموارد البشرية البحرينية من خلال برامج التدريب وكنا نختار مجموعة من الخريجين المتميزين من المدارس الثانوية ونرسلهم إلى جامعة البحرين لمواصلة الدراسة الجامعية، ويتم توظيفهم، بعد انهائهم فترة التدريب أو الدراسة. إضافة الى ذلك كنا نشجعهم على العمل لدينا في فترة الصيف. على أن البنك كان حريصا على تدريب البحرينيين



هذه الصفحة
الإصدار الأول للدينار البحريني في العام 1965م
ليحل مكان الروبية الهندية في مكاتب بنك البحرين

الصفحة المقابلة
إصدار الدينار البحريني بدل الروبية الهندية
في مكاتب البنك البريطاني في العام 1965م



وكان يوظف الخريجين ويدربهم حتى تبوأت نسبة عالية منهم – بعد سنوات – مناصب إدارية مميزة. وارتفعت بفضل تلك السياسة الحكيمة نسبة البحرنة كي تبلغ حوالي 95%. ولذلك فإن البنك كان في ربحية دائمة وكان يوزع أرباحا سنوية للمساهمين برغم الظروف الاقتصادية السائدة في بعض السنوات، وذلك ناتج للاستراتيجيات المناسبة التي كنا نطبقها بما فيها دراسة المخاطر المتعلقة بالنشاط وطرق إداراتها."

ومازلنا مع مسيرة بنك البحرين الوطني، مسلطين الضوء على إنجازاته، كما ترد أيضا على لسان الرئيس التنفيذي السابق للبنك عبد الرزاق حسن القاسم. يشاطر القاسم في لقائنا معه، ما ذهب إليه حسن جمعة، لكنه يضيف أيضا "من بعض مساهمات بنك البحرين الوطني في ما يخص الجانب الاجتماعي أنه في وقت أزمة غزو الكويت تحمَّل البنك عن المقترضين دفع بعض الأقساط. كما أن البنك هو الوحيد الذي كان يخصص 5% سنويا من أرباحه للعمل الاجتماعي. أما من ناحية تدريب الموظفين فكان الباب مفتوحاً لجميع الموظفين، إضافة الى اختيار البنك لمجموعة من الدارسين على وشك التخرج من الجامعة كل عام للعمل الصيفي في البنك، وتوظيفهم عندما ينهون دراستهم الجامعية."

وبنت تلك المعادلة، التي يمكن وصفها بالذكية عالية المهنية، المجتمع الذي كانت تبحث عنه البحرين كي يتسنى لها تلقف المولود الجديد والعمل على تطويره. أدى ذلك، خلال الفترة الممتدة من 1942-1961، إلى نجاح البحرين في إعداد نفسها كدولة حديثة، واقتصادها كمنصَّة مصرفية

متطورة كي تتمكن من تأسيس مصرف وطني تعود ملكيته المشتركة للدولة والقطاع الخاص على حد سواء، من أجل تعزيز دور الدولة في الاقتصاد الوطني من جانب، وإبراز مساهمات البيوت التجارية المحلية ممثلة للقطاع الخاص من جانب آخر. كل ذلك من أجل تحفيز وجذب مجموعة متميزة، وناجحة في آن من المصارف الإقليمية والدولية لممارسة أنشطتها الإقليمية، وأحيانا العالمية من سوق البحرين.

واستجاب لهذه الدعوة مجموعة مميزة من المصارف التجارية العالمية من بينها مجموعة من البنوك التجارية مثل حبيب بنك ليمتد الباكستاني 1968م ومصرف الرافدين العراقي 1969م وفيرست ستي بنك الأمريكي 1969م وبنك ملي ايران 1970م وبنك القاهرة المصري 1970م وبنك باريبا الفرنسي 1970م.

وكي نلقي المزيد من الأضواء على واقع قطاع المال والأعمال حينها، توجهنا نحو المدير التجاري الأسبق للبنك البريطاني للشرق الأوسط "أتش أس بي سي" حاليا، راشد الظاعن، وبدأنا معه





هذه الصفحة
وصول موكب سمو الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء لافتتاح بنك البحرين والكويت في شارع التجار في عام 1972م

الصفحة المقابلة
حديث بين سمو الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس إدارة بنك البحرين والكويت السيد راشد بن عبدالرحمن الزياني في حفل الافتتاح

رحلة مهنية طويلة، غنية بالذكريات، وأكثر منها الإنجازات، وانطلق معنا مستهلا حديثه حول التحاقه بالبنك في العام 1953م.

يقول الظاعن: "بداية التحقت بدورة تدريبية لدى شركة النفط بابكو وتخرجت بنجاح، حينها عرض عليَّ العمل لدى شركة بابكو بمبلغ 150 روبية شهريًّا (حوالى 15 دينارًا بحرينيًا). ولكني طلبت منهم الانتظار حتى استشير والدي. وكان والدي رحمه الله يحصل على راتب قدره 80 روبية فقط. في البداية لم أكن أتوقع من الوالد أن يوافق على عملي في بابكو لأني كنت سأصل متأخرا في المساء، فلما فاتحته في الأمر وقلت له إن الراتب 150 روبية، وافق ونصحني بالالتحاق بالشركة. ولسبب لم يكن واضحا لي، لم أعمل لدى بابكو، وربما كنت أريد أن أجرب مكانا آخر ولذلك بدأت في البحث عن وظيفة في بنك. وفي أحد الأيام ذهبت الى شركة الاتصالات، وكانت حينها تعرف باسم (كيبل & وايرلس) ولكنهم طلبوا مني الانتظار حتى يرسلوا في طلبي".

ويمضي الظاعن مسترجعا ذكرياته بالقول: "وبينما كنت أتمشى في سوق المنامة بحثا عن وظيفة قابلني أحد الأصدقاء، وكان ذلك مصادفة. وربما تكون أحلى صدفة، بالقرب من "مجمع يتيم" الحالي. وكان هذا الصديق لاعبا في نادي الهلال في مدينة المحرق، وهو موظف في البنك البريطاني. وعندما سألني صديقي، ماذا تعمل هنا؟ أجبته على الفور، ومن دون أدنى تفكير، أبحث عن وظيفة. كان جوابه مشجعا حين قال لي: تعال فعندي لك وظيفة في البنك البريطاني

للشرق الأوسط، وسوف تعجبك. ولكني بادرته بالسؤال: هل ما زلت تلعب كرة قدم؟ قال نعم وألعب مع نادي النهضة (نادي البحرين حاليا). أخذني هذا الصديق مباشرة إلى أحد المسؤولين في البنك، وقال له: وجدنا لاعبًا ممتازا. فقال له المسؤول هذه الليلة عندنا مباراة مهمة مع البنك الشرقي، تلعب معنا وإذا فزنا عليهم يتم توظيفك غدا. لعبت تلك المباراة، وفي نفس الليلة، أحرزت هدفين شخصيين، وفاز البنك البريطاني على البنك الشرقي، وفزت أنا بالوظيفة. فقد كان ذاك الفوز سببا في توظيفي لدى البنك. باشرت العمل في قسم البريد، ثم تمت ترقيتي الى مسؤول إعلامي، كي أصل في نهاية الأمر إلى منصب المدير التجاري، وبقيت في ذلك المنصب حتى حان وقت تقاعدي في العام 1988م."

ألمح الظاعن إلى أن المنافسة حينها كانت شديدة بين البنك البريطاني والبنك الشرقي نظرا لصغر السوق أولا، ومحدودية عدد الناشطين فيها من التجار، من جهة ثانية. لكن تلك المنافسة لم تعرف طريقها إلى موظفي أي من البنكين، الذين كانت العلاقات بينهم على خير ما يرام.



وفي العام 1961م فجعت البلاد بوفاة المغفور له صاحب العظمة الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، وخلفه ابنه، وولي العهد حينها صاحب العظمة المغفور له الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة الذي تولى مقاليد الحكم في البلاد، وتميز عهده بمجموعة من الإنجازات من بينها الطفرة الناجحة التي عرفتها الصناعة المصرفية في البحرين، وتحديدًا في العقدين السابع والثامن من القرن العشرين.

وفي عهده، وتحديدا في 14 أغسطس 1971م، تم إعلان استقلال البلاد من الحماية البريطانية. وتبع ذلك تغيير صفة حاكم البحرين إلى أمير، وأصبح اسم البلاد الرسمي "دولة البحرين"، وانضمت البحرين إلى هيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

حينها التفتت قيادة البلاد نحو بناء هياكل الدولة الفتية الجديدة. وفي سياق تطوير العمل الحكومي تم تشكيل أول مجلس وزراء للدولة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة في العام 1975م، وتعيين حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة وليا للعهد. وجاء بعد ذلك الحدث الكبير وهو إقرار أول دستور في البحرين في العام 1972م، وبموجبه تمت الانتخابات النيابية، وتأسس المجلس الوطني (أول برلمان منتخب) في العام 1973م والذي جرى حله في العام 1975م.

> **واصلت البحرين دربها في وضعِ إمكاناتها لإيجاد مقومات اقتصادية صلبة لمواطنيها وجيرانها، وربطت نفسها بشركاءٍ جدد في عالم المصارف**

رافق ذلك أيضا إصدار الدينار البحريني كأول عملة وطنية في أكتوبر 1965م، وافتتاح جامعة البحرين في العام 1986م. وفي عهد صاحب العظمة المغفور له الشيخ عيسى بن سلمان بن حمد آل خليفة، تم إصدار القانون المنظم لإعطاء رخص الوحدات المصرفية الخارجية للمصارف الدولية والمحلية والإقليمية. ولذلك أصبح قطاع البنوك والمصارف دعامة مهمة من دعائم الاقتصاد الوطني. وقاد كل ذلك إلى تبوؤ البحرين مركزا ماليا ومصرفيا عالميا مميزا في منطقة الشرق الأوسط، وازدادت أهمية القطاع المالي المصرفي، وارتفعت نسبة مساهماته في اقتصاد البلاد.

ترافقت تلك الإنجازات التي تحققت في عهد صاحب العظمة المغفور له الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، مع نظيراتها في القطاع الصناعي الذي كان للحكومة دورٌ فيه. فقد حرص رئيس الوزراء حينها صاحب السمو الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة على مساهمة القطاع المصرفي في تشييد مجموعة من المشروعات الصناعية الحيوية العملاقة التي ساهمت في تثبيت أركان الاقتصاد الوطني. وكانت حصيلة هذه السياسة الحكيمة مجموعة من الشركات ذات العلاقة، بشكل أو بآخر، بالصناعة النفطية، مثل شركة ألمنيوم البحرين (ألبا) ومصنع كريات الحديد الخام،



حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين وصاحب العظمة المغفور له الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة في زيارة لبنك البحرين الوطني في ديسمبر 1981م بمناسبة افتتاح المبنى الرئيسي الجديد للبنك ويبدو في الصورة السيد نور الدين عبدالله والسيد عبدالرحمن عبدالله

وشركة نفط البحرين، والشركة العربية للبناء وإصلاح السفن (أسري)، وتحديث وتوسعة ميناء سلمان، ومشروع الغاز المصاحب وشركة الخليج لصناعة البتروكيماويات.

ولا بد لنا هنا من التوقف عند الدور المميز الذي مارسه وزير التنمية السابق يوسف أحمد الشيراوي، لدى الحديث عن تأسيس أكبر الشركات التي تعود ملكية نسبة عالية من أسهمها، وأحيانا ملكيتها بالكامل لحكومة البحرين، من أمثال: شركة النفط بابكو، وشركة البحرين لصناعة الألمونيوم (ألبا)، وأخريات مثلهما. إنَّ تلك الإنجازات في المجال الاقتصادي، مثل تأسيس الشركات العملاقة، بمقاييس السوق البحرينية، وتنامي القطاع المصرفي وتوسعه بمقاييس عالمية، ولدت حاجة ماسة إلى تطوير أنظمة التعليم كي تلبي احتياجات ذلك النمو، خاصة عندما يأتي الحديث إلى الحاجة للأيدي العاملة المحلية الماهرة، والكوادر الموازية لها المؤهلة لتبوؤ مناصب إدارية عليا في تلك الشركات والمصارف. قاد كل ذلك إلى التفكير في الارتقاء بالمستوى التعليمي في البلاد إلى الجامعي.

وبهذا تكون البحرين وبكل مقومات ماضيها الحضاري، وإرثها الثقافي، الممتد لآلاف السنين، قد نجحت في ممارسة الدور الريادي الذي دأبت على إتقانه، فواصلت دربها في وضع إمكاناتها لإيجاد مقومات اقتصادية صلبة لمواطنيها وجيرانها، وربطت نفسها بشركاء جدد في عالم المصارف من خلال وضع ما تحت يديها من إمكانات بشرية، وموقع استراتيجي، وعلاقات دولية، لخلق مركز مالي، وعلى نحو أكثر تحديدًا، مالي واستراتيجي له أهمية عالمية.

وإنْ كان لنا حق توصيف هذه الحقبة المتميزة من تاريخ القطاع المصرفي، فيمكننا أن نطلق عليها اقتراب "مرحلة ولادة النكهة المصرفية الوطنية"، ممثلة في تأسيس أول بنك وطني وهو بنك



صاحب العظمة المغفور له
الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة
في استقبال أحد كبار المسؤولين في
البنك البريطاني للشرق الأوسط

البحرين الوطني، دون استفزاز المصارف الأجنبية الأخرى، تحاشيا لدفعها نحو الهجرة للخارج. وشكل التعايشُ الإيجابي بين الوطني المحض، والأجنبي القادم من الخارج المعادلة السليمة لبناء البيئة المالية التي انفردت بها البحرين، حينذاك، دون نظيراتها من الدول المجاورة.

وهنا ينبغي أن نسجلَ للبحرين، أنها خطت تلك الخطوة، في مرحلة بدأ فيها الاقتصاد العالمي في التشافي من الكساد الكبير الذي اجتاح العالم، ودمَّر كثيرًا من البنية التحتية لاقتصادات عريقة مثل الاقتصاد البريطاني والأمريكي. وفي الوقت ذاته نجح العالم في الخروج من تبعات مرحلة الحرب الكونية الثانية، بكل ما تعنيه تلك الحرب من انعكاسات سلبية، بل ومدمرة، لا يمكن القفز فوقها عند الحديث عن الاقتصاد، وأسوأ منها عندما نعالج القطاع المصرفي.

يصف هذه الفترة، وما رافقها من إنجازات حثيثة الخطى وقف وراءها القطاع المصرفي، وزير المالية حينها إبراهيم عبد الكريم، حيث يقول: "كانت البنوك الموجودة في البحرين في السبعينيات من القرن الماضي تقليدية، وكذلك كانت منتجاتها، والخدمات التي تقدمها، مثل قبول الودائع ومنح القروض وفتح الاعتمادات المستندية. وقد وجدنا في العام 1972م أن عدد البنوك في البحرين كان محدودا، وكنا نتحاشى إصدار تراخيص لمصارف عالمية جديدة في البحرين خوفا من منافستها، غير العادلة، مع البنوك المحلية.

ولكن كانت الفوائض النقدية من عوائد بيع النفط تتضاعف، وبوتائر سريعة متلاحقة، في دول الخليج العربي، وهو ما فتح شهية المؤسسات الاستثمارية العالمية. ولم يكن هناك مصارف كبيرة، تمتلك الوسادة المالية، والخبرة الكافية التي تؤهِّلها للتعامل مع تلك المبالغ الهائلة المتراكمة من تلك الفوائض."

ويسترسل عبد الكريم قائلا: "حينها فكرنا في موضوع تطوير البحرين كي تكون مؤهلة لأن تصبح مركزًا ماليا متطورًا في المنطقة، كما تذكرت أيضا ما جاء في مقال قرأته للدكتور سليم الحص الذي أصبح حينها رئيسا لوزراء لبنان لعدد من السنين. كان عنوان المقال (نحو منطقة حرة للمصارف في لبنان)... وفي العام 1975م اندلعت الحرب الأهلية في لبنان، ولم تتحقق الفكرة هناك، وبدأنا نتلقى طلبات نيل رخص لفتح فروع لبنوك عالمية في البحرين، لعدم وجود قنوات مصرفية في المنطقة للتعامل مع الثروات النقدية السائلة المتراكمة الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول، (مضيفا)، لذلك أخذنا الفكرة وطورناها الى رخص مصارف الأوفشور (الوحدات الخارجية). وقد شدت هذه الرخص، وما حملته من تسهيلات إجرائية، انتباه مصارف عالمية ومن بلدان كثيرة في العالم لأن تفتتح لها فروعًا في البحرين.

حينها، كانت تلك البنوك تبحث عن الفرص المناسبة لتقديم خدماتها للدول الخليجية لاستثمار فوائضها النفطية، وكذلك منح القروض لدول العالم لبناء الاقتصاد. وفعلا ساهمت هذه المصارف في التنمية الاقتصادية في مختلف مناطق العالم."

ويردف عبد الكريم، مستذكرًا تلك الفترة الذهبية من ازدهار قطاع المال والأعمال في البحرين قائلا: "في المقابل كانت البحرين لديها مميزات عدة ساعدت على جذب مصارف الأفشور إليها من بينها وجود كوادر بشرية بحرينية، مؤهلة ومدربة، وعدم وجود ضرائب أو رسوم، كل ذلك بالإضافة إلى انفتاح البحرين الاجتماعي على الثقافات الأخرى. ساعدنا في ذلك أيضًا، الموقع الجغرافي الاستراتيجي، حيث كانت المصارف تتعامل مع أسواق الشرق الأقصى صباحا ومع الدول الخليجية ودول الشرق الأوسط نهارًا، ومع أوروبا مساءً، ثم مع أمريكا بعد ذلك في الجزء الأول من الليل."

ويمضي عبد الكريم قائلا: "وحين طرحنا فكرة المركز المالي للمناقشة في مجلس الوزراء لاقت استحسانا من لدن صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء، الذي لم يتردد أبدا في تقبل الفكرة، بل وتشجيع المضي قدمًا فيها. ولما عرض الأمر بعد ذلك على صاحب العظمة المغفور له الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة وافق على ما طرحه مجلس الوزراء، وأمر بإصدار نظام مصارف الأفشور في البحرين، كنظام، وليس وفقا لقانون، لتفادي الدورة الطويلة التي تأخذها القوانين منذ التفكير فيها، مرورًا بإصدارها، ثم تعديلها."



هذه الصفحة
وزير المالية والاقتصاد الوطني الأسبق السيد إبراهيم عبد الكريم
يفتتح فرع بنك ناشيونال اند كريندليز في نوفمبر 1973م
ويبدو في الصورة المدير التجاري للفرع حسن علي السعد

الصفحة المقابلة
المبنى الرئيسي الأول لمجلس النقد في العام 1964م
(موقع مجلسي النواب والشورى حاليا)



وقد جاءت النتائج المجزية كي تثبت صحة وجدوى هذا التوجه، وهو ما تؤكده الأرقام والإحصاءات التي عكست نمو قطاع المصارف في البحرين بمعدلات عالية جسدها عدد المصارف، وحجم موازناتها.

واصلت البحرين خطط التوسع في قطاع الصيرفة أيضا، لتصبح، في مراحل لاحقة، مركزا ماليا عالميا لهذا القطاع الاقتصادي الحيوي، الذي أخذ أبعاداً غير مسبوقة. وفي بداية العام 1975م، حين رأت الحكومة أن الفرصة قد أصبحت مواتية للاستفادة من ارتفاع مداخيل الدول الخليجية من مبيعات النفط، وكيفية الاستفادة منها في إعمار دول الخليج، بادرت في فترة قياسية نسبيّا، في سن القوانين واتخاذ الإجراءات اللازمة لتمكين القطاع المالي للعب الدور المناسب لاستقطاب المصارف العالمية والمؤسسات المالية للتواجد في البحرين، لقيادة عملية التطوير في المنطقة.

ولربما يتساءل القارئ هنا، وهو يتجول في شوارع القطاع المصرفي في البحرين متتبعًا خطواته، باحثًا عن مردوداته على الاقتصاد الوطني، أو بالأحرى الفوائد التي كان وما زال القطاع المصرفي يقدمها للبحرين والبحرينيين.

يفيدنا للردِّ على هذه التساؤلات نورالدين نورالدين حين يوضح: "لا يزال القطاع المصرفي هو صاحب العمل الرئيسي في القطاع الخاص. استثمر القطاع كثيرًا في تدريب وتطوير العديد من خبراء البنوك في البحرين الذين يمكنهم خدمة الصناعة داخل الدولة، إلى جانب العمل في بقية دول مجلس التعاون الخليجي.

هنا ينبغي تسجيل قضية في غاية الأهمية وهي انعكاس ثروة المعرفة والخبرة هذه بشكل إيجابي على الاقتصاد، بغضِّ النظر عما إذا كان المصرفيون البحرينيون يعملون داخل البحرين أو خارجها، كما ساهم تأسيس جمعية المصرفيين ومعهد البحرين للخدمات المصرفية والمالية كثيرًا في التدريب والتطوير لمواطني البحرين على مرِّ السنين."

ينهي هذه المرحلة، إن جاز لنا القول، ذلك التحول الكبير الذي عرفه القطاع المصرفي البحريني من حالته الجنينية المبكرة، إلى نظيرته المستقبلية الباهرة، الباحثة عن موطئ قدم لها ليس في السوق البحرينية فحسب، بل تتجاوز ذلك نحو الأسواق الإقليمية الواعدة، ونظيراتها من الأسواق المالية الغاية في التعقيد، والشرسة في المنافسة.

ولم يكن للبحرين أن تحقق ذلك لولا الحرص الشديد على أن تكون مسيرة التأسيس مميزةً تعضدها نقلاتٌ نوعية فارقة، مقارنة بشقيقاتها من دول الخليج العربي الأخرى.





مقر بنك البحرين الإسلامي في شارع القضيبية وهو أول بنك إسلامي
أفتتح في البحرين في العام 1978م


بنك البحرين الإسلامي يرحب بالضيوف الكرام
Islami


FLY
MEA

الفصل الرابع

تنوع اقتصادي وسوق مصرفية محلية مؤازرة







هذه الصفحة

الإصدار التذكاري الواحد والعشرون في العام 1424هـ
الموافق 2004م بمناسبة تخليد ذكرى حكام البحرين العظماء

الصفحة المقابلة

شارع الحكومة في الستينيات من القرن العشرين ويضم
مجموعة من المصارف الرئيسية والمحلات التجارية

دون الحاجة للدخول في التحولات التي عرفتها المنطقة العربية، وفي القلب منها البحرين في عقد السبعينيات من القرن العشرين، لا بد من التوقف، ولو على نحو سريع عند نقطة في غاية الأهمية، وهي انتشار الحاسوب الشخصي، عوضا عن الحواسيب العملاقة، واختراع الترانزستور. وفي القطاع المصرفي، ظهرت أجهزة الصراف الآلي وقامت بأداء عمل موظفي الصرافة، فساهمت في خفض عدد العاملين في الفروع المصرفية. كما عرفت العمليات المصرفية تغيرات متسارعة في مجالات تقنية المعلومات المختلفة منها. على سبيل المثال لا الحصر، اتساع نطاق الاتصالات، والقفزات في برامج الحاسب الآلي. ولم تكن السوق المصرفية البحرينية في منأى عن مثل هذه التطورات.

وفي السياق ذاته شهدت نهاية القرن العشرين، كما يشير لذلك محمد طاهر عبد الله في أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، "متغيرات كبرى شكلت ملامح بداية عصر جديد بهدف خلق نظام عالمي جديد، قائما على الطفرة الهائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كان لها بالغ الأثر على أداء المنظومة المصرفية"، تشكلت نواتها الصلبة في العقد السابع من القرن العشرين.

وبفضل العلاقة التي كانت تربط البحرين مع قطبي ترسيم العلاقات الدولية حينها، وهما بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، كان من الطبيعي أن تجد مثل تلك التحولات على المستوى الدولي، صداها المنطقي في البحرين التي كانت مهيأة لتلقي إفرازات تلك التحولات.

محطةٌ في غاية الأهمية يتوقف عندها من يحاول أن يطل بشمولية من نافذة سبعينيات القرن العشرين على الحالة الاقتصادية العربية. فقد اندلعت خلالها حرب أكتوبر 1973م، والتي يعرفها البعض باسم حرب رمضان، بين العرب والعدو الصهيوني. فكما هو معروف كانت أسعارُ النفط حينها مستقرة طيلة السنوات التي سبقت العام 1973 عند مستوى قريب من 3.6 دولارات. وأي تغير عرفته تلك الأسعار كان حينها طفيفا لا يذكر.

لكن بفضل القرار العربي الذي اتخذ في الكويت في العام 1973 بشأن حظر تصدير النفط العربي إلى الولايات المتحدة احتجاجا على دعمها للعدو الصهيوني، بدأت أسعار النفط في الارتفاع، فبلغت 12 دولارًا للبرميل الواحد في نهاية العام 1974م، كي تستقرَّ عند مستوى تراوح بين 12.5 دولارًا و14 دولارًا خلال الفترة ما بين 1974 و 1978م. هذا القرار غيَّر من القواعد التي كانت تحكم قوانين أسواق النفط العالمية، ورغم توقف الحرب، لكن أسعار النفط، راوحت عند ارتفاعها.

لا يتسع المجال هنا للخوض في تفاصيل ارتفاع أسعار النفط، والأسباب الكامنة وراء ذلك القرار، فالمهم هنا هو أن تلك الفوائض النفطية الضخمة لم تكن متوقعة. وكانت النتيجة الطبيعية، التي ولدها الارتفاع المفاجئ، في أسعار النفط، والسيولة النقدية التي تمخضت عنها، هو بحث تلك السيولة الضخمة في حجمها، المفاجئة في سرعة تكونها، عن آلية للاستثمار بشكل عقلاني ومجد.



المقر الرئيسي للبنك البريطاني للشرق الأوسط في شارع الخليفة
في نهاية السبعينيات من القرن العشرين

كانت البحرين سبَّاقة في التقاطها لتلك اللحظة التاريخية، وفي مرحلة مبكرة منها، فاستقرأت على نحو صحيح جوهر تلك التحولات، وأدركت حاجة هذه الأخيرة إلى منصة إقليمية، مركزية، ومتطورة، وبحوزتها القدرةُ على بناء نظام مالي ومصرفي متماسك، تحكمه قوانين معاصرةٌ وآلياتٌ مرنة، وقواعد صارمة، وجهاز رقابة كفؤ، تبيح له القدرة على اجتذاب تلك الأموال الباحثة عن نظام يحميها، أولا، ويسهل حركتها ثانيا، ويضمن نموها ثالثا وليس أخيراً.

هذه الحاجة وجدت في البحرين ملاذًا حصينًا لما كانت تبحث عنه، وبالمقابل زودت النزعة الريادية التي تتمتع بها البحرين، السوق المحلية، بما كانت تحتاجه من ذخيرة تعينها على جذب انتباه تلك الأموال، وتشجيعها على الاستقرار في أسواق البحرين. كل ذلك عزز من الدور الريادي الذي عُرفت به البحرين على مرِّ العصور، وأهَّلها لمنح الرخص المصرفية اللازمة لخلق فرص استثمار حقيقية، وإيجاد قنوات التمويل للمشاريع العمرانية في بلدان الخليج.



هذه الصفحة
صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء في زيارة لمؤسسة نقد البحرين للتوقيع على الإصدار الجديد للدينار البحريني في العام 1973م

الصفحة المقابلة
الروبية الهندية العادية والخليجية التي كانت تستخدم حتى العام 1964م في البحرين قبل الإصدار الأول للدينار البحريني

ولم تكن البحرين حينها غافلة عن ضرورة توفير الحماية المطلوبة لتلك الأموال، والتحلي بسرعة الاستجابة لطلبات التراخيص لها بمزاولة أعمالها من البحرين. ويسجل للسلطات الرقابية البحرينية هنا، ممثلة بمؤسسة نقد البحرين (مصرف البحرين المركزي حاليا)، ووزارة الصناعة والتجارة، سرعة تحركهما لبسط تلك الأرضية التي ميزت البحرين عن شقيقاتها من دول الخليج العربي الأخرى. فانهالت طلبات كثيرة لافتتاح مصارف، وشركات تأمين، وشركات استثمار، وشركات سمسرة، التي وجدت جميعها، في المنامة، ما كانت تبحث عنه من أمن واستقرار ونظام حيوي، وديناميكي، ومتطور في آن. وأصبحت البحرين، بفضل تضافر كل تلك العوامل، محط أنظار، ومجهر انتقال رؤوس الأموال التي ولدتها الطفرة النفطية، والباحثة عن سوق مستقرة ومنظمة.

وتحولت أجهزة الدولة ومؤسساتها إلى عوامل مساعدة وجاذبة، ومحفزة، في آن، تمدُّ يد المساندة لذلك النظام المالي الوليد، الذي لم يكن يقدر له النمو، لولا توفر مجموعة من العناصر المحلية تتقدمها مباركة رأس الدولة ممثلة في حاكم البلاد حينها صاحب العظمة المغفور له الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، وقائد السلطة التنفيذية، يجسدها رئيس مجلس الوزراء حينها صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، ويؤازرها طموح شاب في مقتبل العمر هو عاهل البلاد الحالي (كان حينها وليًّا للعهد) حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين . لكن كل ذلك التحول الطارئ، وعلى الرغم من أهميته، لم يكن ليحقق ما كان يصبو إليه لولا مساهمة العامل البشري المحلي، الماهر والمتفاني من أجل رفعة مكانة بلده؛ فكانت الموارد

البشرية البحرينية الكفؤة هي العامل المساعد الخفي الذي أمدَّ عمليات التفاعل تلك، بما كانت تحتاجه من سرعة التحول، وكفاءة الإنجاز. ولم يكن ذلك بجديد على شعب البحرين، الذي تجذرت في سلوكه، روح المبادرة، وسرعة الاستجابة المشوبة بالتريّث لاتخاذ القرار السليم الذي يوفر رد الفعل المثمر.

وسط تلك الظروف أطلت خلفية المجتمع البحريني برأسها هنا كي تمارس دوراً مميزا في توفير البيئة الجاذبة، وليست الطاردة للوافد الأجنبي الباحث عن فرصة عمل أو لحظة استثمار. هذا حوَّل البحرين إلى ورشة عمل عالمية تعج بكمٍّ هائل من الحضور الأجنبي، المتنوع في سلوكه، المختلف في ثقافاته، المتباين في الحضارات التي ينتمي لها. وانصهر كل ذلك إيجابيا في بوتقة البحرين القادرة على استقطاب وتذويب هذا التنوع الحضاري، وتقليص فروقاته الثقافية، بما يكفل التعايش المتآلف، والعمل المشترك المنتج، والقادر في آن على بناء البيئة الحاضنة إيجابا لكل تباين يمكن أن يعيق حركة قطار التقدم، الذي كان يأخذ بيد البحرين نحو المزيد من النجاح والإنجاز بالسرعة المطلوبة التي لم يكن في وسع أحد أن يحد منها.







الإصدار الأول للدينار البحريني
في العام 1964م والإصدار الثاني
للدينار البحريني في العام عام 1973م

وعلى نحو مواز، خططت البحرين للتوسع في قطاع الصيرفة، لتصبح مركزاً ماليًّا عالميا، لهذا النوع من الأنشطة المصرفية، التي أخذت بفضل هذه الرؤية المستقبلية الثاقبة أبعادًا غير مسبوقة في المنطقة. ففي بداية العام 1975م، وجدت الدولة، وكانت حينها تحت قيادة رئيس مجلس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، أن الظروف باتت ناضجة، والفرصة سانحة للاستفادة من ارتفاع مداخيل الدول الخليجية من مبيعات النفط. وكما قال رئيس مجلس إدارة مجموعة المؤيد العالمية فاروق المؤيد في لقائنا معه، يحسب لوزير التنمية المرحوم يوسف الشيراوي نظرته الداعية إلى تحويل تلك السيولة النقدية المتراكمة، والمتنامية في آن، إلى مجموعة من الاستثمارات الخليجية الناجحة التي اتخذت من البحرين مقرًّا لها مثل: مصنع البحرين للألمنيوم (ألبا)، وشركة الخليج للبتروكيماويات (جبيك)، والشركة العربية لإصلاح السفن (أسري)، وغيرها من الشركات العملاقة التي ازدهر بها، ولا يزال، الاقتصاد البحريني.

ومن الخطأ هنا إغفال دور القطاع الخاص البحريني ممثلاً في غرفة تجارة وصناعة البحرين، الذي كانت استجابته سريعة وديناميكية، فانخرط بسلاسة وحنكة في تلك المشروعات، واستفاد على نحو متطور من الفرص التي وفرتها له البيئة الاستثمارية الصحية، بأطرافها الثلاثة: المحلية والإقليمية والدولية، واضعًا نصب عينيه، من خلال التنسيق والتعاون مع أجهزة الدولة، حماية الاقتصاد الوطني، وفي القلب منه مساهمات القطاع الخاص، الذي كان مؤهلاً حينها للتفاعل مع تلك الطفرة، وقادرًا على الاستفادة منها.

من يريد تقويم هذه المرحلة، بشكل موضوعي، لا بد له من رؤيتها، كما أشرنا، في إطار التحولات التي مرَّت بالساحة الدولية، جنبًا إلى جنب مع الأحداث التي مرَّت بالمنطقة العربية، ثم الأوضاع السائدة في منطقة الخليج، التي ولدت تلك الاستجابة الريادية الخليجية، وفي القلب منها البحرين، التي نجحت في احتضان تلك التحولات، والتفاعل مع الأحداث التي رافقتها، كي تصل أنشطة القطاع المصرفي في البحرين، إلى ما بدأ به حينها، وما زال يواصل في الطريق ذاتها حتى يومنا هذا.

وليس هناك من بوسعه تلخيص هذه الرحلة البحرينية المتجهة نحو بناء نظام مصرفي عصري، قائمًا على أركان راسخة أفضل من الرئيس التنفيذي لمجموعة البركة المصرفية عدنان يوسف، في تصريح خصَّ به "وكالة أنباء البحرين"، مشيرا إلى أن "السياسات المالية المستقرة والحكيمة على الصعيد الاقتصادي الكلي، والتي تعمل في إطار عمل تنظيمي يتمتع بمصداقية ويتماشى مع المعايير الدولية مما انعكس بالإيجاب على المؤسسات المصرفية وموقعها الريادي في المنطقة."

على أن البداية الحديثة لبناء صرح المنظومة المالية البحرينية الحديثة، بمقاييسها الدولية المعاصرة تبدأ مع تأسيس مجلس النقد البحريني في العام 1964 حيث قام بإصدار الدينار البحريني الجديد الأول في 7 أكتوبر 1965م كي يستبدل بالروبية الخليجية. تم كل ذلك في إطار تطوير العملة البحرينية وحمايتها من عمليات التزييف وذلك بإضافة خصائص أمنية لها.

النمو الذي نعمت به السوق المالية المحلية، وتطور أدائها، واتساع رقعة الأسواق التي سارعت للتعامل معها، بات يلحُّ على البحرين كي تباشر في إرساء دعائم نظام رقابي صارم، لكنه مرن في آن، بما يضمن مراقبة سير أعمال المؤسسات والأفراد المنخرطين في سوق المال والمصارف البحرينية، ليس في إطار السوق المحلية فحسب، وإنما تلك المحيطة بها، إقليمية كانت تلك الأسواق أم دولية. وكان لابد من القيام بذلك بعيدًا كل البعد عن الوقوع في أسر إجراءات بيروقراطية عقيمة، تنفر مكونات النشاط المالي والمصرفي في البحرين، وتجردها من الحماس الذي دفعها لاختيار البحرين مركزاً للانطلاق منه نحو الأسواق القريبة أولا، والأسواق العالمية في مراحل لاحقة.

ولا يمكن لنظام رقابي حديث أن يحقق ذلك، في غياب منظومة تشريعية متكاملة هي الأخرى، تكون قادرة على تسيير دفة سفينة تلك السوق، وتكفل سلامة المنخرطين في أنشطتها، بما في ذلك محاربة أشكال التزوير كافة، وتبييض الأموال بكل صيغها، بما يكفل كفاءة الأداء أولا، وكسب ثقة المتعاملين مع تلك السوق البحرينية ثانيًا، واستقرار النظام المالي ثالثًا، وليس أخيراً.

ولضمان تحقيق المزاوجة السليمة بين المنظومة التشريعية، والإجراءات الرقابية، كان لا بدَّ من بناء آلية معاصرة، تتمتع بالمواصفات المطلوبة التي تعينها على متابعة التطورات التي تحتاجها سوق المال والمصارف البحرينية، والتفاعل معها بالديناميكية الإيجابية التي لا يمكن الاستغناء عنها التي تضمن تطعيم تلك السوق، بما يكفل الارتقاء بأدائها، وسلاسة عملياتها، من دون تجاوز أي من القوانين والأنظمة المعمول بها في الأسواق الناضجة، المنافسة للسوق البحرينية، أو المتكاملة معها.

من صلب هذه الحاجة، وبفضل النتائج الإيجابية التي حققتها نهضة السوق المالية البحرينية انطلق التفكير الإبداعي، الباحث عن تطوير المؤسسات ذات العلاقة بتنظيم آليات عمل تلك السوق، وترتيب القوانين التي تحكم العلاقة بين الأطراف النشطة فيها، وتنسيق فعاليات مدخلاتها وتنويع باقات مخرجاتها على حد سواء.

كل ذلك كان يحتاج إلى إدارة مستقلة تمارس ذلك الدور بكفاءة عالية، وقادرة في آن على أن تؤدي الوظائف التي تضمن استقرار السوق على نحو مستمر من جانب، وتطور الأنظمة التي تديره بمهارة متوازنة من جانب آخر.

ولد ذلك الحاجة إلى إطلاق "مؤسسة نقد البحرين"، التي تأسست، بموجب القانون الصادر بمرسوم أميري رقم 23 بتاريخ 5 ديسمبر 1973م ميلادية. وكان التأسيس، كما أشرنا، مبنياً على الحاجة، التي أصبحت ماسة، لتنظيم عمل المؤسسات المالية المتصاعدة ووضعها تحت إدارة حكومية مستقلة تُناط بها مسؤولية وضع القوانين والأنظمة اللازمة. وعزَّز هذا المنحى إنشاء لجنة، هي الأخرى مستقلة، مكوَّنة من مسؤولين في حكومة البحرين مع مساعدة فنية من صندوق النقد الدولي لعمل دراسة خلصت نتائجها إلى الحاجة لتنظيم الرقابة على المصارف، وقادت التوصيات من اللجنة إلى قيام الحكومة بإصدار قانون المؤسسة المشار إليه في صيغة المرسوم الأميري رقم 23 بتاريخ 5 ديسمبر 1973م.

وكما جاء في ذلك المرسوم، تلخصت أغراض مؤسسة نقد البحرين في مجموعة من الإجراءات المرتكزة على قوانين مميزة. يتصدر ذلك تنظيم عمليات إدارة نقد دولة البحرين ومراقبة وتنسيق عمليات الصرف الأجنبي، ويتكامل مع المحافظة على ثبات قيمة النقد البحريني والعمل على تأمين الاستقرار النقدي، كي يتسنى للسوق البحرينية ترتيب المهن المصرفية والرقابة على الجهاز المصرفي. على أن يتمَّ ذلك في بيئة تتوفر فيها الرقابة وتوجيه الائتمان المصرفي بما يحقق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة، وبما يسمح بالمساهمة في إيجاد سوق نقدية ومالية متطورة.

نجد ذلك جليًّا في مواد ذلك القانون الذي تنص المادة (7) منه على متطلبات تصبّ في خانة الحوكمة الجيّدة، حيث تبيّن اشتراطات العضوية في مجلس المؤسسة كالتالي "يشترط في رئيس المجلس المشار إليه في المادة (5) وكما يشترط في بقية الأعضاء المشار إليهم في المادتين (4) و (5) من القانون أن يكونوا بحرينيي الجنسية وأن يكونوا من ذوي الخبرة في الشؤون المالية، ولا يجوز لأي من أعضاء المجلس أن يكون وكيلا أو ممثلا أو موظفا أو مديرا أو مستخدما أو مساهما في مؤسسة مالية بأكثر من 10% من رأس المال..."

ومنذ إنشاء مؤسسة نقد البحرين تولى قيادتها التنفيذية بمنصب محافظ: السيد عبدالله حسن سيف (1981-1998م) ثم الشيخ عبدالله بن خليفة بن محمد ال خليفة (1999-2000م) وبعده الشيخ أحمد بن محمد الخليفة (2001-2005م) إلى أن تولى المهمة المحافظ رشيد المعراج منذ العام 2005م حتى وقت إعداد هذا الكتاب.

وكون مؤسسة نقد البحرين اللاعب الأساسي في فضاء الرقابة على المنظومة المصرفية، أتاح لها هذا الموقع ممارسة دور مهم في إدارة وتنظيم عمل قطاع المصارف بعد أن تسلمت المسؤولية من مجلس النقد الذي كانت له مسؤولية محصورة في إصدار الدينار البحريني وإدارة النقد في البحرين.

وعن أوضاع تلك المرحلة، وحيثيات تأسيس مؤسسة نقد البحرين يتحدث أحد المصرفيين عدنان بسيسو عن بداية مجلس النقد ومؤسسة نقد البحرين قائلا: "كان مجلس النقد حينها في بداياته، وكان يرأسه مدير بريطاني، وكانت المهمة الرئيسية للمجلس هي إصدار النقد، ومساعدة البنوك العاملة في البحرين في ما يخص توفير وتغيير العملات الخارجية كالجنيه الإسترليني وغيره. وإن تسمية مجلس النقد آنذاك كان متسقا بما كان معمولا به في المملكة العربية السعودية من تسمية مؤسسة النقد العربي السعودي لتفادي استخدام كلمة بنك أو بنوك، وما قد يثير في ذلك الوقت من أمور قد تعتبر معاملات ربوية. ولذلك عندما أنشئت مؤسسة نقد البحرين، تمَّ استخدام مؤسسة النقد بدلا من مصرف مركزي."

تجدر الإشارة هنا إلى استمرار الروبية الهندية بإعتبارها العملة الرسمية للبلاد حتى نيل البحرين الاستقلال عن المملكة المتحدة في العام 1971م. وكانت البحرين تستخدم العملة الهندية وعملات أخرى مثل التركية وغيرها. لكن نظرا للعدد الكبير من التجار الهنود في الأسواق الخليجية، ومنها البحرينية بطبيعة الحال، بخاصة أولئك المنخرطين في أنشطة تجارة اللؤلؤ في البحرين، كانت الروبية الهندية هي الأوسع تداولا مقارنة مع أي من تلك المعاملات الأخرى.

"تلخصت أغراض مؤسسة نقد البحرين في مجموعة من الإجراءات المرتكزة على قوانين مميزة، يتصدرها تنظيم عمليات إدارة نقد دولة البحرين وتداوله ومراقبة وتنظيم عمليات الصرف الأجنبي"

في خضمِّ ذلك تعرضت الروبية الهندية إلى تلاعب في المعاملات الجارية حينها، مما أثَّر سلبًا على قيمتها السوقية. هنا اضطرت حكومة الهند في العام 1959م إلى إصدار أوراق عملة هندية خاصة بالاستخدام في دول الخليج أسمتها "الروبية الخليجية". وكان الغرض من ذلك مساعدة دول الخليج على استخدام هذه العملة حتى تقوم كل دولة بإصدار عملتها المحلية. وهذا ما حصل في البحرين حيث أصبح الدينار البحريني، وما يزال، هو العملة الوطنية.

ويسجل لمؤسسة نقد البحرين ذلك الدور المفصلي الذي مارسته، وبكفاءة عالية في القطاع المصرفي. واستمرَّت في مواصلة أدائها لذلك الدور إلى حين تحويل اسمها إلى مصرف البحرين المركزي، الذي نجح هو الآخر في تطوير ذلك الإرث الخازن للتجربة الغنية، بما يتلاءم ونمو السوق، ومتطلبات ذلك النمو.

ولم يكنْ ذلك التغييرُ شكليا، ومحصورًا في الاسم فحسب، فقد أنيطت بـ "المؤسسة" تولي مسؤوليات حزمة من المهمات، رافقتها مجموعة أخرى من الصلاحيات الكثيرة والمتشعبة، أتاحت لها القيام بإصدار القوانين واللوائح المنظمة لعمل مختلف حاملي الرخص المصرفية، وكذلك تطبيقُ المعايير العالمية المحاسبية والرقابية ومتطلبات الحوكمة على مجمل مكونات القطاع المالي، ما جعلته عضوًا فاعلاً في مصاف المصارف المركزية على المستوى العالمي.

وفي سياق الحديث عن مؤسسة نقد البحرين ودورها في إنعاش النظام المصرفي، نجد لزامًا التوقف، ولو في عجالة، عند واقع مصارف الوحدات الخارجية، التي وصل عددها حسبما جاء في التقرير السنوي الصادر عن مؤسسة نقد البحرين في العام 1977م إلى ما يقارب من 33 وحدة.

إن عدد مصارف الوحدات الخارجية (الأفشور)، الذي وصل حينها إلى 33 وحدة في خلال سنتين فقط من نيل رخص حقها في ممارسة أنشطتها، هو رقمٌ لا يمكن الاستهانة به، حين يُقارن مع أسواق مالية خليجية أخرى قريبة، من جانب، أو حين يقارب مع حجم السوق المالية البحرينية من ناحية ثانية. هذا الإنجاز يثبت مرة أخرى، وفي تاريخ البحرين الحديث، ظاهرة الريادة البحرينية في عالم المال والمصارف للبحرين، التي سبق وأن أشرنا لها.

"ارتفعَ عدد الوحدات المصرفية الخارجية، في نهاية العام 1980 إلى 59 وحدة بزيادة قدرها 79% عن عدد الوحدات في العام 1977م والذي كان عددها حينها 33 وحدة فقط"

وكانت الوحدات المصرفية الخارجية الأفشور المتواجدة في البحرين آنذاك تمثل 23 دولة ومن أهم تلك الوحدات، البنك الهولندي العام وتشيس منهاتن وبنك كميكل وبنك أوف أمريكا وتشيس مانهاتن بنك وأمريكان اكسبرس والبنك البرازيلي. وكذلك كريدت سويس ويو بي اس ولويدز بنك وباركليز بنك ومدلاند بنك وناشونال وستمنستر (بريطانيا) والبنك الكندي التجاري وبنك الإندوشين والسويس وبنك باريس الوطني وبنك كوريا للصرافة وهانيل بنك (كوريا الجنوبية) وبنك الدولة الهندي والبنك الأوروبي العربي (إسبانيا) والبنك العربي للتنمية (ماليزيا) وغيرهم.

ثمَّ ارتفع عدد الوحدات المصرفية الخارجية، كما يشير التقرير السنوي لمؤسسة نقد البحرين في نهاية العام 1980م إلى 59 وحدة، بزيادة قدرها 79% عن عدد الوحدات في العام 1977م حين كان عددها 33 وحدة فقط. وتعتبر هذه الزيادة قياسية حتى بالمعايير الدولية في هذا المجال.

وفي المقابلة التي أجريناها معه، يرى السيد فيصل علوان: "إن الفارق الذي ميَّز ما قامت به البحرين، مقارنة مع دول أخرى، كان تشجيع المصارف والمؤسسات المالية من أعلى سلطة في البلاد حينها، مكرسة في الدور الرائد الذي قامت به الحكومة ممثلة في صاحب السمو الأمير خليفة



منامة سنتر المركز الرئيسي للعديد من مصارف الأوفشور ومكاتب التمثيل لبعض البنوك العالمية في الثمانينيات من القرن الماضي

بن سلمان الذي لم يتوان عن حضور المؤتمرات الاقتصادية واستقبال الوفود المصرفية من جميع انحاء العالم. وعزز هذا الحضور لسموه قيام السلطات الرقابية بتوفير القوانين والأنظمة كافة من أجل إنجاح وتطوير عمل المصارف في البحرين."

في تلكَ الأثناء كانت الحركة المصرفية في البحرين تتنامى بوتيرة متسارعة، بلغت ذروتها في السبعينيات من القرن الماضي. وهذه الحركة استدعت التوجه لتغيير الجهة الرقابية على عمل المصارف من "مجلس نقد"، إلى "مؤسسة نقد البحرين."

وعلى الرغم من الجهود العظيمة التي قامت بها المؤسسة، إلا أن التطورات العالمية في قطاع المصارف كانت تتقدم بسرعة فائقة، وأصبحت المتطلبات الرقابية على أداء السوق ومكوناتها تتطلب أبعادًا جديدة تدار شؤونها من قبل سلطة رقابية ذات مؤهلات عالية، تتوفر فيها الكفاءات الفردية، والمرونة الإدارية، والرؤية الثاقبة، خصوصا إذا أخذنا في الحسبان "الثورة المصرفية"، إن جاز لنا القول، التي عرفتها، في تلك الفترة، أسواقُ البحرين، ومَن حولها منطقة الخليج العربي. تطلب ذلك إعادة هيكلة المؤسسات الرسمية ذات العلاقة بالحركة اليومية لسوق المال والأعمال البحرينية، وهكذا جاء تأسيس "مصرف البحرين المركزي" استجابةً منطقية وولادةً طبيعية للتعامل مع إفرازات تلك الثورة، والتكيف معها على نحو إيجابي.



مبنى مصرف البحرين المركزي الحالي





الفصل الخامس

اختيار موفق واستراتيجية مستقبلية محكمة



مبنى دار الحكومة في العاصمة المنامة

شهدت مرحلة السبعينيات من القرن العشرين، كما يلفت وزير المالية والاقتصاد الوطني الأسبق إبراهيم عبد الكريم، نقلة اقتصادية في غاية الأهمية. لكنها لم تحظ بالالتفات الذي تستحقه. "ففي عامي 1972 و1973م، كان هناك حدثان مهمان، الاول في العام 1972م حين انتبهت دول الخليج الى حقيقة أن الشركات العالمية المالكة للامتيازات الكبيرة كانت تستحوذ على قطاع النفط، من ناحية العرض والطلب. وعلى الرغم من أن بعض الدول كانت مساهمة في ملكية تلك الشركات الكبيرة الأجنبية، خصوصا في قطاع النفط، إلا أن تلك الشركات الأجنبية كانت هي المسيطرة على السوق والأسعار والإدارة، وكان ذلك يحدث نوعا من التضارب. ففي العام 1973م قررت دول الخليج تغيير الوضع من خلال الملكية الكاملة لشركات النفط، وهذا فعلا ما قامت به المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين وبقية الدول الخليجية."

على نحو مواز، وفي الفترة ذاتها، حمل مطلع السبعينيات من القرن العشرين، الاستقرار السياسي الذي كانت تتطلع نحوه البحرين، وعزز من ثقة الشعب في قيادته، التي باتت في وضع مناسب لبدء مسيرة البناء والتطوير. وحظي قطاع المال والمصارف بما يستحقه من اهتمام وتنمية تَمثل في تأسيس منظومة مصرفية متكاملة. كانت البحرين حينها تستند إلى إرثٍ غني، استمدته من خبرة متراكمة، في قطاع المال والأعمال، على وجه الخصوص المصرفي منه. تم ذلك وفق اختيار موفق لأنواع المصارف، وطبيعة الخدمات التي كانت توفرها، والمنتجات التي نجحت في وضعها بين يدي زبائنها، وفي ضوء استراتيجية محكمة، محددة الأهداف، وواضحة المعالم.

كان الالتفات حينها متوجهًا نحو المصارف التقليدية. وهو أمر منطقي وطبيعي بحكم التطور الذي كانت تنعم به البحرين حينها. وكما سردنا بداية، كانت هناك نواة صلبة تشجع على المضي في مثل هذا التوجه السليم، حيث كان البنك الشرقي المحدود (يعرف حاليا باسم ستاندرد تشارترد بنك)، يمارس أنشطته التقليدية للعمل في البحرين بموجب الخطاب المؤرخ في 11 أغسطس 1918م الصادر من لدن حاكم البحرين حينها صاحب العظمة المغفور له الشيخ عيسى بن علي آل خليفة حاكم البحرين، والذي حدد فيه شروط كانت تصب في خانة مصلحة المواطن البحريني، وتخضع للقوانين السارية في البلاد.

وقد افتُتح البنك، وباشر أعماله في العام 1920م. بعدها واصلت البحرين مسيرة احتضان مصارف عديدة، البعض منها بحريني والآخر عربي، دون أن يستثنى من تلك القائمة المصرح لها بالعمل في السوق البحرينية، المصارف العالمية.

وعلى نحو مواز، كان بنك البحرين الوطني، قد دخل مرحلة النضج بعد ما يقارب من 15 سنة على انطلاقته، وحظيت خدماته، حتى وهي في مراحلها الجنينية، باستقبال إيجابي لدى المواطن،



حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد، وصاحب العظمة المغفور له الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة في الاحتفال بمرور 25 عاماً على افتتاح بنك البحرين الوطني، ويبدو في الصورة رئيس مجلس إدارة البنك المغفور له السيد أحمد بن علي كانو وهو يقدم هدايا تذكارية

الذي وجد في ذلك البنك حينها، صرحا ماليا وطنيا، كان يستحق تلك الحظوة من لدن المواطن. وبحلول العام 1985م بلغ عدد المصارف العاملة في البحرين 18 مصرفا، حققت درجة عالية من التنوع في عدد، وطبيعة الخدمات التي كانت تقدمها حينها.

وتجدرُ الإشارة هنا إلى تلك النقلة النوعية الإيجابية التي أحدثتها الطفرة في عدد المصارف بالنسبة لاستقطاب الكفاءات الوطنية ومن الجنسين. فقد بلغت نسبة البحرنة حينها، وكما يرد في أحد تقارير مؤسسة نقد البحرين حوالى 83% في العام 1983م. ثم واصلت صعودها لتصل إلى 86.5% في العام 1989م. ومن بين أوائل المصارف ذات الملكية الخليجية المشتركة التي تأسست في تلك الفترة، كان بنك البحرين والكويت، الذي نال رخصة مزاولة العمل في العام 1971م، وباشر أعماله في العام 1972م. وبشأن مسيرة البنك، يقول رئيس مجلس الإدارة مراد علي مراد في المقابلة التي



أحد اجتماعات مجلس إدارة بنك البحرين والكويت برئاسة المغفور له السيد راشد بن عبدالرحمن الزياني

أجريناها معه: "التحقت بالعمل في البنك كمدير عام في سنة 1987م، وأوكلت لي مهمة في غاية الصعوبة، كانت تتمحور حول إخراجه من مشاكله المختلفة، التي كان يعاني منها حينها، بما في ذلك بناء الهيكل التنظيمي المناسب للبنك، وضبط آلية العمليات التي كان يقوم بها، وإيجاد الحلول المناسبة لإدارة القروض المتعثرة، وإعادة الهيكلة الرأسمالية للبنك. ولم يكن قرار الانتقال من البنك الأهلي التجاري السعودي إلى بنك البحرين والكويت بالأمر السهل، فقد كان الأول يتمتع بشيء من الاستقرار والتطور، في حين كان الثاني يعاني من مشاكل جمَّة في تلك المرحلة من حياته."

ويمضي مراد مستطردا: "وعندما تم تعييني في منصب المدير العام / الرئيس التنفيذي، عملت جاهدا على وضع هيكل تنظيمي جديد، وبعد ذلك عملنا على حل المشاكل المتعلقة بالقروض الكبيرة، وتم ضخ رأسمال جديد ساعد البنك على النهوض والوصول إلى ما هو عليه اليوم." ويضيف قائلا: "إن تأسيس البنك كان بحد ذاته حدثا مهما ومميزا حينها، حيث كان أول بنك بحريني بملكية خليجية مشتركة بين البحرين والكويت. ثم إن دولة الكويت التي لم تكن تسمح بإعطاء رخص لفتح بنوك غير كويتية، أعطت الاستثناء الأول لبنك البحرين والكويت لفتح فرع له في أسواقها."

من جانبه ينوه مراد علي مراد إلى "بأن بنك البحرين والكويت يعتبر حاليا المصرف التجاري المحلي الأكبر من حيث حقوق المساهمين والأصول في البحرين. وعلى مستوى تقديم الخدمات المصرفية وبشبكة فروع كبيرة في البحرين وتواجد خليجي ودولي متناسب."

ويختم السيد مراد حديثه بالتعبير عن سعادته "بأن بنك البحرين والكويت يفتخر بأن الموظفين البحرينيين يمثلون 95% من مجموع العمالة، مما يحسب للبنك ما يقدمه من تدريب وتأهيل موظفيه من العمالة البحرينية".

وحول مسيرة بنك البحرين والكويت، يتحدث رئيس مجلس الشورى علي صالح الصالح عن فترة عمله في مجلس إدارة بنك البحرين والكويت ممثلا للحكومة قائلا: "بقيت ما يقارب من اثنتي عشرة سنة في مجلس إدارة البنك المذكور، وعملنا مع كفاءات بحرينية وكويتية ممتازة، وكنت أيضا في اللجنة التنفيذية للبنك المذكور، والتي كانت تعمل طوال الوقت في حل مشاكل البنك يوما بيوم. واستطعنا حل المشاكل اليومية وإعادة الثقة في البنك، كما فعل الآخرون لبنك البحرين الوطني والبنك الأهلي التجاري."

هنا ينبغي التوقف عند قضية في غاية الأهمية وهي استعداد السوق البحرينية مدعومة بتشريعاتها المتماسكة لاستقطاب مصارف من خارج البلاد من جهة، وقناعة هذه الأخيرة بأن سوق البحرين تنعم بالاستقرار التجاري، والضمان القضائي الذي كانت تفتش عنه، من جهة أخرى.

كل ذلك أدى إلى أن تنال هذه البنوك تسهيلات تتمتع بالمرونة التي تجعل من إجراءات تأسيس البنك عمليةً في غاية السهولة، دون أن يعني ذلك المساومة على التقيد بالقوانين والأنظمة المعمول بها عالميا في أسواق المال والأعمال الدولية.

وبقدر ما كانت عملية تأسيس البنوك ذات الملكية المشتركة بين رأسمال بحريني ونظيره الأجنبي، في غاية السهولة. لم تكن مثيلاتها، ذات الرأسمال الأجنبي الخاص تختلف عنها من حيث مرونة قوانين التأسيس، أو سهولة ممارسة النشاط، بخاصة عندما يتعلق الأمر بتأسيس مصرف خليجي.

ولعل من ابرز الأمثلة التي تؤكد مرونة القوانين البحرينية وقدرتها على اغراء المصارف العربية والدولية هي عملية الدمج التي تمت بين بنك الكويت المتحد ومقره لندن والبنك الاهلي التجاري ومقره البحرين، ونتج عن ذلك مصرف جديد حمل اسم البنك الأهلي المتحد في البحرين. وإن دل على شيء فانما يدل على الأولوية المميزة التي تمنحها البحرين للمصارف الأجنبية وعلى وجه الخصوص العربية منها.



هذه الصفحة
سمو الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء في حفل افتتاح البنك الأهلي التجاري ويبدو في الصورة رئيس مجلس إدارة البنك آنذاك السيد محمد بن يوسف جلال

الصفحة المقابلة
سمو الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء في حفل افتتاح بنك سيتي الإسلامي الإستثماري التابع لسيتي كورب كأول رخصة مصرف إسلامي في البحرين لبنك أمريكي



لقد تأسس البنك الأهلي المتحد في عام 2000. واستحوذ البنك على نسبة مئوية من أسهم بنك الكويت والشرق الأوسط في عام 2001. وقام هذا البنك التابع بتغيير اسمه إلى البنك الأهلي المتحد وتحول إلى بنك إسلامي بدلاً من البنك التقليدي في أبريل 2010. في البحرين، يقوم البنك بتشغيل الخدمات المصرفية الإسلامية من خلال نوافذ الهلال للصيرفة الإسلامية.

مثل هذه الأنشطة المصرفية اللولبية، وحضور الكفاءات البحرينية في مشهدها، يكشف عن حقيقتين في غاية الأهمية، الأولى منهما هي تمتع سوق المال والأعمال البحرينية بالتشريعات اللازمة التي تبيح لها رشاقة الحركة، وسرعة التصرف. أما الثانية فهي ريادة العنصر البحريني في الإدارات العليا لصنع القرار، الأمر الذي من شأنه مراعاة المصالح الوطنية في أية قرارات بشأن تطوير القطاع المصرفي، أو تحديد مساراته.

وقد بنت مثل هذه الإجراءات المتقدمة وأخرى غيرها البيئة المناسبة التي بوسعها أن تحقق مجموعة من الأهداف الوطنية الأبرز بينها: موضعة البحرين في أسواق المال والأعمال العالمية دون استثناء الإقليمية. وخلق فرص جديدة أمام اليد العاملة الماهرة المحلية التي كانت تبحث عن فرص عمل جديدة قابلة للنمو والتطور على الصعدين المحلي والدولي. وأخيرا وليس آخر تزويد النظام القضائي في البحرين بما يحتاجه من خبرات تشريعية تمكنه من تسهيل عمليات تأسيس المصارف والمؤسسات المالية ذات العلاقة بها أو المكملة لأنشطتها. وقد سمح كل ذلك بزرع بذور النظام المصرفي المتطور التي تنعم بمزاياه مملكة البحرين اليوم.

المصرفي محمد الشروقي، يلفت إلى المرونة التي يتمتع بها نظام الدولة، الذي يسمح ببعض التجاوزات الإيجابية التي من شأنها عدم الوقوع في أسر بيروقراطية الإدارات ذات العلاقة. وحول هذه المسألة يتحدث الشروقي قائلا: "ذهبت لزيارة سمو الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة معلنًا له عن نية سيتي بنك بناء مقر خاص له في مملكة البحرين. وكانت القوانين في البحرين آنذاك لا تسمح بتملك المؤسسات الأجنبية لعقارات أو أراض في البحرين، لكن سمو رئيس الوزراء وافق على الطلب وأصدر الأوامر بتعديل القوانين لتسهيل عملية حصول البنك على المقر المناسب. وقد كان البنك يفكر ببناء المقر في مناطق وجود المصارف في المنامة. ولكن لبعد نظر سموه فقد عرض قطعة الأرض بأن تكون في منطقة السيف، وفي منطقة استراتيجية من الناحية التجارية. وأكثر من ذلك، عندما عملنا التصميم للبناء ذهبنا إليه لنطلعه على التصميم وكان لدينا تصميمان مختلفان، وسألناه عن رأيه في التصميمين فأشار ومن دون تردد الى التصميم الذي يقوم بموجبه المبنى الرئيسي الحالي في منطقة السيف."



في السبعينيات من القرن الماضي، بدت ريادة البحرين، في قطاع المال والأعمال، واضحة المعالم من خلال قدرتها على استقطاب المصارف والشركات العالمية للتواجد في البحرين، وتقديم الدعم اللازم الذي كانت تحتاجه، حينها، مثل تلك المؤسسات. تمحور ذلك حول إصدار حُزَم القوانين والأنظمة، أو تسهيل الإجراءات المسيرة لأعمالها. كانت سياسات البحرين المنظمة لسوق المال والأعمال واضحة ومميزة، وتسيرها سياسة مدروسة، وموفقة. كما أنها جاءت في الوقت المناسب. فمن حيث التوقيت، كانت البحرين حينها مهيأة لاستقبال المصارف والمؤسسات المالية التي كانت متواجدة في لبنان، الذي كان يومها يعاني من تداعيات الحرب الأهلية التي اندلعت في العام 1975م، والتي بدأت تأخذ منحى خطيرًا منذ منتصف السبعينات. حينها سارع العديد من المصارف العاملة هناك إلى مغادرة بيروت، إما إلى بلدانها الأصلية، أو إلى عواصم أخرى تهيأت فيها ظروف العمل الأفضل.

هنا يخطئ من يستعين بالقول، مصائبُ قوم عند قوم فوائد، فجاهزية البحرين بأنظمتها المالية التي تنظم السوق، وقوانين شركات ومصارف الأفشور، ساعدها ذلك على استقطاب تلك البنوك الى البحرين. وهذا بدوره ساهم في تشجيع مصارف عالمية أخرى على البحث عن موطئ قدم لها في البحرين، بما فيها تلك العالمية، أو التي كانت تتخذ من بيروت مقرًّا لإدارة أعمالها. وفي العام 1975م ارتأت مؤسسة نقد البحرين أن توسع من دائرة الحضور المصرفي في الاقتصاد الوطني، فبادرت إلى تنويع مواصفات وأنشطة المصارف التي بوسعها أن تمارس أعمالها من السوق البحرينية، فسارعت إلى ضخ المزيد من المرونة في التسهيلات والخدمات المصرفية الممنوحة للشركات القادمة من الخارج، من خلال عرض خدمات مصرفية وفرص استثمار جديدة للقطاع المصرفي. وجاءت فكرة السماح لما عرف باسم "الوحدات المصرفية الخارجية" في وقت كانت فيه البحرين في أمسِّ الحاجة للفوز في سوق تنافسية معاركها ضارية.

"تقف وراء اختيار البحرين مركزا ماليا مجموعة من الأسباب من بينها السمعة العالمية الجيدة التي كانت تتمتع بها مؤسسة نقد البحرين ووجود قانون مستقل لتنظيم عمل الوحدات المصرفية الخارجية"

في هذا الإطار يمكن فهم انطلاق هذا النوع من الأنشطة المصرفية من البحرين، دون سواها من أسواق الدول المجاورة. فعن طريق إفساح المجال لنشاط الوحدات المصرفية الخارجية، بدأت المعادلة السليمة تمارس دورها في السوق البحرينية المتوثبة لتحقيق المزيد من النجاحات في مجالات الخدمات المصرفية والمالية المتجددة. وقد كان العرض موجها في البداية لجذب المصارف الأجنبية، لكنه بعد ذلك أصبح متاحا أيضا للمصارف الإقليمية والبحرينية، ولكن ضمن ضوابط محددة، ورقابة مهنية صارمة من مؤسسة نقد البحرين.

من حسن الطالع، أن تطوّر عمل الوحدات المصرفية الخارجية جاء مصاحبا للزيادة المتسارعة في مداخيل دول المنطقة من إيرادات النفط. ولذلك أصبح نماء مصارف الأفشور ظاهرة إيجابية سرعت من وتيرة وضع السوق البحرينية تحت مجهر رادارات أسواق العالم المصرفية والمالية.

وقد كان للدولة دور ملموس ومتزايد، في تشجيع قطاع الوحدات المصرفية الخارجية من خلال الحوافز التي كانت توفرها. وبين الأهم فيها كان شرط أن تكون هذه الوحدات فروعا أو شركات تابعة أو مشروعات مشتركة. كما يحقُّ لهذه الوحدات الدخول في معاملات مصرفية مع حكومة البحرين والهيئات التابعة لها أو أي مصرف مرخص في دولة البحرين. وفي وسع تلك المصارف تقديم جميع الخدمات المصرفية لغير المقيمين ما عدا الحسابات الجارية المدعومة بإصدار دفاتر شيكات. وتنعم تلك المصارف بإعفاءات من أية ضرائب على الأرباح.

حينها كانت تقف وراء اختيار البحرين مركزا ماليا مجموعة من الأسباب نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر السمعة العالمية الجيدة التي كانت تتمتع بها مؤسسة نقد البحرين كجهة رقابية ذات مستويات عالمية. إضافة إلى ذلك وجود قانون مستقل لتنظيم عمل الوحدات المصرفية الخارجية، إلى جانب عدم وجود ضرائب، مع توفر أيد عاملة مدربة من البحرينيين، وسهولة الحصول على رخص لاستخدام أيد عاملة أجنبية.

وفي العام 1973م أيضا، وبعد الحرب بين العرب والكيان الصهيوني، بدأت مرحلة ما أصبح يعرف باسم الطفرة المالية في الخليج الناتجة عن الارتفاع، غير المتوقع، في أسعار النفط. ترافق ذلك مع اندلاع الحرب الأهلية في لبنان في العام 1975م، التي ساعدت البحرين كي تتحول إلى ملجأ آمن ومناسب في آن للبنوك العالمية العاملة حينها من لبنان، والحائرة في تحديد مصيرها، والباحثة بفارغ الصبر عن إيجاد المركز المالي البديل الملبي لحاجتها للاستفادة من الطفرة المالية التي ولدتها السيولة النقدية المتدفقة من أسواق النفط.

وكانت حكومة البحرين ممثلة في سمو رئيس الوزراء الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة واعية تماما لهذه المسألة، فسارعت إلى فتح المجال أمام المصارف العالمية للتواجد في البحرين. ولذلك قامت البنوك العالمية بالعمل من البحرين من خلال رخص بنوك الأفشور. ومما ساعد على ذلك أيضا، هو أن المملكة العربية السعودية لم تكن تسمح آنذاك، بتواجد المصارف الأجنبية على أراضيها. ومما لا شك فيه، أن تواجد المصارف الأجنبية في البحرين ساعد على تطور الاقتصاد البحريني عموما، وتوفير فرص عمل مميزة أمام الشباب البحريني على وجه الخصوص. ونجح القطاع المصرفي، بما فيه من مصارف الأفشور، أن يصبح القطاع المالي الذي يدار من قبل شباب بحريني كفؤ ومدرب. وأصبحت لهؤلاء كلمة مسموعة في رسم معالم حياة المصارف وفي وضع سياساتها.



هذه الصفحة
سمو الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء مستقبلا المغفور له الشيخ صالح كامل رئيس مجلس إدارة مجموعة البركة المصرفية الإسلامية آنذاك

الصفحة المقابلة
أول مكتب لفيرست ناشيونال سيتي بنك مقابل باب البحرين

وعن بداية ممارسة مصارف الأفشور لأنشطتها في البحرين، يروي لنا السيد محمد الشروقي الذي كان يعمل في مصرف سيتي بنك في البحرين والخليج، قائلا: "إن المصارف التجارية في البحرين لغاية الستينيات من القرن الماضي كانت قليلة العدد. وكان سيتي بنك أحد البنوك التي فتحت أبوابها للعمل في منتصف الستينيات من القرن الماضي. وحصلت التطورات المتسارعة عندما بدأت الحرب الأهلية في لبنان حيث كانت المصارف تبحث عن بلد بديل، وكانت تركيا هي إحدى الدول البديلة المحتملة. ولكن سيتي بنك بعد دراسة الوضع ، قرَّر أن ينقل مركزه الخاص بالتدريب من بيروت الى أثينا وكذلك تحويل المكتب التمثيلي إليها، ولكنه قرر أيضًا أن يحول ما يقارب 2 بليون دولار أمريكي الى فرع البنك في البحرين مما رفع مجموع ميزانيات البنوك في البحرين بزيادة مفاجئة وضخمة في آن.

وسبب ذلك الارتفاع المفاجئ مشكلة لمؤسسة نقد البحرين فتم الاجتماع بين مؤسسة نقد البحرين حينها والسيد مايكل كالانديز من الفرع الرئيسي بنيويورك. وخلال اللقاء اتضح بأن المؤسسة آنذاك لم تكن لديها النية لقبول تلك الزيادة المفاجئة في حجم ميزانيات المصارف التجارية. ولذلك عندما نوقش الأمر مع السيد مايكل اقترح على السيد عبدالله سيف على أن يعتبر نصف المبلغ (1 مليار دولار) كجزء من ميزانية سيتي بنك في البحرين والجزء الثاني يعتبر مبالغ أفشور أي لا يمكن اعتبارها مبالغ محلية في ميزانية البنك. وهنا يلاحظ بأن استخدام تعبير أفشور ورد في تلك المقابلة. ومن هنا بدأت المؤسسة العمل على إصدار رخص الأفشور وحصل سيتي بنك على الرخصة الأولى، وبعده (أي بي إن أمرو) وبموجب هذه الخطوة الجريئة، راح سيتي بنك يتوسع في العمل المصرفي

الخارجي، ووصلت ميزانية الفرع في البحرين إلى ما يقارب 50 بليون دولار نتيجة لمنح قروض إلى زبائن خارج البحرين، بينما كان يتم تسجيل تلك القروض في دفاتر الوحدة المصرفية الخارجية. وأضاف الشروقي أيضا بأن عدد المتعاملين بالقطع الأجنبي ارتفع من 3 موظفين الى 50 موظفا... وشدد الشروقي على أن سمو رئيس الوزراء كان على الدوام يتقبل ويستمع إلى ما يستجد، ومن ثم يصدر أوامره الحكيمة للحكومة بالتنفيذ".

بعد ذلك قامت بعض الدول الخليجية مثل قطر ودبي في الإمارات العربية المتحدة بالسماح للمصارف الدولية بالتواجد على أراضيها. وقد استقطبت دبي عددًا لا بأس به من المصارف، ولكنَّ البحرين مازالت تحتضن العدد الأكبر منها حتى الآن. حول هذه الفترة، يتحدث الرئيس التنفيذي لمجموعة البركة الإسلامية عدنان يوسف مشددًا على أنه "في بداية العام 1975م أطلق رئيس مجلس الوزراء سمو الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، دعوة للبنوك العالمية والإقليمية للتواجد في البحرين على هيئة بنوك أفشور (وحدات مصرفية خارجية). وكانت رعايته لهذا المشروع مشجعة، حيث أصدر سموه عن طريق الحكومة قوانين خاصة للبنوك الخليجية الكبيرة





هذه الصفحة

سمو الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء في زيارة للمكتب الرئيسي للمؤسسة العربية المصرفية لحضور حفل الافتتاح المبنى الرئيسي وبصحبته الرئيس التنفيذي للمؤسسة السيد عبدالله السعودي في العام 1982م

الصفحة المقابلة

سمو الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء في لقاء مع مجلس إدارة إنفسكورب ومجموعة من الوزراء



الراغبة بالتأسيس في البحرين مثل بنك الخليج الدولي، والمؤسسة العربية المصرفية، وذلك لحمايتها نتيجة لكبر رؤوس أموالها وأصولها."

وفي سياق الحديث عن البنوك الإستثمارية، ينبغي التأكيد على دورها المميز في أسواق المال والأعمال البحرينية نظرا للدور التنموي الذي مارسته.

وفي الواقع أصدرت مؤسسة نقد البحرين تعميما إلى القطاع المالي في البحرين تحت رقم 31 بتاريخ 27 سبتمبر 1975م يحدد بوضوح الشروط اللازمة للحصول على رخصة الوحدات المصرفية الخارجية. مرة أخرى تؤكد البحرين، حكومة وشعبا، ريادتها في القدرة على استشراف المستقبل، وسبر أغوار حركة السوق المالية، بما فيها تلك الدولية.

على نحو مماثل يتحدث د. أنور السادة بحكم موقعه في مؤسسة نقد البحرين أولا، ومصرف البحرين المركزي لاحقا، فيشير إلى تميُّز البحرين بمجموعة من المواصفات التي جعلت منها مركزا ماليًّا إقليميا، جاذبًا للاستثمارات، يلخصها في "مرونة التشريعات التي تنظم السوق مع صرامتها، لضمان سرعة الإنجاز، وكفاءة الأداء من جانب، وعدم التفريط في مصداقية السوق البحرينية من جانب آخر." ويستحضر رجل الأعمال البحريني فاروق المؤيد ما يتذكره عما كان يدور في السبعينيات من القرن الماضي بخصوص إقبال المصارف على التواجد في البحرين قائلا: "لم يقتصر توافد مصارف الأفشور خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي فحسب، بل استمر الأمر حتى في العقد الذي تلاه. فبحلول العام 1985م بدأت البحرين تشهد أيضا تزايدا في

أعداد مصارف الأفشور الوافدة على السوق البحرينية، حيث بلغ عددها 75 وحدة تمثل 23 بلدًا مختلفا من بلدان العالم. وكان نصيب الدول العربية منها 23 وحدة، وأوروبا الغربية 22، وحدة، وأمريكا الشمالية 11 وحدة، وآسيا 19 وحدة."

وحول الموضوع ذاته، يتحدث محافظ مؤسسة النقد، ووزير المالية الأسبق عبد الله سيف في المقابلة التي أجريناها معه، قائلا: "عند الحديث عن تطور البحرين كمركز مالي لا بد من التشديد على ذكر العوامل المهنية والتطويرية التي رافقت تلك التجربة، وساهمت في إنجاحها وهي: الاستقرار الأمني والسياسي، ووجود القانون والقضاء، والشفافية المهنية والتشريعية، ووجود كوادر مهنية محلية ذات الكفاءة العالية، ووجود نظام اتصالات حديث وكفء، وكذلك سهولة السفر والتنقل، وتواجد مؤسسات قانونية، وتدقيق مالي ومؤسسات تدريب مهني كفؤة."

واستطردَ قائلا "بأنه إضافة الى كل ذلك فإن البحرين تتميز بنوعية الحكم حيث توجد علاقة وطيدة تقوم على الثقة المطلقة المتبادلة بين رموز الحكم أدت إلى ترسيخ وحدة القيادة والصف، وسرعة



اتخاذ القرار، وكفاءة تنفيذه على أرض الواقع ممثلة في حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى فهو قائد الطموح والتحديث، وصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر الذي يمثل ماضي وحاضر البحرين والتجربة الغنية، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء الذي يصيغ هياكل المستقبل الواعد."

وأثناء لقائنا مع الرئيس التنفيذي الأسبق لبنك البحرين الوطني نورالدين نورالدين، قال: "أصبح من الواضح في أوائل سبعينيات القرن الماضي أن هناك حاجة لإنشاء مركز مالي جديد في الشرق الأوسط. نيويورك كانت هي المركز المالي في القارة الأمريكية. ولندن وفرانكفورت في أوروبا. وفي الشرق الأقصى كانت هونج كونج وسنغافورة. على هذا النحو، لكي يتعامل المتداولون في العملات الأجنبية وغيرها من المعاملات المصرفية الاستثمارية من مناطق زمنية مختلفة، على مدار 24 ساعة في اليوم، كانت هناك حاجة لمركز مالي جديد في الشرق الأوسط. تاريخيا، كانت بيروت، هي المركز المالي الإقليمي في ذلك الوقت. لكن اندلاع الحرب الأهلية في لبنان، وما تلاها من فقدان ذلك البلد للاستقرار السياسي الذي كان ينعم به، حرم بيروت من ذلك المركز."

حينها لم تتمكنْ أيُّ دولة أخرى من سدِّ هذه الفجوة باستثناء البحرين. في الوقت نفسه، ونتيجة لقرار حظر النفط، الذي نشأ عن حرب 1973م مع الكيان الصهيوني، قفز سعر النفط أربعة أضعاف في ذلك الوقت. وقد أدى ذلك إلى تدفق كبير للأموال، التي كانت بحاجة إلى إعادة تدوير، إلى منطقة الخليج. مرة أخرى، كانت البحرين هي المرشح الأكثر تأهيلاً للقيام بهذا الدور.

لهذه الأسباب، تم تأسيس مؤسسة نقد البحرين في العام 1973م والتي أنيطت بها مسؤولية السماح للمصارف من جميع أنحاء العالم بتأسيس ما أطلق عليه وحدات مصرفية خارجية في البحرين. وكانت القوانين الصادرة من مؤسسة نقد البحرين تنصُّ على أنه لا يمكن لهذه البنوك التنافس مع البنوك الأخرى المرخصة للعمل في البحرين قبل صدور قانون شركات الأفشور.

وخلال السنوات التالية، شهدت تلك الوحدات تدفقاً نقدياً كبيراً، أدى إلى طفرة كبيرة في القطاع المصرفي نظرًا لضرورة توفير الخدمات المساندة الإضافية. حينها تم أيضاً إنشاء أو نقل العديد من الشركات التي تخدم القطاع المصرفي إلى البحرين مثل شركات المحاسبة وشركات الوساطة المالية والشركات القانونية وما إلى ذلك. وقد أثبت المشروع بأكمله أنه حقق نجاحًا كبيرًا وازدهر هذا البلد الصغير على الرغم من موارده النفطية المحدودة."

وحصرت مصارف الأفشور أنشطتها في إطار التعامل في بيع وشراء وتبادل العملات، وقبول الودائع من الشركات والدول الخليجية. وكان التعامل في الصفقات قصيرة الأمد محدودا نسبيا. وكانت آجال ودائع الزبائن قصيرة وتتراوح مددها بين شهر وسنة واحدة فحسب، كما أن عمر الودائع والقروض بين المصارف بعضها، كان هو الآخر قصيرا نسبيا، ويتراوح بين اليوم والشهر.

ثم جاءت القروض الشخصية لكبار الشخصيات في الخليج، وكذلك القروض المباشرة إلى الشركات الكبيرة والحكومات، كي تشكل الموجة الثانية من أنشطة مصارف الأفشور. تبع ذلك بعد حوالى ثلاث سنوات دخول أنشطة القروض الجماعية التي تقوم بها مجموعة من المصارف بشكل جماعي، ويلتزم فيها كل مصرف بدفع نسبة معينة ضمن قرض كبير الى الشركات الكبيرة او حكومات البلدان الخليجية.

ولا بدَّ من الاعتراف هنا بأن بعض تلك القروض، عانت من التعثر، حيث لم يلتزم المقترضون بدفعها في مواعيد الاستحقاقات المتفق عليها، مما سبب مصاعب مالية لأطرافها من المقرضين والمقترضين. ويعود ذلك لأسباب عديدة منها سوء التقدير لطبيعة وحجم القرض، أو عدم دراسة المقدرة المالية الحقيقية للمقترضين.

وفي هذا الصدد، يقول عدنان يوسف: "هناك أمرٌ آخر متعلق بعمليات إقراض كبيرة قامت بها مصارف الأوفشور الى بلدان خارج منطقة الشرق الأوسط، مثل أمريكا الجنوبية وآسيا، وحتى بعض بلدان أوروبا وتعرضت مصارف الأفشور تلك إلى خسائر فادحة نتيجة لإخفاق مجموعة من البلدان في دفع المستحق عليها من تلك القروض. بعض تلك البلدان حصل على دعم من البنك الدولي لإعادة جدولة ديونها. لكن رغم ذلك، تكبَّدت بعض مصارف الأفشور في البحرين خسائر فادحة، مما تطلب ضخ رؤوس أموال جديدة لمدِّ تلك البنوك بما تحتاجه من سيولة نقدية تمكنها من الاستمرار في عملياتها."

"قامت مصارف الأفشور الكبيرة العاملة في البحرين بتمويل مجموعة من قروض مُنحت لدول من بلدان أمريكا الجنوبية والدول العربية والآسيوية"

مثل تلك الأحداث، رغم فداحة خسائرها، لم تثن مصارف الأفشور العاملة في البحرين من الاستمرار في تقديم خدماتها المتميزة، والتي لا يمكن الاستغناء عنها لعملائها في المنطقة من خلال تمويل عمليات التجارة البينية مع البلدان في مختلف أنحاء العالم. وشمل ذلك، فيما شمل، أعمال الخزينة، والأدوات الاستثمارية من صناديق محلية وعالمية تتعامل في التجارة والعقار وغيرها. وهذه عينة من كثير من الخدمات المتميزة الأخرى التي خلقها وجود مصارف الأفشور.

ومن الطبيعي أن يتسع نطاق الأطراف المنتفعة، كي يشمل جميع دول العالم، التي استفادت، بشكل أو بآخر من وجود المصارف الدولية، بل وحتى الإقليمية منها، في أسواق البحرين. حيث لم تكن الاستفادة من عمليات الإقراض والتسهيلات المصرفية مقتصرةً على دول الخليج، بل تجاوزت دوائر الإقراض المنطقة لتصل الى العالمية.



سمو الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء في زيارة لمؤسسة نقد البحرين ويبدو في الصورة السيد إبراهيم عبدالكريم محمد وزير المالية والاقتصاد الوطني الأسبق والسيد عبدالله حسن سيف محافظ مؤسسبة نقد البحرين الأسبق

فالقروض التي منحت إلى دول أمريكا اللاتينية، والدول الأوروبية، تجاوزت المعدلات المتعارف عليها. نورد على سبيل المثال لا الحصر ذلك القرض الذي منح للحكومة الفرنسية، بقيمة 4 مليارات دولار، الذي جرى ترتيب آليات تقديمه كقرض جماعي من قبل المصارف العاملة في البحرين. وكانت المصارف في البحرين هي المسؤولة في المنطقة العربية عن ترتيب القرض الجماعي لتمويل مشروع النفق الأوروبي بين بريطانيا وفرنسا.

كما قامت مصارف "الأفشور" الكبيرة العاملة في البحرين بتمويل مجموعة من قروض منحت لدول من بلدان أمريكا الجنوبية والدول العربية والآسيوية. وبذلك كان القطاع المصرفي في البحرين ممولاً عالميا لمشاريع في دول الخليج، بخاصة المملكة العربية السعودية، حيث إن أحجام مصارفها لم تكن حينها كبيرة بما فيه الكفاية لتمويل متطلبات التمويل الكبرى في السعودية، التي كانت في خضمِّ ثورة اقتصادية كبيرة نتيجة للطفرة الكبيرة في موارد البترول.

وقد أكد ذلك الخبير المصرفي عدنان بسيسو حيث قال: "إن المصارف العالمية في البحرين استطاعت أن توجد سوقا نشطا للقروض الجماعية التي كانت في الغالب توجَّه لمشروعات رائدة في بلدان الخليج. كما أن تلك القروض والتسهيلات استفادت منها أطرافٌ وبلدان أخرى مثل بلدان أمريكا اللاتينية وبلدان آسيوية وغيرها."

يؤكد الأمر ذاته المدير التنفيذي للرقابة في مصرف البحرين المركزي، خالد حمد الحمد، خلال لقائنا به قائلا: "إنه بعد إصدار قوانين مصارف الأفشور، قامت مؤسسة نقد البحرين بإصدار قوانين أخرى لرخص المصارف الاستثمارية. وقد راعت البحرين حينها أن تتمتع القوانين الصادرة عن مؤسسة نقد البحرين بالمرونة المطلوبة دون التفريط بالمقاييس الدولية المعمول بها في هذا المجال. إن البحرين توفر للمصارف العاملة فوق أراضيها منافع متعددة إضافة الى مرونة القوانين، وهذه تشمل وجود عناصر بشرية مدربة، وقيادة متفهمة تقوم بمناقشة أية أمور طارئة في أعمال المصارف وتعمل على إيجاد الحلول المناسبة. كما أن البحرين تشجع البحريني والأجنبي على العمل في القطاع المصرفي من دون تمييز، ولذلك فإن البحرينيين يستفيدون من الأجانب. وتترجم الاستفادة في حصول البحرينيين على الفرص للعمل في مناصب عالية."

واستطرد خالد مؤكدًا: "إن مصرف البحرين المركزي يجعل من تدريب البحرينيين مهمة واجبة لدى المصرف، لإيمانه بأن التدريب هو الأسلوب الأمثل لتحسين أداء العاملين في القطاع المصرفي."

وأضاف "بأن المصرف يقدر بأن بعض الأشخاص المستفيدين من التدريب من قبله قد يغادرون للعمل لدى بنوك او جهات أخرى، (مضيفا) لكننا في المصرف نقدر ذلك حيث إن الأشخاص الذين يتركون المصرف بعد تدريبهم، يعملون في الغالب في القطاع المالي ويضيفون الكثير".

ولم تكتف المصارف العاملة في البحرين بتقديم القروض، والدخول مباشرة في عمليات التمويل، بل تجاوزت ذلك، كي تصل إلى مرحلة صياغة قوالب النماذج. يشير إلى هذه المسألة عدنان يوسف قائلا: "نذكر على سبيل المثال لا الحصر، ما يطلق عليه اتفاقيات بازل والتي ترتكز أساسًا على مبدأ كفاية رأس المال عند إصدار المعايير المتعلقة بذلك، والمعروف باسم الملاءة المصرفية، والمراد بها قياس نسبة العلاقة بين مصادر رأسمال المصرف والمخاطر التي قد تتعرض لها الموجودات أو أية عمليات قد ينفذها المصرف. لقد حددت اتفاقيات بازل النسبة بحوالي 8%، في حين رفعتها المصارف الإسلامية إلى 12.5%. حينها اعتُبرت تلك الخطوة شكلاً من أشكال المخاطرة، لكن التجربة العملية أثبتت صحة، بل وجدوى، ما ذهبت إليه المصارف العاملة في البحرين، على وجه الخصوص الإسلامية منها."

وحول هذا الموضوع تحديدًا، يصف إبراهيم عبد الكريم ما كان يجول في ذهن حكومة البحرين في تلك الفترة بخصوص البنوك الخليجية التي تعرضت لبعض الصعوبات، قائلا: "حرصنا على تواجد بنوك خليجية مشتركة لتقوية المركز المالي في البحرين. وكان (بنك الخليج الدولي)، أول تجربة مصرفية تعمل وفق هذه الصيغة الجديدة المبتكرة، وكان هذا أول المصارف الخليجية التي تم افتتاحها وهو يحمل رخصة مصارف الأوفشور، وكنت أول رئيس لمجلس إدارته، وفي وقت لاحق، عانى من خسائر فادحة جراء منحه قروضًا كبيرة لبلدان أمريكا اللاتينية، والحاجة إلى ضخ رأس مال جديد له، وخروج شركة الخليج للاستثمار من ملكيته."



هذه الصفحة

سمو الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء في طريقه إلى حفل افتتاح المبنى الرئيسي للمؤسسة العربية المصرفية في العام 1980م

الصفحة المقابلة

صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء في الذكرى الخمسين عام لافتتاح بنك اتش اس بي سي في البحرين في العام 1994م بحضور رئيس مجلس إدارة المجموعة السير وليم برفيس

عند هذه المرحلة نصل إلى دور المؤسسة العربية المصرفية التي قامت بفتح فروع لها في دول أخرى مثل أمريكا، وبريطانيا، ومصر، والجزائر، والأردن، وشركات تابعة لها كذلك في البرازيل، وإسبانيا، وهونغ كونغ وغيرها.

ومما لا شك فيه أن تأسيس المؤسسة العربية المصرفية كان علامة فارقة ومتميزة في العمل المصرفي في البحرين، والوطن العربي على حدٍّ سواء. فهي أكبر تجمع مالي عربي، وهي تمثل حتى وقتنا الحاضر أكبر مؤسسة مصرفية في العالم العربي من حيث رأس المال وحجم الموازنة.

وليس هناك من بوسعه أن يروي قصةَ هذه المؤسسة العريقة، أفضل من عبد الله عمار السعودي الذي كان المدير التنفيذي لها لسنوات طوال. يستهل السعودي حديثه بالقول: "اسمح لي أن أعود قليلا إلى بداية السبعينيات عندما بدأت أسعار النفط في الارتفاع، الأمر الذي أدى إلى تراكم الفوائض المالية لدى بعض الدول العربية المصدرة للنفط، وشجع ذلك المصارف العربية للانطلاق خارج حدودها. كانت البداية مع (اليوباف) في العام 1970م في فرنسا، بتأثير سياسي (قرار من الجامعة العربية) تعاطفا مع بعض مواقف الجنرال تشارلز ديغول من بعض القضايا العربية، حيث ضمت قائمة المساهمين من هذه المصارف المجمعة. وتبع ذلك تأسيس مصارف في العديد من الدول الغربية، وكذلك في الولايات المتحدة، ومع مجموعة من دول جنوب أمريكا. ومع مرور الزمن تأكد لدى البعض بأن هذه التجمعات لا تعدو كونها طريقة لاستقطاب العناصر المصرفية العربية الرائدة للتعرف إليها، ومعرفة توجهاتها والاستفادة منها في تحديد طريقة التعامل

مع بلدانها. كنت أطلق عليهم صفة (النوادي الاجتماعية). ومع هذا لا أذكر بأنني شخصيا تعلمت كثيرًا من هذه التجربة، الأمر الذي أدى الى التفكير في تأسيس (المؤسسة العربية المصرفية).“

يضيف السعودي مستذكرًا: ”تمَّ التداول في هذا الموضوع مع الأخ عبد الوهاب التمار من الكويت، حيث عملنا سويا على تأسيس المصرف العربي الإسباني، ثم عرضنا الفكرة على وزير المالية آنذاك بدولة الكويت عبد الرحمن العتيقي، وكذلك وزير المالية آنذاك في ليبيا، محمد الزروق رجب، ووجدنا لديهما كل القبول، وبدأت المسيرة. وبالإضافة الى كل من ليبيا والكويت، كان من المفترض عرض الفكرة على كل من الإمارات (أبوظبي) والمملكة العربية السعودية. لكن ذلك لم يتم. رغم ذلك، تم الاتفاق على تأسيس المؤسسة العربية المصرفية بملكية مشتركة بين ليبيا والكويت والإمارات العربية المتحدة، وبرأس مال قدره مليار دولار أمريكي. اعتبر كثيرون ذلك الرقم حينها رقما ضخما. لكننا كنا نرى فيه رقما منطقيا، ويناسب الدور المناط به، إذ كنا نطمحُ إلى أن يكون الحضور العربي في الأسواق المالية، مميزًا، ويتناسب مع سعي العرب حينها في الدخول كلاعب له ثقله في تلك الأسواق، من خلال تأسيس مصرف عربي دولي رائد.“



ويتابع السعودي: "عندما حان وقت اختيار البلد الذي نؤسس فيه المشروع . وهنا لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أننا سننطلق برأس مال عملاق، وسنجد أنفسنا أمام منافسة عالمية شديدة. اتجهت أنظارنا نحو بيروت، والتي كانت حينها مركزاً مرموقا للمصارف في الشرق الأوسط . لكن اندلاع الحرب الأهلية فيها في منتصف السبعينيات من القرن الماضي، أضاع الفرصة على بيروت. ثم تحدثنا عن تونس، فوجدنا أننا بحاجة إلى تواجد يكون قريبا من البلدان الأكثر تصديرا للبترول. فكانت البحرين هي الوجهة المفضلة لنا، آخذين بعين الاعتبار، حينها، أن البحرين بدأت منذ العام 1975م تستقطب المصارف العالمية تحت رخص الوحدات المصرفية الخارجية، واعتبرناها منصةً مناسبة لخدمة دول المنطقة والانطلاق منها الى بقية دول العالم."

ويردف السعودي قائلا: "أول زيارة لي للبحرين كانت في أول ديسمبر 1979م، وناقشنا موضوع إطلاق المؤسسة العربية المصرفية، ووجدنا حفاوة من لدن سمو رئيس الوزراء الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، ومباركة كريمة من لدن حاكم البحرين حينذاك صاحب العظمة المغفور له الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة. وتوج كل ذلك بترحيب، مشمول بالدعم من الجهات الرقابية في البحرين، وكذلك الاستجابة المتوخاة من أصحاب رأس المال، وهم المساهمون المؤسسون. وتم تأسيس المؤسسة المصرفية العربية في 17 يناير 1980م بمرسوم خاص من حكومة البحرين وبرأس مال قدره بليون دولار أمريكي. وكان حفل الافتتاح مميزا، ولا يزال في الذاكرة حيث حضره ما يقارب 1000 شخص منهم ما يقارب 400 شخص من خارج البحرين."

"مع إطلالة النصف الثاني من العقد السابع من القرن العشرين، حجزت البحرين مقعدها كمركز مالي خليجي، مؤهل لاستقطاب المصارف على اختلاف أنواعها، وتعدد جنسياتها، وتفاوت أحجام رساميلها"

وحول أنشطة المؤسسة يقول السعودي: "كانت سياستنا واضحة، وتم وضع الترتيبات الإدارية اللازمة التي تكفل حسن سير العمل والارتقاء به إلى مستوى المنافسة مع المصارف الأجنبية. ويأتي في المقدمة تدوير الأموال المتراكمة في المنطقة العربية من وإلى الأسواق الدولية. بعكس بعض المؤسسات المصرفية العربية التي كانت جلَّ استثماراتها في خارج المنطقة العربية. وتعتبر المؤسسة العربية المصرفية التي انتهجت سياسة الاستحواذ على مصارف في مختلف الأسواق الخارجية للتوسع ، سباقةً دون غيرها من المصارف العربية العاملة على الساحة الدولية، حينذاك. وحققت المؤسسة نموًا جسدته فروعها المباشرة، بالإضافة إلى اتفاقيات الملكيات المشتركة في 29 دولة في العالم العربي والدولي."

وحول الدعم الذي حظيت به المؤسسة العربية المصرفية من قبل السلطات الرقابية في البحرين، أشاد السعودي "بردة الفعل الايجابية من لدن تلك السلطات، من بداية طلب الرخصة، حيث

لم يتوان المسؤولون في تقديم المساعدة ومنهم وزير المالية والاقتصاد الوطني الأسبق إبراهيم عبد الكريم، ومحافظ مؤسسة نقد البحرين، الذي أصبح وزيرًا للمالية فيما بعد، عبد الله حسن سيف، وكذلك وزير التجارة الأسبق المرحوم حبيب قاسم."

ويذكر السعودي مستطردًا: "ولعله من المناسب أن نشير الى أن المؤسسة العربية المصرفية، أصبحت خلال السبع سنوات الأولى من عمرها، على رأس قائمة المصارف العربية من حيث التواجد الدولي، ومجموع الأصول. ولو أخذنا في الحسبان الحروب والظروف الصعبة التي مرت بها المنطقة والعالم خلال الفترة من بدء عمل المؤسسة، فإننا نفتخر بما حققته المؤسسة العربية المصرفية خلال عقدي الثمانينيات، والتسعينيات، واللذين كنت أطلق عليهما: العقدين الاستثنائيين. ففي الفترة من 1980م حتى 2000م حصلت الحروب والكوارث المالية، التي عانت منها البلدان العربية، على وجه الخصوص القطاعات المالية منها. نذكر على سبيل المثال لا الحصر الأبرز بينها، أزمة انهيار سوق المناخ في الكويت في العام 1984م، ورافقتها الحرب العراقية الإيرانية في الفترة 1980 - 1988م. ثم عززت من سلبياتها على المنطقة العربية هبوب رياح الأزمة المالية العالمية في العام 1987م. وتُوج كل ذلك بالغزو العراقي للكويت، وما تلاه من حرب تحريرها، 1990م، و1991م على التوالي."

وقد أرجع السعودي نجاح المؤسسة العربية المصرفية إلى مجموعة من الأسباب الذاتية، يستقر في القلب منها "وضوح الاستراتيجية وحسن تنفيذها"، مؤكدا "بأن المؤسسة كانت تعقد اجتماعات سنوية يحضرها كبار المسؤولين عن فروعها وشركاتها في جميع البلدان، ويصل عددهم إلى ما يقارب 40 شخصا، لتقديم نتائج عملهم للعام المنصرم وخطة عملهم واستراتيجياتهم المستقبلية. وكان الجميع يلتزمون بكل ما يتم الاتفاق عليه في تلك الاجتماعات." ولدى سؤاله عما يجب عمله من قبل البحرين للحفاظ على مركزها المتميز في القطاع المالي والمصرفي، قال: " إن العالم يشهد تحولات كبيرة، والبحرين جزء من العالم، ويجب الاستعداد لذلك. الزخم السائد في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي وبداية القرن الحادي والعشرين تغير، ويجب الاستعداد للمستقبل برؤية جديدة، والأمل كبير في أن تواصل البحرين مسيرة التقدم والبناء."

وحول الموضوع ذاته، التقينا السيد غازي عبد الجواد الذي كان يشغل منصب الرئيس التنفيذي في بنك الخليج الدولي، قبل أن يتبوأ المنصب ذاته في المؤسسة العربية المصرفية حتى العام 2008. وسألناه عن كيفية ترشحه للمنصب، وكيف كانت خبرته في الفترة التي قضاها في منصبه؟ فكان رده: "قبل قدومي للعمل في البحرين كنت أعمل في المؤسسة المصرفية السعودية للاستثمار، وكنت مسؤولا عن المنطقة الغربية والجنوبية في السعودية، حيث تلقيت تدريبًا لمدة عامين لدى تشيس مانهاتن."

ثم أضاف: "دُعيت من قبل مجلس إدارة المؤسسة العربية المصرفية لتولي منصب الرئيس التنفيذي. وبدأت عملي في فبراير من العام 1987م. وكانت هناك أمور ملحة تستوجب أن يؤخذ

بشأنها قرارات حاسمة. كان هناك تحفظ في التعامل مع المؤسسة من قبل مصارف عالمية، منها التخوف من إمكانية تجميد الأصول حيث إن السيطرة الأمريكية كانت سيفاً مسلطاً على رؤوس المصارف التي تتعامل مع المؤسسة. وكانت المؤسسة وقتها أكبر مصرف خليجي يتواجد في عدة دول عربية وعالمية، مثل هونج كونج والبرازيل ولندن ومكاتب تمثيل في طهران والمغرب والجزائر ولديها ملكيات في مصارف زميلة مثل البنك العربي الأفريقي وغيره."

ومع إطلالة النصف الثاني من العقد السابع من القرن العشرين، حجزت البحرين مقعدها كمركز مالي خليجي، مؤهل لاستقطاب المصارف على اختلاف أنواعها، وتعدد جنسياتها، وتفاوت أحجام رساميلها. ومدت هذه الحالة البحرين بما تحتاجه أية دولة نامية تطمح للتموضع في سوق المال والأعمال الدولية.

ومن قصص النجاح كانت من نصيب بنك الخليج الدولي في مملكة البحرين الذي تأسس في العام 1975م، وبدأ عملياته في العام 1976م. وهو أول بنك بملكية محض خليجية. باشر هذا البنك أعماله كوحدة مصرفية خارجية، وقد تطلب الأمر أن تبادر مؤسسة نقد البحرين بالتنسيق مع مجلس الوزراء إلى إصدار قانون خاص للبنك ليزاول نشاطه كمصرف خليجي في البحرين.

وقد عرفت حصص المساهمين تغييرات في السنوات الأولى من تأسيس بنك الخليج الدولي قبل أن تستقر وفقا للنسب المئوية الحالية: صندوق الاستثمارات العامة، المملكة العربية السعودية بحصة 97.222%، والهيئة العامة للاستثمار، ودولة الكويت 0.730%، وقطر القابضة ذ.م.م، ودولة قطر بحصة 0.730%، وشركة ممتلكات البحرين القابضة، ومملكة البحرين بحصة 0.438%، وصندوق الاحتياطي العام للدولة، وسلطنة عُمان بحصة 0.438%، وجهاز الإمارات للاستثمار، والإمارات العربية المتحدة بحصة و0.438%.

ووضع البنك رؤيتَه للعمل وفق استراتيجية واضحة تسعى لكي يصبح "البنك الشريك المفضل في تقديم الخدمات المالية والحلول المصرفية المبتكرة"، في حين حدد أسس رسالته بالعمل من "أجل مساعدة عملائه والعمل معهم لتطوير أعمالهم وتحقيق طموحاتهم."

للرئيس التنفيذي الأسبق لبنك الخليج الدولي خالد الفايز، حكايةٌ حول سلوك البنوك الدولية عندما باشرت أعمالها من البحرين، يقول الفايز، حول هذه المسألة: "كانت القيمة المبدئية لبنك الخليج الدولي متواضعة نسبيًا. بدأنا العمل برأس مال مدفوع، متواضع، قدره 50 مليون دينار بحريني".

ثم يضيف الفايز: "كانت الخدمات المصرفية في البحرين محدودةً نسبيا في ذلك الوقت. أتذكر حفنة من البنوك العاملة، وهي بنك ستاندرد تشارترد وبنك الشرق الأوسط البريطاني – والايد بنك وسيتي بنك وبنك البحرين الوطني. كما أتذكر أيضًا مكتبين تمثيليين لمصرفين أجنبيين، هما كريدي سويس ويونيون بنك أوف سويزر لاند. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك بنك عربي مشترك اسمه بي أي آي. وكانت المساحات المكتبية والإقامة المعيشية والمواهب المصرفية محدودة."



صورة تجمع رؤساء مجلس إدارة ومدراء تنفيذيين سابقين لبنك الخليج الدولي وهم من اليمين إلى اليسار السيد عبدالله حسن سيف رئيس مجلس إدارة البنك السابق، والسيد إبراهيم عبدالكريم محمد رئيس مجلس الإدارة الأسبق، والدكتور خالد الفائز أول رئيس تنفيذي للبنك والسيد غازي عبدالجواد رئيس تنفيذي سابق للبنك، والدكتور عبدالله القويز الرئيس تنفيذي الأسبق للبنك

ويوضح الفايز مؤكدا: "إن مؤسسة نقد البحرين، مصرف البحرين المركزي حاليا، كانت مساعدة وداعمة للغاية، حصلت على مكتب في مؤسسة نقد البحرين وكان موظفوها متعاونين بدرجة كبيرة. عملت من مقر مؤسسة نقد البحرين لبضعة أشهر، ثم أنشأت مكتبًا على دوار فندق شيراتون. وكان مجموع الموظفين العاملين معي خمسة، ثم انتقلنا إلى مبنى في نهاية طريق باب البحرين يسمى مبنى طارق، بقينا هناك حتى بنينا المكتب الرئيسي الحالي وانتقلنا إلى هناك في العام 1982م."

ويسترسل الفايز بالقول: "بدأت البنوك الدولية تتوافد على البحرين بأعداد كبيرة. وكان عامل الجذب الرئيسي، الذي يقف وراء هرولتها، تلك السيولة النقدية المتدفقة في الأسواق. لقد قامت البنوك، حينها، وبشكل متواتر بإعادة تدوير هذه السيولة نحو الخارج، لتمويل أعمالهم خارج الخليج، وعندما بدأ بعضهم في الإقراض في الخليج، شعرنا في بنك الخليج الدولي بأننا لم نعد في وضع مؤات. لقد تمكنت من إقناع المساهمين بالسماح للبنك بأن يكون نشطًا في منطقتنا، نتيجة لذلك، تم تغيير النظام الأساسي للبنك للسماح للبنك بأن يكون نشطاً أيضاً في منطقتنا."

ويمضي الفايز مسلطاً الضوء على الأوضاع المصرفية في البحرين قائلا: "كما ذكرت، كان عامل الجذب الرئيسي للبنوك الدولية في ذلك الوقت هو وجود فائض كبير في الأموال في الخليج. بدأت البنوك الدولية تأتي بأعداد كبيرة. لسوء الحظ، لم يكن بعض البنوك من النوعية التي توقعناها وكان هناك تركيز أكبر على الكمية بدلا من الجودة. وعندما بدأت السيولة تجف، خاصة في أواخر الثمانينيات، عادت هذه البنوك للهجرة خارج البحرين."



مرسوم بقانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٣
بإصدار
قانون بانشاء مؤسسة نقد البحرين



هذه الصفحة

مرسوم بقانون بإنشاء مؤسسة نقد البحرين كما نشر في العام 1973م في العدد رقم 1050 من الجريدة الرسمية

الصفحة المقابلة

معالي الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة وزير المالية السابق محافظ مؤسسة نقد البحرين في حفل افتتاح المبنى الرئيسي لبنك اتش اس بي سي العدلية بحضور السيد صالح الكواري المدير التنفيذي للبنك

تجدر الإشارة هنا إلى المرونة التي تتمتع بها سوق البحرين المالية، التي تحوِّل العقبات إلى فرص استثمارية. ويدل على ذلك لجوؤها إلى إصدار قوانين خاصة، بل وحتى استثنائية تصدر عن أعلى هيئة مسؤولة في البلاد، لتسهيل عمليات إنشاء مؤسسات مالية. وجاء تأسيس بنك الخليج الدولي في منتصف السبعينيات من القرن الماضي، أحد الشواهد البارزة على هذا الطريق.

وعندما نأتي على ذكر بنك الخليج الدولي ومساهمته في البحرين، لابد من ذكر بعض من الرؤساء التنفيذيين الذين ساهموا في قيادة بنك الخليج الدولي من أمثال الدكتور عبدالله القويز، السفير السابق لسفارة المملكة العربية السعودية في مملكة البحرين، والدكتور يحي اليحيى، الذي قضى سنوات عديدة من العمل مع البنك السعودي الأمريكي.

وعليه، وفي نهاية العام 1988م وبحسب ما ورد في التقرير السنوي لمؤسسة نقد البحرين، حينها، سجل مجموع الأصول والخصوم لمصارف الأفشور زيادة ملحوظة قدرها 7.3% عن أرقام 1987م. وفي نهاية العام 1988م، كان مجموع الأصول 68.1 بليون دولار أمريكي في حين كان في نهاية 1987م حوالى 63.5 بليون دولار أمريكي. أما مجموعُ مصارف الأفشور في نهاية العام 1998م فقد بلغ 48 وحدة.

وحاولنا أن نعرف رؤية الفايز، عن الأسباب التي تقف وراء نجاح البحرين في ترسيخ نفسها كمركز مالي مميز، رغم إمكاناتها المالية المحدودة، وسوقها الصغيرة الحجم، فقال: "هناك عدة

أسباب تقف وراء مثل هذا النجاح أولها: ذلك الالتزام القوي من دوائر صنع القرار، بتأسيس البحرين كمركز مصرفي خارجي. وثانيها، موقع البحرين، المحاذي للسوق السعودي، أكبر مصدر للنفط في العالم، وأكبر مالك للدولارات البترولية أيضا. أما ثالثهما فهو أن البحرين كانت تتمتع بنوعية حياة متنورة اجتماعيا مقارنة بالدول المجاورة. وفوق هذا كله، وكما ذكرنا، كانت هناك السيولة الوفيرة في المنطقة التي شكلت عامل جذب رئيسيا للمؤسسات المالية بمختلف أنشطتها الاستثمارية والتمويلية، للخدمات المصرفية التقليدية الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي ألا نغفل سهولة المعيشة النسبية في البحرين، التي جعلت منها المكان الأكثر جاذبية من المواقع الأخرى في الخليج في ذلك الوقت."

تلك الجردة السريعة عن بعض المصارف التي اختارت ان تنطلق في تسيير أعمالها من البحرين، تنقلنا نحو شكل آخر من أشكال الحضور المالي لبعض البنوك، التي فضلت أن تباشر عملياتها من خلال افتتاح مكاتب تمثيلية، يمكن أن تتحول في مراحل لاحقة إلى بنوك تعمل بطاقتها القصوى. ففي تلك الفترة، وجدت بعض المصارف التي كانت تمارس أنشطتها في منطقة الخليج العربي،



وكانت لديها رغبة في أن توسع من دائرة تلك النشاطات، كي يتسنى لها تقديم خدماتها لعملائها في مقارها في بلدانها الأصلية، أن المكاتب التمثيلية هي الصيغة الأنسب لها في المراحل المبكرة من التفكير للانتقال إلى البحرين. وأصبحت تلك المكاتب بمثابة الخطوط الأمامية لتلك البنوك، تتولى دراسة السوق، وتقديم الاستشارات التي على ضوئها تتخذ تلك البنوك مسارات استراتيجيتها.

واكتشف العديد من تلك المصارف أن الفرصة كانت سانحة للعمل من البحرين، عندما كانت المصارف تبحث عن ترتيبات إدارية وتشريعية تمكنها من مزاولة أعمالها من البحرين، من دون الحاجة لوجود فرع أو مصرف أفشور يمثلها بشكل مباشر. من هذه الحاجة انبثقت فكرة ما أصبح يعرف بمكاتب التمثيل.

مرة أخرى تثبت البحرين ريادتها في ابتكار حلول تساعد الباحث عن موطئ قدم تجاري له في المنطقة، دون الحاجة إلى الضياع في دوامة الإجراءات الإدارية. مدت مكاتب التمثيل البنك المعني بحرية التواجد في البحرين، ونيل حق إقامة العاملين في ذلك المكتب في البحرين، واستخدام الرخصة الممنوحة من مؤسسة نقد البحرين لإدارة علاقاته العامة. ويتحول مكتب التمثيل بموجب ذلك إلى حلقة اتصال نشطة وديناميةمع عملاء البنك في المنطقة. وبفضل تلك التسهيلات المرنة تم فتح العديد من مكاتب التمثيل للمصارف حتى بلغ عددها 45 مكتبًا في العام 1991م.

تبقى ملاحظة تستحق التوقف عندها وهي ما تكشفه التقارير السنوية لمؤسسة نقد البحرين، التي تشير إلى أن عدد مكاتب التمثيل قد بلغ 21، في العام 1977م، في حين لا يتجاوز عددها الحالي 7 فقط. والأسباب التي تقف وراء هذا التراجع معروفة، وهي أن معظم مكاتب التمثيل عند فتحها في البحرين في السبعينيات من القرن الماضي كانت كما أسلفنا أعلاه لغرض محدد للبنك المعني، مثل الترويج للفروع الرئيسية لتلك البنوك، أو استخدامها منصة تسويق ونقل معلومات عن الحالة الاقتصادية لدول الخليج حينها. كما استخدمت بعض البنوك مكاتب التمثيل للحصول على إقامة لموظفي المصارف، وحيث إن أسباب فتح المكاتب لبعض المصارف قد انتفت، فقد قرر معظمهم الاستغناء عنها، وبالتالي إغلاقها.

لكن الأهم من كل ذلك، أن بعض تلك المكاتب اكتشفت حاجتها للتوسع ، فبادرت إلى تقديم طلبات لفتح مصرف أفشور بعد فترة من الزمن استجابة لنمو احتياجاتها، وتنامي أنشطتها، في آن. حول هذه المسألة يشير رئيس مجلس الشورى البحريني، ووزير التجارة الأسبق علي صالح الصالح إلى الجهود الحكومية خصوصا "جهود وزارة التجارة في تذليل العقبات أمام البنوك الراغبة في اتخاذ البحرين كمركز مالي لممارسة أنشطتها، خصوصا مصارف الأفشور، وتلك التي كانت تتخذ من البحرين مركزًا لها من خلال فتح مكاتب تمثيل."

ويوضح الصالح قائلا: "واصلنا العمل على ترسيخ سمعة موقع البحرين كمركز مالي للمنطقة، ورغم وجود منافسين، لكننا تمكنَّا من تثبيت سمعة البحرين كمركز جذب لتلك المصارف، مما عزز الثقة في كفاءة الأنظمة المعمول بها في البحرين، وقدرتها على تلبية احتياجات تلك المصارف، (مضيفا) وطيلة فترة وجودي في الوزارة كنا معنيين بتسهيل الإجراءات بالتنسيق مع وزارة المالية والمصرف المركزي. وكان التواصل متينًا، ومتواصلا بيننا وبين القائمين على البنوك. وكنا نحاول تلمس حاجات البنوك، ونبذل قصارى جهودنا لتسهيل الأمور، وتحاشي البيروقراطية بقدر الإمكان. وكنا نتدارس ما تطلبه البنوك منا، ونحاول الإسراع في تلبية حاجاتهم وإدخال التعديلات اللازمة على القوانين كلما أمكن ذلك. وكان التواصل مع المصارف ضروريا، وكنا على علم بأنه كلما سهلنا الإجراءات على البنوك كلما عززنا من ثقة تلك البنوك في البحرين كمركز مالي. وقد ساعدنا كثيرًا في تحقيق تلك المرونة في الحركة صغر حجم سوق البحرين، وغياب البيروقراطية، ما جعل عمليات اتخاذ القرارات لتغيير القوانين تتم بسرعة، وفي خلال زمن قياسي."

ويستكمل موضحًا: "وهذا ما ميّز الفترة التي كنت فيها وزيرًا، فكل الطلبات التي كانت تأتي إلى الوزارة من البنوك وشركات التأمين تلقى الاهتمام الذي تستحقه، وتجري معالجة معاملاتها على جناح السرعة. وقد عملنا على التطوير وحلِّ المشاكل في أسرع وقت ممكن، واستطعنا أن نرتقي بعمل الوزارة بالتعاون مع المصرف المركزي ووزارة المالية."

> "لم تتوقف طموحات البحرين، في تنويع مكونات سلَّة أسواقها المالية عند حدود ما حققته، فانبثقت فكرةُ مصارف الإستثمار، من الحاجة الى تقديم خدمات مصرفية متنوعة، تلبي حاجات العملاء والمصارف"

ويمضي الصالح بالقول: "وفي الحقيقة، لا بدَّ لنا هنا من الإشادة بالدور الإيجابي الذي مارسه، حينها، صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء، الذي لم يألُ جهدا في مساندة المؤسسات المالية البحرينية مثل بنك البحرين والكويت وبنك البحرين الوطني والبنك الأهلي التجاري. ورصدت الحكومة مبالغ كبيرة لمساعدتها في حل أزماتها المالية. ولا يمكننا هنا تجاوز ما قدمه حاكم البحرين حينها صاحب العظمة المغفور له الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، من دعم ومساندة لضمان سرعة الإنجاز، وكفاءة الأداء."

لم تتوقف طموحات البحرين في تنويع مكونات سلَّة أسواقها المالية عند حدود ما حققته في القطاعات المشار لها أعلاه، فانبثقت فكرةُ مصارف الاستثمار، من الحاجة الى تقديم خدمات مصرفية متنوعة تلبي حاجات العملاء والمصارف العاملة في البحرين من مصارف تجارية ومصارف الأفشور. ولذلك استحدثت مؤسسة نقد البحرين نوعًا جديدا من الرخص تحت مسمى "مصارف الاستثمار"، لتساعد المصارف على المساهمة في تقديم الخدمات الاستثمارية



سمو الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء في حفل إفتتاح مبنى برج بنك البحرين الوطني الجديد في أكتوبر 2000م ويبدو على يسار سموه السيد حسن جمعة الرئيس التنفيذي للبنك آنذاك

لعملائها، بما فيها بيع وشراء الأسهم والصناديق الاستثمارية. ووصل عدد المصارف الاستثمارية إلى 17 في العام 1986م، ثم ارتفع ذلك العدد ليصل إلى 21 رخصة في العام 1989م. ووصل مجموع اصول وخصوم مصارف وشركات الاستثمار الى أربعة بلايين دولار أمريكي وبلغ معدل نموها السنوي بين عامي 1988 و1989م، 16.4%. كما بلغ عدد رخص مصارف الاستثمار 21 رخصة، كانت حصة الإسلامية منها 12 رخصة.

ومن مصارف الاستثمار الرائدة "انفستكورب" التي تولى قيادتها لسنوات طوال المغفور له نمير قيردار. كما رأس مجلس إدارتها لعدة دورات وزير المالية الكويتي الأسبق السيد عبدالرحمن سالم العتيقي. ومنذ أن بدأت كفكرة في العام 1980م، قبل أن تصبح مشروعا في العام 1981م كي تطرح أسهمها في السوق في العام 1982م، حرصت "إنفستكورب" على أن تحصر أنشطتها في إدارة الاستثمارات البديلة حيث يتمحور مجال تخصصها في إيجاد فرص استثمارية في الدول الغربية والولايات المتحدة وعرضها على مستثمرين من الخليج العربي والدول العربية. وقد بلغت قيمة الاستثمارات التي أدارتها منذ تأسيسها حتى 30 يونيو 2019م مبلغاً وقدره 28.2 بليون دولار أمريكي. وعن هذه الفترة يقول وزير المالية الأسبق عبد الله سيف: "لمواكبة التطورات العالمية في مجال تنمية وتطوير السوق المالي في البحرين، تم استحداث أدوات وأنشطة مالية مبتكرة، من شأنها خلق قنوات جديدة للسوق المصرفية والمالية في البحرين، حيث أصدر نظام جديد لتشجيع استقطاب مؤسسات مالية متخصصة في إدارة الاستثمار."

وعند الحديث عن بنوك الاستثمار لا بدَّ من التوقف عندة قضية مفصلية وهي أن تلك البنوك كانت بمثابة الترمومتر الذي يقيس حرارة أسواق البحرين حينها. وقد باشرت تلك البنوك الإستثمارية أعمالها في فترة تلك الطفرة المالية، غير الاعتيادية، التي عرفتها المنطقة، واستمرت حتى النصف الثاني من العقد السابع من القرن العشرين، حيث وجدت معظم المصارف الاستثمارية – تقليدية أو إسلامية – نفسها منغمسة في الاستثمار في العقار أو الأسهم والسندات. وكانت نتائج أعمالها في البداية مربحة؛ لكن، ولأسباب مختلفة تتعلق بطريقة تسجيل وضعها المالي ضمن معايير محاسبية تؤجل فيها الأرباح المحققة إلى تواريخ استحقاق الاستثمار، أو احتساب الأرباح قبل الاستحقاق لحظة الدخول في اتفاقيات الاستثمار، جعلها تعاني من بعض الصعوبات المالية، وهذا خلق جوًّا من عدم اليقين، ترك آثاره السلبية العميقة على إظهار الربحية غير المحققة، والتي على أساسها توزع الأرباح على المساهمين والمستثمرين على أساس هذه الربحية غير المحققة.

تكشفت كل تلك الأمور عند انفجار الأزمة المالية، وظهرت للعيان الخسائرُ الهائلة لبعض البنوك والعملاء مما تسبب في إشكالات كبيرة بين البنوك والمستثمرين، وخروج عدد من المصارف من السوق وما بقي منها ربما لا يزال يعاني من تداعيات تلك المرحلة. ولكن مما لا شك فيه أن مصارف الاستثمار أوجدت منتجات استثمارية متعددة، ساهمت وبشكل كبير في خلق فرص كثيرة استفاد منها، ولا يزال، كثير من المستثمرين. ومن ثمَّ فمن الخطأ التقليل من الإيجابيات التي حملتها معها فكرة التأسيس، ومنح الرخص المناسبة التي كانت مطلوبة حينها.

ولم يكن لتلك المصارف الاستثمارية أن تمارس أعمالها، وتطوِّر من خدماتها، بعيدًا عن صنوانها وهي الصناديق الاستثمارية، وقد وفرت السوق البحرينية مناخًا ملائما ساهم في ازدهار الصناديق الاستثمارية. وقد بدأ تسويق صناديق الاستثمار الأجنبية المنشأة في الخارج في البحرين خلال ثمانينيات القرن العشرين، بينما تم تسجيل أول صندوق استثماري منشأ محليا في العام 1984م.

وقد أُصدر أول إطار تنظيمي لصناديق الاستثمار الجماعية من قبل مصرف البحرين المركزي في العام 1992م، وجرى تنقيحه بعد ذلك في يونيو 2007م. وقد تم لاحقاً مراجعةُ وتحديث النظم والقواعد المتعلقة بعمل الصناديق الاستثمارية وإصدارها في ابريل 2012م، وكانت تشكل جزءًا مهما من دليل التوجيهات الرقابية لمصرف البحرين المركزي، وشمل ذلك قواعد وأنظمة متكاملة تتعلق بترخيص وتسجيل صناديق الاستثمار الجماعية، المؤسسة محلياً، والصناديق الاستثمارية الأجنبية المرخصة، أو المسجلة في المملكة، والإشراف عليهما. وفي نهاية شهر يونيو 2019م بلغ عدد صناديق الاستثمار المسجلة لدى مصرف البحرين المركزي مجموعة من الصناديق الاستثمارية 2136 صندوقا، منها 74 صندوقا استثماريا مقرها البحرين، مقارنة بـ 2290 صندوقا استثماريا في الفترة نفسها من العام 2018م. كما بلغ عدد صناديق الاستثمار الإسلامية 80 صندوقا من إجمالي الصناديق الاستثمارية المرخصة، والمسجلة في نهاية شهر يونيو 2019م.

كما بلغ صافي قيمة الأصول لهذه الصناديق 7.534 مليارات دولار في نهاية مارس 2019م، مقارنة بـ 7.877 مليارات دولار في الفترة نفسها من العام 2018م، أي بانخفاض قدره 4.5 %، منها 3.340 مليارات دولار أمريكي هي قيمة الأصول في الصناديق المؤسسة محليا. وبلغت قيمة الأصول في صناديق الاستثمار الإسلامية 1.325 مليار دولار في نهاية شهر مارس 2019م.

رغم كل ذلك ما تزال هناك بعض المدارس الاقتصادية ترى أن "صناديق الاستثمار هي من أفضل الأدوات الحديثة والمتطورة في الأسواق الدولية في مجال الإدارة الجماعية للمدخرات، إن لم تكن أفضلها على الإطلاق. فقد حرص كثير من الدول النامية، على إدخالها في أنظمتها القانونية والاقتصادية بهدف إيجاد وعاء استثماري غير بنكي تنساب من خلاله المدخرات الوطنية إلى الاستثمار في سوق الأوراق المالية والذي يعنى بتوفير التمويل طويل ومتوسط الأجل للمشروعات الاستثمارية، وذلك بدلا من تجمع هذه المدخرات في شكل ودائع لدى البنوك تُستخدم في منح قروض قصيرة الأجل يوجه معظمها إلى تمويل الإنفاق الاستهلاكي."

"في العام 2008 أصبحت البحرين واحدةً من بين الدول الموقعة على مذكرة التفاهم المتعددة الأطراف للمنظمة الدولية لهيئات الأسواق المالية، بغرض التشاور والتعاون وتبادل المعلومات"

في خضم تلك الأجواء ازداد تمسك البحرين طوعا، بمقاييس الشفافية العالمية، الأمر الذي دفع مصرف البحرين المركزي إلى إلزام المؤسسات المالية العاملة في أسواق البحرين التقيد بتلك المعايير. كما ارتأت إدارة مراقبة الأسواق المالية في مصرف البحرين المركزي ضرورة الاحتفاظ بسجل تفصيلي حول كل صندوق من صناديق الاستثمار العاملة في أسواقها، كي يتسنى لها القيام بمهامها، بما يضمن استقرار السوق، ونموها على حد سواء. اقتضى ذلك فرض مجموعة من الإجراءات المتعددة، والمتشعبة في آن، تبدأ بالمراقبة والإشراف على أسواق الأوراق المالية المرخص لها، وضمان تطبيق أنظمة التقاص والتسوية والإيداع المركزي، ثم يليها المراقبة والإشراف على الأعضاء المرخص لهم العمل في أسواق الأوراق المالية، وأنظمة التقاص والتسوية والايداع المركزي، كل فيما يتعلق بنشاطه.

كما يتطلب الأمر أيضا، نيل الموافقة على الإدراج وتنظيم عملية إصدار وطرح الأوراق المالية. بعدها تبدأ عملياتُ الإشراف والمراقبة على الشركات المدرجة، قبل أن إلى تصل مرحلة تنظيم عمليات الاستحواذ والدمج والاستهلاك وإعادة شراء الأسهم بشكل عادل وشفاف.

ويُتوَّج كل ذلك بعمليات متواترة بشكل مستمر تتولى تنفيذ مبادرات توعية المستثمرين، كي يتسنى لها مراقبة السوق. عزز من كفاءة مثل تلك الإجراءات، حرص إدارة مراقبة الأسواق

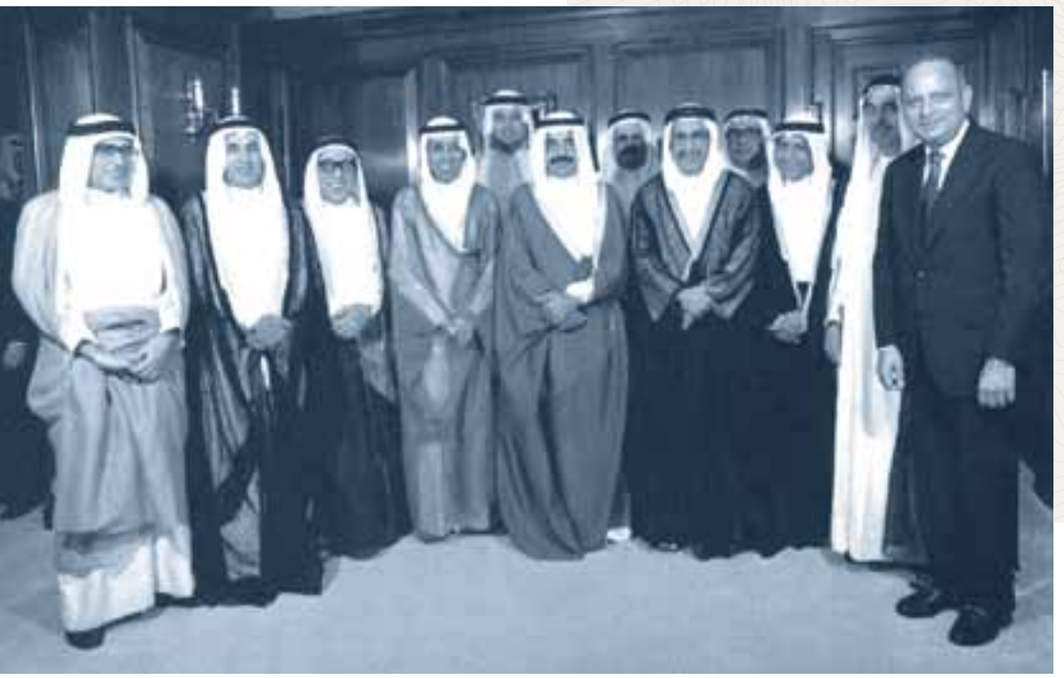


سمو الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء في إفتتاح بيت بنك إنفستكورب في 28 مايو 1984م ويبدو إلى يساره الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة وزير الداخلية آنذاك

المالية على الإشراف وتنظيم أسواق رأس المال بالمملكة من أجل المحافظة على شفافية، وعدالة، وفعالية سوق رأس المال. كان يقف وراء تلك الإجراءات كافة حماية نزاهة وسمعة مملكة البحرين كمركز مالي رئيسي. ثم يأتي سعي إدارة مراقبة الأسواق المالية للقيام بهذه المسؤوليات من خلال الالتزام بالمعايير الدولية المنظمة لأسواق رأس المال، وبشكل خاص معايير المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية.

والجدير بالذكر بأن صندوق النقد الدولي قد قام بمراجعة مدى التزام مصرف البحرين المركزي بالمعايير الأساسية للمنظمة الدولية لهيئات الأسواق المالية في الفترة ما بين 2005 و2006م. وفي العام 2008م أصبحت البحرين واحدة من بين الدول الموقعة على مذكرة التفاهم المتعددة الأطراف للمنظمة الدولية لهيئات الأسواق المالية، بغرض التشاور والتعاون وتبادل المعلومات.

في نهاية هذا الجزء المتعلق بمصارف الاستثمار، سواءً تلك التي تعمل بمبدأ الصيرفة التقليدية أو الصيرفة الإسلامية، لا بد من ذكر وتأكيد، أن هذه المصارف قدمت ولاتزال تقدم كثيرًا للبلدان التي تمارس نشاطاتها في أسواقها. فقد شجعت النجاحات المالية التي حققتها، والمشروعات الاستثمارية التي ولجتها، الآخرين على الحذو حذوها، ومن بين الأبرز من إنجازاتها يمكن الإشارة إلى مجمع المرفأ المالي في البحرين، والمجمعات السكنية والمجمعات التجارية في البحرين، والكثير من المشروعات المماثلة في الخليج، ما كانت لتتم لولا المعرفة والثقافة التي نشرتها هذه



سمو الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة
رئيس مجلس الوزراء الموقر في زيارة
لبيت انفستكورب بحضور أعضاء
مجلس إدارة انفستكورب ورئيسها
التنفيذي ثمير بيرقيردار

الشريحة من المصارف. وكان لبيت التمويل الخليجي الدور الكبير في تمويل مشروعات مهمة في البحرين وخارجها كالمرفأ المالي وغيره. وهناك مجموعة من المصارف الإسلامية الإستثمارية مثل اركابيتا وفينشر كابيتال وانوفست هي الأخرى كانت لها مساهمات كثيرة في تمويل العديد من المشروعات العمرانية في البحرين وخارجها.

ولكي تكتمل دائرة الأنشطة الاستثمارية، كان لا بدَّ من الالتفات نحو السماح بتأسيس شركات خاصة بالاستثمار، لها شخصيتها الاعتبارية المميزة، يجري تسجيلها لدى مصرف البحرين المركزي، الذي بدوره، وإمعانًا في الاحتفاظ بالمعايير المتفق عليها دوليا في هذا القطاع، قسم شركات الاستثمار إلى ثلاث فئات، تُميز الواحدة منها نفسها عن نظيرتيها الأخريين.

يحقُّ لمن يحمل تصريحا ينتمي لهذه الفئة الأولى من الرخص التعامل بأدوات مالية كمتعامل رئيسي، أو وكيل ترتيب صفقات استثمارية، أو مسؤولا عن إدارة استثمارات، أو الاحتفاظ بالسجلات المتعلقة بالاستثمارات، وتقديم المشورة الفنية وخدمات استثمارية.

في حين، أصبحت الفئة الثانية هي تلك التي يحق لها أن تقدم خدمات استثمار، ما عدا تقديم خدمة التعامل في أدوات استثمارية، كمتعامل رئيسي. لذلك لا تستطيع هذه الفئة أن تتعامل في خدمات استثمارات تكون هي الجهة المصدرة لها، ولكن يمكنها التعامل بالأنواع الأخرى من الاستثمارات بما فيها إدارة استثمارات العملاء.

أما الفئة الثالثة، فهي تلك التي تبيح للشركات الاستثمارية التي تقف وراء هذه الفئة أن تتعامل في مختلف أنواع الاستثمار ضمن الضوابط الآتية: يجب أن يكون حاملُ هذه الفئة مستقلا ولا يحق له الاحتفاظ بأرصدة العملاء الاستثمارية. ويمنع حامل هذه الفئة من الحصول على أية عمولات من اي طرف إلا العميل المباشر له، وألا تكون لديه اتفاقيات وكالة مع أي مدير استثمار.

ولم يكن لهذه الدائرة أن تكتمل بعيدًا عن الالتفات نحو الصناديق السيادية، التي استقطبت البحرين بعضاً منها، وأسست البعض الآخر.

ويُقصد بالصناديق السيادية هي تلك الصناديق الخاصة بالدول ذات السيادة التي تؤسس لأغراض عامة أو أغراض محددة للبلد المعني، مثل صناديق الأجيال القادمة، أو صناديق موجهة لخدمة مشاريع معينة. هذه النوعية من الصناديق إما أن تكون بالعملة المحلية، أو بعملة عالمية طبقًا للغرض من إنشائها. ووفقا لمؤشرات صندوق النقد الدولي تعتبر "صناديق استثمار عامة تتميز هذه الصناديق بثلاث مميزات رئيسية وهي: (1) صناديق الثروة السيادية مملوكة أو مراقبة من طرف الدولة (2) تسيِّر هذه الصناديق أصولا ماليةً على المدى الطويل (3) تهدف سياسة استثمار هذه الصناديق الى بلوغ أهداف محددة مثل: التوفير للأجيال القادمة، تنوّع الناتج المحلي الخام، وأيضا تهدف إلى تحقيق التوازن الاقتصادي."

وعلى مستوى البحرين، هناك باقة من الصناديق السيادية، حيث استثمرت مصارف الأفشور ومصارف الاستثمار التقليدية أو الإسلامية المتواجدة على البحرين في بعض الصناديق السيادية، بينما عملت بعض المصارف في البحرين مع البلدان المعنية في إنشاء بعض من هذه الصناديق من خلال تقديم المشورة أو جذب الاستثمار وحتى إدارة بعض تلك الصناديق.

وقد أولت البحرين موضوع الصناديق السيادية أهمية خاصة فدأبت على دراسة أفضل الطرق وأكثرها جدوى للاستفادة من هذا النمط من الأنشطة المالية.هذا لا يعني أنها كانت بعيدة عن المشاركة في بعض الصناديق السيادية الإقليمية بشكل جزئي.

لذلك ارتأت البحرين أن تتريث بعض الوقت كي يتسنى لها إنشاء صندوقها السيادي عندما تحين الظروف الملائمة على مستوى الأسواق بالإضافة إلى الاستعداد الذاتي.

تكاملت المتطلبات مع انطلاقة المشروع الإصلاحي، وتبلور رؤية 2030 الاستراتيجية. استجابة لذلك جاء تأسيس شركة ممتلكات القابضة الصندوق السيادي لمملكة البحرين في العام 2006م؛ من أجل إعادة هيكلة الشركات التي تملكها الدولة، ومن أجل "تحقيق استثمارات استراتيجية ومسؤولة، وفق إطار حوكمة متين وقيم مالية سليمة ومستقرة، تكون قابلة للاستمرار تجاريًا."



مبنى برج بنك البحرين الوطني في مراحله النهائية





الفصل السادس

صدارة التنافس في صناعة المصارف الإسلامية



يقع جامع أحمد الفاتح أكبر جوامع البحرين وسط مركز أحمد الفاتح الإسلامي وهو من أبرز المعالم السياحية الإسلامية في البحرين

مما لا شك فيه أن الحركة المصرفية الإسلامية كانت في قلب التحولات التي عرفتها أسواق المال والأعمال. ولذلك وجدناها تبذل قصارى جهدها لضمان عدم تخلفها عن الركب. في هذا الإطار مكن فهم اجتهادات منظمات دولية إسلامية من أجل التأصيل لهذا القطاع، والتشريع لخدماته.

وكما يُشير العديد من المصادر فإنَّ "نشأة المصارف الإسلامية جاءت تلبية لرغبة المجتمعات الإسلامية في إيجاد صيغة للتعامل المصرفي بعيدًا عن شبهة الربا ومن دون استخدام سعر الفائدة".

وقد جاءت أول محاولة لإنشاء مصرف إسلامي في العام 1963م حيث أنشئ ما يسمى ببنوك الادخار المحلية والتي أقيمت بمدينة ميت غمر بجمهورية مصر العربية والتي أسسها رئيسُ الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية الأسبق أحمد النجار، وقد استمرت هذه التجربة حوالي ثلاث سنوات. ثم أنشئ بعد ذلك بنك ناصر الاجتماعي الذي يعد أول بنك ينص في قانون إنشائه على عدم التعامل بالفائدة المصرفية أخذاً أو إعطاء، وقد كانت طبيعة معاملات البنك النشاط الاجتماعي وليس المصرفي بالدرجة الأولى."

و"قد جاء الاهتمام الحقيقي بإنشاء مصارف إسلامية تعمل طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية في توصيات مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية بمدينة جدَّة بالمملكة العربية السعودية في العام 1972م، حين شدد النص على ضرورة إنشاء بنك إسلامي دولي للدول الإسلامية. وجاء نتاج ذلك إعدادُ اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية والتي وقعت من وزراء مالية الدول الإسلامية عام 1974م وباشر البنك الإسلامي للتنمية نشاطه في العام 1977م بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية. وتميز هذا البنك بخدماته العصرية الموجهة نحو برامج وخطط التنمية.

وأنشئ أول مصرف إسلامي متكامل يعمل طبقًا لأحكام الشريعة الإسلامية في العام 1975م وهو بنك دبي الإسلامي، حيث يقدمُ البنك جميع الخدمات المصرفية والاستثمارية للأفراد طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

ثم توالى بعد ذلك إنشاء المصارف الإسلامية لتصل إلى 267 مصرفًا منتشرة في 48 دولة على مستوى العالم، بحجم أعمال يزيد عن 250 مليار دولار طبقا لإحصائية المجلس العام للبنوك الإسلامية في سبتمبر 2003م، هذا بخلاف فروع المعاملات الإسلامية للبنوك التقليدية على مستوى العالم."

ويعرَّف المصرف الإسلامي، "بأنه المصرف الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية والاستثمارية، من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائم على مبدأ المشاركة في الربح أو الخسارة، ومن خلال إطار الوكالة بنوعيها العامة والخاصة."



حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين في حديث مع صاحب العظمة المغفور له الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة ويبدو في الصورة مؤسس أول بنك إسلامي (بنك دبي الإسلامي) سعيد بن أحمد لوتاه ومؤسس بيت التمويل الكويتي الشيخ أحمد بزيع الياسين بمناسبة افتتاح بنك البحرين الإسلامي 1978م

وعلى الرغم من أن نشأة المصارف الإسلامية لم تنطلق من البحرين، كما أسلفنا أعلاه، لكن البحرين، بفضل رؤيتها المستقبلية الثاقبة، نجحت وفي فترة زمنية قياسية أن تستقطب ذلك النوع من المصارف، وتشكل قاعدة من أهمِّ قواعده الرئيسة، وتنجح وبمقاييس دولية موضوعية معاصرة، أن يكون لها قصب السبق في احتضان العمل المصرفي الإسلامي. كما أنها عملت على تنمية البيئة الداعمة له. وحققت ذلك من خلال ما قامت به من جهود كبيرة، جعلت من منتجات العمل المصرفي الإسلامي حقيقة واقعة.

هكذا نرى، أنه على الرغم من العمل المصرفي طبقا للشريعة الإسلامية السمحاء قد بدأ في بلدان أخرى، غير البحرين، لكن البحرين تميّزت، وانفردت في توفير الأنظمة والقوانين، واللوائحَ، والإجراءات المصرفية، والمعايير المحاسبية، وضوابط الحوكمة التي يحتاجها القطاع المصرفي الإسلامي الأمر الذي كان من شأنه خلق الفارق الكبير الذي بموجبه أصبحت البحرين المركز الرئيسي للعمل المصرفي الإسلامي في منطقة الشرق الأوسط. وبفضل ذلك أيضا أصبح



الشيخ عبدالرحمن بن محمد آل خليفة يترأس إجتماع الجمعية العمومية العادية لبنك البحرين الإسلامي في العام 1981م

للقطاع المصرفي الإسلامي شأن كبير في أسواق المال والأعمال الدولية. وهو ما تدعمه الأرقام والإحصاءات، ويعزز من مكانته الانتشار الواسع على مستوى العالم. وحول نجاح البحرين في احتلال هذا المركز المتميز القائم على التنوع ضمن التناسق في الحركة المصرفية يؤكد محافظ مصرف البحرين المركزي السيد رشيد المعراج، «الصدفة المحضة لم تكن هي التي أهلت مملكة البحرين، وقادت النجاحات التي حققتها كي تتمكن من استضافة، وإنعاش هذين النموذجين من نشاط الحركة المصرفية. البعض من تلك الأسباب كان مصدرها محض ذاتي، لكن البعض الآخر كانت مصادره في غاية الموضوعية.

فعلى المستوى الذاتي، تنبغي الإشارة إلى أن ذلك الاستعداد الذي تملكه الحركة المصرفية في البحرين وقاد إلى تلك الولادة المبكرة، والتحولات النوعية المتميزة. وبالتالي فهو محصلة طبيعية ومنطقية لعاملين أساسيين: الأول منهما كان وجود قيادة منفتحة قادرة على التفاعل الإيجابي المبدع مع تلك التحولات العالمية في هذا القطاع الحيوي في المجال الاقتصادي. ومن ثم لم تواجه التحولات النوعية في الحركة المصرفية البحرينية عقبات إدارية غالبا ما تقف عائقاً في وجه الاحتضان الخلاق لمتطلبات مثل ذلك التطور. أما الثاني فيكمن في الاستعداد الغريزي للإنسان البحريني في العمل والتطوير الذاتي وقبول تحدي الدخول في نشاطات جديدة، والتفوق فيها. أدى ذلك إلى وصول نسبة البحرنة في القطاع المصرفي، وفي المناصب العليا التي قادت ذلك التحول، وأمده بالقدرة على الاستمرار والنمو، إلى درجات عالية بلغت نسبتها حوالى 90%.

هذا التكامل بين النظرة المتقدمة لدى القيادة، والمؤهلات الذاتية عند المواطن، أرسى قيما مجتمعية متأصلة في العمل المصرفي، قاد إلى ذلك التميز الذي تفردت به البحرين، ونجح في جذب الحركة المصرفية بشقيها الدولي والإقليمي نحو السوق البحرينية، وولد ذلك التنوع الذي نتحدث عنه في أنشطتها، بما فيها الصيرفة الإسلامية أو الوحدات المصرفية الخارجية أو ما تعارف عليه سابقا بالأفشور.

باختصار فقد كان وجود قيادة حكيمة ممثلة بصاحب العظمة المغفور له الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة وصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء منذ السبعينيات والذي قاد العمل لتطوير البحرين كمركز مالي تمكنت من استقطاب العديد من المؤسسات المالية الإقليمية والدولية والعمل على تطوير الكوادر البشرية، أدى إلى توسع مساهمة القطاع المالي في النا تج المحلي الإجمالي ليصل الى 17%. ويعد القطاع الثاني من حيث المساهمة في الاقتصاد بعد القطاع النفطي.

ولقد اجتهد كثيرٌ من الاقتصاديين المسلمين كي يؤصِّلوا لهذا النمط المصرفي البعيد عن القاعدة التي أسستها المصارف التقليدية، التي تمتد تجربتها عشرات السنوات. وقد بات واضحا لدى الكثيرين "أن المصارف الإسلامية ينبغي لها كي تنجح، وتحتفظ لنفسها بحصَّة تكفل لها الاستمرار والنمو في سوق تنافسية أن تمارس أنشطة لا تمارسها المصارف التقليدية، كالمشاركة في المشاريع الصناعية، والتجارية والعمرانية وهي تتبع أنواعا شرعية من المعاملات مثل المضاربة، والمرابحة، والمشاركة المتناقصة، والقرض الحسن، والإسهام في رؤوس أموال المؤسسات الأخرى، والإيجار، والإيجارة المنتهية بالتمليك. وبالقدر ذاته عليها أن تستقبل مدخرات، أو إيداعات المودعين، وتستثمرها بإشراف أجهزتها، ثم توزيع الأرباح على المودعين والمساهمين."

وليس هناك ما يدعو للتوقف مطولا من أجل إجراء مقارنات عميقة بين البنوك التقليدية ونظيرتها غير التقليدية. وقد أصبح المواطن البحريني يمتلك الخبرة والتجربة التي تبيح له الإختيار بين النمطين وفقا لاحتاجاته، وبما يضمن حماية مصالحه والدفاع عن مدخراته.

هذا يفسر كيف تجاوز اليوم حجم العمل المصرفي الإسلامي الحالي على مستوى العالم، والذي بدأ في السبعينيات من القرن الماضي ثلاثة تريليونات دولار أمريكي، بلغ نصيب مملكة البحرين منه في نهاية العام 2018م، ما يربو على 27.5 مليار دولار أمريكي.

هنا كان على البحرين، كي توفر خدمات مصرفية تنطلق من قيم الشريعة الإسلامية، وتتقيد بمقاييسها، أن تخوض مستويين من المنافسة. الأول، وهو الأشد شراسة، مع المراكز الإسلامية التي سارعت إلى بنائها بعض الدول الإسلامية، أو تلك التي لا تريد أن تخسر حصتها من كعكة الأموال الإسلامية. أما الثاني، وهو لا يقل شراسة عن الأول، فتلك المنافسة مع بعض البنوك التقليدية التي أنشأت نوافذ تعمل وفق الشريعة الإسلامية.

أصبحت مملكة البحرين مركزا عالميا في قطاع الخدمات المالية الإسلامية. هنا يبرز دور مؤسسة نقد البحرين، التي لم تتوقف عند حدود مساندة منح الرخص للمصارف الإسلامية، والإسراع في إجراءات التسجيل وتسهيل متطلبات ممارسة الأنشطة، بل تجاوز الأمر ذلك. ومن خلال مبادرات مصرف البحرين المركزي وصلت الجهود إلى إيجاد منتجات جديدة لعرضها في السوق لتقوية الخدمات الإسلامية وتوسيع نطاقها، وجعلها متاحة للجميع، وشاملة في النوعية والخيارات لإرضاء حاجات العملاء. هذه السياسة كانت تتطلب كثيرًا من الابتكار حتى لا تكون هناك عوائق أمام العميل الراغب في الاختيار بين الصيرفة التقليدية والصيرفة الإسلامية.

وقد كان لقيادة البلد الدور الأكبر في تشجيع وجودِ العمل المصرفي الإسلامي في البحرين من خلال تسهيل الإجراءات، وسرعة منح التراخيص لمختلف مكونات العمل المصرفي الإسلامي.

حظي هذا التوجه نحو مساندة المصارف الإسلامية بدعم حاكم البلاد حينها صاحب العظمة المغفور له الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، والحكومة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء. فالأمير الراحل رحمه الله ورئيس مجلس الوزراء لم يألوا جهدا في توجيه الدوائر المختصة لمساندة طلبات العمل المصرفي الإسلامي. وكانت أبوابهما مفتوحة لمقابلة مندوبي وممثلي الجهات الراغبة في ممارسة العمل المصرفي الإسلامي.

"أصدر مصرف البحرين المركزي سندات حكومية إسلامية قصيرة الأجل، وباستحقاق شهر واحد فقط، بلغ حجمها 25 مليون دولار أمريكي. كما تم إصدار صكوك تأجير إسلامية بمبلغ 100 مليون دولار أمريكي"

هذا يفسر لماذا لم يقف دور المصرف المركزي عند حدود دوائر إصدار رخص للمصارف الإسلامية فحسب، بل عمل أيضا مع القطاع المصرفي على إيجاد المنتجات وعرضها على العملاء من المصارف والشركات وحتى الأشخاص. ومن تلك المنتجات، كانت هناك الصكوك الحكومية المطابقة لمتطلبات الشريعة الإسلامية. ولاقى هذا المنتج على وجه التحديد، ولا يزال، نجاحًا منقطع النظير. وأتاح كل ذلك الفرصة أمام أسواق المال في البحرين وبعدها في دول الخليج الأخرى الى إدخال منتج إسلامي جديد حظي، ولا يزال، بقبول كبير من لدن الأسواق المالية والمصرفية العالمية، سوية مع المؤسسات النشطة في تلك الأسواق. ومما لا شك فيه بأن وجود هذا المنتج يساعد على توفير السيولة في الأسواق، وتوسيع نطاق أنشطة الأسواق المالية ويعطيها العمق اللازم لزيادة وتيرة، ودورات عمل التعامل اليومي.

وحول الموضوع ذاته، يرى الرئيس التنفيذي لشركة ممتلكات القابضة، خالد عمرو الرميحي "أنَّ لكل من جلالة الملك، وسمو رئيس الوزراء، وسمو النائب الأول بصمته المميزة على تلك الرؤية. وإنه منذ انطلاقة العمل المصرفي والمالي في البحرين منذ حوالي النصف القرن، حققت

البحرين العديد من الإنجازات الكبرى في هذا المجال التي كان للتوجيهات السامية لقيادتنا الرشيدة أعظم الأثر في تعزيز مكانتها المالية الرائدة."

وأضاف قائلاً: "ولابد أن نثمنَّ التحولات التاريخية الرائدة في القطاع المصرفي التي ازدهرت، ووضعت الأسس الراسخةَ لتطور ونماء هذا القطاع في عهد صاحب العظمة المغفور له الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه، وما حققه القطاع المصرفي بعدها من تطور نوعي استقطب من خلاله أبرز المؤسسات المصرفية والمالية عالميًّا في عهد حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين وصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس التنمية الاقتصادية."

وحول هذا الموضوع يتحدث د. أنور السادة، مشيرًا إلى أنهم في مصرف البحرين المركزي، ومن قبله في مؤسسة نقد البحرين، حيث عمل في الدائرة الرقابية والتنظيمية في المصرف المركزي، كانوا "حريصين دائمًا على المزاوجة السليمة بين العمل الجاد على تشجيع الابتكار، مع الحرص الشديد على تحاشي المخاطرة، وكانت ثمرة ذلك هي تلك القوانين المرنة، والرقابة التنظيمية الصارمة، والمتابعة الدورية المستمرة."

وكانت البداية تلك المبادرة التي دشنها مصرف البحرين المركزي، عندما أصدر صكوك حكومية إسلامية قصيرة الأجل، وباستحقاق شهر واحد فقط، بلغ حجمها 25 مليون دولار أمريكي. وفي 29 أغسطس 2001م تم إصدار صكوك تأجير إسلامية بمبلغ 100 مليون دولار أمريكي، وهو أول إصدار على مستوى العالم.

ثم أتبع المصرف المركزي ذلك بإصدار آخر، هو صكوك إيجار حكومية بمبلغ 70 مليون دولار أمريكي لفترة استحقاق قدرها ثلاث سنوات، وبتاريخ استحقاق هو 27 فبراير 2005م. وفي الواقع بلغت التغطية من المتعاملين في السوق أكثر من 70%. وكان ذلك دليلاً ملموساً على رغبة المتعاملين في اقتناء مثل تلك النوعية من المنتجات وقبولها من قبل السوق، وعلامة أخرى واضحة تؤكد نجاح البحرين في إيجاد وابتكار الفرص الجديدة للعمل المصرفي الإسلامي.

وبموجب كل تلك الاجتهادات البحرينية الأصل، أخذت الصيرفة الإسلامية تزداد قوة ومتانة بعد كل إصدار جديد وناجح، يقوم به مصرف البحرين المركزي.

و في العام 1978م صدرت رخصة خاصة من مؤسسة نقد البحرين لأول بنك بحريني إسلامي. وكانت تلك الرخصة من حصة بنك البحرين الإسلامي، وذلك لتقديم الخدمات التجارية للعملاء بحسب متطلبات الشريعة الإسلامية، وكان أولُّ مدير عام للبنك هو السيد عبد اللطيف جناحي.

في بداية تأسيسه، ولغرض الرقابة، كان البنك يعامل من قبل مؤسسة نقد البحرين، كبنك تجاري تقليدي، ولذلك كان يتوجب عليه تقديم تقاريره الدورية الشهرية للمؤسسة مثل بقية البنوك التجارية. وقد نما مجموعُ الأصول والخصوم لميزانية البنك للفترة من 1985 إلى 1989م من 64.57 مليون دينار بحريني الى 91.71 مليون دينار بحريني اي بمعدل 9.2%.

ومن بين الكوادر البحرينية التي تبوأت مراكز قيادية في القطاع الرئيس التنفيذي لبنك البحرين الأسلامي محمد إبراهيم محمد. ويشغل الآن منصب رئيس مجلس إدارة شركة بنفت. ومن قبله كان السيد يوسف خلف رئيسا تنفيذيا لنفس البنك بين عامي 2004 – 2007م.

بعد ذلك، توالت الطلبات من المصارف المحلية والأجنبية للحصول على رخص لممارسة العمل المصرفي الإسلامي، ما جعل البحرين مركزا مهما، وملهما للعمل المصرفي الإسلامي المعاصر. وكان مصرف الشامل الإسلامي الذي أسِّس نتيجة لاندماج مصرف فيصل الإسلامي والشركة الاستثمارية الإسلامية، هو من أوائل البنوك الإسلامية الكبيرة التي تأسست في البحرين. وقد بلغ مجموع أصوله ما يقارب من 2.9 بليون دولار أمريكي، وما يزيد على 230 مليون دولار امريكي كرأس مال واحتياطيات.

صدرتْ رخصةٌ خاصة من مؤسسة نقد البحرين لأول بنك بحريني إسلامي في العام 1978. وكانت من حصة بنك البحرين الإسلامي

وفي لقائنا مع الرئيس التنفيذي لـ "مجموعة البركة"، السيد عدنان أحمد يوسف قال: "لقد حرصت طوال مسيرتي المصرفية لدى زيارتي أي بلد في العالم أن ألتقي مسؤولي المصارف المركزية والمصارف الكبيرة، وكنت كلما سألتهم عن البحرين كانوا جميعا يبدون كثيرا من كلمات الإطراء ويؤكدون علمهم بمساندة حكومة البحرين للقطاع المالي والمصرفي، (مضيفا) أنه في العام 1985م قام محافظ مصرف البحرين آنذاك السيد عبد الله سيف بمباركة من صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء، وبتشجيع من أمير البلاد صاحب العظمة المغفور له الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، بالعمل من أجل تسهيل إجراءات تنشيط حركة إنشاء المصارف الإسلامية، وبفضل ذلك نجحت البحرين في احتضان المصارف الإسلامية، مع العلم بأن بنك البحرين الإسلامي كان قد تأسس في العام 1978م. وفتحت تلك الخطوةُ المجال أمام تلك النوعية من المنتجات المصرفية، مؤكدا أنه لو تأخرتْ تلك المبادرة لكان من الممكن أن تذهب المصارف الإسلامية الى بلد آخر." ويضيف عدنان يوسف مشيرا إلى العمل الذي بذله على امتداد عقود من الزمان منذ انطلاقة الحركة المصرفية الإسلامية في العقد السابع من القرن العشرين. فمن أجل مأسسة أنشطتها، أخذ على عاتقه التنسيق مع الجهات ذات العلاقة في البحرين، وهو ما أثمر هذه القاعدة الصلبة التي أمدَّت الحركة المصرفية الإسلامية بقدرتها على الابتكار، والصمود والنمو على حد سواء.



المغفور له معالي الشيخ عبدالله بن خالد آل خليفة وزير العدل والشؤون الإسلامية الأسبق في زيارة لبنك البحرين الإسلامي في العام 1981م وبصحبته الشيخ عبدالرحمن بن محمد آل خليفة رئيس مجلس إدارة البنك آنذاك

هذا ساعد مجموعة البركة المصرفية الإسلامية على تقديم مجموعة متكاملة من المنتجات والخدمات الإسلامية وفقا للشريعة الإسلامية. ويأتي المغفور له الشيخ صالح عبدالله كامل على رأس قائمة مؤسسي المجموعة. وبفضل رؤيته الثاقبة استطاع رحمه الله أن يرتقي بعملها الى المستويات الحالية عبر قيادة حكيمة وإصرار منقطع النظير. وأن اختياره للتواجد في البحرين أثبت تلاقي المصالح بين شخصية متطلعة نحو الأفضل وبلد مهيأ لتقديم ما هو أحسن.

بدوره، يتناول وزير المالية الأسبق إبراهيم عبد الكريم ظاهرة انتعاش حركة المصارف الإسلامية في البحرين قائلا: "لا يمكنُ الحديث عن البحرين كمركز مالي من دون الإشارة إلى البنوك الإسلامية، التي كان أولها بنك البحرين الإسلامي، ثم مصرف فيصل الإسلامي (الإثمار حاليا) وبنك البركة، مما حوّل البحرين الى مركز مالي إسلامي، متطورٍ ومعاصر."

وعلى الصعيد ذاته، يبدي رجل الأعمال فاروق المؤيد رأيه بشأن احتضان البحرين للعمل المصرفي الإسلامي قائلاً: "إن البحرين كانت سباقة في إعطاء رخص المصارف الإسلامية. وأعطيت رخصة أول مصرف إسلامي إلى بنك البحرين الإسلامي في العام 1978 وكان أول رئيس تنفيذي للبنك هو السيد عبد اللطيف جناحي، وكان من أوائل المؤسسين للبنك الشيخ عبد الرحمن بن راشد آل خليفة، والمغفور له السيد محمد الزامل."



هذه الصفحة
صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة
رئيس مجلس الوزراء في حفل تدشين أبراج مجمع
مرفأ البحرين المالي في العام 2007م

الصفحة المقابلة
صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس
مجلس الوزراء في تدشين مشروع مراسي البحرين
بديار المحرق في العام 2019م

واستطرد المؤيد قائلا: "بطبيعة الحال أضافت المصارف الإسلامية لتجار البحرين والشركات المحلية فرصا جديدة. وساعدت المصارف على توفير القروض والتسهيلات التي ساهمت في بناء البلد. كما ساهمت أيضا في إتاحة الخيارات المختلفة للتجار والشركات المحلية للمقارنة من أجل الحصول على خدمات أفضل أو نسب فوائد أعلى، أو عمولات تنافسية أكثر إغراء من الناحية التجارية المحضة. كما ساعد ذلك على تطوير البحرين على مستوى البناء وتطوير الاقتصاد. حيث تم افتتاح الشركات الكبيرة مثل (ألبا)، وشركة الخليج للبتروكيماويات والخليج للدرفلة والشركة العربية لبناء وإصلاح السفن "أسري". كما ساعد وجود التمويل لهذه الشركات من البنوك الموجودة في البحرين، على حصولها على التمويل وبالتالي على نجاحها."

هذا يؤكد النظرة الثاقبة التي تمتعت بها دوائر صنع القرار في البحرين، عندما حرصت على مد جسور التكامل بين المال والأعمال من جهة وشركات التصنيع والإنتاج من جهة أخرى.

وتجدر الإشارة هنا إلى الدور الريادي الذي مارسه يوسف الشيراوي، بوصف كونه وزيرا للتنمية والصناعة، قد وضع البحرين في مركز متقدم، رغم إمكاناتها المالية المتواضعة، مقارنة بدول الخليج الأخرى. ساعده في ذلك وجود القيادة السياسية المرنة، والموارد البشرية الكفؤة. وقد وجد الشيراوي في تلك القيادة ممثلة في حاكم البلاد حينها صاحب العظمة المغفور له الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، وشقيقه صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء، ما كان يبحث عنه كوزير للتنمية من دعم ومساندة، كي ينشئ شركات ضخمة.

وفي لقاء لنا مع الرئيس التنفيذي لبيت التمويل الكويتي عبد الحكيم الخياط بدأنا بسؤاله عن المميزات او الفوارق بين عمل المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية؟

فجاء في إجابته شيءٌ من التطويل المشوق حيث قال: "إن المصارف التقليدية تمنح العملاء الفوائد للمودعين منهم، وتحتسب الفوائد على القروض التي يحصلون عليها منهم. وفي أغلب الأحيان حين يعجز المقترض عن التسديد، يسارع البنك التقليدي للاستفادة من الفوائد المفروضة. بدورها ترتفع أقيام الفوائد فتتحول تلك الفوائد، في حال فشل التسديد إلى عبء على كاهل المقترض، ومشكلة لدى المقرض. وربما تساهم بعد سنوات من العمل لوصول هذه المخصصات الى مستويات قياسية قد تؤثر على إمكانية استمرار البنك في النهوض بأعماله.

وبطبيعة الحال فإن المشاكل التي تولدها معادلات الإقراض والتسديد والنتائج المترتبة عليها لا تميز بين أشكال المصارف المختلفة، كونها مشكلة أزلية عانت منها المصارف منذ نشأتها. ولذلك وجدنا إجتهادات متباينة من أجل وضع حد لتلك المشاكل.



وأردف الخياط مفسرا: "على الطرف الآخر، نجد المصارف الإسلامية تعمل بمنهجية مختلفة، ترتكز على مبدأ وقيم ومن ثم آليات ما يمكن أن نطلق عليه صفة (المشاركة مع العميل في اقتسام الربح وتحمل الخسارة). ولذلك فإن المصارف الإسلامية تضع في حسبانها البعد الاجتماعي، في علاقاتها المصرفية مع الزبون. فردا كان ذلك الزبون أم مؤسسة، ولذلك فإن معدلات الربح التي تتقاسمها المصارف الإسلامية مع عملائها في الغالب أعلى من تلك التي توفرها البنوك التقليدية. فالمصارف التقليدية تحدد سعر الفائدة لمدة الوديعة على سبيل المثال، بينما البنك الإسلامي يراعي أيضا مشاركة العميل ببعض الأرباح الإضافية طبقا للنتائج المحققة."

ومضى الخياط مضيفا: "يتعرض البنك التقليدي لخسائر جرَّاء المخصصات، بينما مشاركة المصارف الإسلامية لعملائها توفر عليهم جزءًا كبيرًا من الخسائر. البنك الإسلامي لا يحتسب المزيد من الفوائد على العميل عندما يتوقف عن الدفع، لأن ما يمكن الحصول عليه من أرباح محدد مقدما. ولا يستطيع مطالبة العميل بأكثر مما اتفق عليه حين إعطاء القرض. وفي الحالات التي يضطر البنك الإسلامي فيها احتساب أتعاب إضافية على العميل المعسر، أي ذلك العميل غير القادر على السداد في الوقت المتفق عليه، فإن أية مبالغ محصلة توزَّع كتبرعات للمحتاجين ولا يدخل منها شيء للبنك. هذه المعادلة التي تحكم سلوك البنوك الإسلامية تقف وراء متانة وضع المصارف الإسلامية وقدرتها على النمو."

"بدأت المصارف الإسلامية في مصر والسودان والإمارات والكويت، ولكن تبقى اليوم هي الأكبر في البحرين، وهذا ناتج عن رعاية البحرين للعمل المصرفي بصفة عامة"

وفي لقائنا معه تحدث المدير التنفيذي للرقابة المصرفية بمصرف البحرين المركزي خالد حمد الحمد عن المصارف الإسلامية وأهميتها وكيفية الوصول إلى أن تكون البحرين هي المركز الأول للعمل المصرفي على مستوى العالم، موضحا، بأن المصارف الإسلامية بدأت في مصر والسودان والإمارات والكويت. ولكن اليوم، تبقى البحرين هي الأفضل. وهذا نا تج عن رعاية البحرين للعمل المصرفي بصفة عامة وإيجاد المؤسسات المساندة للعمل المصرفي مثل معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "أيوفي"، والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

ولفت إلى: "أن مصرف البحرين المركزي يقدم الدعم الكامل لجميع مكونات القطاع المالي، ويتأكد دومًا من أن المعايير الدولية المتعلقة بالقطاع المالي تؤخذ في الاعتبار."

وفيما يتعلق بالمصارف الإسلامية، يقول الرئيس التنفيذي لشركة ممتلكات القابضة خالد الرميحي: "لا بدَّ من التطرق إلى مكانة البحرين على صعيد العمل المصرفي الإسلامي باعتبارها الدولة



المغفور له معالي الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة وزير العمل الأسبق يهدي بنك البحرين الإسلامي جائزة البحرنة لأول بنك بحريني يفوز بهذه الجائزة يتسلمها السيد عبداللطيف جناحي

الأولى في المنطقة التي أولت اهتماما متناميا للصيرفة الإسلامية. وساهمت بصورة كبيرة في تطوير المفاهيم المرتبطة به والقواعد التشريعية والمعايير المتوافقة مع الشريعة. حيث جرى تأسيس بنك البحرين الإسلامي في 1978م، وتبعت تلك الخطوة الرائدة قفزات نوعية عززت ثقة قيادات العمل المصرفي الإسلامي في المملكة باعتبارها مركزا صاعدا في هذا المجال. و نذكر منها تأسيس هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وعدة منظمات دولية إسلامية إخرى في البحرين في 1991م. وقد رافق ذلك إصدار مصرف البحرين المركزي أول كتاب حول قواعد العمل المصرفي الإسلامي في 2001م. وقد أدت مثل تلك الأنشطة إلى تعزيز مكانة البحرين التي كانت حينها الأولى عالميًّا في تطوير وإصدار الصكوك."

ونختم الحديث عن المصارف الإسلامية، في تلك الفترة بشهادة مطولة لأول رئيس تنفيذي لأول مصرف إسلامي في البحرين، وهو بنك البحرين الإسلامي الذي انطلق بقيادة رئيسه التنفيذي الدكتور عبد اللطيف الجناحي.

يقول عبد اللطيف الجناحي في كتاب "خطوات نحو المستحيل" الصادر في العام 2018م، الذي سردت قصته ابنتُه نجوى عبد اللطيف جناحي. إن المبادرة انطلقت على يد الملك السعودي الراحل فيصل بن عبد العزيز آل سعود، الذي طرح الفكرة في "المؤتمر الإسلامي الثالث لوزراء الخارجية المنعقد في جدة عام 1972م، حيث كان مقرُّ الأمانة العامة للمنظمة بجدة. وقد صدرت التوصية

بإنشاء بنك إسلامي دولي للدول الإسلامية، كما أوصى بإصدار وثيقة يوقع عليها القادة تنص على أن يدعم قادة العالم الإسلامي تأسيس المصارف الإسلامية بدولهم."

اللافت هنا، كما يروي الجناحي، هو أن الملك فيصل، بعد أن أعدت الوثيقة، "دعا القادة للتوقيع عليها، وكان أول من وقع على الوثيقة صاحب العظمة المغفور له الشيخ عيسى بن سلمان أمير دولة البحرين، ثم وقع قادة الدول العربية بعد سمو الشيخ عيسى، واحدًا تلو الآخر، ثم تأسس البنك الإسلامي للتنمية من قبل مجموعة من الحكومات العربية والإسلامية."

ويمضي مسترسلا "بدأ عبد اللطيف بتأسيس بنك إسلامي في البحرين، بخاصة وأن سمو أمير البلاد صاحب العظمة المغفور له الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أول من وقع اتفاقية دعم المصارف الإسلامية... بعد شهرين من الافتتاح المبدئي جاء موعد الافتتاح الرسمي تحت رعاية صاحب العظمة المغفور له الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير البحرين، ولم يكن غريبا على سموه أن يعطي افتتاح بنك البحرين الإسلامي كل هذا الاهتمام، فهو أوّل من وقع على وثيقة دعم المصارف الإسلامية، وهو من منح البنك صفته الاعتبارية بإصدار مرسوم أميري لتأسيسه، فلم تكن توجد تشريعات تناسب إنشاء مصارف إسلامية في ذلك الوقت... (ويفخر عبد اللطيف باللجنة التي أخذت على عاتقها وضع التشريعات الفقهية التي تسيّر أعمال ذلك البنك الوليد، والتي شكلت نموذجا يرتفع فوق المذهبية)، فهيئة الرقابة الشرعية التي أسسها بالبنك تضم علماء من المذاهب الشائعة في البلد مثل الجعفرية والشافعية والمالكية.

"تستضيف مملكة البحرين، بالإضافة إلى المؤسسات المالية الإسلامية الكثيرة في القطاع المالي البحريني، عددًا كبيرًا من المنظمات والهيئات المهمة لتطوير الخدمات الإسلامية"

وفي لقائنا مع الدكتور أنور السادة الذي شغل منصب نائب محافظ مصرف البحرين المركزي قال: "إن البحرين خطت خطوة ممتازة وهي إنشاء إدارة خاصة للرقابة على المصارف الإسلامية. والخطوة الثانية أصبح المصرف المركزي مراقبًا وحيدا لجميع مكونات القطاع المالي المصرفي."

من جانبه، يتذكر المصرفي محمد الشروقي الذي شغل منصبا كبيرا في سيتي بنك البحرين والخليج، حكاية حصول سيتي بنك على الرخصة لممارسة أنشطته المصرفية ذات الخلفية الإسلامية فيقول: "عندما فكرنا في العام 1996م باستصدار رخصة بنك إسلامي ذهبنا مباشرة الى مؤسسة نقد البحرين، وناقشنا الأمر معها، وحصلنا، في وقت قصير نسبيًّا، على الرخصة وأنشأنا مصرفا إسلاميا له رخصة مستقلة كأول بنك أمريكي يحصل على مثل هذه الرخصة."



الأمين العام لمجمع الفقه الإسلامي بمنظمة المؤتمر الإسلامي، منظمة التعاون الإسلامي لاحقاً، محمد الحبيب بن الخوجة، يلقي كلمته في إحدى فعاليات المنظمة

ورغم أرضيته التقليدية حرص بنك الإبداع على تقديم بعض خدمات متنوعة من بينها الإسلامية. وقد حصل على جائزة "أفضل تمكين للمرأة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي" من قبل حكومة دبي، في مايو 2017م، تقديرا لدوره في دعم المرأة البحرينية وتمكينها اقتصاديا. ولم يكن بنك الإبداع وحيدا في الخدمات المتناهية الصغر وفق الشريعة الإسلامية، بل شاركه فيها مصرف آخر هو بنك الأسرة الذي حاول أن يتميز بخدماته للمؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغير.

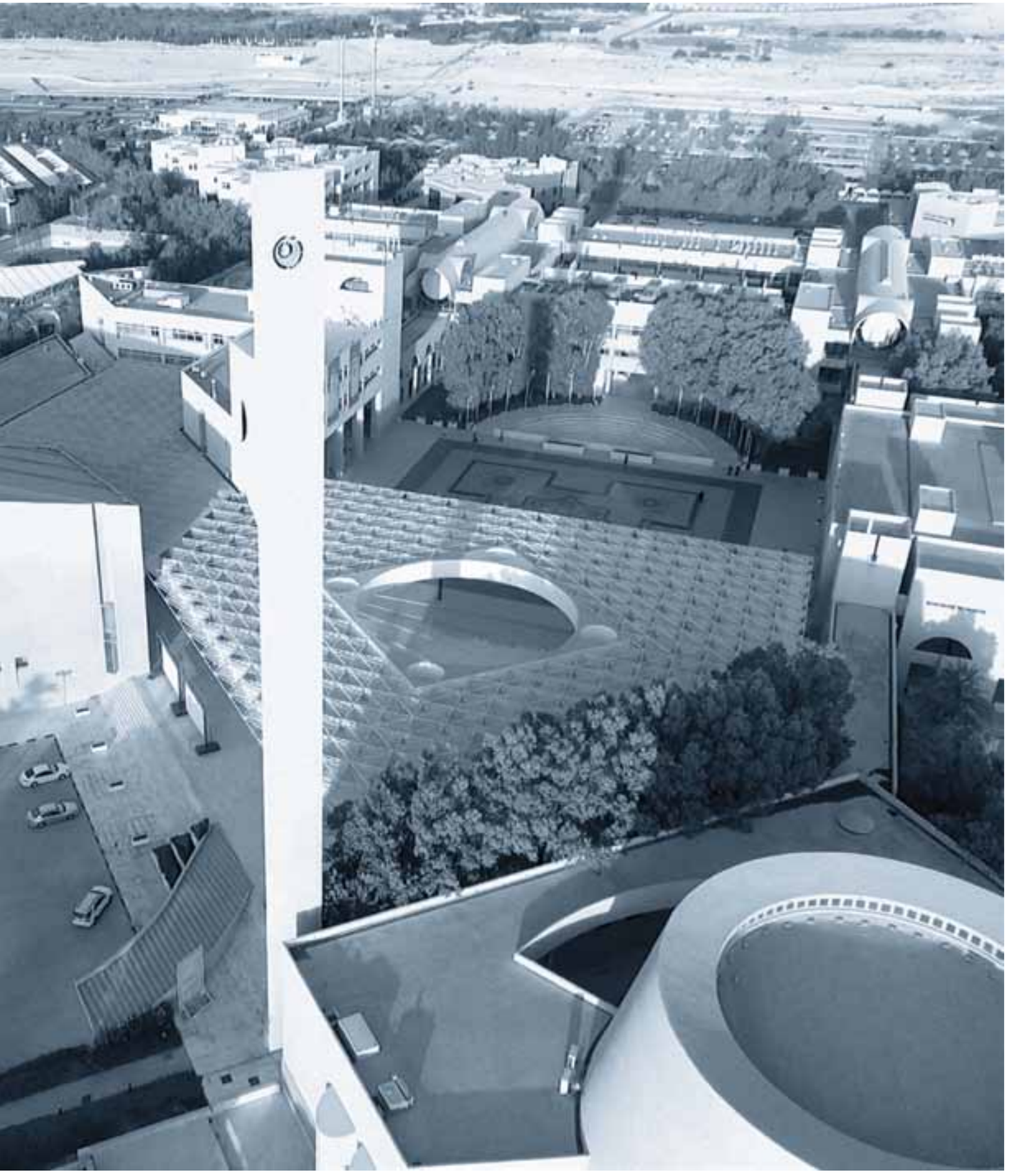
ويغطي مجلد التوجيهات للمصارف الإسلامية مجالات؛ منها شروط الترخيص، وكفاية رأس المال، وإدارة المخاطر، وممارسة النشاط، والجريمة المالية، وشروط ومتطلبات الإفصاح / إعداد التقارير، كما يتناول مجلد التوجيهات خصائص محددة لشركات التكافل وإعادة التكافل. وقد شكل المجلدان أول إطار عمل رقابي شامل لتنظيم قطاع الخدمات المالية الإسلامية."

و"بالإضافة إلى المؤسسات المالية الإسلامية الكثيرة في القطاع المالي البحريني، تستضيف مملكة البحرين أيضا عددا كبيرا من المنظمات والهيئات المهمة لتطوير الخدمات الإسلامية، منها: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)، والسوق المالية الإسلامية الدولية، والوكالة الدولية الإسلامية للتصنيف، وشركة دار المراجعة الشرعية."



مجمع مرفأ البحرين المالي في إحدى مراحل تشييده الأولى


نمو متسارع، طلب متصاعد!
Growing Fast, Going Fast!





الفصل السابع

منظومة مصرفية متخصصة متكاملة

لقطة جوية لمباني جامعة البحرين مصدر تزويد القطاع المالي والمصرفي بكوادره المهنية المتميزة

شجع النجاح الذي حققته البحرين في المؤسسات المصرفية المتخصصة المسؤولين في الدولة على بناء النظام المالي والإقتصادي المناسب القادر على تشجيع المزيد من تلك المؤسسات القادرة على موضعة البحرين في الموقع الذي تستحقه في أسواق المال والأعمال الدولية، مولية المزيد من الاهتمام لدعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

حول هذه المسألة بالغة الأهمية يقول الرئيس الأسبق لأكثر من بنك، من بينها بنك البحرين للتنمية، خالد شاهين مستعيدا بذلك ذكريات غنية بالأحداث، وتثير قضايا في غاية الأهمية، وهي ذات علاقة بتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. يتحدث شاهين متذكرا: "مارس بنك البحرين للتنمية دور الضامن المالي لتلك المؤسسات أمام البنوك التجارية. ما مكنها، أي تلك المؤسسات من الوصول إلى رأس مال تمويلي ويمنح البنك الممول الشعور بالثقة في عدم ضياع ما قام به من تمويل، بسبب الضمانات التي يوفرها." أما اليوم، فيقوم صندوق العمل "تمكين"، بمثل هذا الدور أيضا.

وفي منتصف السبعينيات من القرن الماضي حققت البحرين مجموعة من الإنجازات المتميزة على طريق بناء منظومة مالية ومصرفية متكاملة تضم في ثناياها باقة من الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف المتخصصة والعامة على حد سواء. ولم يكن ذلك ليتحقق في غياب ما تحتاجه تلك المصارف من بنية تحتية راسخة تظللها أخرى فوقية عبرت عنها باقة التشريعات والأنظمة المعمول بها في البحرين حينذاك.

على هذا الأساس حرصت البحرين على تأسيس مصارف متخصصة للمساهمة في تنفيذ خططها الاستراتيجية الطموحة في مجالات معينة، منها تمويل مشاريع الإسكان، ومساندة المشاريع الناشئة الصغيرة والمتوسطة الحجم. وعليه فقد أنشئت مجموعة من البنوك المتخصصة، ذات الأهداف المحددة. ومن بين الأبرز في قائمتها: بنك الإسكان، وبنك البحرين للتنمية. بالإضافة إلى هذين البنكين، ومع ظهور الحاجة إلى مؤسسات أخرى تساهم في تلبية شرائح أخرى من المجتمع، والتي قد لا يستطيع بنك التنمية على سبيل المثال، تلبية احتياجاتها، حينها تم تأسيس بنكين آخرين هما بنك الإبداع وبنك الأسرة.

وقد نجحت البحرين، من خلال تجربتها المصرفية الغنية في مجال القروض المتناهية الصغر أن تضيف أبعادًا جديدة من خلال بعض الخدمات والمنتجات التي وفرتها السوق البحرينية في هذا المجال المصرفي المتميز، والجديد على المنطقة. ومن البديهي أن تضيف هذه المصارف مسؤوليات جديدة على كاهل الجهات الرقابية وعلى رأسها مصرف البحرين المركزي. كل ذلك من أجل ضمان التزام هذه البنوك والمؤسسات بالمقاييس المهنية الضرورية التي تفرضها متطلبات رقابية عامة وأخرى خاصة تفرضها طبيعة عمل هذه البنوك، وآليات أنشطتها.



صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة عاهل البلاد المفدى رئيسة المجلس الأعلى للمرأة في يوم الاحتفال بيوم المرأة البحرينية عام 2015م تحت شعار (المرأة في القطاع المالي والمصرفي) ببورصة البحرين ويبدو في الصورة الشيخ خليفة بن إبراهيم آل خليفة الرئيس التنفيذي للبورصة والدكتورة الشيخة مريم بنت حسن آل خليفة نائبة رئيسة المجلس الأعلى للمرأة والأستاذة هالة محمد جابر الأنصاري الأمين العام للمجلس الأعلى للمرأة

ومما لا شكَّ فيه، أن هذه المصارف المتخصصة كافة كانت موجهة بالدرجة الأولى لمصلحة المواطن البحريني. من هنا جاءت رعايتها المستمرة، وتقديم الدعم المتواصل اللازم لها، والتأكد من قيامها بالمهام المناطة بها. وتحظى بمتابعة مستمرة من لدن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين شخصيا، وبمؤازرة مباشرة من لدن صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء. كما أن جهود وأعمال هذه المصارف جميعها جاءت كي تصب، بشكل مباشر، في الخطط الرامية لتحقيق استراتيجية البحرين 2030 في ما يخص رفع مستوى معيشة المواطن البحريني، وتلبية احتياجاته المعيشية. ومع اقتراب العقد الثامن من القرن الماضي، طفت مشكلات توفير السكن اللائق على سطح الأولويات. فجاء تأسيس بنك الإسكان في العام 1979م منسجما مع زيادة طلبات المواطنين لتوفير السكن الملائم باحتياجاتهم. وتحقق ذلك من خلال توفير التمويلات العقارية لمواطني مملكة البحرين التي تنسجم وأوضاع ذوي الدخل المحدود.



هذه الصفحة
جولة تفقدية لصاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة عاهل البلاد المفدى رئيسة المجلس الأعلى للمرأة في مجمع ريادات في العام 2010م

الصفحة المقابلة
الأميرة رانيا العبدالله قرينة الملك عبدالله بن الحسين ملك الأردن ومعالي الشيخ إبراهيم بن خليفة آل خليفة وزير الإسكان الأسبق في زيارة لأحد مشاريع بنك البحرين للتنمية

يستهل الرئيس التنفيذي لبنك الإسكان د. خالد عبد الله حديثه معبراً عن الإحساس بالراحة النفسية التي يشعر بها وهو يقود العمل في بنك الإسكان. حيث "نجح في الوصول إلى صيغة نموذجية، تقوم على معادلة سليمة، تمزج بين تحاشي التفريط في فوائد البنك، سوية مع تلبية الحاجات السكانية، في قطاع الإسكان. فلم يعد هناك من مناص من إيجاد الحلول الإسكانية للمواطنين."

ويضيف أن "السعادة والرضى المهني يتملكانه، عندما يجد نفسه محاطاً بفريق عمل كفؤ من الكوادر البحرينية المؤهلة، التي تمارس مهامها اليومية، بما فيها التخطيط للمشروعات الإسكانية الضخمة، بمهنية عالية. كما أن نسبة البحرنة في البنك تقارب 96% تنقسم إلى ما يقارب 50% ذكور و50% إناث. ونفس النسبة تكرر نفسها عند إحصاء عدد من يشغل المناصب الإدارية العليا في البنك اي 50% من المناصب الإدارية يشغلها ذكور و50% إناث. وقال إننا نركز على التدريب العالي للتنفيذيين لإعدادهم لمناصب قيادية." ويتابع د. خالد قائلا: "نحن نمارس دور الذراع المالي للحكومة، الذي يساعدها، بمهارة مهنية عالية على أن تتجاوز أي شكل من أشكال البيروقراطية الإدارية، تساعدها على حل مشكلات الإسكان للمواطنين، خصوصا فئات ذوي الدخل المتوسط والمحدود منها." ويمضي بالقول: "إن البنك يعمل دراسات لتقديم السكن، وإيجاد حلول تضع التمويل للمشاريع العقارية في متناول اليد للجميع."

ويعد البنك مؤسسة رائدة ليس في نطاق توفير التمويلات العقارية الإسكانية في مملكة البحرين، بل اتسع مجال أنشطته كي تشمل أعمال أخرى. فوجدناه يساهم بدور فعّال في سوق التطوير العقاري، من خلال الدخول في تمويلات عقارية بلغت منذ تأسيسه 814.7 مليون دينار بحريني. وقد استفادت من ذلك 56,386 أسرة بحرينية. كما أن الأنشطة الإستثمارية التي كان يمارسها البنك اشتملت على إدارة الإنشاءات والعقارات، وتوفير التمويل اللازم لبناء وحدات السكن الاجتماعي ذات التكاليف المناسبة والمجمّعات المجتمعية والمشاريع التجارية.

وكان من نتيجة ذلك زيادة قدرة الفئات محدودة الدخل على اقتناء المساكن اللائقة. وقاد ذلك إلى تلبية إحتياجات الطبقة المتوسطة في المجتمع البحريني التي تحتل مساحة عريضة في خارطة التركيبة السكانية البحرينية. ويؤمن بنك الإسكان بأهمية المشاركة الفعالة من جانب القطاع الخاص في تلبية الاحتياجات السكنية للمواطن البحريني. وفي هذا السياق، قام البنك بإعادة هيكلة حزم المشروعات التي يقدمها كي تصبح في هيئة عروض مالية مبتكرة من أجل استقطاب مشاركة





صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة عاهل البلاد المفدى رئيسة المجلس الأعلى للمرأة في يوم الاحتفال بيوم المرأة البحرينية في العام 2015م تحت شعار (المرأة في القطاع المالي والمصرفي) ببورصة البحرين

القطاع الخاص. هذا يفسر حرص البنك على بناء علاقات شراكة مع مطوري العقارات وملاك الأراضي بغرض بناء وحدات سكن اجتماعي لائق ذات تكلفة مناسبة.

وقد نفذَّ البنك استراتيجية طموحة استغرقت خمس سنوات، وساهمت بشكل ملموس في تعزيز نطاق أنشطته، وأعطته بعدا اجتماعيا مهما في دعم الجانب الاجتماعي من رؤية البحرين الاقتصادية 2030. وتحدد هذه الاستراتيجية في بعدها الإجتماعي دور البنك الفعّال في مساعدة وزارة الإسكان على الوفاء بالتزام الحكومة في خفض قوائم الانتظار الخاصة بطلبات الإسكان للأسر البحرينية ذات الدخل المنخفض والمتوسط. وقد حُقِّقَ ذلك من خلال تسريع عمليات بناء وحدات السكن الاجتماعي بالشراكة مع القطاع الخاص.

إن بنك الإسكان المملوك بالكامل لحكومة مملكة البحرين برأسمال مصرح به يبلغ 400 مليون دينار بحريني، ويدير البنك عملياته وفق ترخيص صادر من مصرف البحرين المركزي لمزاولة خدمات التجزئة المصرفية. وفي نهاية العام 2019 بلغ إجمالي أصول البنك 862 مليون دينار بحريني وإجمالي حقوق المساهمين 306.5 مليون دينار بحريني.

وحول العمل في القطاع المالي بشكل عام، والمستقبل الذي ينتظر هذا القطاع في البحرين، يؤكد د. خالد "إن القطاع بشكل عام يحفز عناصر ما أطلق عليه صفة (التمهين)، بمعنى أن يتطلب من المنتمي له أن يطور صفات ومهارات مهنية عالية تميزه عن تلك التي ينميها في قطاعات أخرى.

أما بالنسبة للمستقبل، فهناك مسألة التكنولوجيا المالية، وما ركزت عليه من توظيف متنام لما يعرف باسم (الذكاء الاصطناعي). هنا ينبغي التحذير من النهايات التي سيؤول لها هذا المجال، الأمر المخيف عندما يتجاوز أداء جُذاذة الروبوت، او الآلة، ذلك الأداء الذي يمارسه الإنسان، أين سنضع الحد الفاصل."

وفي حديثنا مع رجل الأعمال محمد كانو بشأن واقع الحركة المصرفية اليوم، ومقارنتها ببداياتها الجنينية، وجدناه يقول. "لا شك أن واقع الحركة المصرفية اليوم متشابك بشكل معقد وعميق مع تقنية المعلومات، وهوما يعرف باسم التقنية المالية. وفرت هذه التقنية مجموعة من الخدمات المتميزة لزبائنها، ترتكز على سرعة الإنجاز، ودقة التنفيذ، وعالمية الخدمة، بالإضافة إلى تنوع الخدمات وتكاملها في آن. بهذا الإنجاز تجاوزت التقنية المالية الحواجز التي كانت تحد من انتشارها، وتقلص من حجم أسواقها. لا يعني ذلك خلوها من المثالب والنواقص. بطبيعة الحال يصعب مقارنة ما ننعم به اليوم، مع ما كنا نستخدمه في الماضي. عودة للخدمات المصرفية في مراحلها الجنينية في العقد الثاني من القرن العشرين، عندما افتتح البنك الشرقي المحدود (ستاندرد تشارترد حاليا) أول فرع له في الأسواق البحرينية، قبل أن يلحق به البنك البريطاني للشرق الأوسط. كلاهما كان مصرفين أجنبيين. كانت الخدمات التي يقدمها البنكين حينها محدودة، وتقليدية لا تتجاوز الإيداع وتقديم القروض، وبعض الخدمات الأخرى المعاضدة لهما، من أجل دعم الأنشطة التجارية في السوق البحرينية.

وكان أول مصرف وطني هو بنك البحرين الذي اسسته مجموعة من التجار من بينهم المغفور له خليل يوسف المؤيد في العام 1957م، والذي أصبح أسمه بنك البحرين الوطني، بعد أن اشترت الحكومة نسبة من أسهمه. وفي مطلع السبعينات من القرن العشرين، بادرت مجموعة أخرى من تجار البحرين، بتاسيس بنك البحرين والكويت. ينبغي التأكيد هنا قدرة البحرين على أن تكون رائدة في مسيرة قطاع المصارف في منطقة الخليج العربي. وأن البحرين أول من منح رخصة إنشاء بنك في العام 1918م، وأول من رخص للمصارف المتعددة الخدمات والمتخصصة في آن. أتحدث هنا عن المصارف الإسلامية، والوحدات الخارجية المصرفية."

بقيت محطة لا بد من التوقف عندها، ونحن نسبر أغوار طريق تاريخ تطور صناعة المال والأعمال في البحرين، وهي تلك التي نجد عندها كوكبة من أولئك الذين بنوا بجهدهم وعرقهم صرح هذه الصناعة الشامخ، ولم يتسن لنا الالتقاء بهم، لأسباب خارجة عن رغبتنا وإرادتهم.

من أمثال هؤلاء الذين كانت بصماتهم واضحة كرؤساء مجالس إدارة من أمثال المرحوم محمد جلال، رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي التجاري الأسبق، والمرحوم السيد محمد عبد الله الزامل رئيس مجلس إدارة بنك البحرين الإسلامي الأسبق، الشيخ عبد الرحمن بن محمد



وزير المالية والإقتصاد الوطني الأسبق عبدالله حسن سيف ومحافظ مصرف البحرين المركزي رشيد المعراج في لقاء مع أعضاء مجلس إدارة بنك الخليج الدولي وإدارته التنفيذية

آل خليفة رئيس مجلس إدارة بنك البحرين الإسلامي الأسبق، والمرحوم السيد أحمد على كانو رئيس مجلس إدارة بنك البحرين الوطني الأسبق، والمرحوم السيد راشد بن عبد الرحمن الزياني رئيس مجلس إدارة بنك البحرين والكويت الأسبق.

ولا بد من التوقف عند المرحوم عبد الله علي كانو الذي أمضى وقتا ليس بالقصير كعضو مجلس إدارة ثم رئيسا لمجلس إدارة بنك البحرين الوطني. ثم هناك الأستاذ عبد المحسن يوسف الحنيف والإستاذ محمد حسين لياس اللذان قدما إسهامات كبيرة في إدارة شؤون المؤسسة العربية المصرفية ونجاحها.

ومع هؤلاء جميعا، هناك السيد حسن خليفة الجلاهمة الذي قضى فترة ليست بالقصيرة في مجلس إدارة بنك البحرين والكويت كعضو مجلس إدارة ثم رئيسا للمجلس، مساهما في ما وصل اليه البنك من تقدم. وأما المرحوم صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن فيصل آل سعود فمساهماته في القطاع المالي لا تقدر بثمن، يجسدها مصرف فيصل الإسلامي ومصرف الشامل الإسلامي وبنك الإثمار، الذي شغل منصب رئيس مجلس إدارته، وهو من كبار المساهمين فيه.

ولا شك أن هناك قائمة طويلة من الأسماء البحرينية اللامعة التي تركت بصماتها على مسيرة حركة المصارف والأعمال في البحرين. وهي قائمة يصعب حصرها في هذا المجال نظرا لتعدد مشارب اسهامات أسماء تلك القائمة والخشية من إطالة ليس هنا مكان ذكرها.

وفي السياق ذاته، وفي إطار الامتداد المصرفي العمودي المنطلق من التخصص في الخدمات المصرفية جاء تأسيس "بنك البحرين للتنمية" في ديسمبر 1991م بموجب المرسوم الأميري رقم (19) الصادر بتاريخ 11 ديسمبر سنة 1991م، وبدأ عملياته التشغيلية في 20 يناير 1992م. وشغل السيد نضال العوجان منصب الرئيس التنفيذي للبنك لسنوات عدة. ويقدم بنك البحرين للتنمية مجموعةً متكاملة من الخدمات المالية (التمويل) والخدمات التنموية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال في مملكة البحرين. كما يضطلع البنك بدور مميز في تعزيز وتشجيع ثقافة ريادة الأعمال في مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية، وتمويل بعض مشروعاتها. ويقوم بذلك من خلال تنفيذ استراتيجية شاملة تتماشى مع رؤية البحرين الاقتصادية 2030، وتحقق رسالة البنك تجاه المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية للمملكة، ولا سيما في ظل الدور المتنامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا المجال. إن الاستراتيجية التي انتهجها البنك والمنبثقة أساسًا من توجيهات قيادة البلاد، جعلته ينفرد بمزايا خاصة أسهمت بشكل خاص في الترويج للخدمات التي يقدمها البنك. ومن بين الخدمات على سبيل المثال لا الحصر، توفير سعر فائدة تنافسي، وتمويل مشروعات جديدة وقائمة، ومنح فترة إعادة سداد طويلة المدى، وتوفير فترة سماح مريحة. بالإضافة إلى تقديم استشارات الأعمال والبرامج التدريبية، جنبًا إلى جنب مع دعم ومتابعة نمو المشروعات.

"يضطلع بنك البحرين للتنمية بدورٍ مميز في تعزيز وتشجيع ثقافة ريادة الأعمال في مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية، وتمويل بعض مشروعاتها، وذلك من خلال تنفيذ استراتيجية شاملةٍ تتماشى مع رؤية البحرين الاقتصادية 2030"

ويمتلك الرئيس التنفيذي الأسبق لبنك التنمية خالد شاهين، تاريخا مصرفيا يستحق التوقف عنده، حيث يشير إلى: "إن بداية البنك كانت مشروعا لإنشاء صندوق تنمية، وكان من المفترض أن تعود ملكيته الى شركات وبنوك، منها شركة استيراد وبنك البحرين والكويت، وبتلكو وشركات أخرى. لكن بعد فترة حوِّل إلى بنك تنمية، وعادت ملكيته كاملة للحكومة".

وأضاف شاهين هنا قائلا: "ومن ضمن ما عملنا في البنك على تحقيقه برنامج الروّاد ومركز حاضنات الأعمال في الحد، حيث كان البنك يساعد المبتدئين من الشركات الصغيرة الناشئة بما يحتاجون إليه من رأس مال وخدمة استشارية وتوفير المكان والموقع لممارسة أعمالهم. وعندما تبلغ درجة أداء الشركات الصغيرة مستويات تمكنها من ممارسة أعمالها على أسس تجارية بعيدًا عن مساعدة البنك، نطلب منها مغادرة المركز لإفساح المجال أمام شركات ناشئة أخرى جديدة، وباختصار يقوم البنك بدور تأهيل الشركات الناشئة إلى حين تستطيع الاعتماد على نفسها في المستقبل."

وفي الاتجاه ذاته، نحو تنويع خدمات المصارف المتخصصة، جاء تأسيس بنك الأسرة في العام 2009م، تحت مظلة ما يعرف باسم "تمويل المشروعات المتناهية الصغر"، وقد حظيت تلك

البنوك المتخصصة باهتمام الدوائر ذات العلاقة التي أولت مثل تلك البنوك ما تستحقه من رعاية. هنا ينبغي التوقف عند أسفل قائمة البنوك المتخصصة، وتحديدًا تلك التي تنشط في ما يعرف باسم تمويل المشروعات متناهية الصغر، كي نقف عند بنك الأسرة. تأسس كأول بنك إسلامي في الشرق الأوسط يتولى تقديم تمويل إسلامي متناهي الصغر، وبغرض أساسي للمشاركة في رفع مستوى المعيشة، وتحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية للمستفيدين من خدماته. يقوم البنك بكل ذلك من خلال تقديم خدمات مالية إسلامية قابلة للاستدامة.

مثل هذه النجاحات التي تحققت في فترة قياسية نسبيًا، لم تكن لتستطيع أن تحصر نفسها في دائرة الصناعة المصرفية وحدها. إذ كان لا بد لها من الالتفات نحو تلك المكونات التي تنشط في قطاع المال والأعمال، كي يتسنى للاقتصاد البحريني أن يشبع متطلبات الدائرة الشمولية الأوسع التي توفر خدمات متكاملة، وبمقاييس عالمية أيضا.

بعد هذه الإطلالة شبه المفصلة عن القطاع المصرفي، لا بدَّ من لفتة، ولو سريعة نحو القطاعات العاضدة لها. وليس هناك من يمكنه أن يجادل بان أنشطة التأمين جزءٌ مهم من المنظومة المصرفية المالية. وقد واكب نشاط التأمين في البحرين التطور والازدهار الذي نعمت به الحركة المصرفية منذ اكتشاف النفط وبدء إنتاجه في العام 1932م. هذا ما يرد في كتاب "تاريخ التأمين في البحرين"، لمؤلفه الكاتب علي ربيعة. وقد أسهب ربيعة في معالجة نشوء وتطور صناعة التأمين في البحرين، وتوقف عند محطات العلاقة بين هذا القطاع والحركة المصرفية.

> **ارتبطت صناعة التأمين في البحرين ارتباطًا وثيقا بدخول شركات التأمين الأمريكية والبريطانية، وذلك بهدف تقديم هذه الخدمة للمؤسسات الصناعية والخدمية**

وعلى الرغم من عدم وجود تاريخ معين يحدد بداية نشوء التأمين في البحرين بالمقاييس الدولية لهذا النشاط الحيوي. لكن الوثائق التي تمكنا من الوصول لها، تشير الى أن صناعة التأمين ارتبطت ارتباطا وثيقا بدخول شركات التأمين الأمريكية والبريطانية، وذلك بهدف تقديم هذه الخدمة للمؤسسات الصناعية والخدمية، خصوصا عند بداية تدفق النفط في البحرين في العام 1932م.

كانت البداية طبيعية ومنطقية أيضا، فقد كان من الصعوبة بمكان أن تنشأ صناعة معقدة مثل التأمين بشكل مباشر من البحرين، إذ كان لا بد من أن تمارس شركات التأمين العالمية دورها المطلوب في هذا الشأن، دون أن يعني ذلك أن البحرين كانت بيئة طاردة لصناعة التأمين، بل على العكس من ذلك، وجدناها من أوائل الدول التي رحبت بتلك الشركات الأجنبية، بل وأول من بنى جسور التعامل معها، وهكذا كانت ولادة صناعة التأمين في البحرين.



صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء يشهد حفل افتتاح المجموعة العربية للتأمين بحضور أصحاب السعادة وزراء مالية دولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة آنذاك

وفي هذا الاتجاه، يعتقد أن شركة نورثرن للتأمين التابعة لشركة الهند الشرقية (كرى ماكينزي ليمتد) هي أول من دخل سوق التأمين في البحرين قبل عام 1948م. تلتها مباشرة شركة اتحاد نرويج للتأمين في عام 1950م.

ولربما كانت كل شركات التأمين في البحرين حتى فترة ما قبل السبعينيات من القرن الماضي أجنبية باستثناء صندوق التعويضات التعاوني الذي انحصر نشاطه في تأمين المركبات وشركة البحرين للتأمين. فقد باشرت الشركتان أعمالهما قبل ذلك التاريخ.

واصل عدد شركات التأمين في البحرين طريقه في التزايد مستجيبا للانفتاح الاقتصادي والازدهار التنموي، وهما اللذان ولدا حاجة السوق لمختلف أنواع التأمين الناتج عن هذا الانفتاح.

وبحلول العام 1981م كان عدد شركات التأمين العاملة في البحرين 27 شركة من بينها 5 شركات وطنية و13 أجنبية و9 شركات معفاة. وحدثت أول قفزة ملموسة في هذا القطاع بحلول العام 1990م، حيث أصبح مجموع شركات التأمين 62 شركة، من بينها 9 شركات وطنية و13 شركة أجنبية و40 شركة معفاة.

من جانبه يرى الرئيس التنفيذي لشركة سولاداراتي القابضة أشرف بسيسو أن هناك إمكانية متزايدة لنماء التأمين الإسلامي مستقبلا في سوق التأمين في البحرين مقارنة مع دول الخليج الأخرى بفضل توفر البيئة المحلية المناسبة.

وحول هذا القطاع يتحدث وزير التجارة الأسبق ورئيس مجلس الشورى الحالي علي صالح الصالح قائلا: "كانت البورصة حينذاك تابعة لوزارة التجارة وكان وزير التجارة رئيسا لمجلس إدارة البورصة، وكانت شركات التأمين تحت مسؤولية وزارة التجارة أيضا. ولكن منذ العام 2002م، تم تحويل مسؤولية الرقابة على البورصة وشركات التأمين الى مصرف البحرين المركزي".

هنا يبرز دور البحرين، الذي سهل عمليات دخول تلك الشركات إلى الأسواق المحلية، عن طريق توفير البيئة الوطنية الجاذبة لها، والقادرة على خلق مصالح مشتركة بينها وبين الأسواق المحلية.

هذا الحديث عن تلك النجاحات التي حققتها البحرين في قطاعات المال المختلفة من مصارف وتأمين، لا يعني إطلاقا أن المسيرة اتجهت في خط مستقيم، لا يعرف التعرج. ويعود ذلك إلى الأزمات التي أحاطت بالمنطقة العربية، وعلى وجه الخصوص خلال الفترة الممتدة التي نتحدث عنها، والتي كانت لها انعكاسات عميقة. كما كان البعض منها معقدا ومحصورا فيه، على صناعات التأمين والمصارف على حد سواء.

لذلك ينبغي التنويه هنا إلى أن المنطقة العربية عرفت الكثير من المصاعب، وتعرضت للعديد من الظروف المعقدة خلال الفترة من 1950 – 2019م. ورغم كل ذلك نجحت البحرين، إلى حد بعيد، في مواجهة تلك الظروف والتعامل معها بحرفية جنبتها مثالب تلك المرحلة، وحالت دون انعكاس نسبة لا بأس بها من تلك السلبيات على أداء تلك المصارف وشركات التأمين العاملة فوق أراضيها.

ولإلقاء بعض الضوء، الذي يعين على تشخيص معالم تلك المرحلة وتداعياتها توجهنا بالسؤال إلى السيد عبد الله سيف عن الأحداث التي واجهتها البحرين إبان كونه محافظًا لمؤسسة نقد البحرين، فقال: "من بين كل تلك الأحداث، بالنسبة إلى المرحلة المعاصرة، يمكن رصد الأحداث التالية: أزمة سوق المناخ في الكويت عام 1982م، والحرب الإيرانية العراقية (1980 - 1988م)، وغزو العراق للكويت 1990م، وحرب تحرير الكويت 1991م، وتزوير العملة البحرينية الورقية من فئة الـ 20 دينارا. جميع هذه الأحداث كان لها الأثر السلبي على مملكة البحرين، وبعضها على دول المنطقة، لكن، ولله الحمد، بيقظة وكفاءة الأجهزة المعنية في الدولة، فقد تم التعامل مع آثار الأحداث بجدارة والاستفادة بأخذ العبر منها."

ولكونه وزيراً سابقاً للمالية والاقتصاد الوطني، سألناه أيضا عن دور الوزارة في تسهيل عمل المصارف في البحرين، فأجاب قائلا: "على المستوى الرسمي يستلزم هذا المنصب على شاغله أن يحضر جميع اجتماعات الدولة ذات العلاقة المالية والاقتصادية. وقطاع المصارف هو المساهم الثاني بعد القطاع العام في مكونات الناتج المحلي الإجمالي، كما يتطلب هذا المنصب تمثيل البحرين في المحافل الدولية ذات العلاقة بالقطاع المالي والمصرفي."

ورغبة منا في المزيد توجهنا إلى السيد عبد الله سيف بهذا السؤال "لو قسمنا مسيرتكم الى مراحل فما هي المحطات المفصلية خلالها، وما الذي يميز الواحدة منها عن الأخرى؟ فأجاب:

"يجمع هذه المسيرة التجانس في طبيعة نشاطها وعلاقتها البينية على المستوى الرسمي والخاص. ويجمعها المال والاقتصاد. ولا بد، ومن باب الإنصاف وقول الحقيقة أن أتوقف عند السيرة العطرة لصاحب العظمة المغفور له الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، الذي من حقه علينا أن نقدِّر دوره في التقدم الذي شهدته البحرين في طريق بناء الدولة الحديثة، ورسم معالم الحكم الذي يديره. وسوف أحدد ذلك في إطار النهضة المصرفية والمالية التي نعمت بها البحرين خلال عهده الممتد من 1961 – 1999م. فكثير من الإنجازات، سواء تلك التي أشرت لها، وأكثر منها، قد تمَّ في فترة حكم الشيخ عيسى، وله يعود الفضل في ترسيخ معالمها."

ثم يمضي سيف مشيرا إلى أن "هذا يقودنا بطبيعة الحال إلى الدور المميز الذي مارسه صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء، الذي كان الذراع اليمين لأخيه صاحب العظمة المغفور له الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، والجهة التي تنقل رؤية الحكم من التصور الذهني إلى أرض الواقع."

> **قام مصرف البحرين المركزي بتأسيس صندوق تحت مسمى (صندوق الوقف)، يختص بتمويل البحوث والتعليم والتدريب في مجال الخدمات المالية الإسلامية**

"كذلك قام مصرف البحرين المركزي مؤخرا بتأسيس صندوق تحت مسمى (صندوق الوقف)، يختص بتمويل البحوث والتعليم والتدريب في مجال الخدمات المالية الإسلامية. وهو يعمل في شراكة مع القطاع والهيئات المعنية بوضع المقاييس وتوحيد المعايير المتبعة في الأسواق."

بطبيعة الحال لم يكن للحركة المصرفية في البحرين، أن تقصر علاقاتها المهنية، أو حتى الخدمات التي تقدمها للسوق، دون أن يكون هناك إشراك للمرأة البحرينية فيها.

حول هذا الموضوع كان لنا لقاء مع واحدة من أوائل الفتيات اللواتي التحقن بالعمل المصرفي، وهي السيدة عائشة يوسف بن يوسف فخرو التي تقول: "نلت شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة دمشق. كان المجال المتاح أمامي هو الالتحاق بوظيفة التدريس، التي لم أكن أجد فيها ما أطمح له. التحقت حينها ببنك البحرين الوطني، براتب قدره 60 دينارا، وهو مرتبٌ معقول نسبيا مقارنة بمعدلات المرتبات في تلك الحقبة. لكني ما زلت أذكر أن زميلي في البنك كان يتقاضى 90 دينارا رغم أني أحمل مؤهلاً جامعيا بخلافه. لا أنسى هنا تلك المساعدة التي قدمها لي المدير التجاري للبنك محمد أحمدي، الذي أتاح لي تجربة العمل في معظم الدوائر المهمة في البنك. ما أثلج صدري هنا هو حسن أدائي لما طلب مني، وكان ذلك بشهادة الجميع. عُينت بعدها في



صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة عاهل البلاد المفدى رئيسة المجلس الأعلى للمرأة تكرم الرئيس التنفيذي لشركة سيكو نجلاء الشيراوي ببورصة البحرين في يوم الاحتفال بيوم المرأة البحرينية في العام 2015م

منصب موظف بنك إداري. وقد بلغت هذا المنصب في فترة قصيرة نسبيا أقصر من تلك المتوقعة من المسؤولين في البنك. لم أكن الفتاة البحرينية الوحيدة التي عملت في بنك البحرين الوطني حينها، فقد كانت هناك الأخت نعيمة بوشيخة، بنت المطرب المعروف عبد الله بوشيخة."

كانت تلك المقدمة، فقد تغيرت الصورة جذريا، منذ ذلك التاريخ الذي سردته عائشة فخرو، وهذا ما ينوه به رئيس مجلس إدارة بورصة البحرين عبد الكريم بوجيري حين يورد قائلا: "لا يختلف الأمر عندنا في البحرين، فالتعليم النظامي والخاص كما أسلفنا، متاحٌ للجنسين منذ بداية القرن العشرين، وفرص المرأة للعمل أصبحت أكثر قبولا منذ منتصف القرن العشرين." وللحصول على صورة أشمل لوضع المرأة البحرينية في القطاع المالي والمصرفي في البحرين، دعونا ننظر إلى محتويات ونتائج الدراسة التي حملت عنوان "وضع المرأة في القطاع المالي والمصرفي في البحرين: التحديات والفرص" التي قام المجلس الأعلى للمرأة برعايتها، وأعدها في العام 2016م السيد عادل إسماعيل العلوي.

وقد شملت الدراسة عاملات ما زلن في العمل وعاملات أخريات تركن العمل في قطاع المصارف. وقد كان عدد العاملين البحرينيين في القطاع المصرفي 14675 منهم 37% نساء بحرينيات والذي يمثل 25% من مجمل العاملين في القطاع بمن فيهن الأجانب. وبينت الدراسة بأن 8% من النساء العاملات في القطاع وصلن إلى عضوية مجالس إدارة شركات وبنوك، بينما الأغلبية للرجال بنسبة 92%. وأضافت نتائج الدراسة بأن 4.5% من النساء العاملات حصلن على منصب الرئيس التنفيذي بينما الرجال حصلوا على 92% من نفس المنصب.

ومع ذلك فإن البحرين قد قامت بخطوات متعددة لتشجيع المرأة على المشاركة في جميع المجالات، وقامت بتوفير كل الإمكانات حتى تكون المرأة في وضعها الصحيح كعضو فاعل في المجتمع .

وتحت عنوان "المرأة في المصارف" أوردت مجلة المصرفيين في عددها الصادر في شتاء 2015م ص 11 المعلومات الآتية بخصوص عمل المرأة في البحرين: "لقد وصلت نسبة النساء إلى 35% من مجمل العاملين في البحرين. كما ارتفعت نسبتهن إلى 23% من مجمل العاملين في مناصب تنفيذية، كما احتلت المرأة البحرينية ما يقارب من 40% من مجموع فريق المديرين."

وفي ما يتعلق برصد النساء اللواتي تبوَّأن مواقع قيادية في البحرين، يمكن الإشارة إلى وصول أول بحرينية وخليجية إلى مركز رئيس قسم خدمات العملاء في البنوك. وتكرر الأمر ذاته في منصب الرئيس المالي، ونلمسه في مناصب قيادية كثيرة أخرى ليس هذا الكتاب مجال رصدها جميعًا.

وليس هناك أفضل من يروي حكايات نجاح المرأة البحرينية في هذا المجال سوى المرأة ذاتها، فتوجهنا للقاء السيدة صباح المؤيد المدير العام الأسبق لبنك الإسكان التي أجابت على سؤالنا، "كونك امرأة، وصلت إلى هرم الإدارة التنفيذية نتيجة لإصرارك وتفانيك في أداء عملك. هل تعتقدين بأن القطاع المصرفي لا يزال يشجع المرأة بتأمين الحقوق المتساوية بينها وبين الرجال؟"، فردت بالقول: "إن النساء البحرينيات سعيدات بوجود قيادة حكومية تعتنق وتتيح مبدأ المساواة في تكافؤ الفرص للرجل والمرأة. إن الدور الذي يلعبه المجلس الأعلى للمرأة كبير جدا والذي ساعد على فتح الطريق للمرأة كي تتبوأ أعلى المناصب في المؤسسات والسلك الحكومي والقطاع الخاص على حد سواء. تحت هذه المظلة ينضوي قطاع المال والمصارف. وقد مارس مجلس التنمية الاقتصادية دورًا رياديًا تشجيعيا يسجل له، وذلك من أجل وصول المرأة البحرينية إلى مناصب قيادية في مجالس إدارة الشركات الحكومية.

وعند سؤالنا الرئيس التنفيذي السابق لشركة سيكو الأستاذ طوني ماليس عن جو العمل والبحرنة، وعمل المرأة لدى سيكو قال: "نحن سعيدون، بل فخورون لكون نسبة البحرنة في الشركة تزيد عن 70%. وكذلك كان لنا اهتمام خاص في تدريب البحرينيين والاهتمام كذلك بالعنصر النسائي. وقد تم تعيين امرأة في منصب الرئيس التنفيذي عندما تركت سيكو والتي كانت مساعدة لي لمدة سنتين." إن تمثيل المرأة في مختلف مستويات العمل مهم جدًّا، ولكن التحديات ستبقى والطرق مفتوحة للنساء كي يسلكن الطريق بإصرار للوصول الى منصب الرئيس التنفيذي. ويبقى الوصول إلى المناصب القيادية مهمة صعبة ومعقدة في آن، لكن الاستمرار في الصعود، وحسن الأداء في كل مرحلة من مراحل الصعود أمر يفوق كل شيء آخر."

وطرحنا نفس السؤال على الرئيس التنفيذي لشركة الأوراق المالية سيكو نجلاء الشيراوي فأجابت: "كوني امرأة عملت في قطاع المصارف من أسفل قاعدة الهرم حتى بلغت قمته، هو أمر في غاية الأهمية لي شخصيا، وللمرأة البحرينية على وجه العموم. لكن ينبغي تسجيل ملاحظة في غاية



هذه الصفحة

صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة عاهل البلاد المفدى رئيسة المجلس الأعلى للمرأة تكرم رئيسة مجلس إدارة مصرف السلام السابقة الشيخة حصة بنت خليفة آل خليفة في يوم الاحتفال بيوم المرأة البحرينية في بورصة البحرين في العام 2015م

الصفحة المقابلة

صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء يصافح السيدة صباح المؤيد المدير العام الأسبق لبنك الإسكان عند استقباله مجموعة من المدراء التنفيذيين لبعض البنوك

الأهمية، وهي أن التحديات التي تواجهها المرأة هي ذاتها التي يواجهها الرجل في المصارف، وهذا يعطى الفرصة لاقتناص الفرص وعمل الفارق في قطاع له أهمية خاصة في الاقتصاد الوطني وفي نطاق تأهيل الموارد البشرية الوطنية الكفؤة والملائمة."

وتمضي الشيراوي مسترسلة: "المرأة بصفة عامة تصل إلى المناصب العليا في أية مؤسسة، فالقطاع المصرفي لا يشكل حالة استثنائية، وفق العمل بمبدأ تكافؤ الفرص. وتترك الأمور إلى الشخص في اختيار الطريقة لشغل المناصب التي يرى فيها تحديا، ويرغب، بإصرار في الوصول لها. إن المرأة في القطاع المالي تمثل ما يقارب من 30% من مجمل العاملين. لكن بنسبة أقل على مستوى أعضاء مجلس الإدارة والإدارات التنفيذية. ليست الأمور بالسهولة التي يعتقدها البعض. ولا بد لنا من التوقف هنا عند الدور الرئيسي الذي ما تزال تمارسه المرأة البحرينية عندما يتعلق الأمر بمسؤوليات تكوين أسرة مستقرة تؤسس لمجتمع متطور."

لقد ساعد المرأة البحرينية على الوصول إلى ما وصلت إليه وجود نظام تعليمي متكامل بدأ من بداية العام 1919م، وتطور من حسن إلى أحسن، ليصبح حقا مكتسبا للفرد، وإلزاميا في مراحله المبكرة. تناغم ذلك مع الحرص على إعادة رسم استراتيجية التعليم ودخول البحرين مرحلة الاستخدام المتطور للتكنولوجيا في التعليم. ويندرج ذلك من خلال مشروع جلالة الملك حمد لمدارس المستقبل في العام 2005م. ويهدف المشروع ربط جميع مدارس البحرين بالشبكة الإلكترونية وتفعيل التعلم الإلكتروني ليكون داعما أساسيا للتعليم.

ومن الضرورة بمكان التوقف عند مساهمة المرأة البحرينية في مسيرة الحركة المصرفية وتطورها. فكما لمسنا كان لها حضور مباشر منذ انطلاقة تلك الحركة. وتطور ارتقاء المرأة البحرينية نحو المناصب العليا صاحبة صنع القرار في المؤسسات المالية طرديا مع تزايد عدد التحاق الفتيات البحرينيات بمعاهد وجامعات الدراسات العليا، وخاصة تلك التي توفر مناهجها مادة غنية في مجالات المال والأعمال المختلفة.

ولا يمكن لمن يرصد تقدم الحركة النسائية البحرينية أن ينكر الجهود العظيمة والمشكورة التي تبذلها صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة عاهل البلاد المفدى رئيسة المجلس الأعلى للمرأة، من خلال اهتمامها الكبير وقيادتها للمجلس الأعلى للمرأة والذي تقوم من خلاله برسم استراتيجيات ذات توجه مستقبلي لتمكين المرأة من خلال التعليم والتدريب والتأهيل. كل هذه الاستراتيجيات تصب في صالح المرأة البحرينية وتطوير قدراتها.





مبنى المؤسسة العربية المصرفية وسط مجموعة من المؤسسات
المصرفية في المنطقة الدبلوماسية بالمنامة





الفصل الثامن

نظام مصرفي يتجاوز الأزمات



منظر عام للمنطقة الدبلوماسية المركز المالي للبحرين يتوسطه مبنى بنك اليوباف العربي الدولي الحائز على عدة جوائز لأفضل تصميم هندسي معماري ومجموعة أخرى من المؤسسات المالية والمصرفية

لا بـدَّ من التأكيـد هنـا أن الأزمـات الاقتصاديـة هي من السمـات اللصيقـة بمرتكزات النظام الرأسمالي. وليس هناك من يجادل في دورية تكرارها حتى في أعتى الاقتصادات الدولية وأشدها رسوخا. من هنا فإن قياس متانة أي اقتصاد رأسمالي، لا يتم من خلال تعرُّض هذا النظام الاقتصادي لأزمة مالية ما في مرحلة من مراحل نموه، بقدر ما يقاس ذلك بقدرة ذلك النظام على التعافي من تلك الأزمة، والتخلص من ذيولها.

ولذلك نرى أن تركيز علماء الاقتصاد ينصب على تفسير مسببات الأزمة، والدوافع التي تقف وراءها. وينطلقون من ذلك نحو اقتراح الحلول المناسبة للتعافي منها، و يتواصل من خلال ذلك إلى وضع الوصفات المختلفة، التي تتراوح بين استئصال جذورها، ووضع كلما يحول دون تكرارها.

في هذا السياق يعرف الدكتور زكريا شعباني الأزمة المالية بأنها "انخفاض حاد ومفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول سواء أكانت مادية (آلات)، أو مالية (الأسهم)، أو حقوق ملكية للأصول المالية (المشتقات المالية). كما أنَّ الأزمة المالية بشكل عام تنقسم إلى قسمين أساسيين، القسم الأول يعتمد على العملة والانخفاض المالي المفاجئ، والقسم الثاني يحتوي على الديون والصناعة المصرفية."

وكان العالم خلال الفترة الممتدة بين عامي 1980 – 2019م، مسرحا لمجموعة من الأزمات السياسية والاقتصادية. البعض منها كانت أصوله عالمية، في حين كانت مصادر الأخرى إقليمية، ولم تكن السوق البحرينية في منأى عن تلك الأزمات، ولا مستقلة عنها.

وقد لمسنا أن بعض تأثيرات تلك الأزمات كانت قاسية على الأسواق البحرينية. وكادت أن تعصف بها لولا متانة هذه الأسواق، ورسوخ التشريعات التي تنظّم حركتها، والقوانين التي تسيرها. والحديث هنا لا يتوقف عند تلك الأزمات الآنية الضحلة التي تمرُّ مرور سحب الصيف، بل يسهب بتمعن في تلك التي تمسُّ بنية الأسواق المالية، وتستهدف ركائزها.

تجدر الإشارة هنا إلى أن قادة دول مجلس التعاون الخليجي، ومن بينهم البحرين لا يكفون عن الالتقاء، والتباحث عند تعرض العالم لأيٍّ من الأزمات التي من شأنها أن تؤثر على مسارات الاقتصاد الخليجي. لمسنا ذلك في قمة ديسمبر 2009م، إثر انفجار أزمة الرهن العقاري الأمريكية، وتداعياتها على الصعيد العالمي. ففي تلك القمة، "بحث قادة الدول الخليجية خلال قمتهم السنوية في مسقط الأوضاع الاقتصادية في بلادهم على ضوء الأزمة المالية العالمية، وانخفاض أسعار النفط، بينما يؤكدُ محللون أن هذه الدول ستتمكن من اجتياز المرحلة الصعبة في العام 2009م بفضل فوائض العائدات النفطية السابقة."



صاحب العظمة المغفور له الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة يترأس جلسات مؤتمر القمة الثاني لدول مجلس التعاون الخليجي المنعقد في المنامة في العام 1982م

وفي هذا الصدد، قال الأمين العام لمجلس التعاون - حينها - عبد الرحمن العطية في مقابلة مع صحيفة الحياة اللندنية "القادة سيدرسون الموضوع (الأزمة المالية) من منطلق الإدراك العميق لأهمية وضرورة تفعيل الرؤية المشتركة بين دول المجلس، مبينًا أن دول المجلس تملكُ من المعطيات ما يساعدها على تخطي هذه الأزمة بسلام". وبرر العطية تفاؤله باستفادة هذه الدول «من الفوائض المالية التي حققتها خلال السنوات الخمس الماضية فضلا عن التأثيرات والانعكاسات الإيجابية للسياسة المتحفظة التي انتهجتها المؤسسات المالية الخليجية في مواجهة الأزمة المالية العالمية."

لقد عانت السوق البحرينية من مجموعة من تلك الأزمات العاتية التي امتدت، بشكل منفرد، لفترة تقترب من ربع قرن. ويمكن رصد الأبرز والأسوأ بينها في تفاصيل تلك التي هبَّت عواصفها على العواصم الخليجية، بما فيها تلك الدول المجاورة.

نبدأ أولاً بالخليجية، الأعمق تأثيرًا بينها وهي أزمة سوق المناخ الكويتي (1979 - 1982م). ومن دون الحاجة للدخول في تفاصيل الأسباب التي قادت إلى انفجار أزمة سوق المناخ في الكويت، يمكن التوقف عند لحظة انخفاض مؤشر مناخ تلك السوق من 240 نقطة في مارس 1982م إلى 110 نقاط في أغسطس من العام ذاته. هذا يعكس تدهورًا متصاعدًا تجاوز نسبة 50% خلال فترة



السيد إبراهيم عبدالكريم وزير المالية الأسبق يحضر حفل تكريم رئيس بنك تشيس مان هاتن

قصيرة نسبيًّا لم تتجاوز ستة أشهر. ثم جاءت الطامة الكبرى عندما أفصحت واحدة من أكبر الشركات التجارية عن عجزها عن سداد ديونها. أمام هذا الوضع لم يكن هناك ما يحول دون انفجار ما يمكن وصفه بـ "فقاعة المناخ."

ولم يمض أكثر من ستِّ سنوات على تلك الأزمة حتى وجدت دول الخليج العربي نفسها أمام حرب طاحنة، اندلعت بين اثنتين من أكبر الدول المجاورة لمنظومة مجلس التعاون الخليجي، وهما العراق وإيران.

استمرَّت الحرب بين الدولتين لمدة ثماني سنوات، مخلفة وراءها خسائر اقتصادية فادحة، ويلخص الدكتور توفيق المراياتي حجم الخسائر الاقتصادية لتلك الحرب التي استمرت بين الأعوام 1980-1988م، مبينًا بالقول "بعدما انقشعت الحرب عام 1988م، تعرَّض العراق لخسائر اقتصادية قدرت بـ (452) مليار دينار بما يعادل (10) أضعاف معدل الناتج المحلي الإجمالي أثناء فترة الحرب (1980-1988م). وفي عام 1986م انهارت أسواق النفط، وهبطت معها الإيرادات النفطية إلى أدنى مستوى، حيث بلغت (6.9) مليار دولار، وبعد قرار الأوبك باستقرار إنتاج البلدان الأعضاء زادت إيرادات العراق الى (11.4) مليار دولار، ثم انخفضت إلى (11) مليار دولار عام 1988م، ثم ارتفعت ثانية إلى (14.5) مليار دولار عام 1989م، أو ما يعادل (55%) من الإيرادات المتحققة عام 1980م والتي بلغت (26.4) مليار دولار. إزاء هذه التذبذبات في إيرادات

هذا المصدر الحيوي وجب على الحكومة العراقية موازنة المطالب الملحَّة العديدة التي شملت الحاجة لاستيرادات أكثر، وخدمة الديون الخارجية، والإنفاق على إعادة الإعمار والتنمية، وتمويل نفقات الحكومة الاعتيادية وإعداد برامج طموحة للتصنيع العسكري."

تكشف تلك الصورة القاتمة فداحة الخسائر التي امتدت ذيولها لتطال منطقة الخليج العربي، حيث لم تكن البحرين بعيدة عنها، بل وجدنا تأثيرها في البحرين أسرع من الدول الخليجية الأخرى، لذا اتجهت لإعادة هيكلة بعض من أركان اقتصادها، كي تتمكن من تجاوز تلك الأزمة التي ولدتها تلك الحرب، بأقصى سرعة ممكنة، وبأقل قدر من الخسائر المحتملة.

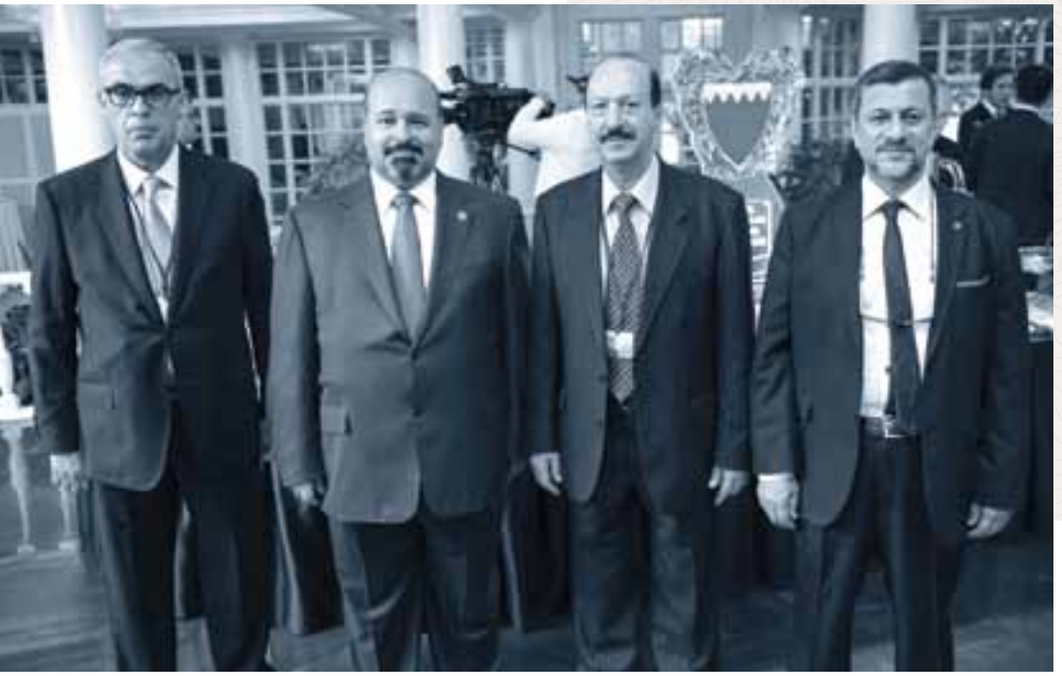
وإذا ابتعدنا جغرافيا عن منطقة الخليج العربي، فسوف تصدمُنا عاصفة أزمة ما عرف حينها بالاثنين الأسود. ففي ذلك اليوم، وتحديدا 19 أكتوبر 1987م، تهاوت البورصات العالمية، بعد أن فاقت خسائرها الضخمة كل التوقعات حينها، كما ضربت وفي فترة قصيرة نسبيًّا الولايات المتحدة الأميركية. حينها، وعلى نحو مباغت، انخفض مؤشر داو جونز الصناعي بمقدار 508 نقطة إلى 1738.74 نقطة، واختفت، في أسرع من لمح البصر، ملايين الدولارات من أسواق الأسهم في كبرى البورصات العالمية، وإلى الآن وعلى الرغم من البحوث والدراسات والمناقشات التي تمت، لم يعرف السبب الحقيقي وراء ما حدث أو من هو المسؤول عما حدث.

> **اتجهت البحرين لإعادة هيكلة بعض من أركان اقتصادها، كي تتمكن من تجاوز تلك الأزمة التي ولدتها الحرب الإيرانية - العراقية بأقصى سرعة ممكنة، وبأقل قدر من الخسائر المحتملة**

وسمي ذلك اليوم لاحقا بـ "الإثنين الأسود"، إذ خسر فيه اقتصاد هونغ كونغ على سبيل المثال، 45.8% من قيمته، في حين خسر الاقتصاد الأسترالي 41.8% من قيمته، أما الخسائر البريطانية فكانت أكبر، وقدرت بقيمة 60%.

وفسر بعض المحللين الماليين أن ما جرى كان نتيجة خلافات حول السياسات النقدية أو مخاوف من التضخم، وكان أحد أسباب تلك الأزمة التلاعب في أسعار السندات ذات الفائدة المتحركة، والمغالاة في عدد مرات بيعها وشرائها ما خلق سوقا متضخمة غير حقيقية، وجعل أسعار تلك السندات تقيَّم بأقل من قيمتها الحقيقية. وقدرت الخسائر حينها "بما يقارب 500 مليار دولار في يوم واحد فقط، وهي أكبر نسبة هبوط خلال يوم واحد في التاريخ."

ويسجل أنه "خلال يوم الإثنين الأسود شهد ارتفاعًا مقداره 5% في أعداد الداخلين إلى المشافي فاق الحد المعتاد."



هذه الصفحة

وزير المالية السابق معالي الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة والسيد رشيد المعراج محافظ مصرف البحرين المركزي مع بعض الضيوف في الحفل الذي أقامته جمعية مصارف البحرين في واشنطن في العام 2017م

الصفحة المقابلة

وزير المالية معالي الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة والسيد رشيد المعراج محافظ مصرف البحرين المركزي والسيد عدنان يوسف رئيس مجلس أمناء جمعية مصارف البحرين في الحفل الذي أقامته الجمعية في واشنطن في العام 2017م

ولم يكد الاقتصاد الخليجي، وفي القلب منه الاقتصاد البحريني، ينهض بعد تصديه لكل تلك الأزمات، حتى استفاق سكان الخليج صبيحة يوم الخميس الموافق 2 أغسطس 1990م، على أصوات طبول الغزو العراقي للكويت.

ففي ذلك اليوم بوغت الكويتيون بالقوات العراقية تنتشرُ في شوارعهم، عندما قام العراق بغزو الكويت التي تم تحريرها في 26 فبراير 1991م بمساعدة أمريكا ودول التحالف. هذه الأزمة تسببت بكثير من الخسائر البشرية والمالية التي تحملت الكويت كثيرًا من تبعاتها إضافة الى تحمل بقية دول الخليج نصيبها من الأزمة في شكل فرص اقتصادية ضائعة. وفي البحرين، كان نصيب بعض المصارف من تلك الخسائر كبيرا؛ فدولة الكويت قامت بحصر ديون الشركات الكويتية المستحقة للبنوك الأجنبية ومنها بعض مصارف موجودة في البحرين وقيمتها بحسب ما كانت عليه أصول وخصوم الشركات الكويتية المعنية. ولذلك أصبحت قيم بعض القروض المستحقة لمصارف في البحرين أقل من القيم التي منحت بموجبها القروض، إضافة إلى ذلك اضطرت المصارف الموجودة في البحرين والمقرضة لشركات في الكويت بتجنيب مخصصات للفروقات التي نتجت عن إعادة التقييم لميزانيات الشركات الكويتية.

وكانت لجنة قد تشكلت في العام 1991م، تحت إمرة الأمم المتحدة قد قدرت خسائر الكويت وحدها جراء ذلك الغزو بحوالى 52,4 مليار دولار، لكن الهيئة العامة لتقدير التعويضات قدرتها بقيمة

92 مليار دولار، هذا بالإضافة إلى تدمير البنية التحتية في البلاد والمؤسسات والمنشآت الحكومية ومصادرة وثائق الدولة وأرشيفها الوطني.

رغم كل ذلك، لم تؤثر تلك الأزمة على نحو عميق في أداء الاقتصاد البحريني، وعلى وجه الخصوص القطاع المصرفي منه، إذ كان قادرًا حينها على مواجهة تلك الأزمات، والخسائر التي أفرزتها، والظروف السلبية التي واكبتها. واستطاعت البحرين، بفضل البنية القوية لأسواقها المالية، خصوصًا القطاع المصرفي منها، أن تقلص من تداعيات تلك الخسائر، وأن تواصل سيرها نحو الأمام من أجل الاحتفاظ بتوازن اقتصادها أمام مثل تلك الأزمات المفاجئة.

وفيما كان العالم يقترب من الألفية الثالثة، وتحديدًا في العام 1997م، بدأت تتلبد فوق سماء الأسواق في شرق آسيا غيومُ عاصفة تنذر بأزمة جديدة، وبين ليلة وضحاها تحولت "معجزة الاقتصاد الآسيوي" إلى كارثة اقتصادية في يوليو من عام 1997م، وقد أشارت أصابع الاتهام



حينها إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي خفضت مستويات الفائدة لتبدو أميركا أكثر جاذبية للمستثمرين مما تسبب بتلك الأزمة.

مما سبق ذكره في هذا الكتاب، نجد أن عدد مصارف الأفشور في البحرين قد ازداد منذ إصدار الرخصة الأولى في العام 1975م ليصل الى ما يقارب 75 وحدة في عام 1984م. وبطبيعة الحال، فإن نشاط معظم تلك الوحدات يغطي دول منطقة الخليج ودول الشرق الأوسط وآسيا وأوروبا وأمريكا، أي يغطي جميع مناطق العالم. وحدوث أية أزمة مالية في العالم لا بد وأن يؤثر على كل أو بعض المصارف في البحرين. فأزمة المناخ في الكويت على سبيل المثال أثَّرت سلبًا على عدد كبير من المصارف في البحرين، خصوصا تلك المصارف التي كانت فيها ملكيةٌ لأطراف كويتية، وتلك التي كانت تتعامل في منح قروض وتسهيلات مصرفية إلى شركات أو أفراد في الكويت.

الحرب بين إيران والعراق هي الأخرى أثرت سلبا في مستويات المعاملات المصرفية للبنوك العاملة في البحرين مع نظرائها في العراق، وبالتالي انقطع معظمُ أو كل أشكال المعاملات المصرفية مع العراق وأصبح الحكومة العراقية مدينة لمصارف عاملة في البحرين. وبمرور الزمن كان لزاما على البنوك المقرضة تجنيب مخصصات للديون المستحقة لها من قبل بعض المصارف العراقية.

"أثَّرت أزمة المناخ في الكويت على سبيل المثال سلبًا على عدد كبير من المصارف في البحرين، خصوصا تلك المصارف التي كانت فيها ملكيةٌ لأطراف كويتية"

أما الأزمة العالمية في العام 1987م والتي عرفت "بالإثنين الأسود" فتأثيرها كان كبيرا على مستوى عالمي ولم تسلم المصارف في البحرين من تبعاتها، حيث تركَّز لبُّ الأزمة حول انخفاض القيمة السوقية للبورصات العالمية، وهو نتيجة للمضاربات الكبيرة في حجم مبالغ الصفقات والمغالاة في تسعير قيمة الأسهم الأمريكية ذات الفائدة المتغيرة. فبعض المصارف في البحرين التي كانت تتعامل من خلال أقسام الخزينة لديها، في هذا النوع من الأسهم تعرضت لخسائر كبيرة ولم تتعاف إلا بعد حين.

تضخمت الأزمة عندما تدحرجت ككرة الثلج إلى تايلاند والفلبين وهونغ كونغ وإندونيسيا وماليزيا مهددة بأزمة مالية غير مسبوقة. وخسر الاقتصاد التايلاندي حينها 75% من قيمته، في حين تراجعت قيمة الاقتصاد السنغافوري 60%. وبعدها أصبحت هذه الدول الآسيوية تحت مظلة الإنقاذ ضمن برامج صندوق النقد الدولي وتطلب الأمر سنوات من الخضوع لشروط شديدة للوفاء بمتطلبات صندوق النقد الدولي، والدولة الوحيدة الآسيوية التي لم تقبل الانضمام لبرنامج صندوق النقد الدولي كانت ماليزيا.

وفي العام 1997م تعرضت الأسواق الآسيوية لهزَّة مالية كبيرة أثرت سلبا في أسعار عملات إندونيسيا وتايلاند وهونج كونج وماليزيا نتيجة للتخفيض المفاجئ لأسعار الفائدة على الدولار الأمريكي. وهذا بدوره خلق صعوبات مالية لمجموعة من المصارف في البحرين، خصوصا تلك التي منحت قروضا ومنتجات مصرفية أخرى لبلدان شرق آسيا. وبالمقابل ظهرت في سوق البحرين المصرفي منتجات جديدة لم تكن موجودة قبل قيام الأزمة الآسيوية. تمثل ذلك في تخصص مجموعة من المصارف في البحرين في شراء وبيع القروض المستحقة على بعض بلدان شرق آسيا بأسعار مخصومة أي بأقل من قيمها الأصلية. فعلى سبيل المثال إذا كان كامل مبلغ القرض إلى إحدى الدول الآسيوية مليون دولار أمريكي فقد يباع من قبل بنك إلى بنك آخر بمبلغ أقل من المليون. وفي تلك الفترة كان هناك بعض جهات ومتعاملين في الأسواق المالية يعلنون عن أسعار شراء وبيع تلك الديون بشكل يومي.

وأصبح هناك أفراد ووسطاء متخصصون في بيع وشراء الديون بين المصارف الموجودة في البحرين ونظرائها على مستوى العالم، وليس فقط في ديون البلدان الآسيوية بل ديون الدول الأخرى في أوروبا وأمريكا اللاتينية وغيرها.

خرجت البحرين من تلك الأزمات شبه المدمرة، بأقل الخسائر الممكنة، ولم يكن في وسع السوق البحرينية، بعلاقاتها المالية الوثيقة بتلك الأسواق المالية الإقليمية والدولية، أن تكون بعيدة كليا عن تلك التطورات. فقد كان ذلك الانهيار الاقتصادي مدمرًا، ورغم ذلك، كانت البحرين بفضل حصانة تشريعاتها المالية الأقل تضررًا، ونجحت في تلافي تفاقم الأزمة بفضل تلك التشريعات، والنزعة المحافظة في الاستثمار التي كانت تفرضها مثل تلك التشريعات.

وليس أدل من نجاح البحرين في الخروج من تلك الأزمات المتلاحقة خلال أقل من نصف قرن، سوى اتجاه البحرين نحو المزاوجة بين التكنولوجيا والخدمات التي تقدمها المؤسسات المصرفية وتلك التي تدور في فلكها، بالإضافة إلى احتفاظها بالمصارف العاملة فيها التي نجحت في امتصاص هزة تلك الأزمات.

وفوق هذا كله، رأينا بصمات الدولة من خلال مؤسسة نقد البحرين تعالج تلك الأزمات بأسرع ما تستطيع . ولعل في تجاوز أزمة تزوير العملة البحرينية في العقد التاسع من القرن العشرين الكثير من العبر التي تؤكد صلابة بنيان النظام المصرفي البحريني من جانب، ومرونته من جانب آخر.

ويسجل التاريخ هنا للموارد البشرية البحرينية التي كانت في أعلى قمة الهرم المصرفي مبادرتها في وضع الحلول المناسبة لاحتواء تلك الأزمات والخروج منها بأقل الخسائر الممكنة، والاستعداد لمواصلة الطريق بفعالية ملحوظة.



لوحة اسعار أسهم الشركات الإلكترونية
المدرجة في بورصة البحرين




BIBF
LEADING EXCELLENCE

الفصل التاسع

مؤسسات مهنية في فلك السوق المصرفية



المبنى الرئيسي لمعهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية
في منطقة الجفير الذي تأسس في العام 1989م

تعتبر تقوية علاقات السوق بمنظمات المجتمع المدني أمرًا في غاية الأهمية عندما يتعلق الأمر بوضع الاستراتيجيات القطاعية الإيجابية ضمن متطلبات تلك السوق العامة. وقد تنامت علاقات التأثير المتبادل الإيجابية بشكل طردي بين الطرفين مع النمو الذي شهدته تلك السوق من جانب، والتطور الذي عرفته تلك المنظمات من جانب آخر. يشهد على ذلك ازديادُ حضور منظمات المجتمع المدني ذات العلاقة في أنشطة السوق، إلى جانب استحداث هذه الأخيرة لكثير من الفعاليات التي تتطلب مساهمة تلك المنظمات.

ومع توجه سوق المال والأعمال البحرينية نحو التواؤم المفيد مع موجات حركة العولمة المتلاطمة، كان لا بدَّ أن يقود ذلك إلى توثيق العلاقة بين الطرفين: السوق والمنظمات.

وعليه، فمن المنطقي أن نرى تضافر جهود الطرفين من أجل بناء سوق مال وأعمال بحرينية معاصرة ومتطورة، وبالقدر ذاته منظمات مجتمع مدني ذات علاقة تمارس دورا إيجابيا في الاستجابة لمتطلبات ذلك النمو والازدهار.

ومن الضرورة بمكان تأكيد أن العلاقة التي نتحدث عنها ليست خطية أحادية البعد، لكنها معقدة وبأبعاد متعددة. مثل هذه العلاقة تفسر نجاح الطرفين في بناء، وضمان استمرار أداء المعادلة المثمرة بينهما، وفي الأنشطة المشتركة التي يقومان بها.

على أرضية هذه المقدمة المقتضبة نسرد أدناه وصفا لأنشطة المجموعة من منظمات المجتمع المدني المساندة، التي نجحت في العمل مع سوق المال والأعمال وفق تلك المعادلة.

من الطبيعي والمنطقي أيضا أن تكون "جمعية مصارف البحرين" هي أقرب تلك المنظمات، لسوق المال والأعمال البحرينية بشكل عام، والمؤسسات المصرفية على وجه خاص. وقد تأسست الجمعية في العام 1979م بموجب قرار وزاري كجمعية مهنية للبنوك العاملة في البحرين. وبدأت الجمعية أعمالَها بأعضاء بلغ عددهم 100 عضو. وكما جاء في النظام الأساسي للجمعية لا بدَّ أن تتشكل من بين أعضائها لجنة تنفيذية من 12 عضوا، يمثلون مختلف أنواع الرخص المصرفية في البحرين، وتعتبرُ تلك اللجنة أعلى سلطة في الجمعية.

وكان لا بدَّ من أجل اكتمال صورة الجمعية على النحو الذي يحدده لها نظامها الأساسي. وتكرسه الأنشطة التي قامت بها، والمشروعات التي نفذتها، أن نلتقي مع الرئيس التنفيذي الحالي لها، الدكتور وحيد القاسم، الذي استهل حديثه معنا، بالتنويه إلى "احتفال البحرين بخمس مئويات مختلفة تتحدث عن خمسة قطاعات مهمة في مسيرة الاقتصاد البحريني، وفي القلب منه القطاع المالي والمصرفي الذي استغرقت مسيرته الظافرة الفترة الممتدة من 1919 - 2019. أما القطاعات الأربعة الأخرى فهي، قطاع التعليم ووزارة الداخلية وقطاع المواصلات والبلديات."


دولة البحرين
الجريدة الرسمية
العدد ١٣٣٧ الخميس ٤ شعبان ١٣٩٩ هـ الموافق ٢٥ يونيو ١٩٧٩م السنة الثانية والثلاثون

قرار رقم (٢١) لسنة ١٩٧٩
بالترخيص في تأسيس جمعية المصرفيين وإشهار نظامها الاساسي

وزير العمل والشئون الاجتماعية :
بعد الاطلاع على قانون الترخيص للجمعيات والنوادي في البحرين لسنة ١٩٥٩ ،
وعلى الطلب المقدم من الهيئة التأسيسية لجمعية المصرفيين بتاريخ ٧٩/٤/١٠ ،
وعلى النظام الاساسي لجمعية المصرفيين ،

قرر الاتي :
مادة ـ ١ ـ

تشهر جمعية المصرفيين وفقا للائحة النظام الاساسي المرافقة لهذا القرار .

مادة ـ ٢ ـ

ينشر هذا القرار ولائحة النظام الاساسي المرافقة في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره .

وزير العمل والشئون الاجتماعية
عيسى بن محمد آل خليفة

صدر في ٢ يونية ١٩٧٩ م
الموافق ٧ رجب ١٣٩٩ هـ

نص المرسوم رقم 21 لعام 1979م بالترخيص لتأسيس جمعية المصرفيين البحرينية وإشهار نظامها الأساسي كما نشر في العدد 1337 في الجريدة الرسمية

من فوق هذه الأرضية انطلق د. وحيد نحو التغييرات النوعية التي أدخلتها الجمعية على طريقة عملها وذلك "باعتماد استراتيجية جديدة من قبل مجلس الإدارة تتناسب والتوجهات المحددة للعمل المصرفي، وتتناغم معه من حيث التكامل مع مكونات القطاعات الأخرى في مملكة البحرين. حيث إن الاستراتيجية الجديدة موجهة لإيجاد التكامل مع الجهات المختصة في الحكومة."

على هذا الأساس، والكلام ما يزال للدكتور وحيد فإن "الجمعية تنسق مع وزارة التربية والتعليم في ما يخص الممارسات الحالية والتغييرات المستقبلية في العمل المصرفي، وكيفية إدخال التشريعات ضمن برامج التعليم ومناهج الوزارة حتى يتمكن المتخرج من أن ينخرط في العمل المصرفي بمعرفة غنية تساعده على أداء عمله بطريقة أكثر فاعلية. التوجه ذاته يحكم مسيرة الجمعية في علاقتها مع الجامعات ومراكز التدريب المختلفة في البحرين حيث يتم التواصل معهم، لزيادة معرفتهم بما يهم القطاع المالي والمصرفي، كي يتسنى لهم إدراج البرامج والمواد التي تتناسب مع عمل المصارف في المقررات، من أجل المساهمة في تهيئة الخريجين للعمل في المؤسسات المالية."

ويستطرد د. وحيد قائلا: "ربما هناك حقيقة ينبغي ذكرها وهي أن البحرين التي نعيش فوق أرضها، هي بطبيعتها أرخبيل من الجزر، لكننا من غير المنطق أن نفكر كجزر متناثرة، فطبيعة الحياة المعاصرة



مجلس أمناء جمعية مصارف البحرين في العام 1998م

تقتضي أن نفكر بشكل متناسق، ومتكامل. ومن الضرورة بمكان أن يكون بيننا تنسيق مستمر بحيث تقوم كل جهة حكومية بعمل ما هو مسند إليها من أدوار ومسؤوليات، في الإطار الوطني العام المتناسق، كي تصب في نهاية المطاف في بوتقة تحقيق أهداف البلد العليا."

ولتقريب الصورة من ذهن القارئ، استل د. وحيد، مجلس التنمية الاقتصادية كمثال نموذجي لمثل هذا التفكير، "حيث إن ما يقوم به من أدوار تصب في تنفيذ رؤية البحرين 2030 وتساهم في إيجاد التكامل المنشود." وكان أول رئيس تنفيذي لمجلس التنمية الإقتصادية السيد جمال هزيم الذي إنتقل إلى المجلس بعد كونه رئيسا تنفيذيا لبنك مسقط الدولي وفي الفتره ذاتها قام مصرف السلام بالاستحواذ على بنك مسقط الدولي وأصبح السيد يوسف تقي رئيسا تنفيذيا لمصرف السلام.

وتطرق الحديثُ في نهاية اللقاء إلى "أن الحاجة باتت ملحة لنقل تجربة الأجيال الأولى الغنية ووضعها بين يدي الأجيال الشابة، لضمان انتقال الخبرة، كي يتسنى لهؤلاء الشباب اكتساب المعرفة وحمل المسؤولية، ومواصلة التطوير." وينهي د. وحيد حديثه، مؤكدا على أن " الإشارة إلى مجلس التنمية الاقتصادي ليس إلا نموذجا، فهناك العديد من المؤسسات الأخرى التي تولت تنويع مصادر الدخل القومي الذي لم يعد في الوسع استمرار اعتماده على النفط وحده كمصدر رئيس من مصادر الدخل. ونجحت في بناء النظام المطلوب لرعاية مشروعات ضمان نمو واستمرار عمل المؤسسات المتوسطة والصغيرة، بوصف كونها العمود الفقري لاقتصاد البحرين الباحث دوما، وعلى نحو استراتيجي، عن تنويع مصادر الدخل القومي، كما تشير لذلك رؤية 2030."

وتأتي بعد جمعية مصارف البحرين في الأهمية من حيث علاقات التأثير الإيجابية المتبادلة بين سوق المال والأعمال البحرينية على وجه الخصوص المصارف العاملة ومنظمات المجتمع المدني "جمعية التأمين البحرينية" التي تأسست في العام 1993م. تتمتع الجمعية بشخصية اعتبارية وميزانية مستقلة، ويختص مصرف البحرين المركزي وحده بالموافقة على إنشاء مثل هذه الجمعيات، واعتماد أنظمتها الأساسية، وتسجيلها وإشهارها، والإشراف عليها.

مكانة خاصة ومتميزة يحتفظ بها أيضا معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية، بفضل العلاقة المالية التي تربط بين هذا المعهد، والمصارف العاملة في البحرين. افتُتح المعهد في العام 1981م تحت مسمى "مركز البحرين لتدريب المصرفيين"، وبسياسة محددة تناسب حاجة القطاع المصرفي للتدريب. وفي العام 1994م زاد عدد المشاركين في تلقي التدريب من المركز في السنة الأولى من 213 الى 3572 متدربا ما نتج عنه تحول كامل في النظر إلى المركز والحاجة إلى تغيير الاسم ليصبح "معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية."

وقد ساهم المعهد منذ إنشائه في تأهيل ما يقارب 340,000 منتسب له. ولم تعد خدماته مقتصرةً على المقيمين في البحرين. فصار يؤمه متدربون مما يقارب من 63 دولة، بفضل مستوى الجودة العالية التي باتت تنعم بها مقرراته. وحرصت الإدارة على أن تنصب مخرجات المقررات على المجالات ذات العلاقة بقطاعات المال والأعمال والاقتصاد المختلفة.

> **"مكانةٌ خاصةٌ ومتميزة يحتفظ بها أيضا معهدُ البحرين للدراسات المصرفية والمالية، بفضل العلاقة المالية التي تربط بين هذا المعهد، والمصارف العاملة في البحرين"**

ضاعف هذا من عدد ونوع الخدمات، والمنتجات، والمقررات التي بات يوفرها المعهد، حتى وصل عددها إلى أكثر من 400 مؤهل أكاديمي ومهني في العمل المصرفي، والتأمين، والمحاسبة، والتمويل الإسلامي، والموارد البشرية، والإدارة، والقيادة، وإدارة المشاريع.

أما على المستوى الأكاديمي والتعليمي، فقد بات المعهد يمارس دورا محوريا ومهما في تدريب الموارد البشرية الطموحة في منطقة الشرق الأوسط. وأصبح يقوم بتخريج ما يقارب 20,000 متعلم سنويا في مختلف تخصصات وتفريعات الأعمال ومختلف قطاعات الاقتصاد، ومن عشرات الدول، بالإضافة إلى مملكة البحرين.

في هذا الاتجاه، ومن أجل بناء سياج مرن قادر على عضد المؤسسات المالية، شجعت البحرين تأسيس المنظمات المهنية، ونظيرتها المدنية ذات العلاقة المباشرة، أو حتى غير المباشرة بالشركات الضالعة في صناعة المال وتجارته.



هذه الصفحة
صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد
آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب
الأول لرئيس مجلس الوزراء في زيارة إلى معهد
البحرين للدراسات المصرفية والمالية

الصفحة المقابلة
إحدى الدورات التدريبية في معهد البحرين
للدراسات المصرفية والمالية



كل هذا يفسر لماذا لم تكتف البحرين بإتاحة المجال أمام المصارف الإسلامية، وتشجيعها كي تمارس أعمالها من البحرين بفضل التسهيلات التي كانت تنعم بها والقوانين واللوائح المرنة والمتطورة التي تسهِّل عمليات وإجراءات الحصول على رخص تجارية، بل تجاوزت أيضا من خلال تأهيل البيئة التجارية والمصرفية البحرينية، وتطويرها، كي ترقى إلى نظيراتها العاملة في أسواق عالمية كفؤة. فارتقت البحرين جراء كل ذلك، كي تتحول إلى بيئة حاضنة متكاملة، قادرة على استقطاب المؤسسات الناجحة في أعمال المال والصيرفة الإسلامية.

تكامل ذلك مع وضع شروط وإجراءات تنظيم عمل المصارف الإسلامية في البحرين كي تكون متوائمة، وليست بالضرورة متطابقة، مع ترخيص وتأسيس المؤسسات العاملة في الحقل ذاته، لكن وفق منظومات تقليدية. هذا التزاوج المرن المبدع أهَّل السوق البحرينية لاستقطاب المزيد من المؤسسات المالية التقليدية منها وتلك العاملة وفق قيم ومقاييس الشريعة الإسلامية السمحاء.

ولم يقف الطموح البحريني عند هذه الحدود من أجل تقديم المزيد من المحفزات القادرة على استقطاب الجديد من المؤسسات المالية العاملة بخلفيات مالية إسلامية. وتمَّ ذلك من خلال الشراكات التي نسجتها المؤسسات البحرينية المسؤولة عن تنظيم هذا القطاع لممارسة أنشطتها فيه مع نظيراتها الدولية بل وحتى الإقليمية. فسارعت مؤسسة نقد البحرين بالدخول في شراكة مع بورصة لندن للمعادن من خلال توقيع اتفاقية تهدف إلى تحقيق المزيد من التطوير للصناعة المصرفية الإسلامية. وتساعد تلك الاتفاقية الأطراف المتعاملة بما فيها بورصة لندن على الوصول

إلى صيغة موحدة للعقود والمستندات الخاصة بالتعامل في المعادن، ولخلق مناخ من التعاون تساند مؤسسة نقد البحرين (مصرف البحرين المركزي حاليا) كل مكونات العمل المصرفي الإسلامي. وحتى على مستوى حكومة البحرين، فإن التعاون كان موجودا على أعلى مستوى، وفي مقابلة له مع مجلة المصرفيين - العدد - ربيع 2012م يقول السيد محمود الكوهجي الرئيس التنفيذي لصندوق إصلاح سوق العمل "تمكين" آنذاك بأن هناك مجموعة من الشركاء في القطاع المصرفي في البحرين سواء كانت مصارف إسلامية أو مصارف تقليدية بوحدات (نوافذ) مصرفية إسلامية شاركت في تمويل مشروعات ذات طابع تنموي. هذا لا يعني أن ذلك انحيازا كليا للعمل المصرفي وفق الشريعة الإسلامية."

وحول موقع البحرين كمركز عالمي في قطاع الخدمات المالية الإسلامية، نجد على موقع مصرف البحرين المركزي الإلكتروني ما يعزز ذلك، بالقول: "أصبحت مملكة البحرين مركزا عالميا في قطاع الخدمات المالية الإسلامية، والدولة المضيفة لأكبر تجمع من المؤسسات المالية الإسلامية في الشرق الأوسط. وتضم البحرين اليوم منظمات وهيئات هامة لتطوير الخدمات الإسلامية كما



تضم 9 مصارف إسلامية في قطاع التجزئة و14 نافذة تابعة للمصارف التقليدية و6 شركات تأمين تكافلي، وشركتين لإعادة التكافل تمارس نشاطها في المملكة، كما أصبحت البحرين أيضا سوقا رائدة للسندات الإسلامية (الصكوك)، تشمل الصكوك الحكومية قصيرة الأجل وصكوك الإجارة والمرابحة. وقد لعب المصرف المركزي دورا أساسيًا في طرح هذه المنتجات المبتكرة."

وحول نمو هذا القطاع، يقول الموقع ذاته "لقد كان النمو في قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية كبيرا، حيث قفزت الموجودات الإجمالية في هذا القطاع من 1.9 مليار دولار أمريكي في العام 2000م إلى 27.8 مليار دولار أمريكي في نوفمبر 2018م أي بزيادة فاقت 14 ضعفا. كما ارتفعت حصة المصارف الإسلامية من السوق من 1.8% من مجموع الموجودات المصرفية في العام 2000م إلى 14.5% في نوفمبر 2018م." وبشأن الإجراءات التي كانت وراء ذلك النمو، فيشير الموقع إلى قيام "مصرف البحرين المركزي بوضع إطار عمل شامل لإعداد التقارير، مصمم خصيصا بما يتناسب مع التطورات والاحتياجات المتعلقة بقطاع الخدمات المصرفية الإسلامية والتأمين التكافلي، ويغطي مجلد التوجيهات للمصارف الإسلامية مجالات منها شروط الترخيص، وكفاية رأس المال، وإدارة المخاطر، وممارسة النشاط، والجريمة المالية، وشروط ومتطلبات الإفصاح / إعداد التقارير. كما يتناول مجلد التوجيهات الخاص بالتأمين خصائص محددة لشركات التكافل وإعادة التكافل، وقد شكل المجلدان أول إطار عمل رقابي شامل لتنظيم قطاع الخدمات المالية الإسلامية في المنطقة."

"بالإضافة إلى المؤسسات المالية الإسلامية الكثيرة في القطاع المالي البحريني، تستضيف مملكة البحرين أيضا عددًا كبيرا من المنظمات والهيئات المهمة لتطوير الخدمات الإسلامية"

تشرح هذه الرؤية الاستراتيجية تاريخ نشوء مثل تلك المنظمات، ويأتي في مقدمتها: صندوق الوقف، الذي تأسس في نوفمبر 2006م برعاية مصرف البحرين المركزي وبشراكة مع بنك يونيكورن للاستثمار، وبنك البحرين الإسلامي، وبيت التمويل الكويتي (البحرين)، ومجموعة البركة المصرفية، ومصرف أركابيتا، وبنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي، ومصرف الشامل، وبيت التمويل الخليجي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن بنك يونيكورن للاستثمار هو بنك يعمل ضمن مبادئ الشريعة الإسلامية، وقد تم تغيير اسم البنك إلى بنك الخير اعتبارا من شهر أكتوبر 2011م. أما مصرف الشامل ففي العام 2003م قام بشراء مصرف فيصل للاستثمار، ثم تم شراء مصرف الشامل من قبل بنك الإثمار في العام 2006م.

ويعتبر الصندوق متخصصا في دعم وطرح البرامج التدريبية المهنية والأكاديمية المتخصصة بالتعاون مع جامعات ومعاهد دولية لتأهيل البحرينيين، كما يدعم البحوث العلمية للصيرفة الإسلامية ويساهم في تثقيف أعضاء مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية.

ويستخدم صندوق الوقف العائد على استثماراته لتمويل مبادرات الصندوق التي يتم تنفيذها من خلال منظومة متكاملة من المؤسسات، والمنظمات التابعة للعمل المصرفي الإسلامي.

وبالإضافة إلى المؤسسات المالية الإسلامية الكثيرة في القطاع المالي البحريني، تستضيف مملكة البحرين أيضا عددا كبيرا من المنظمات والهيئات المهمة لتطوير الخدمات الإسلامية، منها، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

وتعرف الهيئة اختصارا باسم "أيوفي". وتقوم هذه الهيئة بتطوير معايير المحاسبة والمراجعة للتأكد من التزام المؤسسات التي تمتهن العمل المصرفي الإسلامي بالمعايير المحاسبية التي تعزز عملها، وفي نفس الوقت لا تتعارض مع المعايير المحاسبية الدولية. وقد بدأ العمل على وضع الأسس المحاسبية عن طريق ورقة عمل أعدها بنك التنمية الإسلامي في جدة وقدمها إلى الاجتماع السنوي لمجلس أمنائه في اسطنبول في مارس من عام 1987م. بعدها تكونت عدة لجان عمل نتج عن عملها مجموعة من المعايير المحاسبية بلغت ما يقارب 43 معيارًا وتقارير أخرى قادت في نهاية المطاف إلى تكوين هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر عام 1990م. ثم تمَّ قيد الهيئة في مملكة البحرين عام 1991م كمنظمة عالمية لا تبتغي الربح، وقد حرصت مؤسسة نقد البحرين على تقيُّد جميع المؤسسات المالية الإسلامية العاملة بمملكة البحرين بتطبيق تلك المعايير. (المصدر: دليل المستثمرين: للبنوك والمؤسسات والصناديق الاستثمارية في دول مجلس التعاون (2004م).

إذا "أيوفي" كما يشير موقع مصرف البحرين المركزي هي إحدى أبرز المنظمات الدولية غير الربحية الداعمة للمؤسسات المالية الإسلامية. تأسست في العام 1991م ومقرها الرئيس مملكة البحرين، ولها منجزات مهنية بالغة الأثر، على رأس قائمتها إصدار 100 معيار حتى الآن في مجالات المحاسبة، والمراجعة، وأخلاقيات العمل، والحوكمة، بالإضافة إلى المعايير الشرعية التي اعتمدتها البنوك المركزية والسلطات المالية في مجموعة من الدول باعتبارها إلزامية أو إرشادية. كما تحظى الهيئة بدعم عدد من المؤسسات الأعضاء، من بينها المصارف المركزية، والسلطات الرقابية، والمؤسسات المالية، وشركات المحاسبة والتدقيق، والمكاتب القانونية، في أكثر من 45 دولة، وتطبق معايير الهيئة حاليا المؤسسات المالية الإسلامية الرائدة في مختلف أنحاء العالم، والتي وفرت درجة متقدمة من التجانس للممارسات المالية الإسلامية على المستوى الدولي.

وقد تولى الشيخ إبراهيم بن خليفة ال خليفة - نائب محافظ مؤسسة نقد البحرين الأسبق والذي انتقل إلى وزارة المالية والاقتصاد الوطني قبل أن يصبح وزيرا لوزارة الإسكان - رئاسة مجلس إدارة الهيئة وبعض هيئات المؤسسات الإسلامية الأخرى لسنوات طوال، محدثا الأثر الطيب لعمل تلك الهيئات.



رئيس مجلس أمناء غرفة البحرين لتسوية المنازعات الشيخة هيا بنت راشد آل خليفة وأعضاء أول مجلس إدارة للغرفة في استقبال وزير العدل والشئون الإسلامية معالي الشيخ خالد بن علي آل خليفة

وبفضل ذلك تمكن الشيخ إبراهيم بن خليفة ال خليفة من موضعة البحرين في مقدمة صفوف الدول التي كانت تسعى لتأسيس منظومة مصرفية إسلامية معاصرة، دون أن تتجاوز القيم الإسلامية والتشريعات المرافقة لها.

وهناك أيضا الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف، وهي وكالة متخصصة في تصنيف المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وتحديد مدى اعتمادها على مؤسسات مالية دولية تقليدية. لذلك يعتبر دورها مكملا للأنشطة المالية الإسلامية، كونها تقوم بتقييم المؤسسات المالية الإسلامية ومنتجاتها، بطريقة محايدة ومعترف بها دوليا.

ومع هؤلاء جميعًا هناك المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، وهو منظمة دولية تأسست في العام 2001م، بموجب مرسوم ملكي من حكومة مملكة البحرين، مقرها الرئيسي في مملكة البحرين، وهي عضو تابع لمنظمة التعاون الإسلامي. ويمثل هذا المجلس العام المظلة الرسمية للصناعة المالية الإسلامية على مستوى العالم، ويهدف إلى دعم وتطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية وحمايتها، ودعم التعاون بين الأعضاء والمؤسسات المالية الأخرى ذات الاهتمام والأهداف المشتركة. ويضم المجلس العام في عضويته أكثر من 130 مؤسسة مالية، موزعة على أكثر من 34 دولة، تضم أهم الناشطين في السوق المالية الإسلامية، ومؤسسات دولية متعددة الأطراف، وجمعيات مهنية في الصناعة، ويعرف بأنه أحد المنظمات واللبنات الرئيسة في بنية منظومة الخدمات المالية الإسلامية.

ويهدف المجلس العام إلى دعم وتطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية التي تحقق الاقتصاد المجدي، وتلتزم بمقاصد الشريعة الإسلامية من خلال تمثيلها والدفاع عنها، في ما يخص تطبيق السياسات الرقابية والمالية والاقتصادية التي تصبُّ في المصلحة العامة للأعضاء؛ وعليه، تستند مبادرات المجلس العام إلى أهداف استراتيجية محددة ترتكز على دعم القيمة المضافة للصيرفة الإسلامية والسياسات والنظم الرقابية، وتشجيع البحث والابتكار والتأهيل والتمكين المهني.

ومن المنظمات المساندة لعمل مؤسسات المال والأعمال البحرينية غير المصنفة في الإطار الإسلامي، هناك غرفة البحرين لتسوية النزاعات، وهي مؤسسة في غاية الأهمية، نظرًا لكون السوق البحرينية تعجُّ بمجموعة كبيرة من المصارف والمؤسسات المالية المحلية والأجنبية، التي تمارس أنشطتها برؤوس أموال ضخمة تتجاوز بلايين الدولارات، مما يقتضي وجود نظام قضائي قوي لفض النزاعات، وفق معايير معترف بها عالميا. ومن الطبيعي والمنطقي أيضا أن تفرز المعاملات الناجمة عن المؤسسات العاملة في هذه السوق قضايا بحاجة إلى من يسوِّي الأمور بين من يقف وراءها، وعليه فقد بادرت البحرين بإنشاء غرفة خاصة بفض مثل تلك النزاعات، حتى تحتفظ السوق بالشفافية التي تحتاجها، وتزودها بالقدرة على الاستمرار في ممارسة أعمالها.

أسست غرفة البحرين لتسوية المنازعات الاقتصادية والمالية والاستثمارية بموجب مرسوم بقانون رقم (30) لسنة 2009م الصادر عن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى بتاريخ 6 رجب 1430 هجرية الموافق 29 يونيو 2009م. والذي تم تعديله بمرسوم بقانون (65) لسنة 2014م. ويحتوي المرسوم على (39) مادة، أبرزها المواد التالية:

إضافة الى اختصاصها بفض المنازعات من خلال الإجراء القضائي المنصوص عليه في المرسوم وإجراءات إدارة الغرفة، فإنها تقدم خدمات كثيرة تصب في خانة فض المنازعات مثل الوساطة والتحكيم وغيرها.

وللارتقاء بعمل الغرفة وإعطائها صفة العالمية تم توقيع اتفاقية تعاون مع جمعية التحكيم الأمريكية لتسوية المنازعات في أغسطس من العام 2009م.

وبعدها قامت الغرفة بالمشاركة في عدة مؤتمرات وورش عمل في مختلف بلدان العالم. كما أقامت فعاليات ومؤتمرات عديدة في البحرين وكلها كانت موجهة لزيادة الوعي بأهمية دور الغرفة. وتطور أداء الغرفة في السنوات اللاحقة بدءًا من العام 2012م. منذ ذلك التاريخ لم تتوقف الغرفة عن إقامة ورش تدريب بالتعاون مع الجمعية الأمريكية لفض المنازعات في أمور الوساطة والتحكيم. ويعتبر حضور تلك الورش ناجحًا، إذ تشارك فيها نسبة لا بأس بها من المحامين البحرينيين والمهتمين بأمر الوساطة والتحكيم العاملين في السوق البحرينية.

بصفة عامة لا يمكن لأي نشاط تجاري، على وجه الخصوص الشق المالي منه، يعمل في سوق تحرص على التقيد بمقاييس الشفافية المعمول بها دوليًّا أن يستغني عن خدمات شركات التدقيق المالي والمحاسبي بشكل دوري. يتم ذلك للتأكد من أن الشركات تحتفظ بسجلات محاسبية ومالية تساعدها على إعداد حساباتها الختامية وتقديمها عند بروز حاجة لدى البنوك للحصول على تسهيلات وقروض. وشركات التدقيق هي داعم قوي لكل أطراف التعامل التجاري والمصرفي، والتقارير السنوية للشركات التي يتم توقيعها من قبل هذه الشركات، هي من أكثر الدعائم التي يعتد بها في مسألة منح القروض، وأشكال التمويل الأخرى.

إن النشاط المصرفي في البحرين أو لنقل ثورة العمل المصرفي التي بدأت بالفعل في بداية السبعينيات من القرن الماضي في هذه المملكة الصغيرة في إمكاناتها الذاتية، الكبيرة في طموحاتها، شرَّعت أبوابا واسعة أمام شركات التدقيق للتواجد في البحرين، والعمل في أسواقها، ومنها، لتقديم خدمات مماثلة للأسواق القريبة منها.

ومع نمو السوق المالية البحرينية، واتساع نطاق الأنشطة التي تمارسها، والخدمات التي تقدمها، برزت الحاجة لتوفير الخدمات والاستشارات، إلى جانب التدقيق المحاسبي لكل البنوك بأنواعها، الصغيرة منها والكبيرة، بالإضافة إلى تلك الخدمات التي تحتاجها السلطات الرقابية. كل ذلك فرض بروز الحاجة لتوفير خدمات شركات التدقيق للراغبين في ممارسة أنشطتهم التجارية والمالية، بما فيها تلك المصرفية، من أسواق البحرين. بالمقابل حرصت البحرين كدولة، على أن تكون الحسابات الختامية السنوية، والتقارير المرافقة لها لكل من ينشط في دوائرها، تتضمنُ المصداقية التي يعتمد عليها للتعامل مع الجهات المعنية، وذات العلاقة، داخلية كانت تلك الأطراف أم خارجية.

ولذلك سارعت شركات تدقيق عالمية إلى التواجد في البحرين لتقديم خدماتها للمصارف والمؤسسات المالية. وبذلك تكون البحرين ومن خلال السلطات الرقابية، من أمثال مؤسسة نقد البحرين، وبعدها مصرف البحرين المركزي قد ضمنت بأن إعداد الحسابات والتقارير المالية للمتعاملين في القطاع المالي متاحة، وتتماشى مع متطلبات المعايير الدولية للمحاسبة.

ولم يكنْ عدد شركات التدقيق في بداية السبعينيات من القرن الماضي يتعدى شركتين أو ثلاث شركات عالمية، ولكن مع مرور الزمن، وتنامي الحاجة، تضاعف عددها حتى بات اليوم يزيد عن 15 شركة تتقدمها شركات تدقيق عالمية من مستوى إرنست ويونغ، وكي بي أم جي فخرو، وبرايس واتر هاوس كوبرز، وديلوت أند توشت، وأخرى ليس هنا مجال سرد قائمة بأسمائها جميعا.

ومن المعروف أن خدمات شركات التدقيق لا تقف عند حدود التدقيق المالي ومراجعة الحسابات فحسب، بل تتعداها إلى خدمات أخرى استشارية ومهنية تتضمن إبداء الرأي في مسائل إدارية محددة، والمساعدة في رسم الاستراتيجيات وخطط العمل للشركات والمصارف.



صورة تذكارية تجمع كلاً من وزير الخارجية السابق معالي الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة ووزير المالية والاقتصاد الوطني الأسبق إبراهيم عبدالكريم محمد ومحافظ مؤسسة نقد البحرين عبدالله سيف ورئيس مجلس الشورى الأسبق إبراهيم حميدان ووزير التجارة الأسبق حبيب قاسم مع شركاء شركة كي بي ام جي فخرو السادة قاسم فخرو وحسين قاسم وجمال فخرو

وقد تجاوز الأمر ذلك كي يصل إلى مهمة التدقيق الداخلي للعملاء، وإعداد دراسات الجدوى. وتطور مستوى الخدمات ونوعيتها فبات يشمل أيضا دراسة قضايا الإفلاس والاختلاس وإعداد التقارير بشأنها. مثل هذه الأمور تحتاجها كل قطاعات الاقتصاد، وفي مقدمتها قطاع المال والأعمال.

إن وجود من يعرفون باسم شركات التدقيق والمراجعة، خصوصا بما يعرف بالأربعة الكبار، أضاف كثيرا من المصداقية إلى مستوى شفافية أداء القطاع المصرفي في البحرين بخاصة، أن مصرف البحرين المركزي وضع ضوابط ومعايير عالمية لعمل شركات التدقيق.

ويشير الرئيس التنفيذي لمجموعة البركة الإسلامية ورئيس مجلس جمعية المصرفيين البحرينية الحالي عدنان يوسف "البحرين هي أول دولة خليجية تستقطب مدققي الحسابات، حيث جاءت شركة (ويني ميري)، في سنة 1922م والتي تعرف اليوم باسم إرنست ويونغ، إلى البحرين لممارسة أعمالها في أسواقها. ثم اكتشف النفط في البحرين العام 1932م، ليوفر فرصا أخرى أمام شركات التدقيق، إذ بدأت الوفود بالمجيء إلى هذه السوق الواعدة، ولم تكن تقديراتها خاطئة."

ومع تطوّر سوق المال والأعمال البحرينية، وتنامي أنشطتها، ازدادت معاملاتها تعقيدا، الأمر الذي تطلب حضور شركات المحاماة العالمية، إذا ما أريد للبحرين أن تستكمل رسم شكل دائرة المنظومة المصرفية، التي يتشكل محيطها من مجموعة الأطراف العاملة في سوق المال والأعمال من عملاء أفراد وشركات. وبرزت الحاجة لمثل تلك الشركات عند الوصول إلى مرحلة عقد الصفقات المالية الكبيرة كالقروض والودائع والاستثمارات، وما ينتج عن جميع هذه المعاملات من اختلافات ونزاعات.



هذه الصفحة

مبنى محاكم البحرين الذي افتتح في العام 1937م في عهد صاحب العظمة المغفور له الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة وكان مركزاً لمجموعة من المحاكم من بينها مجلس التجارة وأصبح اليوم مقراً للمحكمة الدستورية

الصفحة المقابلة

سمو الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء يشرف بحضوره معرضا لبنك الإسكان بحضور معالي الشيخ علي بن خليفة آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء وسعادة وزير الإسكان باسم الحمر والرئيس التنفيذي للبنك الدكتور خالد عبدالله



كل ذلك ضاعف من الحاجة إلى المحامين ومكاتبهم التي تكون جزءًا لا يتجزأ من مجمل العمل في أسواق المال والأعمال، بما فيها النشاط المصرفي.

وتبدأ دورة ولوج مكاتب المحاماة تلك الدائرة بكتابة العقود والوثائق وتعرج على مراجعتها بشكل دوري، قبل أن تنتهي عند رفع القضايا عندما تبرز الخلافات والمشاكل الناجمة عن علاقات العمل. وبحكم طبيعة وعالمية المعاملات بين المصارف وزبائنها تكون حاجة الشركات العالمية الماسة للمحاماة مسألة في غاية الأهمية التي تصل إلى مستوى رفض أي شكل من أشكال المساومة على حضورها.

لأجل ذلك برزت بوضوح، عند بداية توافد المصارف إلى العمل بالبحرين، الحاجة القصوى لتواجد مكاتب محاماة بمستوى عالمي. وقد ساهمت تلك المكاتب في إرساء أسس متينة لنوعية العقود بين الأطراف المتعاملة وتلك الخاضعة للقانون البحريني. ولم يغفل هذا عن المؤسسات الأخرى الخاضعة لقوانين بلدان أخرى خليجية أو خاضعة للقانون الإنجليزي والأمريكي وغيرهما. وساهم ذلك في تقوية درجة الشفافية التي كانت تتمتع بها سوق المال والأعمال البحرينية، وعززتْ من مكانة تلك السوق، وأمدتها بالسمعة العالمية، والإقليمية التي كانت تعمل من أجل نيلها.

وكانت شركات المحاماة العالمية في بداية الأمر تعمل تحت مظلة مكاتب المحاماة البحرينية. لكن مع تقدم معاملات السوق المحلية لم يعد هناك من مناص من اعطاء بعض مكاتب المحاماة الأجنبية حق العمل بشكل مستقل دون الحاجة لكفيل محلي.

حققت تلك المؤسسات والشركات العالمية عوائد مالية ضخمة من خلال أنشطتها التي مارستها في السوق البحرينية. كذلك الأمر بالنسبة لهذه الأخيرة، التي حققت جملة من الفوائد المادية والمعنوية نوجزها على النحو التالي: العوائد المباشرة والتي تتمثل في رسوم الرخص والمصاريف المتكررة، وقد بلغ مجموعها: 170.48 مليون دولار أمريكي في العام 1983م و290.32 مليون دولار أمريكي في العام 1988م. وبلغ عدد أفراد القوى العاملة في هذه المصارف 2539 موظفا في العام 1983م، وكان البحرينيون يمثلون 59%، وفي العام 1989م كان عدد العاملين 1874 موظفا، وكان البحرينيون يمثلون 65.5% منهم.

ترافق ذلك مع توفير برامج تدريب وتأهيل متخصصة استفادت منها أعدادٌ كبيرة من البحرينيين الذين نهلوا من مشاربها المتواجدة في البحرين أو خارج البحرين، عن طريق الفروع الرئيسية للبنوك الأجنبية المتواجدة في البحرين أو لدى معاهدَ وجامعات متخصصة في جميع أنحاء العالم.



كما تنامت أعداد البحرينيين ممن رغبوا في مواصلة الدراسات الجامعية والحصول على شهادات من مستوى البكالوريوس والماجستير وغيرها من الشهادات المتخصصة في حقل معين من حقول المال والأعمال. فعرفت السوق المحلية مؤهلات علمية جديدة مثل شهادة مدير الاستثمار، أو مدير إدارة المخاطر.

وأعطتْ تلك الباقةُ المتميزة من الدراسات وبرامج التدريب، ما كان مرجوًا منها، بفضل المستويين الأكاديمي والتدريبي اللذين حملتهما معها. وكانت المحصلة المنطقية والطبيعية دخول العشرات من قادة العمل المصرفي من البحرينيين، الذين مارسوا أدوارهم على نحو متقدم، في أسواق العمل المحلية والإقليمية على حد سواء. هذا بدوره أوصل نسبة عالية منهم إلى تولي مناصب عليا في المصارف في البحرين، ساعدتهم على تحقيق المزيد من الإنجازات التي عززتْ من مواقع الكادر المحلي في أسواق المال والأعمال البحرينية، بل وحتى الإقليمية.

على نحو مواز، ساعد وجود الرخص المالية والمصرفية المختلفة، مثل رخص الأفشور، والاستثمار التقليدي والإسلامي وشركات التأمين بأنواعها، على خلق الحاجة لوجود معاهد تدريب وهيئات وجمعيات مساندة للقطاع المالي، من أمثال جمعية مصارف البحرين، وجمعية البحرين للتأمين، ومعهد البحرين للدراسات المصرفية وغرفة البحرين لتسوية المنازعات، وجميع المكونات المساندة التي ساهمت، بشكل مباشر أو غير مباشر في تطوير القطاع المصرفي في البحرين. كما ساعد وجود القطاع المالي المصرفي، وازدهاره في البحرين على تأسيس جامعات خاصة محلية وعالمية، ساعدت هي الأخرى، ولا تزال، في تقديم برامج موجهة لخدمة القطاع ومنح شهادات جامعية لمختلف التخصصات المصرفية والمحاسبية التقليدية منها والإسلامية.

"تأسست سوق البحرين للأوراق المالية في العام 1987. وقبل ذلك التاريخ، كانت سوق الجوهرة غير النظامية، هي بمثابة البورصة في البحرين"

وفي نهاية الأمر، قاد كل ذلك وكما يتحدث كتاب صادر عن وزارة المالية والاقتصاد الوطني بعنوان "30 عامًا من مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدولة البحرين"، عن نجاح "السياسة الهادئة والحازمة للسلطات النقدية والمالية، بتوفير السيولة الكافية والاستقرار النقدي والتوسع الكبير في القطاع المصرفي، فبعد أن كانت موجودات البنوك التجارية حوالي 35.9 مليون دينار بحريني في العام 1966م، ارتفعت الموجودات لتبلغ حوالي 1871.3 مليون دينار بحريني في العام 1990م. في حين ازدادت موجوداتُ الوحدات المصرفية الخارجية من 1687 مليون دولار في العام 1975م لتبلغ 59.863 مليون دولار في عام 1990م. وإن التطور الملموس الذي شهده هذا القطاع لم يكن وليد الصدفة بل كان ثمرة للجهود المبذولة من قبل المسؤولين والعاملين في هذا القطاع منذ سنوات طوال منذ افتتاح أول بنك تجاري في العشرينيات من القرن الماضي."

في هذا السياق، يتحدث نورالدين عبدالله نورالدين قائلا: "ثبَّتت البحرين نفسها كمركز مالي في الأصل لخدمة الصناعة المصرفية الدولية خلال العقود الثلاثة الماضية من القرن السابق وبعد ذلك كمركز للخدمات المصرفية الإسلامية. على هذا النحو، اكتسبت البحرين مزايا على أيٍّ منافسين آخرين لأنها قامت ببناء بنية تحتية لخدمة القطاع المصرفي، بخاصة وجود كادر من موظفي البنوك المتخصصين. ساعدها على الوصول إلى هذا المركز مجموعة متكاملة من منظمات المجتمع المدني المساندة التي وفرت الخدمات المساعدة المطلوبة لبناء سوق مصرفية ومالية راسخة الأركان مثل مراكز التدريب ومكاتب المحاماة وشركات الوساطة... إلخ."

رويدا رويدا تسارعت خطى نمو السوق البحرينية. وانعكس هذا النمو المطرد على أداء الشركات العاملة فيها، فباتت هي الأخرى تنعم بإيجابيتها، على مستوى كفاءة الأداء، ونمو الموجودات. وقاد ذلك إلى الشروع في تأسيس سوق البحرين للأوراق المالية.

ولم تكن البحرين استثناء في تلك الحالة. إذ تكادُ أن تجمع المراجع المالية والاقتصادية على أن البورصة وتطورها باتا "مقياس التقدم الحضاري في عالمنا المعاصر، ومن دونها، يصعب أن تنهض الأمم وترتقي... فهي أداة من أهم أدواته، ووسيلةٌ فعالة لتحقيق التنمية في كافة المجالات. كما أن للبورصات دورا شديد الأهمية في جذب رأس المال الفائض غير الموظف، وغير المعبَّأ في الاقتصاد القومي، وتحوله من مال عاطل، خامل لا أثر له، إلى رأسمال موظف فعال له الأثر الإيجابي."

هذا ما يذهب إليه أيضا حجازي عبد الحميد الجزار في كتابه، "دور الأسواق المالية في تمويل الاستثمار والتنمية في البلدان النامية (1988-2012م)"، حين يقول: "وتعد آليةُ سوق الأوراق المالية إحدى أهم الآليات المستخدمة في إحداث عملية التنمية، وتنبع أهمية هذه الأسواق من مقدرتها على تجميع وتنمية رأس المال المدخر من مصادره المتنوعة وتوزيعه بدرجة عالية من الرشد على مجالات الاستثمار الفعالة، الأمر الذي يساعد في تنفيذ خطط وبرامج التنمية الاقتصادية."

على أرضية مثل هذه الخلفيات النظرية انطلقت أعمال سوق البحرين للأوراق المالية، وبدأت في تطوير نفسها كي تصل إلى ما وصلت إليه اليوم.

وكما يتحدث التاريخ، فقد "تأسست سوق البحرين للأوراق المالية في العام 1987م. وقبل ذلك التاريخ، كان (سوق الجوهرة) غير النظامية، هي بمثابة البورصة في البحرين". هكذا استهل رئيس البورصة الشيخ خليفة بن إبراهيم آل خليفة، حديثه معنا، ثم استطرد مضيفا "إن سوقَ الجوهرة كان أول سوق لبيع وشراء الأسهم في البحرين. والقليل من الناس يعرفون أن هذه السوق كانت موجودة قبل سوق المناخ في دولة الكويت، وسوق الجوهرة كانت قرب السوق المركزية. وكان التعامل فيها يتم ببساطة حيث كان بعض المتعاملين في السوق يحملون معهم حقائب سفر يكون بعضها مملوءًا بالنقد، وبعضها الآخر مكتظًا بمجموعة من الجوازات. يقوم صاحب الحقائب بملء استمارات الاكتتاب في أسهم شركات تحت التأسيس في البحرين، ويدفع قيمة الاكتتاب ويستلم



هذه الصفحة
حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين يتلقى تقرير بورصة البحرين السنوي للعام 1996م من رئيس مجلس إدارة البورصة السيد علي صالح الصالح

الصفحة المقابلة
مدير عام هيئة التأمينات الاجتماعية المغفور له الشيخ عيسى بن إبراهيم آل خليفة في إحدى زياراته لبورصة البحرين في العام 1989م

رصيدا بما اكتتب به، ويتم بعد ذلك عقد الصفقات من بيع وشراء الأسهم. وكانت تتم عمليات ملء طلبات الاكتتابات، وحتى بيع وشراء الأسهم على الرصيف.

ومن الصور الراسخة في مسيرة المصارف الدولية التي مارست أنشطتها في البحرين تجربة البنك العربي الآسيوي. ففي مطلع الثمانينيات من القرن الماضي كان بعض زبائن البنك العربي الآسيوي، والذي كان مملوكا جزئيا من قبل جهات من دول الخليج العربي. يأتون إلى مكاتب البنك محملين بعدد من حقائب السفر، وبعضها مليئ بالجوازات وبعضها الآخر بأوراق النقد، ويجلس هؤلاء القادمون من الخارج في قاعة الانتظار في البنك، ليملأوا استمارات الاكتتاب ثم يحملون الحقائب متجهين نحو سوق الجوهرة، ويعودون في المساء بوجوه أكثر إشراقًا، لأن حقائبهم أصبحت أثقل وزنا.

وقد تم تأسيس سوق البحرين للأوراق المالية "البورصة"، بموجب مرسوم أميري رقم 4 في شهر يونيو 1987م. وبدأت البورصة في ممارسة أعمالها في العام 1987م. وتمارس البورصة دور الرقابة على التبادلات في الأسهم والسندات بالإضافة إلى تسيير المهام التقليدية لأسواق الأوراق المالية.

في السنة الأولى لنشاط السوق، وتحديدا في العام 1989م، كان مجموع حجم دوران السوق يربو على 21.3 مليون دينار بحريني، محصلة من 3160 صفقة، تغطي 77.6 مليون سهم.

لكن مع نهاية عام 1989م، جاءت النقلة النوعية في تاريخ السوق، حيث وصل عدد الشركات المدرجة في السوق إلى 29 شركة، تنتمي إلى الفئات التالية: (5) بنوك تجارية؛ (4) بنوك أفشور /

استثمار، (2) شركتا استثمار، (5) شركات تأمين، (7) شركات خدمات، (3) شركات من القطاع الصناعي، (3) شركات من قطاع الفنادق والسياحة.

ولا يمكنُ للبورصة، مهما بلغ حجم قيمة التداولات تحت سقفها، أن تنتزع حضورها الذي يحظى بثقة المتعاملين في تداول أسهمها ما لم تحرصْ إدارتُها على تطوير وترشيد أساليب التعامل في السوق، بما يكفل توفير السيولة والاستمرارية وعدالة وسلامة التعامل بما يؤدي إلى الانضباط لتحقيق المصلحة والحماية للمتعاملين في السوق. على أن يتم ذلك بالتوازي مع تطوير سوق الأوراق المالية على نحو يعزز المركز المالي لدولة البحرين، وذلك بتطوير المؤسسات المالية والأدوات الاستثمارية المتداولة في السوق.

ومن أجل الوصول إلى أرقى درجات الأداء ينبغي وضع صمامات أمان يتحقق من خلالها الإشراف على تنظيم إصدار الأوراق المالية في السوق، بالتنسيق مع الجهات المختصة، سواءً في مرحلة التأسيس أو تعديل رأس مال الشركات.



ومع النمو الذي شهدته سوق البحرين للأوراق المالية، شرعت تلك السوق في تأسيس الشركات، الموازية لها، والعاملة تحت مظلتها، فجاء تأسيس شركة البحرين للمقاصة. وفي 17 يوليو 2017م، تم افتتاح شركة البحرين للمقاصة. وكان ذلك حدثا نوعيا في تاريخ قطاع رأس المال في مملكة البحرين والذي من شأنه استقطاب وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والإقليمية للمساهمة في تعزيز ثقة المستثمرين في هذا القطاع. وعلى نحو مازن يساهم في رفع تصنيف قطاع رأس المال في المملكة من قبل مؤسسات التصنيف المعنية بتقييم المناخ الاستثماري. وبموجب الاتفاق تقوم شركة البحرين للمقاصة بالتوسع في خدمات السجل المركزي لتشمل قيام الشركة بتوزيع الأرباح النقدية مباشرة إلى الحسابات البنكية للمساهمين في الشركات المساهمة المدرجة وغير المدرجة، وإدارة اجتماعات الجمعيات العمومية للشركات المساهمة المدرجة في البورصة بما فيها خدمة التصويت الإلكتروني، علاوة على خدمة الإقراض والاقتراض في الأوراق المالية وكذلك خدمة البيع على المكشوف والخدمات المساندة لخدمة التداول على الهامش. كما تتضمن خدمات الشركة تقديم خدمات الصناديق الاستثمارية لتشمل توفير كل المعلومات المتعلقة بالصناديق الاستثمارية، وتقديم خدمات الحافظ الأمين للمستثمرين البحرينيين في أسواق المال والبورصات الأخرى. علاوة على ذلك كان هناك إتاحة المجال للبنوك التجارية البحرينية للتوسط في إبرام الصفقات على الأوراق والأدوات المالية المدرجة في بورصة البحرين الأمر الذي سيعزز ثقة ومصداقية البورصة لدى كل الأطراف ذات العلاقة بعمليات السوق وتعاملاته.

"تحتضن البحرين اليوم ما يقارب من 400 من المصارف والمؤسسات المالية ذات السمعة الإقليمية والعالمية المرموقة، وقد بلغت موجودات القطاع المالي البحريني 201.2 مليار دولار أميركي"

وبعيدا عن أية ادعاءات إعلامية، نعود لأرقام أداء سوق البحرين للأوراق المالية كي ندعها وحدها تتحدث عن إنجازات تلك السوق. ويرسم الكتيب الصادر عن بورصة البحرين بعنوان "دليل المستثمرين 2018م"، معالم سوق البحرين للأوراق المالية من حيث الحجم والأداء. ووفقا لما جاء في ذلك الكراس يتكون السوق من مجموعة من الشركات المدرجة البحرينية وغير البحرينية ومن قطاعات مختلفة في نهاية عام 2018م. فالشركات والمصارف البحرينية المدرجة تشمل، سبعة مصارف تجارية وإحدى عشرة شركة ومصرفا استثماريا، وخمس شركات تأمين وعشر شركات في قطاع الخدمات، وثلاث شركات في القطاع الصناعي وأربع شركات في قطاع الفنادق والسياحة، وشركة واحدة في قطاع الشركات المقفلة وشركة واحدة غير بحرينية.

وتشيرُ البيانات المجمعة للسوق في نهاية العام 2017م إلى أن إجمالي الموجودات للشركات المدرجة كان 55.794 بليون دينار بحريني مقابل 52.129 بليون دينار في عام 2016م أي بزيادة قدرها 7%

وإجمالي حقوق الملكية 9.593 بليون دينار مقابل 9.085 بليون في 2016م أي بزيادة قدرها 4.9%. كما أن صافي الربح لكل الشركات 915.719 مليون دينار مقابل865.185 مليون دينار في 2016م أي بزيادة 5.8%. ومن هذه الأرقام يبدو واضحًا نماء أداء السوق بالرغم من الصعوبات المالية العالمية.

أما عدد الأسهم الصادرة والمدفوعة فبلغ 32,253,027 سهما في العام 2017م مقابل 30,133,333 سهما في العام 2016م بنسبة زيادة قدرها 7%. أما المؤشر السنوي في نهاية العام 2017م فكان 1331.71 نقطة مقابل 1220.45 نقطة في نهاية العام 2016م بزيادة قدرها 111,26 نقطة أي ما يعادل 9.1%.

من الملاحظ بأن سوق البحرين للأوراق المالية أبحرتْ من تطور إلى آخر في رحلة استطاعت خلالها تثبيت أقدامها في سوق حديثة نسبيا، ونجحتْ أيضا في تقديم منتوجات جديدة يتم إتاحتها للمتعاملين في تلك السوق.

ويتوقف الرئيس التنفيذي لشركة ممتلكات القابضة خالد الرميحي عند العام 1989م، الذي مثَّل، من وجهة نظره "نقطة مفصلية مهمة تمثلت في تأسيس بورصة البحرين التي أضحت إحدى أكثر الأسواق المالية انفتاحًا في منطقة دول مجلس التعاون الخليجية وساهمت بصورة كبيرة في تعزيز المكانة المالية للمملكة. كما أخذت المملكة تنحو نحو جعل مملكة البحرين مركزا رائدا للتكنولوجيا المالية "الفينتيك" في البحرين حيث أعلن مصرف البحرين المركزي في 2017م وبالتعاون مع مجلس التنمية الاقتصادية عن طرح البيئة الرقابية التجريبية للتكنولوجيا المالية، والتي تشكل بيئة افتراضية للمؤسسات المرخصة من قبل مصرف البحرين المركزي وغيرها من المستثمرين المحليين والأجانب لاختبار حلول خدمات التكنولوجيا المالية المبتكرة من دون تحمل تكاليف التراخيص والالتزام باللوائح التنظيمية والترخيص المفروضة على المؤسسات التقليدية. وطرحت البحرين بعدها لوائح تنظيمية لأنشطة التمويل الجماعي والتي تسمحُ بالتمويل عن طريق القروض بالإضافة إلى العديد من فرص التمويل عبر الاستحواذ على حصص في مشاريع التكنولوجيا المالية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الناشئة، من دون الحاجة للبنوك التقليدية وهو ما شكل تطورا ملحوظا لمواكبة المتغيرات العالمية."

ويؤكد الرميحي، أنَّ "كل هذه الإنجازات والمبادرات ساهمت في جعل البحرين حاضنة لما يقارب الـ 400 من المصارف والمؤسسات المالية ذات السمعة الإقليمية والعالمية المرموقة، وقد بلغت موجودات القطاع المالي البحريني 201.2 مليار دولار أميركي في أبريل 2019م، في حين ساهم القطاع المالي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 16.7% كما تشير بيانات مصرف البحرين المركزي، إلى جانب أن البحرين تحظى ببيئة تضمُّ كفاءات عديدة في مجال العمل المصرفي أثبتت جدارتها ورفعت اسم البحرين عاليًّا في كل المحافل الإقليمية والعالمية."



مبنى بيت انفستكورب في المنطقة الدبلوماسية الذي تأسس في العام 1982م





الفصل العاشر

الإصلاح المطلوب





هذه الصفحة

الإصدار التذكاري السادس عشر في العام 1419هـ الموافق 1999م بمناسبة تولي جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة مقاليد الحكم في مملكة البحرين

الصفحة المقابلة

حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين في حفل تدشين ميثاق العمل الوطني في العام 2002م

في السادس من مارس 1999م، فجعت البحرين برحيل أمير البلاد صاحب العظمة المغفور له الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، عن عمر يناهز 66 عاما، وحكم للبلاد يقارب 40 عاما. وفاته المفاجئة هزت مشاعر المواطن من الأعماق، فقد شهدت البحرين في عهده تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية نوعية، أهلته لأن يحمل لقب مؤسس أركان دولة البحرين الحديثة، سوية مع أخيه صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء، الذي رافقه في رحلة البناء منذ توليه رئاسة مجلس الوزراء، وقبلها في مؤسسات وإدارات الدولة المختلفة.

وقد شكلا معا فريق عمل عصري متكامل أرسى معالم تلك الدولة، وحافظ عليها، وصانها من أطماع الغزاة، وحرص على غرس عناصر الاستمرار والتطور بما يكفل تقدم البلاد نحو الأمام.

لكنّ الصدمة، وجدت من يقف في وجه تداعياتها، ويضع حدا لتدحرج كرتها الثلجية. فقد امتدت يد شاب طموح في مقتبل العمر، كي تتلقف الأمانة، وتعمل على صيانتها، بل ودفع عجلة تطورها، نحو الأمام، بخطوات أكثر ثباتا، وأشد تسارعا. جاء ذلك بارتقاء حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى سدة الحكم، الذي وجد هو الآخر، ذراعي عمه صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء ممتدة نحوه، تضمد جراحه، وتضع بين يدي جلالته خبرة غنية يربو عمرها على النصف قرن. وتكتشف في عيني صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء تلك النظرة المستقبلية الثاقبة الباحثة دوما عن الإبداع والإبتكار.

هنا التقت الطموحات اللامتناهية مع الخبرات الغنية، وانصهرت جميعها في بوتقة الرغبة الصارمة في الانتقال بالبحرين نحو مستقبل يضمن التأسيس لمجتمع معاصر يمارس مواطنوه حقوقهم السياسية والاجتماعية التي وضعها بين أيديهم مشروع الملك الإصلاحي، ووثيقته التي حددت معالمه الرئيسة، وهي "ميثاق العمل الوطني."

لم يكن صوت شعب البحرين الوفي، بعيدًا عن كل تلك التحولات، إذ فاقت نسبة أصوات الموافقة على ذلك الميثاق الحسابات كافة عندما بلغت 98.4%. وهكذا نال الميثاق الشرعية التي كان يبحث عنها. وشكل الميثاق نظاما متكاملا تناول مجمل مناحي الحياة، السياسية والاجتماعية، تتقدم مسيرتها الجوانبُ الاقتصادية.

ومن يقرأ ميثاق العمل الوطني، بشيء من الموضوعية، عليه أن يراه بعين تراعي الظروف التالية المحيطة به.



حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين يستقبل رئيس مجلس إدارة مجموعة البركة المصرفية الإسلامية المغفور له صالح كامل

الأول منها هو أنه انطلق في دولة من أصغر دول مجلس التعاون حجما من حيث المساحة الجغرافية وعدد السكان والدخل القومي على حد سواء. ومن ثم فهو في حد ذاته يشكل تحديا للظروف الإقليمية القائمة حينها، التي تشكل البحرين جزءا لا يمكن له أن يتجزأ منها.

أما ثاني تلك الظروف، فهو الواقع السياسي الذي كان يسير عناصر العلاقات القائمة في المجتمع البحريني بسلطاته الثلاث من جانب، ومكوناته المدنية من جانب آخر. فقد كانت تلك الظروف في غاية التعقيد حينها، وبحاجة إلى رافعة تاريخية، شكل الميثاق البديل التاريخي لها. وتأتي في المقام الثالث هنا، الوتيرة السريعة التي حكمت آليات نقل الميثاق، من دائرته الضيقة التي دوِّن داخلها، إلى فضائه الرحب اللامتنامي الذي كان يخاطبه، وهو المجتمع البحريني. فقد كان من المطلوب هنا تنسيق خطوات ذلك الانتقال، لضمان نجاح تنفيذ ما جاء في ذلك الميثاق.

تأسيسا على كل ما تقدم شكلت التطورات المتتالية التي دعا لها الميثاق، وعرفتها البحرين، وفي القلب منها أسواقها المالية والمصرفية البحرينية، نقلة نوعية، وعلى كل المستويات، استفادت منها أيضا، بشكل مباشر وغير مباشر تلك الأسواق، بفضل البيئة الخصبة التي وفرها لها المشروع الإصلاحي الذي أطلقه حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد



حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين يستقبل السيد رشيد المعراج محافظ مصرف البحرين المركزي يقدم لجلالته الميداليات الذهبية التذكارية التي تعكس الإنجازات المتميزة لعهد جلالته

المفدى، في مطلع القرن الحادي والعشرين. وتلقفت ذلك المشروع يدا صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء، وبدأت في نقله من حيزه النظري المحض إلى أرض الواقع العملي المباشر، مع مشروعات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، ورسخ عوامل نجاحه التفاف الشعب حول ما جاء فيه من بنود.

وتجسدت على طريق ذلك المشروع الإصلاحي مجموعة من المنجزات التي مست صلب السياسات الاقتصادية في البلاد، تكثفت مشاربها عند إطلاق الرؤية الاقتصادية 2030، التي جاءت مترافقة مع إنشاء مجلس التنمية الاقتصادية، وإنشاء ديوان الرقابة المالية والإدارية ومجلس المناقصات والمزايدات، بالإضافة إلى إطلاق شركة ممتلكات القابضة لتملك الشركات الحكومية المختلفة ومن بينها ملكية الحكومة في بنك البحرين الوطني.

ومن بين المؤسسات ذات العلاقة مع السوق المالية المصرفية البحرينية، صندوق العمل (تمكين). يحدد هذه العلاقة رئيس مجلس إدارة تمكين معالي الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة قائلا: "من الضروري التأكيد على أن بدء أي شكل من أشكال العلاقة يعود إلى مطلع القرن الحادي والعشرين، فقد تأسس تمكين في العام 2006م وفق القانون رقم 57، بوصفه مؤسسة وطنية شبه حكومية تهدف إلى دعم تنمية القطاع الخاص ليكون المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي." وقد

بادر صندوق العمل "تمكين" بطرح برنامج للتعاون مع بنك الأسرة أطلق عليه اسم "برنامج التمويل متناهي الصغر". وكما يرى "تمكين" يسعى هذا البرنامج لتوفير تمويل ميسر يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية بهدف دعم المشاريع التجارية القائمة لتعزيز نموها. يدعم هذا البرنامج كذلك الأفراد ذوي الدخل المحدود ليكونوا قادرين على تأسيس نشاط تجاري صغير. ويعمل تمكين على مساندة المستفيدين بدعم يبلغ 50% من تكلفة الأرباح. وتتراوح مبالغ التمويل بين 500 و 7,000 دينار بحريني. وبالإضافة للدعم المادي، فإن بنك الأسرة يوفر خدمات استشارية للمستفيدين.

ويضيف معالي الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة قائلا: "ينبغي أيضا، تجاوز حصر العلاقة بين القطاع المصرفي وتمكين في إطارها المالي فحسب. فرسالتنا تنطلق من التزام بـ "تمكين البحرينيين من الازدهار والمساهمة في تعزيز الاقتصاد الوطني". وعلى نحو مواز تشدد رسالتنا على "تمكين البحرينيين وفقا لاحتياجات السوق وتعزيز قدرات المؤسسات للمساهمة في تعزيز الاقتصاد الوطني". هذا يعني أننا نلتقي مع القطاع المصرفي البحريني من بوابته الواسعة وهي تنمية الاقتصاد الوطني، وتأهيل الموارد البشرية البحرينية.

> **سيتم وضع برنامج زمني لتنفيذ الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين حتى العام 2030، وستكون هناك برامج لمتابعة تنفيذ الرؤية وفق خطة مرحلية متفق عليها**

من هذا المنطلق يقع على عاتق القطاع المصرفي البحريني دعم القطاع المالي، ضمن نطاق المعايير العالمية، وعليه، تم إنشاء مصرف البحرين المركزي كي يمارس دورا رائدا في جلب المزيد من المؤسسات المالية للبحرين، ويساعد على خلق فرص للأعمال المصرفية والمالية والتأمينية. وعليه، فقد قام المصرف بتحديث جميع الأنظمة والقوانين المنظمة للعمل المصرفي التقليدي والإسلامي ومختلف الأنشطة الاستثمارية. كما تولى المصرف مسؤولية بورصة البحرين بعد أن كانت تحت مضلة وزارة التجارة والصناعة، واستطاع أن يضيف كثيرا من التسهيلات وتنمية المنتجات الجديدة التي ساعدت على زيادة نشاط السوق وتوسيع دائرة خدماتها للمقيمين والمستثمرين الأجانب.

وبما أنَّ صلب هذا الكتاب يركز على البصمات الاقتصادية، دون غيرها من الجوانب الاجتماعية والسياسية، التي تركتها يد الميثاق على مسار المجتمع البحريني، وحركته، فمن المنطقي أيضا أن تنصب المعالجة هنا على الرؤية الاقتصادية 2030. وقد كشف محافظ المصرف المركزي رشيد المعراج، عن أن هناك برنامجا زمنيا سيتم وضعه لتنفيذ الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين حتى العام 2030، وستكون هناك برامج لمتابعة تنفيذ الرؤية وفق خطة مرحلية متفق عليها، مشددا على أن الرؤية ستسير وفق متابعة دقيقة ومنتظمة لضمان تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها.



هذه الصفحة

حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين يستقبل الرئيس التنفيذي لبيت التمويل الكويتي السيد عبدالحكيم الخياط في إحدى زياراته التفقدية لمشروع درة البحرين العقاري الاستثماري

الصفحة المقابلة

حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين يتلقى هدية تذكارية من نائب رئيس مجلس إدارة بيت التمويل الخليجي الشيخ أحمد بن خليفة آل خليفة والرئيس التنفيذي هشام الريّس بمناسبة كأس الملك للقدرة



ويضيف المعراج مسترسلا: "إن الرؤية الاقتصادية للبحرين الممتدة حتى العام 2030 تمضي وفق ما أمر به جلالة الملك بالتركيز على المواطن البحريني بصفته عنصرا مؤثرا في التنمية الاقتصادية للمملكة، مشددًا على أن الرؤية تم إعلانها في وقت مناسب، بخاصة أننا نمرُّ بظروف اقتصادية غير مستقرة، وبالتالي فإن خروج الرؤية بهذا الزخم وبهذا التوقيت جاء في توقيته الأمثل تماما."

وأوضح المعراج "إن الرؤية التي دشنها جلالة الملك جاءت بعد جهود حثيثة ومتواصلة استمرت أكثر من عام، ومرت بكثير من الجهات الحكومية والخاصة، وهو ما استدعى حشد الطاقات والجهود لإخراجها لتعكس متطلبات المرحلة المقبلة، وتؤسس لطموح المملكة على الصعيد الاقتصادي المرتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية البشرية.

وعلى نحو مواز تلقفت يد القطاع الخاص هذه الرؤية واعتبر القطاع الخاص شريكا أساسيّا في تطبيق الرؤية مع الحكومة، وأنه لابد من إحداث توازن في هذه الشراكة حتى تخرج النتائج بما هو مأمول له، معولا على شراكة حقيقية بين الطرفين لتفعيل هذه الرؤية المتكاملة، خصوصا أن القطاع الخاص يتمنى أن تكون هناك خطط متكاملة كالتي أنجزت، لأن ذلك يضع أقدامه على الطريق السليم في توجيه استثماراته وأعماله لتتواكب مع الاجتهاد الحكومي في هذا الموضوع، وهو ما يعني أن القطاع الخاص سيمضي بطريق مرسوم له ومخطط بشكل سليم."

وفي السياق ذاته، وحول رؤية 2030 تحديدا، يرى الرئيس التنفيذي لجمعية مصارف البحرين الدكتور وحيد القاسم أنه "نظرًا للتطورات الكبيرة في العمل المصرفي والتقدم التكنولوجي في

تقديم الخدمات اعتمادا على الإنترنت وخطوط الهاتف المباشرة، فإنه من اللازم أن يكون هناك تنسيق بين جمعية المصارف ومختلف القطاعات التي لها علاقة بها، وأن تكون الاستراتيجيات متكاملة لخدمة البلد ككل لتنفيذ رؤية 2030. فلا يجدي أن تكون استراتيجية لكل قطاع من غير الأخذ في الحسبان متطلبات القطاعات الأخرى. هذا ما يؤكده د. وحيد القاسم حين يسمى مجلس التنمية الاقتصادية كمثال، "حيث إن ما يقوم به من أدوار تصب في تنفيذ رؤية البحرين 2030 وتساهم في إيجاد التكامل المنشود."

وعلى هذا الأساس، نوهت جمعية مصارف البحرين إلى ضرورة "ألا يتحول القطاع المصرفي إلى سبب في تفشي البطالة، أو ارتفاع نسبها، عندما تزيد وتيرة التكنولوجيا المالية، وإنما يواصل القطاع المصرفي خلق الوظائف من خلال التعاون والتنسيق مع مكونات المجتمع الأخرى، ومختلف أجهزة الحكومة لإعداد الجيل القادم للعمل في القطاع المصرفي. وهذا ما يكرره علينا صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء حين يدعو بأن نعمل بصورة تكاملية وليست مجزَّأة، كما أن من



يترك العمل المصرفي يلقى أمامه التشجيع للنظر في الأعمال الخاصة من خلال تأسيس شركة جديدة صغيرة ضمن برنامج الشركات الصغيرة والمتوسطة الذي تتبناه مجموعة من المؤسسات ذات العلاقة، ويسانده مجلس التنمية الإقتصادية البحرين."

في هذا السياق يشخص رئيس مجلس إدارة تمكين معالي الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة مثل هذه العلاقة قائلا: «القائمة طويلة، وسوف أكتفي بالإشارة إلى أكثرها حداثة. ففي مطلع العام 2020م، وتحديدا في أواخر شهر فبراير 2020م، وقع صندوق العمل تمكين اتفاقية تعاون مشتركة مع عدد من المصارف في مملكة البحرين وذلك تمهيدا لأهداف توسيع خدمات الدعم ضمن نطاق برنامج تمويل المؤسسات وذلك لتمكين المؤسسات الراغبة من الحصول على تمويل شراء وتركيب الألواح الشمسية لتوليد الطاقة فضلا عن دعم تكلفة مراجعة حسابات الطاقة الشمسية.

وتأتي هذه الاتفاقية ضمن أهداف تمكين الاستراتيجية للتأكيد على تعزيز أثر الدعم في ما يخدم تنمية المؤسسات من خلال خطة تمويل الطاقة الشمسية، وتشجيع التحول للطاقة المتجددة في ما يسهم في تقليل نفقات الطاقة على المؤسسات الحاصلة على هذا الدعم من جهة، ودعم الشراء من المؤسسات العاملة في هذا المجال في السوق المحلي. وتبلغ قيمة محفظة التمويل في هذا القطاع 2.5 مليون دينار بحريني، ويتراوح مبلغ التمويل بين 5,000 دينار بحريني و500,000 دينار بحريني، مع مدة سداد تصل إلى 10 سنوات وفترات سماح تخضع لشروط البنك».

"تجسد الرؤية الاقتصادية 2030، التي أطلقها عاهل البلاد صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة في أكتوبر 2008، رؤيةً شاملة لمملكة البحرين، تسعى إلى إنشاء توجه واضح لتطوير اقتصاد المملكة"

وفي السياق ذاته يقول خالد الرميحي: "استفدت كثيرًا من عملي في مؤسسات عريقة في القطاع المصرفي، ففي بنك (جي بي مورغان) وبنك (إنفستكورب) كان الاطلاع على مستجدات الأسواق العالمية والإقليمية وما قامت به هاتان المؤسستان العريقتان لتلبية متطلبات السوق قد أضاف لي كثيرا، خصوصا في الجوانب الاستراتيجية والريادية التي أعانتني في ما تسلمته من مهام بمجلس التنمية الاقتصادية والمؤسسات والشركات العامة الأخرى."

ويقودنا الحديث مع الرميحي نحو مؤسسة من أهم مخرجات المشروع الإصلاحي الذي دشنه وقاده جلالة الملك وهي مجلس التنمية الاقتصادية، الذي يتكرس دوره التنموي، كونه الهيئة العامة المختصة بشكل عام بوضع استراتيجية التنمية الاقتصادية، والإشراف على ضمانات تنفيذها بما يكفل تطور البحرين وتقدمها من خلال توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات المباشرة إلى المملكة.



صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء مستقبلا أعضاء مجلس إدارة جمعية مصارف البحرين (باب) في العام 2015م

ويرأس مجلس التنمية الاقتصادية صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء. ويضم مجلس إدارته وزراء من الحكومة فضلا عن مديرين تنفيذيين في القطاعات الصناعية.

ويتجسد دور المجلس القيادي في توحيد كل الجهات الحكومية المعنية ضمن رؤية موحدة، ووضع الاستراتيجيات الأساسية للنمو المستدام. كما يعمل مجلس التنمية الاقتصادية أيضا كجهة تسيير وتسهيل للأعمال، حيث يساعد كل الجهات المعنية في البحرين في فهم وتبني التغيير اللازم للتقدم، بالإضافة إلى ذلك، يدير المجلس المشاريع لضمان تنفيذ جميع مبادرات الإصلاح المتفق عليها بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب.

تجسد الرؤية الاقتصادية 2030، التي أطلقها حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى في أكتوبر 2008م، رؤية شاملة لمملكة البحرين، تسعى إلى إنشاء توجه واضح لتطوير اقتصاد المملكة، مع التركيز على هدف أساسي يتجلى في تحسين المستوى المعيشي لجميع مواطني مملكة البحرين. وتم إطلاق الرؤية بعد أربع سنوات من المناقشات المستفيضة مع مجموعة من صناع القرار في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك المؤسسات الحكومية والهيئات المختصة، بالإضافة إلى بعض بيوت الخبرة والهيئات الدولية. وتركز الرؤية الاقتصادية 2030 على بلورة رؤية حكومية متكاملة للمجتمع والاقتصاد، والتي تتمحور حول ثلاثة مبادئ أساسية هي التنافسية، والعدالة، والاستدامة. شرع المجلس في أعقاب إطلاق الرؤية في إطلاق برنامج للإصلاح الاقتصادي المؤسسي، تماشيًا مع أهداف الرؤية الاقتصادية 2030، وأفضى عمل المجلس وتنسيقه مع الوزارات المختصة إلى إعداد أول استراتيجية اقتصادية وطنية، كانت بمثابة خارطة طريق لتحقيق هذه الرؤية.

ومن أبرز القطاعات التي يركز مجلس التنمية الاقتصادية على تطويرها في البحرين، هي الخدمات المالية، إذ تمتلك البحرين سلطة تنظيمية موحدة، ويعتبرُ مصرف البحرين المركزي المسؤول عن الخدمات المصرفية والمالية كافة، وينسق على نطاق واسع وبصورة شاملة مع الجهات الفاعلة في هذا المجال لضمان تطبيق الأنظمة على أرض الواقع ، وضمان تطبيقهم للأنظمة والقوانين الداخلية. كما يستخدم مصرف البحرين المركزي صلاحياته لضمان التزام المصارف بالسياسات والقوانين، التي تشمل مجمل أنشطة القطاع المالي والمصرفي مثل إدارة الخدمات المصرفية الإسلامية والتأمين وإعادة التأمين والتكافل وإعادة التكافل والأصول وإدارتها.

وتوقف وزير المالية السابق معالي الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة، عند كيفية مساهمة القطاع المالي في تنفيذ الرؤية الاقتصادية 2030 قائلا: "إن القطاع المالي عليه الكثير من المتطلبات العالمية بأن يعمل في ظل أفضل الممارسات. وتوجد أعداد من الشباب المتعلم الذي يمكن أن يستخدم التكنولوجيا لتحسين التعامل مع المعلومات وبطرق احترافية. وهذا يساعد على المعرفة الفنية التي تساعد على حسن التنفيذ. ويمكن للقطاع المالي أن يلج من هذا المدخل كي تعانق إنجازاته أهداف الرؤية 2030م."

على نحو مواز، يؤكد الرميحي بالقول: "لقد أضاف لتلك المسؤولية التي قمت بها في مجلس التنمية الاقتصادية لإدارة فريق محترف وضع أمامه هدف استقطاب الاستثمارات إلى مملكة البحرين، والمساهمة في خلق وظائف ذات جودة عالية وتحسين مناخ الاستثمار في المملكة. وبالتالي فتح أمامي الآفاق للتعاون مع الشركاء في مصرف البحرين المركزي للانطلاق في تطوير هذا القطاع ومواكبة أحدث المتغيرات العالمية والتكنولوجية التي ساهمت بلا شك في تعزيز المكانة التنافسية للبحرين كمركز مالي رائد وكمركز للتكنولوجيا المالية."

وحول علاقة التأثير الإيجابي المتبادل بين الحياة المالية والمصرفية البحرينية، ونظيراتها الخليجية، يرى الرميحي "أن هنالك علاقة تأثير إيجابي متبادلة بين القطاعات المالية والمصرفية البحرينية والخليجية وهو ما نلمس آثاره في كون البحرين على مدى الـ 100 عام المنصرمة استقطبت واحتضنت العديد من المصارف والمؤسسات المالية الخليجية المرموقة التي سعت للاستفادة مما تحظى به البحرين من سمعة مالية رائدة وتشريعات قوية ومتماسكة إلى جانب الكوادر والكفاءات المصرفية المحلية المميزة.

وفي المقابل توسعت أنشطة المصارف البحرينية في دول الخليج ومنطقة الشرق الأوسط بصورة كبيرة وملحوظة. وهو ما يتواكب مع ما تشهده المنطقة من ازدهار اقتصادي وتحولات كبرى. وأجد بأنه سيكون لقطاع التكنولوجيا المالية دور محوري في زيادة هذا التأثير الإيجابي بين القطاعات المالية في البحرين والخليج."

وبقدر ما تشكل البورصة مكونا مهما من مكونات البيئة المالية والمصرفية، مكانة مميزة في النهوض بتلك البيئة وعنصرا مهما من عناصر تطورها النوعي. وبسبب الموقع المتفرد الذي تشغله فوق رقعة الخارطة المالية للاقتصاد البحريني. كما أنها في الوقت ذاته عنصرا أساسيا من مقومات منظومة التنمية الاقتصادية التي شكلت البيئة المناسبة الحاضنة لمشروعات التنمية التي بشر لها المشروع الإصلاحي، وبنت أركانها برامج رؤية 2030 الاقتصادية، ومن ثم فهي من الإنجازات المتفردة والمتميزة للمشروع الإصلاحي الذي دشنه وقاده حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين، منذ مطلع القرن الحادي العشرين بعد توليه مقاليد الحكم بما يربو على سبع سنوات.

في هذه المرحلة بالذات جاء تأسيس العديد من المؤسسات ذات الأفق التنموي انسجاما مع رؤية 2030. هذا حول تلك المؤسسات من خلال ممارسة مهامها الرئيسة قادرة وبكفاءة عالية على المساهمة في تطوير القطاع الخاص، بما يضمن تحقيق أهداف البحرين في تعزيز استدامة الاقتصاد الوطني وتنويع موارده، وخلق فرص للعمل الإبداعي من خلال اقتصاد قائم على المعرفة والتكنولوجيا.

وتمحور صلاحيات وأداء تلك المؤسسات حول رفع كفاءة المواطن البحريني للدرجة التي يكون قادراً فيها على المنافسة في سوق العمل. بالإضافة إلى ذلك فهنالك الدفع قدما بالإنتاجية في المشاريع التجارية بالتوازي مع المساعدة في خلق فرص وظيفية ذات قيمة مضافة في المملكة.

> "هنالك علاقة تأثير إيجابي متبادلة بين القطاعات المالية والمصرفية البحرينية والخليجية وهو ما نلمس آثاره في البحرين على مدى الـ 100 عام المنصرمة"

وشكلت جميعها ذراعا قوية مساعدة للمصارف العاملة في السوق البحرينية، من خلال البرامج التمويلية التي خططت لها ودشنتها لما يزيد على العقد من الزمان. هذا ما يكشف النقاب عنه الرئيس التنفيذي لـ "تمكين" د.إبراهيم الجناحي، حين يقول: "بالشراكة مع البنوك المحلية، تحرص تمكين على تقديم الحلول التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لمساعدتها على الاستمرارية من خلال التخطيط الجيد والابتكار المتقن لتوظيف هذا التمويل."

ولا يكتفي عمل تلك المؤسسات بما تقدمه للحاضر بل تحمل مشروعاتها جنين مجتمع المستقبل. هذا ما يشير إليه رئيس مجلس إدارة تمكين معالي الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة قائلا: «المدخل هنا يأخذ شكلا مركبا. ولكن بهدف التبسيط يلتقي الثلاثة: رؤية 2030 وتمكين والقطاع المصرفي البحريني عند محطة مشتركة، وهي تنويع مصادر الدخل، وتأهيل الموارد البشرية البحرينية.

وفي هذا السياق ركزنا على المحور الاقتصادي الأكثر حضورا هنا وهو التقنية المالية المعروفة باسم "فينتيك." وفي هذا الصدد نحن نركز على تشجيع المشروعات المستقبلية التي تقف وراءها

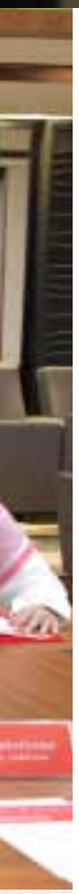


هذه الصفحة

د. خالد عمرو الرميحي الرئيس التنفيذي لشركة ممتلكات القابضة ومعالي الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة رئيس مجلس إدارة تمكين والسيد زايد بن راشد الزياني وزير الصناعة والتجارة والسياحة في جلسة حوارية حول الجهود التكميلية في تعزيز مساهمة المرأة في مواقع العمل

الصفحة المقابلة

توقيع إتفاقيات برنامج تمكين لتمويل الطاقة الشمسية للمؤسسات



قيادات ريادية شابة بحرينية. وقد حصد صندوق العمل "تمكين" جائزة أفضل مؤسسة حكومية لدعم ريادة الأعمال في الشرق الأوسط، وذلك على هامش أعمال المنتدى الدولي للمستثمرين الملائكة المنعقد في مطلع هذا العام 2020 في إسطنبول بتركيا.

ويمضي الجناحي مستطردا، "كذلك تربطنا علاقات استراتيجية مع جمعية شركات التقنية البحرينية "بتك"، حيث يمول تمكين الكثير من الفعاليات التي تقيمها هذه الجمعية، ومن أبرزها المشاركة في "جايتكس"، الذي يعد أكبر معرض لتقنية الاتصالات والمعلومات في الشرق الأوسط، الذي يقام في دبي كل عام. وتشارك سنويا في الرواق البحريني في جايتكس، ما يقارب من 50 شركة بحرينية من المتوسطة والصغيرة والفائقة الصغر، من بينها ما يقارب 20 شركة ناشئة."

كل هذه الفعاليات تصب بشكل مباشر في تعزيز دور التنوع في الاقتصاد الوطني، وتسرع من وتيرة تحقيق ما ترنو إليه تلك الرؤية على أرض الواقع، في إطار المشروع الإصلاحي. هذا ما تؤكده مبادرة إطلاق أول برنامج تمويل في أواخر شهر أغسطس من العام 2007م، وذلك بتعاون مجموعة من المؤسسات التنموية مع مصرف الشامل (حاليا: بنك الإثمار) بمحفظة استثمارية قيمتها 12.5 مليون دينار بحريني، مستهدفا 300 مؤسسة صغيرة ومتوسطة الحجم للاستفادة من قروض بمعدلات ربح منخفضة.

وبسبب النجاح الذي توصلت إليه برامج التمويل البحرينية المختلفة من خلال مشاركات العديد من المؤسسات المالية، فقد تم في شهر مايو من عام 2008م إطلاق برنامج التمويل الثاني مع بنك البحرين للتنمية بمبلغ إضافي قدره 20 مليون دينار بحريني خُصص لخدمة 900 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أخرى من بينها 44 امرأة استفادت من البرنامج."

وقد جاء برنامج (تمويل +) إستجابة لطلبات التمويل التي تتراوح ما بين مليون ومليونين ونصف المليون دينار بحريني، والتي تهدف لتمويل المشاريع التوسعية والتي لها أثر إيجابي على الاقتصاد. لقد أثرت برامج التمويل تلك إيجابيا على الاقتصاد الوطني. حيث أثبتت الدراسات بأن لكل دينار بحريني تم صرفه من محفظة التمويل أثّر إيجابا على الوضع الاقتصادي للمؤسسات المستفيدة بقيمة تصل إلى 15 دينارا بحرينيا متمثلة في زيادة أرباح هذه المؤسسات وزيادة نسبة اليد العاملة البحرينية الماهرة والمؤهلة لديها. جاء كل ذلك في إطار تعزيز مسيرة المشروع الإصلاحي والإرتقاء بأداء برامج خطة التنمية المنطلقة من رؤية 2030 الإستراتيجية.







منظر ليلي لمنطقة خليج البحرين ويبدو على يمين الصورة المقر
الرئيسي لمجموعة البركة المصرفية وعلى يسارها مبنى آركابيتا





الفصل الحادي عشر

التكنولوجيا المالية في فضاء المستقبل





هذه الصفحة

الإصدار التذكاري السادس عشر في العام 1419هـ الموافق 1999م بمناسبة تولي جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة مقاليد الحكم في مملكة البحرين

الصفحة المقابلة

جسر الشيخ عيسى بن سلمان مطلا على مرفأ البحرين المالي



عندما نتحدث عن التكنولوجيا المالية، فالأمر يعني المستقبل، بكل ما يحتضنه المستقبل من تحديات، تفرضها عولمة الاقتصاد، وتضع مقاييسها تقنية الاتصالات والمعلومات، وتصمم مخرجاتها مكونات الذكاء الاصطناعي. هذا ما نقرأه بشكل غير مباشر في ما جاء على الموقع الإلكتروني لمصرف البحرين المركزي. وفي نطاق سعي المصرف لتطوير "النظام المالي في مجال التكنولوجيا المالية والابتكار والتحول الرقمي في البحرين، قام مصرف البحرين المركزي بإنشاء وحدة مختصة في مجال التكنولوجيا المالية تسمى (وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار) لإجراء أبحاث السوق حول الابتكارات التي تحدث في القطاع المالي، ووضع استراتيجيات للاستفادة الفعالة من التكنولوجيا الناشئة."

وفي مايو من العام 2017م، أصدر مصرف البحرين المركزي إطار عمل البيئة الرقابية التجريبية، حيث تقوم الوحدة بالمساهمة في فحص طلبات الانضمام للبيئة الرقابية التجريبية للتكنولوجيا المالية، والعمل على إدارة العملية الرقابية للطلبات التي تمت الموافقة عليها، وكما تقوم الوحدة بتحليل ودراسة الخدمات أو المنتجات الجديدة أو المبتكرة، والتي من المزمع احتضانها أو توفيرها من قبل شركات مرخصة من قبل المصرف أو من قبل شركات من المزمع أن ترخص من قبل المصرف.

وتبذل البحرين جهودا مكثفة، وحثيثة، من أجل ولوج ميدان "التكنولوجيا المالية". يدل على ذلك برنامج التعاون المشترك القائم بين مجموعة من مؤسسات التنمية البحرينية من بينها خليج البحرين للتكنولوجيا المالية، والذي كانت محصلته، كما جاء في المؤتمر الصحفي الذي عقد في 6 فبراير 2019، وأعلن خلاله عن "إطلاق أول برنامج تدريبي من نوعه على مستوى الشرق الأوسط في إعداد وبناء الكفاءات التخصصية في مجال التكنولوجيا المالية." كل ذلك من أجل تعزيز القيمة المنطوية على تكريس موقع مملكة البحرين الريادي في المنطقة في قطاع التكنولوجيا المالية. ولا يمكن إنجاز ذلك دون توفير البرنامج التخصصي الملائم والمتميز في آن. ويحتسب كل ذلك خطوة استراتيجية أساسية على طريق الإرتقاء بنمو أداء قطاع الخدمات المالية وحلولها في المملكة، وفقا للمعايير الدولية، وذلك من خلال تأسيس قاعدة ذات خبرة غنية متخصصة من الكفاءات البحرينية، تسهم في حركة دعم بيئة التكنولوجيا المالية، بوصفها أحد أهم القطاعات نموًّا في المملكة."

أن هذا البرنامج المتخصص "ينسجم بشكل مباشر مع التطلعات الوطنية في تعزيز قيم الابتكار والاستدامة، ولاسيما في القطاع المالي، واستحداث قطاعات وفرص عمل جديدة في هذا القطاع، يسهم في تقديم تجربة بحرينية فريدة في بيئة التكنولوجيا المالية، وذلك من خلال تعزيز الخبرات البحرينية بآخر المستجدات والتطبيقات والمعرفة التخصصية المتقدمة في ظل واقع سوق العمل ومتطلبات قطاع ريادة الأعمال على مستوى المنطقة."



صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء في حفل تدشين بنك الاثمار لأول نظام للسحب من الصراف الآلي باستخدام البصمة بحضور أحمد عبدالرحيم الرئيس التنفيذي للبنك

مثل هذه السياسات تعني أن البحرين لم يكن في وسعها، بعد أن أصبحت مركزا ماليًّا عالميا، أن تدير ظهرها لتلك التحولات التي ولدها الزواج المثمر بين سوق المال والأعمال والتكنولوجيا، ولا أن تكون بعيدة عما يجري في تلك التحولات. وهكذا وجدنا البحرين تلج، بالسرعة المطلوبة، والخطوات الراسخة المناسبة دنيا التكنولوجيا المالية من أوسع أبوابها، انسجاما مع سعيها الحثيث المستمر، أن تتقدم الصفوف عندما يتعلق الأمر بالقطاع المالي.

وطالما فرضت التكنولوجيا المالية نفسها كونها الطريق الذي لا يمكن تحاشي السير فيه، لمن أراد أن يواكب الحركة المالية السائرة في هذا الاتجاه، خاطبنا، من كانت له تجربة غنية في تطوير الخدمات المالية التقليدية في الأسواق البحرينية، لكونه محافظ مؤسسة النقد الأسبق، ووزير المالية الأسبق، عبد الله سيف، وسألناه: كيف ترون الطريق نحو المستقبل؟ وكيف يمكن المزاوجة بين التكنولوجيا والعمل المصرفي والمالي؟ فكانت إجابته مختصرة، ومتجهة نحو الهدف بشكل مباشر قائلا: "أرى أن يتم ذلك من خلال المزاوجة الخلاقة بين التكنولوجيا والأعمال المصرفية والمالية، البعيدة عن التقليد الأعمى، والحاضنة لدرجة عالية من المرونة التي تبيح لها التفاعل الإيجابي مع المستجدات، على أن يتم ذلك بالحرص المستمر على الاستفادة المستمرة من تجارب الدول الأخرى، دون النسخ الأعمى



صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء مستقبلا المغفور له السيد صالح كامل رئيس مجلس إدارة مجموعة البركة المصرفية بحضور معالي الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة وزير المالية ومحافظ مصرف البحرين المركزي السيد رشيد المعراج

الجامد لتلك التجارب، ولا التقديس غير المبرر لها. هذا بدوره يتطلب فهم آليات الاندماجيات بين المؤسسات الدولية، والاستحواذات المصاحبة لها، وهذا بدوره يقود من يسير على هذا الطريق نحو التفكير الجدي في استبدال القوى العاملة بالتقنية، دون أن يعني ذلك الإلغاء الكامل للأولى، التي سيتحول دورُها من مجرد التنفيذ إلى درجة الإبداع المستمر، والابتكار المتواصل."

ويواصل عبدالله سيف حديثه في هذا المجال، مضيفا: "وعلى الرغم من تقدم التكنولوجيا وضرورة الاستفادة منها، لكن يبقى العنصر البشري ذا أهمية، ولا يمكن الاستغناء عنه، ومن الخطأ إهماله، عندما يصل الأمر إلى التعامل الشخصي مع الأطراف ذات العلاقة، مثلا إدارة عمليات الوقف، وإدارة الحسابات الخاصة، والتعاون بين المؤسسات المالية."

ثم ينهي عبدالله سيف حديثه مشددا على أننا اليوم نشهد "اندلاع ثورة تقنية، وهذا أمر لا يمكن إنكاره، ومن الخطأ إهماله، ومن ثم فلا بد من الاستفادة من هذا التطور التقني في مجالات الحياة كافة، على وجه الخصوص في المجال المهني، وفي النطاق المالي. فمن بعض إيجابيات هذا التطور وإدخال التقنية المتطورة: الاختصار الزمني، والاختصار في المسافة، وتوفر الكم الهائل من المعلومات المهمة في الحياة المهنية، بل وحتى الشخصية والمعيشية. وتكمن بعض سلبيات التقنية، وهوٌ أمر طبيعي، ومتوقع، ممثلة في الإدمان، وفي الاعتماد الكلي عليها، وفقدان الخصوصية، سواء المؤسساتية أو حتى الفردية."

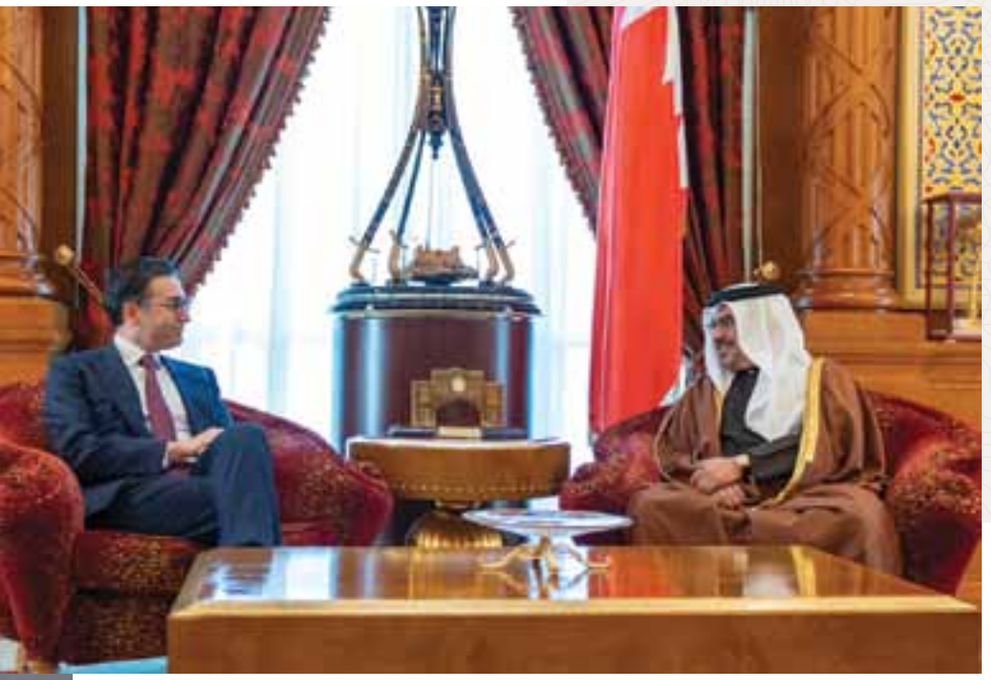
ومما لا شك فيه، فإن التطورات القادمة في المجال التكنولوجي والرقمي هائلة من حيث الكم، ومتسارعة على مستوى النوع. هذا يولدُ صعوبة لا يمكن الاستهانة بها أمام وجه من يحاول تخيل الصورة النهائية التي ستولدها مثل تلك التطورات. ولكن ما هو مؤكد، وربما يكون غير قابل للمناقشة، هو، أن ما نشهده اليوم من ثورة في عالم تقنية المعلومات والاتصالات سيخلق عالما قريبا الى الخيال العلمي غير المسبوق في تاريخ تكوُّر الفكر الإنساني، ومن ثم لا يمكن تصوره.

فالخدمات المصرفية ستتم أكثر عن طريق الاجهزة والإنترنت وعن طريق البصمة الإلكترونية ومن خلال تقنيات الذكاء الاصطناعي. كل ذلك يعني أننا مقبلون على عالم متغير، وكلنا ثقة بأن البحرين متكئة على تاريخها الريادي الذي عرف عنها، لا بد أن تكون قادرة على مواكبة تلك التحولات، وعلى الوقوف في وجه التحديات التي ستفرزها، بفضل ما تمتلكه من قيادة معاصرة، وموارد بشرية مثابرة، وهو ما أثبتته عند تعاملها مع تطورات الحركة المالية التقليدية، التي حملت في أحشائها، هي الأخرى كثيرًا من التحديات، التي لم يستطع كثير من المجتمعات الصمود في وجهها، في حين نجحت البحرين، بفضل حنكة قادتها السياسية، ومثابرة أبناء شعبها على التعامل مع المصارف، خلال المائة عام الماضية، بمهارة وتصميم غير قابلين للمناقشة أوصلا أسواق المال والأعمال البحرينية إلى المكانة التي تتبوَّأها البحرين اليوم.

هذه النظرة التفاؤلية بشأن العلاقة التي ستنشأ بين البحرين كدولة ومجتمع ، وتطورات التقنية المالية نجد إشارة مميزة لها في مقدمة "تقرير البحرين لعام 2019م بشأن الأنظمة المتعلقة بالتكنولوجيا المالية" جاءت على لسان محافظ مصرف البحرين المركزي رشيد المعراج، يقول فيها: "منذ أن تأسس المصرف المركزي في سبتمبر 2006م فإنه يلعب دورا مهما في تطوير خدمات القطاع المالي المصرفي في البحرين. إن هذا القطاع يضم ما يقارب 400 مؤسسة ووحدة مصرفية ويوظف ما يقارب 14000 من الأيدي العاملة يساهمون جميعا في تقوية مركز البحرين كمحطة للخدمات المالية. إن التقدم الحاصل في التكنولوجيا المالية هو بحد ذاته دافع لنا لرفع مستوى تقديم الخدمات المصرفية لتواكب التقدم التكنولوجي ضمن قواعد وأنظمة تتطابق والمعايير العالمية". ثم يستطرد مضيفا: "إن الأنظمة الإضافية قادمة بما فيها معرفة العميل إلكترونيا، وإن المصرف يقدِّر الحاجة للتعاون والتشاور مع عملائه وشركائه في الوصول إلى مبادرات تساعد على تطبيق متطلبات التكنولوجيا المالية."

> **مشروع معرفة الزبون إلكترونيا ويعد الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط، ويتفرد بكونه شاملا على الصعيد الوطني، ويكرس علاقة بناءة متميزة تنطلق من رؤية 2030**

وحول موضوع معرفة العميل إلكترونيا، يؤكد الرئيس التنفيذي لشركة (بنفت)، عبد الواحد جناحي: "أن هذا المشروع فريد من نوعه في منطقة الشرق الأوسط، إذ يتفرد بكونه شاملا على الصعيد الوطني، ويكرس علاقة بناءة متميزة تنطلق من رؤية 2030 المحبذة لتكامل جهود التنمية، والمشجعة لها، وخاصة في القطاع المصرفي، بين القطاعين العام والخاص، من أجل توفير أفضل الخدمات لسكان البحرين من مواطنين وقاطنين". وفي سياق تنويع الخدمات التي توفرها البحرين كبيئة صديقة ومشجعة للتكنولوجيا المالية. ويضيف عبدالواحد جناحي قائلا، "أطلقت البحرين في شهر يونيو 2017م، البيئة الرقابية التجريبية لخدمات التكنولوجيا المالية، وهي الأولى من نوعها في المنطقة، وذلك بهدف دعم شركات التكنولوجيا المالية الناشئة لتجربة واختبار حلول



هذه الصفحة

صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء مستقبلا أحد أعضاء المجلس التنفيذي لمجموعة يونيون بنك أوف سويتزرلاند إقبال خان

الصفحة المقابلة

صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء في زيارة إلى مركز التكنولوجيا المالية مصحوبا بمجموعة من المسئولين ومن بينهم السيد زايد بن راشد الزياني وزير الصناعة والتجارة والسياحة



تقنية جديدة. وأظهرت البيئة الرقابية التجريبية منذ تدشينها نجاح البحرين في هذا المجال، حيث تم تسجيل ما يقارب 25 شركة صغيرة ومتوسطة الحجم في البيئة الرقابية التجريبية للتكنولوجيا المالية، وجار حاليا تسجيل المزيد من الشركات."

في السياق ذاته يلقي الرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الإقتصادية خالد حميدان المزيد من الأضواء على العلاقة بين برامج المجلس ورؤية 2030 قائلا «يضع المجلس نصب عينيه، وفي إطار رؤية البحرين 2030، تنويع مصادر الدخل، كي نتمكن من تقليص نسبة اعتماد المملكة على النفط كمصدر رئيس من مصادر الدخل. يتكامل ذلك مع حرصنا على توفير اليد العاملة المحلية المؤهلة لتلبية احتياجات الرأسمال الأجنبي في كل قطاع من قطاعات الأنشطة التي تشكل في مجموعها ركائز مدخلات الاقتصاد الوطني.

في هذا السياق، يحرص المجلس على المواءمة بين احتياجات ذلك المستثمر القادم من الخارج، وكفاءة اليد العاملة البحرينية. ولقد نجحنا في تحقيق ذلك، من خلال التعاون مع المؤسسات التعليمية، ومراكز التدريب المتخصصة، التي طورت من برامجها لتحقيق هذا الهدف. على نحو مواز، تلمسنا اتجاهات الأسواق المحلية، وحاولنا، قدر المستطاع، توجيه الشباب البحريني كي تتناسق خطوات تخصصاته، مع احتياجات تلك الأسواق.

وفي خطوة نحو تشجيع نمو شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية بشكل خاص، شهدنا أيضا تطبيق أنظمة تسمح للشركات الصغيرة والمتوسطة في البحرين والمنطقة، بالحصول على التمويل المتوافق

مع الشريعة الإسلامية من خلال التمويل الجماعي. كما يسمح للشركات الصغيرة والمتوسطة الآن الحصول على التمويل التقليدي من خلال الوسائل نفسها."

وما يثبت حصافة سياسات البحرين في هذا الاتجاه ما ورد في تقرير صادر في العام 2017م عن شركة كي بي إم جي: "حققت الاستثمارات العالمية في التكنولوجيا المالية نموًّا سريعا في الخمس سنوات الماضية، وتشير التوقعات إلى استمرار نموها بقوة. فقد ارتفعت قيمة الاستثمارات في التكنولوجيا المالية بما يزيد على عشرة أضعاف في الفترة بين 2012 و2015م، ورغم أن دمجَ المؤسسات العاملة في قطاع التكنولوجيا المالية في الولايات المتحدة أدى إلى حدوث تراجع في الاستثمارات العالمية في 2016م، فقد استمر النمو في مناطق أخرى، ومنها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وسجلت الاستثمارات ارتدادًا إيجابيًّا قويا في النصف الأول من عام 2017م."

وفي سياق سياستها المالية الهادفة إلى تعزيز مكانة البحرين في خارطة البلدان الآخذة بالتكنولوجيا المالية، التزمت البحرين، بما يطلق عليه "المؤشر البحريني"، الذي يعتمد في ما يخص التكنولوجيا



المالية على مؤشرات تلتزم بها ستُّ دول، تعتبر قيادية في هذا المجال وهي: الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة البريطانية ودولة الإمارات العربية المتحدة وسنغافورة وأستراليا والبحرين. ويرتكز المؤشر، لإصدار الأنظمة، على مجموعة محددة من المعايير الديناميكية، يتصدرها، ما يعرف باسم مستوى التعاون العالمي، الذي يتطلب الدخول في اتفاقيات تفاهم مع البلدان التي تتبنى التكنولوجيا المالية، وذلك لتقاسم المعلومات وبناء الأنظمة المساندة لذلك. تليه في الأهمية القدرةُ على إيجاد بيئة متكاملة تساعد على التشاور وعقد اللقاءات والمؤتمرات بين الأطراف المعنية للتأكد من المشاركة الجماعية في تبادل المعلومات التي تساعد على إصدار القوانين المناسبة واختيار منصَّات للأجهزة ونظم المعلومات المساندة لتطوير بيئة التكنولوجيا المالية. يعقب ذلك، في عوامل ذلك المؤشر، إطلاقُ المبادرات النظامية وإصدار القوانين، بما يضمن المزيد من التعاون بين الدول. وقد قامت الأطراف الرقابية في الدول المذكورة أعلاه بتنفيذ 75% من المبادرات المتفق عليها. بينما تبّين أن بعض السلطات الرقابية قد تكون حديثة العهد بما يخصُّ الذكاء الاصطناعي ولكنها متطورة بما يخص البيئة الرقابية التجريبية وبدائل منح التسهيلات للزبائن. ولا تكتمل مقوماتُ المؤشر دون رصد عوائق الدخول، إذ إن أكبر عوائق للدخول الى منتجات التكنولوجيا المالية هو النظر لكل عائق على حدة وإصدار قانون لكل عائق بدلا من إصدار قوانين متكاملة للتكنولوجيا المالية. ويذيِّل كل تلك العوامل وضع البرامج المساندة، التي تبين بأن برامج التوعية في الدول المذكورة بما يخصُّ التكنولوجيا المالية متوفرة، بينما إنشاء مواقع ومحطات مخصصة للتكنولوجيا المالية لم تكن متوفرة بالقدر الكافي من قبل السلطات الرقابية.

"في سياقِ تنفيذ سياستها المالية الهادفة إلى تعزيز مكانة البحرين على خارطة البلدان الآخذة بالتكنولوجيا المالية، التزمتِ البحرين، بما يطلق عليه المؤشر البحريني"

وكي يتمكن مصرف البحرين المركزي، من الوصول إلى ما يرمي إليه، لتهيئة البحرين كي تنال مؤشرًا مميزا في هذا الاتجاه، لجأ إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات المبادرة، تمت وفق التسلسل الزمني التالي: في مايو 2017م: إصدار التعليمات والأنظمة المتعلقة بما يسمى "البيئة الرقابية التجريبية". وفي أغسطس 2017م: إصدار التعليمات والأنظمة المتعلقة بالتمويل الجماعي. وفي أكتوبر 2017م: تدشين وحدة التكنولوجيا المالية والإبتكار، وفي مايو 2018م: الإعلان عن الخطط لإطلاق "إعرف عميلك" عن طريق الإنترنت. وفي أغسطس 2018م تم البدء في التعامل مع الشبكة العالمية للابتكار المالي، أما نوفمبر 2018م، فقد تم إصدار نظام الصيرفة المفتوحة. وتم في ديسمبر 2018م إصدار الإجراءات الخاصة بالأصول المشفرة، واستكمل في يناير 2019م، إصدار الأنظمة الخاصة بالاستشارات عن طريق البيانات الرقمية المالية. وختم في فبراير 2019م: القيام بتجربة التكنولوجيا المالية وإكمال الاجراءات اللازمة لذلك.

قاد هذا التطور الملموس نحو ضرورة توفير البيئة الرقابية التجريبية للبحرين، فبادر المصرف المركزي بدعوة عدد من الشركات التي تعمل في تكنولوجيا الأعمال والمستجدات الرقمية، وذلك بغرض فحص البيئة المتوفرة حاليًّا، للدراسة والتجربة ومن ثم التخطيط للتطبيق مستقبلا، وقد تكاتفت مجموعة من الشركات مع جهود مصرف البحرين المركزي، وهذا عامل مشجع ، يبشر بتحقيق نتائج أفضل.

إنَّ ما يمكن أن يحدث في المستقبل لطريقة عمل القطاع المالي والمصرفي، ولنفترض العشرين سنة المقبلة، هو ضرب من الخيال. ولكن الأكيد أن عالم التكنولوجيا المالية هو الذي سيحكم والحاجة إلى المصارف والمؤسسات المالية التقليدية سوف تكون من حديث الماضي.

ولو ألقينا نظرة سريعة على بعض الممارسات التي يمكن تصنيفها ضمن لائحة الخدمات التي تندرج في بيئة التكنولوجيا المالية؛ فسوف نجد على سبيل المثال لا الحصر، أن في دولة مثل السويد، وافق 3500 مواطن، طوعا، ومن دون أية ضغوط حكومية، على أن تغرس في جلودهم جذاذة صغيرة تمكّن من يقرأ المعلومات المخزنة داخلها القيام بكل ما يحتاج اليه الفرد، فهي تغني عن إبراز الهوية للتعرف على الشخص ومهاراته المهنية، وتلغي الدور الذي تمارسه بطاقاتُ الائتمان لتنفيذ خدمات مثل سحب وإيداع المال، وكذلك تساعد تلك الجذاذة، إذا تمت برمجتها على كشف الحالة الصحية لمن يحملها، ومتابعة حركة سيره وتنقلاته، وتساعده أيضا على استدلال الوجهة التي يريدها.

مثل هذه التطورات وأخرى غيرها، التي تفوقها من حيث التعقيد أو أوجه الاستخدام، أصبحت هي المستقبل في البحرين من خلال وضع البيئة المناسبة لتكنولوجيا المال في الطريق الصحيح، كما ويجب الاستعداد للمفاجآت والتغيير، فهما سمة المستقبل.

نقلنا هموم التكنولوجيا المالية وإنجازاتها بل وحتى طموحاتها معنا إلى الرئيس التنفيذي لشركة "ممتلكات" القابضة، خالد الرميحي، مستهلين ذلك اللقاء بسؤاله عن أبرز المحطات في مسيرة التحول من الصيرفة التقليدية إلى تلك الإلكترونية؟

فأجاب قائلا: تعتبر مملكة البحرين المركز المالي والمصرفي الأعرق في منطقة الخليج، حيث تحظى بتجربة رائدة وجذور راسخة منذ تأسيس أول بنك في البحرين في العام 1919م وهو البنك الشرقي المحدود. وخلال هذه العقود الطويلة، حقق القطاع المصرفي في المملكة نقلات تاريخيةً نوعية مرورا بمرحلة البنوك التقليدية وما تضمه من مصارف التجزئة ومصارف الجملة والمكاتب التمثيلية للبنوك العالمية، وحتى مرحلة البنوك الإسلامية، ومؤخرا مع تبني معايير الخدمات المصرفية المفتوحة ومبادرة البيئة الرقابية التجريبية والتكنولوجيا المالية مع "تأسيس خليج البحرين للتكنولوجيا المالية، وهو أول وأكبر مركز للتكنولوجيا المالية في المنطقة."

وحرصا من الحكومة على تحسين أداء الأصول المملوكة للدولة وحوكمتها وشفافيتها، ضمَّت أصول الدولة غير النفطية تحت مظلة شركة ممتلكات، وهي شركة قابضة مملوكة بالكامل للدولة.



صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء يتوسط مجموعة من كبار المسؤولين في المملكة من بينهم رئيسا مجلسي الشورى والنواب عند حضوره افتتاح القاعة الجديدة لبورصة البحرين في مجمع مرفأ البحرين المالي

تأسست شركة ممتلكات البحرين القابضة (ممتلكات) في يونيو 2006م بصفتها شركة قابضة مستقلة تتولّى إدارة وتطوير محفظتها الاستثمارية التي تتضمن أصولا تجارية مختلفة. وتعمل ممتلكات على إدارة شركات محفظتها الاستثمارية لتعزيز وتطوير أداء هذه الشركات وزيادة القيمة الاستثمارية لكل منها، بالإضافة إلى البحث عن الفرص الاستثمارية المجزية في السوق المحلية والأسواق الإقليمية والدولية. كما تعمل الشركة بشكل فاعل على الاستثمار وإدارة الشركات التي لديها أسس النجاح والتطور في مختلف القطاعات والأسواق لخلق مردود مالي واقتصادي لمملكة البحرين.

وتمتلك الشركة حصصا في أكثر من 40 شركة تجارية تغطي مجموعة متنوعة من القطاعات، بما في ذلك الصناعات التحويلية، الخدمات المالية، السياحة، الاتصالات، العقارات، المواصلات، وإنتاج الأغذية. كما تضطلع ممتلكات بدور حيوي في تنمية الاقتصاد المحلي، حيث ستوفر أكثر من 1400 فرصة عمل في المملكة من خلال مشاريعها الاستثمارية.

ومؤخرا أعلنت شركة ممتلكات البحرين القابضة (ممتلكات)، عن صندوق الثروة السيادي لمملكة البحرين، الذي هو شراكة جديدة مع برودرايف، المجموعة البريطانية المعروفة في عالم سباق السيارات والهندسة.

وفي ما يتعلق بالأثر الاقتصادي على البحرين، لفت الرميحي إلى أن «ممتلكات» ساهمت بصورة بارزة في "اقتصاد المملكة من خلال قيامها بالاستثمار في البحرين، إذ استثمرت ما يقارب 832

مليون دينار في البحرين منذ تأسيسها، كما أنها ساهمت في توفير والحفاظ على حوالى 14 ألف وظيفة مباشرة في المملكة ضمن شركات مجموعتها المحلية، وذلك من خلال دعم شركاتها الاستراتيجية المحلية وتمويل مشاريعها الوطنية."

وحول مساهمة «ممتلكات» في الميزانية العامة للدولة، أكد الرئيس التنفيذي السابق لشركة ممتلكات محمود هاشم الكوهجي أن «الشركة» ستضخ في الميزانية العامة للدولة 60 مليون دينار بحريني وزعت بالتساوي على السنتين الماليتين 2019 و2020م، في حين أنها كانت قد ضخت في الميزانية العامة للدولة 20 مليون دينار بحريني موزعة بالتساوي على مدى العامين الماضيين مشيرا إلى أن «ممتلكات» تعتمد على مواردها الذاتية، بالإضافة إلى دورها في تحفيز المستثمرين للاستثمار في القطاع الخاص عبر الاستثمار معهم.

ومن هنا يتجلى دور ممتلكات في تعزيز ودعم الاقتصاد الوطني والذي يتجاوز مساهمتها في الميزانية العامة للدولة لتشمل دعم الأصول الاستراتيجية المحلية."

وحول نسبة البحرنة في مجموعة ممتلكات القابضة، أكد الرميحي أن شركة ممتلكات والشركات التابعة لها ملتزمة بنسبة البحرنة ونسعى دائما لزيادتها من خلال تدريب الكوادر الوطنية وتنمية مهاراتها، لافتا إلى أن نسبة البحرنة ضمن الشركات التابعة لمجموعة ممتلكات القابضة بلغ حوالى 70% بالرغم من تواجد العديد من شركات المجموعة خارج مملكة البحرين، وأكد على أن نسبة البحرنة في شركة ممتلكات يتجاوز الـ85%."

ويمضي الرميحي قائلا: "وهنالك جملة من المحطات التاريخية التي ينبغي التوقف أمامها جليًّا نظرا لما لها من أثر كبير في تطور أنشطة القطاع المصرفي في البحرين، والتي انطلقت وتألقت على مستوى المنطقة من بعد إعلان استقلال مملكة البحرين، ونذكر منها تأسيس مؤسسة نقد البحرين (مصرف البحرين المركزي حاليًا) في العام 1973م والتي قامت بدورها على أحسن وجه كجهاز رقابي يشرف على القطاع المصرفي في المملكة، ويحافظ على الاستقرار النقدي والمالي فيها، وذلك عبر اتباع سياسة ترتكز على أفضل المعايير والممارسات الدولية، وهو ما ساهم بشكل كبير في تعزيز السمعة المصرفية والمالية للمملكة على مستوى المنطقة والعالم."

ويشير الرميحي منوها إلى ما قدمه مصرف البحرين المركزي كنموذج جديد للحوكمة الشرعية تم تفعيله في 30 يونيو 2018م وشمل تطبيقه المصارف الإسلامية سواء أكانت في قطاع التجزئة أو الجملة، وهو ما يعكس مساعي البحرين نحو إرساء مبادئ حوكمة رائدة في قطاع الصيرفة الإسلامية، والتي ستشكل حجرَ الأساس لمعايير الحوكمة الشرعية على المستوى الدولي.

ويستشهد الرميحي بتقرير "تومسون رويترز لعام 2017م حول تطور القطاع المالي الإسلامي" حيث استطاعت البحرين على مدى السنوات الماضية إحراز المرتبة الثانية بعد ماليزيا، متقدمة بذلك على العديد من الدول التي تمارس أسواقها الخدمات المالية الإسلامية.

وتوقفنا مع الرئيس التنفيذي لشركة "ممتلكات" خالد الرميحي عند بوابة القرار السياسي، فأشار "إلى أن لكلّ من جلالة الملك، وسمو رئيس الوزراء وسمو ولي العهد بصمته المميزة على تلك الحركة، متلهفين لرؤية الضوء الذي يشعُّ من كل واحدة من تلك اللمسات الثلاث."

ويردف الرميحي مشددًا على أنه منذ انطلاقة العمل المصرفي والمالي في البحرين، أيّ منذ حوالى القرن، حققت المملكة العديد من الإنجازات الكبرى في هذا المجال إذ كان للتوجيهات السامية لقيادتنا الرشيدة أعظم الأثر في تعزيز مكانة البحرين المالية الرائدة، ولا بدَّ أن نثمن التحولات التاريخية الرائدة في القطاع المصرفي التي ازدهرت ووضعت الأسس الراسخة لتطور ونماء هذا القطاع في عهد المغفور له صاحب العظمة المغفور له الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه، وما حققه القطاع المصرفي بعدها من تطور نوعي استقطب من خلاله أبرز المؤسسات المصرفية والمالية عالميًا في عهد حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين وصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس التنمية الاقتصادية."

وحول الطريق نحو المستقبل، يؤكد الرميحي نظرته التفاؤلية، منوها "إلى الآثار الإيجابية التي ستحققها التكنولوجيا المالية على العمل المصرفي والمالي، وذلك من خلال تنويع وإثراء النشاط الاقتصادي، والمساهمة في زيادة دور الابتكار في تقديم الخدمات المالية ضمن نطاق أكبر جغرافيا وسكانيا، وهو ما سينتج عنه اتساع دائرة المستفيدين والمساهمين من هذه الخدمات، إذ ستتيح هذه التكنولوجيا تقديم سلسلة متنوعة من الخدمات المالية الأسرع والأقل تكلفة وأكثر شفافية وسهولة، وهو ما سيلقي بآثاره على مضاعفة وتيرة التنافسية بين المؤسسات المالية، كما سيساهم في خلق وظائف نوعية حديثة في المستقبل، وسيزيد الطلب على تخصصات متطورة وتقنية متعددة، إلى جانب تحول العديد من الوظائف نحو المزيد من التخصصية التقنية، وزيادة الاعتماد على الحلول والبدائل التكنولوجية في العمل المصرفي."

أما الرئيس التنفيذي السابق لشركة سيكو الاستثمارية طوني ماليس، فيعتقد "أن هناك تحديات كبيرة من الطبيعي أن تواجه عملية التحول من البنوك التقليدية، إلى تلك المؤتمتة، ولكن هناك ميزة كبيرة تتمتع بها البحرين، وهي أهلها؛ فـ "البحرينيون"، يتمتعون بروح حب التغيير والمبادرة. ولكن لا ينبغي أن ننسى هنا أن في القطاع المصرفي تحديات كبيرة، يجب الاستعداد لمواجهتها. وحيث أن العمل المصرفي عرضة للتغييرات الكبيرة لذلك فإن الحاجة للاستعداد كبيرة أيضا، والتغييرات التكنولوجية ستفرض حقائق جديدة ينبغي التهيؤ لها."

ولا يمكن تحقيق ذلك كما يشير الرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادية خالد حميدان «في غياب بنية تحتية متطورة، متوفرة بأسعار تنافسية، يصعب جذب الاستثمارات الأجنبية. فأكبر عامل جذب لتدفق رأسمال الاستثمار الأجنبي، مصدره عاملان: الكفاءة، والأسعار التنافسية.



صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء يستقبل رئيس مجلس إدارة بنك البحرين الوطني السيد فاروق المؤيد بحضور سمو الشيخ خليفة بن علي آل خليفة محافظ المحافظة الجنوبية ضمن مبادرات دعم البنك لمشروع مركز خليفة الصحي في منطقة جو

من ناحية الكفاءة، تنبغي الإشارة هنا إلى أننا نخطط، في نطاق رؤية 2030، إلى تعزيز حضور القطاع المالي في الصناعات المستقبلية، والتي هي الخدمات المالية المرتكزة على تكنولوجيا جديدة تسعى إلى تحسين وأتمتة تقديم واستخدام الخدمات المالية والمعتمدة على رأس المال المخاطر."

ويضيف حميدان مؤكدا في هذا المجال: "يمكن القول إن البحرين قطعت شوطا ملموسا لا يستهان به. ولعل أبرز مثال ملموس على صحة ذلك هو وحدة التكنولوجيا المالية، التي أصبحت حاضنة ناجحة للشركات الصغيرة والمتوسطة. يقوم كل ذلك على بنية اتصالات تحتية متطورة."

ولأهمية المصارف الإسلامية في منظومة قطاع المصارف في البحرين، سألنا عبد الحكيم الخياط عن مدى استعدادها للتعامل مع التكنولوجيا المالية، فقال: "إن المصارف الإسلامية مدركة تمامًا لذلك التحول الكبير الذي بات يحكم العلاقة بين التكنولوجيا وعالم المال، وهو ما أصبح يعرف بالتكنولوجيا المالية أو (فنتيك).

ولم تعد مثل هذه العلاقة محصورة في الجانب المالي أو المصرفي، بل وجدنا نطاقها يشمل قطاعات أخرى مثل الأغذية والصحة وخلافه. ورأينا أن بعض المصارف الإسلامية المعروفة، قد بادرت بولوج هذا القطاع، وممارسة آليات هذه المعادلة بين القطاعين: التكنولوجيا والخدمات المالية. وفي هذا الاتجاه، جاءت أولى المبادرات من قبل بيت التمويل الكويتي عندما دشن حاضنة فيها

مجموعة من الشباب البحريني، مهمته التعامل مع الجديد في هذا الميدان، وتقديم الأفكار الخلاقة المتطورة في هذا المجال. وقال أيضًا: إن البنك قد طوَّر برنامج "جزيل" كي يستخدمه الزبون كمنصة اتصال عبر الإنترنت للتواصل مع البنك وإتاحة الفرصة لعملائه من كل دول الخليج لفتح حسابات في البحرين، مع حرية أن يكون الحساب بالعملة المحلية للعميل، وهذا يعني أن يكون في وسع المستخدم السعودي أن يفتح حسابه الخاص به بالريال السعودي، والكويتي بالدينار الكويتي وهلم جرا."

ثم أضاف الخياط قائلا "إن تطوير قدرات العاملين في البنك تلقى كل الدعم من خلال التدريب على كل جديد في الإدارة والتطور التكنولوجي." وسألناه أيضا عما يجب عمله من قبل البحرين للمحافظة على الريادة في المجال المصرفي عموما، والإسلامي على وجه الخصوص. فأجاب: "إن فتح المجال أمام الكوادر البشرية المحلية لنيل المزيد من التدريب من خلال التعاون بين المصرف المركزي وجمعية مصارف البحرين، يمكن أن يلبي حاجات القطاع المصرفي من الموارد البشرية ذات المهارات التقنية المتقدمة، ولا بد من التوقف هنا أمام الحاجة الماسة المتنامية لرفع معدلات نسب حضور الكوادر المحلية في البنوك الإسلامية، كي تتاح لها فرصة أداء أدوار متزايدة للارتقاء بأداء المصارف الإسلامية، وتحسين الخدمات التي تقدِّمها، كي ترقى إلى مصاف المنافسة لها من البنوك التقليدية، إن لم تتفوق عليها."

ويسترسل الخياط في حديثه في هذا المجال مؤكدا "أن الإرادة السياسية في البحرين هي دوما سباقة للوصول إلى المعادلة السليمة بين ما هو كفاءة عالمية أجنبية، ونظيرتها المحلية" مشيرًا إلى ذلك الدور المتعاظم، والريادي في آن، الذي يمكن أن يمارسه "معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية" في هذا الاتجاه. كل ذلك من أجل مهمة تطوير والمحافظة على البيئة التحتية المناسبة في البحرين للنهوض بهذا القطاع على نحو مستمر ومتطور.

ويمضي الخياط في كلامه قائلا "وحيث إن البحرين لها ريادة في أمور كثيرة فليس هناك أدنى شك في قدرتها على تحقيق الصيغة المناسبة، القادرة على تطوير القطاع المالي بشقيه التقليدي والإسلامي، ليواكب عصر المال والأعمال المتطور، والمرتكز على الاستخدام الخلاق والمبدع للتقنية المالية المتقدمة."

وأنهى الخياط حديثه منوهاً إلى المشروعات التي نفذها بيت التمويل الكويتي – البحرين بما يتماشى وآفاق المشروع الإصلاحي الاقتصادية، حيث "تزاوج الرأسمال البحريني مع الرأسمال الكويتي في تنفيذ أهم مشروعين من أهم المشاريع الاستثمارية هما درة البحرين وديار المحرق، حيث يحتل الأول مساحة 21 كيلومتراً مربعاً في الطرف الجنوبي لساحل البحرين وتنتشر مباني الثاني على مساحة 12 كيلومترا مربعاً في الجزء الشمالي من مدينة المحرق. وقد أسهم المشروعان في توفير فرص عمل لليد العاملة البحرينية، وفتحا مجالا لفرص استثمارية جديدة متفرعة منهما. كل ذلك

كما يشير الرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الإقتصادية خالد حميدان بحاجة إلى «قيادة محنكة تمتزج فيها الخبرة الغنية المحنكة التي بين يدي صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء، المتكاملة مع مقاربة موضوعية معاصرة، ولماحة، تطلقها رؤية حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين، كما جسدها ميثاق العمل الوطني الذي نال موافقة أغلبية الشعب بنسبة 98.4%، المتواصلة مع نظرة مستقبلية يحتضنها صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء كما وردت في رؤية البحرين 2030."

يتكامل مع تلك الرؤية سلوك شعب لماح، متجاوب مع قيادته، بين يديه المهارات المستقبلية المطلوبة التي تحتاجها المشروعات الدولية المقدمة للاستثمار في منطقة الخليج العربي، وتحرص على أن تأخذ من البحرين مركزا إقليميا لأنشطتها.

ويتحقق ذلك بكفاءة عالية عن طريق البنية التحتية، وعلى وجه الخصوص في قطاع الاتصالات، وهي عصب الاقتصاد الحديث. وتمتلك البحرين بنية اتصالات تحتية متينة، تم تشييدها، وتطويرها لما يقارب من قرن من الزمان. أتحدث هنا عن "شركة البرق واللاسلكي" البريطانية.

وتحافظ على ذلك، وتصون آلياته، بيئة تشريعية معاصرة ومتقدمة تستجيب لما تبحث عنه الاستثمارات الأجنبية. وتمتلك البحرين بيئة تشريعية راسخة بشكل عام، وفي قطاع المال والأعمال على نحو خاص».

"يمكن أن يلبي فتح المجال أمام الكوادر البشرية المحلية، لنيل المزيد من التدريب من خلال التعاون بين المصرف المركزي وجمعية مصارف البحرين، حاجاتِ القطاع المصرفي من الموارد البشرية ذات المهارات التقنية المتقدمة"

رحلة المئة عام هذه عرفت تعرجات كثيرة كانت طبيعية ومنطقية. إذ لا يمكن أن يتحقق كل ذلك إلا من خلال نظرة صائبة قادرة على قراءة الماضي بكل ما يحمله من قيم ومفاهيم وفهم الحاضر بكل ما يقتضيه من تهيؤ واستعداد واستقراء المستقبل بكل ما يتطلبه من نظرة فاحصة وتكهن علمي مستمد من خلفية تاريخية راسخة تزود الحاضر بما يحتاجه من قدرات وتمد المستقبل بما يتطلبه من ديناميكية.

لهذا نستطيع الجزم أن تلك الرحلة لم تسلك خطا مستقيما، بل كانت مضطرة قبل الوصول إلى كل محطة من محطاتها أن تسلك طرقا متعرجة، تتمسك فيها بالمرونة الضرورية والحكمة اللازمة التي تجعل أصحابها قادرين على الوصول إلى أهدافهم النهائية دون التيه في تلك التعرجات.

تأسيسا على ذلك حققت البحرين ما تصبو إليه من أهداف وضعتها قبل أن تخطو خطواتها الأولى على تلك الطريق، بفضل توفر عاملين أساسيين يستمدان قوتهما من توفر قيادة مؤهلة يعضدها شعب وفيّ أمين. لكن تبقى للنجاحات، كي تستمر وتزدهر، متطلباتها التى لا تقبل المساومة.

فالوصول إلى المجد ونيل المكاسب هو إنجاز لا يستهان به في حد ذاته، لكن الحفاظ عليهما وتنمية الموارد التي تصونهما وتضمن لهما الاستمرار والنمو في آن هو الآخر تحد من مستوى مختلف. وكما نجحت البحرين في تحقيق الأهداف فهي مؤهلة أيضا لتطويرها وضمان نموها واستمرارها.

وليس هناك من في وسعه استقراء مستقبل القطاع المصرفي في مملكة البحرين أفضل من محافظ مصرف البحرين المركزي رشيد المعراج الذي يرى في ذلك المستقبل الكثير من التحديات «النابعة من طبيعة القطاع المصرفي عموما، ومكونات الخدمات التي يقدمها، والطبيعة الديناميكية التي تسير مثل تلك الخدمات التقليدية منها وغير التقليدية، على وجه الخصوص. ولهذا فإن العمل على التطوير في الخدمات والأنشطة والمنتجات المصرفية، بما يتوافق مع احتياجات الزبائن، أمر في غاية الأهمية لضمان استمرارية الميزة التنافسية للمؤسسات المالية البحرينية، وفي هذا المجال يستوجب العمل بشكل جاد نحو إدخال التقنيات المالية الرقمية في أعمال المصارف وشركات التأمين وهو الأمر الذي حرص عليه المصرف من خلال إدخال المصرفية الرقمية ضمن خطط التطوير المستمرة.»

ولهذا يضيف المعراج "شرع المصرف بتأسيس أول وحدة متخصصة للتقنيات المالية الحديثة في البنوك المركزية في المنطقة، وكذلك إطلاق البيئة الرقابية التجريبية لاستقطاب الشركات المالية الناشئة. وقد ساهم مصرف البحرين المركزي بهذه المبادرات بتحفيز إطلاق مبادرات مشابهة لدى العديد من الدول العربية الشقيقة. إن العمل نحو التطوير المستمر للكوادر البشرية والانفتاح على المستجدات في المنتجات والأفكار واتباع الممارسات المصرفية الحصينة والحوكمة الرشيدة وحسن التعامل مع الزبائن واتخاذ المبادرات المناسبة ستكون مفتاح النجاح في تأسيس مستقبل الصناعة المصرفية في مملكة البحرين". وإن كان لهذا التطور أن يصل إلى آخر مراحل تطوره المعاصرة، فسوف يجد نفسه أمام المحطتين الأكثر حداثة في مسيرة القطاع المصرفي على امتداد المئة سنة من عمره.

الأولى منهما هي ما يعرف تجاريا باسم "ميم". وهي، كما تتحدث عن نفسها على موقعها الإلكتروني، مجموعة خدمات مصرفيّة الأفراد تابعة لبنك الخليج الدولي. وقد تم إطلاق خدماتها في المملكة العربية السعودية في يناير 2015، وبدأت عملياتها في مملكة البحرين في مارس 2018م.

وتهدف "ميم"، كما يقول موقعها، إلى البحث عن حلول مصرفيّة جديدة لتسهيل الخدمات المصرفية للأفراد تتسّم بالابتكار والتطوّر الدائم.

وتجمع ميم بين الخدمات المصرفية الرقمية والتقليدية (الفروع) حيث يستطيع العملاء فتح حسابات والانضمام إلى ميم عبر القنوات الإلكترونية المتعددة الخيارات وتلبية الاحتياجات المتطورة باستمرار لقطاع الخدمات المصرفية للأفراد في المنطقة حيث أن مصرفية ميم الرقمية تسعى لتوفير الراحة وحرية الاختيار وتقديم قيمة استثنائية للتعاملات المالية.



صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء في زيارة إلى مكاتب مجلس البحرين للتنمية الاقتصادية ويبدو في الصورة محافظ مصرف البحرين المركزي السيد رشيد المعراج والرئيس التنفيذي لشركة ممتلكات الدكتور خالد عمرو الرميحي

وتعتبر "ميم"، نفسها كما يؤكد موقعها بأنها الأولى في توفير الخدمات المصرفية الرقمية المتوافقة مع أحكام الشريعة. وتتميز بكونها تطبيقا ذكيا للتسجيل يمنح العميل تجربة فتح حساب بنكي سريعة وسهلة، وبحد أدنى من المعاملات الورقية. كما في وسع حامل البطاقة أن يتقدم بطلب للحصول على بطاقات ميم. وفي وسعه أيضا إيقافها أو إعادة إصدارها عبر الموقع الإلكتروني أو التطبيق.

أما المحطة الثانية فهي "بنك إلى"، وهو، كما يتحدث عنه موقعه من أسرة "المؤسسة العربية المصرفية"، وهي مصرف رائد في التمويل التجاري، وإدارة الخزينة، وتمويل المشاريع والمؤسسات، والقروض المشتركة، والخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات، وكذلك خدمات الصيرفة الإسلامية. تنتشر شبكة فروع "المؤسسة العربية المصرفية" عبر القارات الخمس، وتغطي دولا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأوروبا والأمريكيتين وآسيا.

ويؤمن "إلى"، كما جاء على موقعه "بأنّ الخدمات المصرفية وجدت لتساعد الزبون على الاستمتاع بالحياة التي يريدها. ولذلك فلا بد لها أن تتغير أولا؛ لتصبح أسهل، وأبسط، وأكثر ذكاء.

ويعمل "إلى"، على جلب الخدمات المصرفية إلى عالم زبائنه؛ الذي يعتبره جديدا فهو عالم السرعة، والترابط، والاتصال الدائم بالإنترنت، لتلبية رغبات الزبون، كما يرى "إلى"، بمجرد لمسة على هاتف الزبون نفسه.



مركز البحرين التجاري العالمي امتدادا لحركة تطوير المنطقة الدبلوماسية





الفصل الثاني عشر

مسؤولية الحاضر وطموح المستقبل



هذه الصفحة

الميدالية التذكارية التي أصدرتها جمعية مصارف البحرين بمناسبة مرور قرن من الخدمات المصرفية في العام 2019م

الصفحة المقابلة

خليج البحرين مركز انطلاقة التكنولوجيا المالية في المملكة



مئة عام مضت، حملت معها همومها وأحلامها، لم ترفع كل الهموم من فوق كاهل حاملها، ولم تتحقق جميع الأحلام كما كان يصبو لها صاحبها. لكن، ما يمكن أن يسجل هنا أن مواجهة الهموم صهرت البحرين حكومة وشعبًا في بوتقة واحدة دمجت الإثنين في مسار واحد جعلهما يحملان مسؤولية مشتركة، أخذت على عاتقها الوصول بالبحرين إلى ما وصلت إليه اليوم. وبالقدر ذاته شيدت الأحلام قصرا جميلا، حنت جدرانه على البحرين، حكومة وشعباً أيضاً، فعاشا أسعد مراحل الإنجازات بين ردهاته، وكانت محصلة كل ذلك هي البحرين كما تموضع نفسها اليوم على خارطة البلدان الباحثة عن مستقبل مشرق ينعم الجميع فيه بكل مقومات المجتمعات المتحضرة، بالمعنى الشمولي لكلمة متحضر، الذي تحقق فيه قيادة البلاد طموحاتها، وينعم فيه المواطن بما يتوق له.

ليس هناك من يدعي أن تلك الطريق التي مشتها الحركة المالية والمصرفية البحرينية بثقة، كانت معبدة بالزهور والرياحين، كما قد يتوقع البعض، كما أن السير فيها لم يكن، في أي يوم من الأيام، مستقيمًا، وفوق هذا وذاك، كانت الظروف، في مراحل معينة غير ملائمة، بل وقاسية، وأصرَّت على أن تسير بالبلاد في اتجاه مخالف لما هو متوقع، أو محبذ. لكن هذه طبيعة المجتمعات الحية الديناميكية التي تحمل في أحشائها الرغبة المستمرة في التغيير، والإصرار غير المنقطع على التطور، الذي يحمل على عاتقه مسؤولية الحاضر ولا تحيد عن ناظريه طموحات المستقبل وهذا ما مكن البحرين، بوصف كونها مجتمعا ينتمي لهذه الفئة من البلاد، من تحقيق ما كان يصبو إليه شعبها، وما كان يتطلع نحوه سكانُها، وما خططت له قيادتها.

ولم يكن للبحرين أن تجني ثمرات ما زرعت، وتصل إلى ما تتلهف إليه، لو لم يمن عليها الله، سبحانه وتعالى، بقيادة حكيمة، وشعب متفتح، حملا معا راية التقدم والرخاء، ورحبا سوية بالتضحيات مهما بلغت قيمتها، وصمما على تحقيق الإنجازات بشكلٍ مشترك، وثقة متبادلة، مهما تطلب ذلك من صبر وتحمل. فجاءت المحصلة، بحرين اليوم، مملكةً محدودة في مساحتها الجغرافية، شحيحةً في مواردها الطبيعية، لكنها غنية بقيادتها الحكيمة، وواعدة بشعبها الطموح. تلاقت النظرة الحاكمة الثاقبة، مع الإرادة الشعبية الصلبة، كي تصنعا بتصميم لامتناه، وبثقة متبادلة، وحب مشترك فتنسجان بحرين اليوم، وترسمان معا، وبثقة لا متناهية معالم بحرين المستقبل.

وفي لجَّة ذلك البحر المتلاطم من الآمال والآلام، حرص القطاع المصرفي البحريني على ألا يكون بعيدا عن تلك المعادلة السليمة، التي منّ الله على البحرين بها. وتحققت بفضل ذلك النتيجة التي تصبو لها القيادة، ويتطلع نحوها المواطنُ فأصبحت البحرين، من خلال كل ذلك رائدة العمل المصرفي الخليجي تاريخيًّا، ومركز الخدمات المصرفية المتطورة حاليًّا، وحاضنة المال والأعمال الواعدة مستقبلا.



صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء يستقبل محافظ مصرف البحرين المركزي السيد رشيد المعراج مع رئيس وأعضاء مجلس إدارة جمعية مصارف البحرين في العام 2017م

مسنودة بتاريخ عريق يغوص مداه عميقا في بحر من آلاف السنين، عندما كانت هذه الجزر محطة تجارية مرموقة بين الشرق والغرب، لها من الثقل المحسوس، والإسهام الملموس، وكثير من أمور التبادل الحضاري والتجاري، الممزوج برائحة إسهامات حضارات متعاقبة على أرضها، تنطلق من إنجازات تايلوس وتغوص عميقا في تاريخ مآثر دلمون، وتتوقف بفخر عند الرسول الصحابي الجليل العلاء بن الحضرمي بعثه النبي صلى الله عليه وسلم إلى ملك البحرين المنذر بن ساوى التميمي، قبل أن تحط رحالها اليوم في المنامة. هذه المدينة التي تحولت إلى ورشة عمل، كما يصفها د. نادر كاظم بأنها المدينة التي لا ينام فيها أحد؛ فالكل لا يكف عن المساهمة كي يصل الجميع بالبحرين إلى المكانة التي تستحقها في عالم المال والأعمال بصخبه، والإعلام بضجيجه العالي، وحركته التي لا تتوقف. وكما يحلو للإعلامي المخضرم إبراهيم بشمي أن يطلق عليها "شانزيليزه الخليج". في كتابه الذي حمل عنوان "المنامة شانزيليزه الخليج"، .يصف بشمي ملامح تلك المدينة في الفترة التي سبقت الطفرة النفطية، ويسلط الضوء برشاقة قلمه على ذلك النسيج الاجتماعي المميز في تلك المدينة الذي شكل باقة ثقافية محلية احتضنت مكونات حضارية ودينية متباينة، انعكست على السلوك السكاني، بما فيه ذلك المتعلق بالأطعمة والمأكولات.

هذا الجهد، وتلك المكانة العالمية أمدّا البحرين بالشحنة التي تحتاجها أية دولة ترنو نحو المستقبل كي تتجاوز الحاضر بمكاسب حاسمة ممزوجة بثقة تسير نحو الأمام بأقدام راسخة، تكسر بها جميعا حدود ضيق محيط حيزها الجغرافي، وتتخطى آفاق صغر عددها السكاني المحدود، بفضل جهد ناسها ورجاحة عقل حكامها. كل ذلك مكنها أيضا من أن تجد لنفسها موقعا تاريخيا مميزا على مرِّ الأزمان السابقة، ويعدها بمكانة مستقبلية على خارطة العالم، تحلم بالوصول إليها دول أخرى من بلاد العالم، مِن مَن يفوقونها سكانا، ويتعدونها مساحة.



هذه الصفحة
صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس
مجلس الوزراء في إحدى زياراته التفقدية لسير
الأعمال في مقر خليج البحرين للتكنولوجيا المالية

الصفحة المقابلة
معالي الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة وزير المالية
متوسطا ممثلي المصارف البحرينية المشاركة في
حفل تدشين مبادرة صندوق السيولة المالية

هذا ما تحكيه الأرقام، وما تتحدث عنه الوقائع، كما ترد على موقع مصرف البحرين المركزي الإلكتروني، عندما يتحدث عن النظام المصرفي، القائم حاليًّا، في البحرين قائلا: يتكون النظام المصرفي في البحرين من مصارف تقليدية ومصارف إسلامية، ويشكل العنصر الأكبر من النظام المالي، حيث ينفرد بـ أكثر من85% من إجمالي الموجودات المالية للقطاع. ويبلغ إجمالي عدد مؤسسات القطاع المالي في البلاد 376 بما في ذلك 31 مصرفا لقطاع التجزئة و62 مصرفا لقطاع الجملة و17 فرعا للمصارف الأجنبية و8 مكاتب تمثيلية. كما تشمل هذه المؤسسات 35 شركة تأمين و52 شركة أعمال استثمارية و53 شركة مرخصة متخصصة. كما بلغت قيمة أصول القطاع المصرفي مع نهاية يونيو 2019م نحو 211 مليار دولار أمريكي، أي أكثر من خمسة أضعاف النا تج المحلي الإجمالي السنوي للبحرين.

حقق القطاع المصرفي في البلاد نموا ملحوظا، لا يمكن القفز فوقه، نتيجة لإتباع البحرين نظام اقتصاد السوق المفتوحة؛ وسياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية الحكومية المستقرة والحريصة؛ وبفضل مصداقية الإطار الرقابي المتوافق مع المعايير الدولية؛ والقوى العاملة المحلية القديرة والمؤهلة. وقد اجتمعت كل هذه العوامل لدعم مركز البحرين كمحور مصرفي إقليمي نجح في اجتذاب كثير من المؤسسات المصرفية الأجنبية لإنشاء مكاتب لها في المملكة. يعضد هذا النظام المصرفي التقليدي، نظام مصرفي إسلامي يتكامل مع نظيره التقليدي، ولا يتصادم معه، ويشكلان معا منظومة مصرفية متميزة بزت بها البحرين منافساتها، واحتلت بفضلها المكانة التي تستحقها بين أسواق المال والأعمال الدولية.

هذا ما تنقله صفحة مصرف البحرين المركزي على الإنترنت، قائلة: أصبحت البحرين مركزا عالميا في قطاع الخدمات المالية الإسلامية، والدولة المضيفة لأكبر تجمع من المؤسسات المالية الإسلامية في الشرق الأوسط. وتضم المملكة اليوم منظمات وهيئات هامة لتطوير الخدمات الإسلامية كما تضم 6 مصارف إسلامية في قطاع التجزئة و13 مصرفاً إسلامياً في قطاع الجملة و9 نوافذ تابعة للمصارف التقليدية و6 شركات تأمين تكافلي وشركتين لإعادة التكافل تمارس نشاطها في المملكة، كما أصبحت البحرين أيضا سوقا رائدة للسندات الإسلامية (الصكوك)، تشمل الصكوك الحكومية قصيرة الأجل وصكوك الإجارة. وقد لعب مصرف البحرين المركزي دورا أساسيا في طرح هذه المنتجات المبتكرة.

لقد كان النمو في قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية كبيرا، حيث قفزت الموجودات الإجمالية في هذا القطاع من 1.9 مليار دولار أمريكي في العام 2000م إلى 32.7 مليار دولار أمريكي في يوليو 2020م أي بزيادة فاقت 17 ضعفاً. كما ارتفعت حصةُ المصارف الإسلامية من السوق من



1.8% من مجموع الموجودات المصرفية في العام 2000م إلى 15.3% في يوليو 2020م. ينطق بالحقائق حول ما حققته البحرين في مسيرتها التي تربو على 100عام من الزمان من العمل المصرفي الدؤوب، بعضُ ما نشره الخبراءُ في هذا المجال، ممن عملوا في البحرين في هذا القطاع، وشهادات من التقينا بهم في رحلة إعداد هذا الكتاب. وفي هذا الصدد، يتحدث الخبير الاقتصادي الأسبق لدى مجلس التنمية الاقتصادية يارمو كوتيلين، في مقابلة أجرتها معه مجلة المصرفيين، مؤكدا: "أن انفتاح البحرينيين على الآخرين لهو مثال واضح على كل ما يخص التعامل مع الأجانب؛ فالبحرين من البلدان القلائل التي تسمح بعضوية الأجانب في مجالس إدارات وحتى رئاسة جمعيات مصرفية مثل جمعية المصارف وجمعية التأمين وغيرها. فالأجنبي والبحريني لهما مطلقُ الحرية في الترشح، (مضيفا) أن البحرين لديها مجموعةٌ كبيرة من المهنيين المحليين في مختلف المستويات الإدارية."



هذه الصفحة
صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء يتفقد مجسم مشروع ديار المحرق في معرض بيت التمويل الكويتي بحضور كوكبة من الوزراء والمسؤولين في المملكة

الصفحة المقابلة
تدشين شعار الاحتفال بمئوية القطاع المصرفي في البحرين في العام 2019م

وفي السياق ذاته، وعند الحديث عن التجربة البحرينية الرائدة، وقدرة البحرين على المحافظة على مركزها الحالي، يؤكد رئيس مجلس إدارة بنك البحرين والكويت مراد علي مراد إمكانية ذلك قائلا: "إن وصول البحرين إلى المركز الذي هي فيه الآن جاء نتيجة الرؤية والالتزام والتشجيع الحكومي من قمَّة هرم القيادة في السبعينيات من القرن الماضي التي يمثلها صاحب العظمة المغفور له الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، ومن بعده حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة وحكومته الرشيدة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء، ومؤازرة ومتابعة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء على رأس الجهاز الهام للملف الاقتصادي في المملكة، ومصرف البحرين المركزي، وبقية الوزارات المعنية. وعليه، فإن نجاح البحرين للمحافظة على هذه الإنجازات يتطلب تسويقًا أكثر لها والاستفادة من كونها مركزًا متميزًا ليس فقط لمختلف الخدمات المصرفية، ولكن كذلك لتقديم خدمات الصيرفة الإسلامية."

في الاتجاه ذاته يذهب الرئيس التنفيذي لمجموعة البركة الإسلامية عدنان أحمد يوسف، في حديثه عن وجود أنظمة وقوانين كافية لعمل القطاع المصرفي في البحرين، قائلا: "إن هناك تعاونا دائمًا بين مصرف البحرين المركزي والمصارف الأخرى في ما ما يخص الأنظمة والقواعد الجديدة، حيث يتم التشاور والتحاور بين الطرفين. (ثم يمضي مضيفا) أن سمو رئيس مجلس الوزراء كان يحرصُ على لقاء رؤساء الوفود المصرفية التي كانت تأتي إلى البحرين لإعطاء الدعم الحكومي لتسهيل عمل المصارف في البحرين. وكان هناك أيضًا وزير التجارة الأسبق رحمه الله



حبيب قاسم، والوزراء من أمثال إبراهيم عبد الكريم وعبد الله سيف. لقد كانوا جميعا يحرصون على الاستماع إلى رؤساء الوفود الأجنبية لمعرفة متطلباتهم وإدخال القوانين اللازمة لتسهيل عملهم في البحرين."

ثم يستطرد قائلا: "كان التعاون آنذاك، ولا يزال، قويًّا، حتى الآن، بين القطاع المالي والحكومة، حيث دائمًا تستمع السلطات الرقابية إلى آراء وملاحظات المسؤولين العاملين في المؤسسات المالية". وفي ما يتعلق بمنظمات المجتمع المدني المساندة للنظام المصرفي، يرى السيد عدنان "أن جمعية مصارف البحرين هي الواجهة المساندة لتمثيل مصالح المصارف والمؤسسات المالية لدى المصرف المركزي والوزارات الأخرى المعنية. والجمعية لها ميزة وجود مجموعة من الأجانب في مجلس إدارتها، وهذا الأمر قد لا يكون موجودا في معظم البلدان، حيث إن الأعضاء لأية جمعية مصرفية في أي بلد قد يكونون من أبناء البلد ذاته. أما في البحرين فإن التمثيل في مجلس إدارة الجمعية يتضمن عددا من مسؤولي المصارف الموجودة في البحرين، وهذا يعطي الجمعية بعدًا ملائمًا لتمثيل مصالح البنوك الأجنبية العاملة في البحرين."



وفي سؤاله عن مستقبل المصارف الإسلامية وقدرة منتجاتها على المنافسة، نجد الأستاذ عدنان متفائلاً، مؤكدًا ذلك بقوله: "إن دخول المصارف الإسلامية بأنواعها في البحرين حصل بطريقة شبه منظمة حيث تم افتتاح المصارف العالمية ومنها مصارف الأفشور الإسلامية، ثم المؤسسات والبنوك التجارية، وبنوك إدارة الأصول، والمحافظ الاستثمارية، لذلك كانت المصارف الإسلامية تنمو بنفس طريقة نمو المصارف التقليدية، وبلغ مجموع الأصول لديها ما يقارب 3 ترليونات دولار أمريكي بينما مجموع أصول كل المصارف العربية يبلغ نفس المبلغ، وهذا يعني بأن المصارف الإسلامية استطاعت أن تبلغ ميزانياتها قدر ميزانيات المصارف العربية في فترة قصيرة جدا نسبيا".

أما الرئيس التنفيذي السابق لبنك البحرين الوطني عبد الرزاق حسن القاسم، فنجده يركز على عدة أمور أهمُّها: "قدرة الحكومة في البحرين على خلق المناخ اللازم لاستقطاب المصارف التقليدية، ثم الإسلامية من خلال توفير الدعم والأنظمة والقوانين المنظمة للقطاع المصرفي، ثم قيامها في وقت الأزمات الحادة بمساندة البنوك المحلية بما فيها ضخ ودائعَ من دون فوائد وشراء حصص في بعضها عن طريق مؤسسات حكومية، كلها تؤكدُ المساندة غير المحدودة من قبل الحكومة". وينفرد القاسم بالتوقف عند العلاقة بين المصارف المحلية، وتلك العالمية، فنجد أنه يشدد على أهمية تلك العلاقة المثمرة قائلا: "إننا جميعا مدينون بالشكر الجزيل للمصارف الأجنبية الموجودة في البحرين، فهي التي استثمرت كثيرا في تدريب وتأهيل العنصر البشري المحلي، وساعدته على تبوّؤ مناصب عليا في مصارف البحرين وحتى خارجها."

> **تطمح البحرين في الإنتقال من اقتصاد قائم على الثروة النفطية، إلى اقتصاد منتج قادر على المنافسة عالميا، ترسم الحكومة معالمه، ويتولى القطاعُ الخاص الرائد عجلةَ تنميته**

الرئيس التنفيذي لبنك الإسكان د. خالد عبد الله، يولي قضيةَ التدريب، وتأهيل العنصر البشري، أهمية متزايدة فنجده يؤكد: "أن الحاجة ماسة في القطاع المصرفي عامة، لمضاعفة حجم ووتيرة تدريب العاملين في هذا القطاع بالذات، من أجل الوصول لهدف إعداد الصف الثاني أو الجيل القادم من الكفاءات المحلية حيث يلاحظ أن البنوك قد تراخت في الآونة الأخيرة في هذا الشأن، ما وضع القطاع أمام مشكلة البحث عن قيادات تواصل ما بدأه الجيل الذي سبقها." ثم استرسل مضيفا: "إننا لو رجعنا إلى التطور الذي حصل في القطاع المصرفي سنجد بأنه كانت هناك قيادةٌ واعية سخَّرت الطفرة النفطية والتي سهلت تواجد المصارف في البحرين للعمل في البحرين ودول الخليج الأخرى، لتمويل التطور العمراني، وإيجاد سبل استثمار مختلفة ساعدت على تقوية القطاع المصرفي في البحرين. ومارست المصارفُ حينها دورًا رائدًا في التمويل، كما مارس معهد البحرين للدراسات المالية حينها دورًا مميزًا في تطوير وتأهيل كثير من العاملين في المصارف ليتولوا مناصب عالية ساهموا من خلالها في تطوير القطاع المصرفي."

وعند الحديث عن المستقبل لا بد من التوقف مطولا عند المبادئ والأهداف التي تضمنتها الرؤية الاقتصادية للبحرين عام 2030 كي نكتشف أن قيادةَ البلاد ممثلة بصاحب الجلالة الملك، وقرينة العاهل رئيسة المجلس الأعلى للمرأة، وسمو رئيس الوزراء، وسمو ولي العهد، جميعهم سائرون وساهرون على تنفيذ ما أقر في الرؤية 2030 ، خصوصًا في ما يخصُّ الجانب الاقتصادي المرتبط بالقطاع المالي المصرفي وهو موضوع هذا الكتاب. وتلخص رؤية 2030 كل ذلك قائلة: "إننا كمملكة نطمح في الانتقال من اقتصاد قائم على الثروة النفطية، إلى اقتصاد منتج قادر على المنافسة عالميًّا، ترسم الحكومة معالمه، ويتولى القطاع الخاص الرائد عجلة تنميته بشكل يوسع الطبقة الوسطى من المواطنين البحرينيين الذين ينعمون بمستويات معيشية عالية جرَّاء زيادة معدلات الإنتاجية والوظائف ذات الأجور العالية."

وتزرع الأرقام المستقبلية الأمل والتفاؤل في قلب من يحاول قراءة ما ينتظرُ سوق المال والأعمال البحرينية، فقد حققَ اقتصاد مملكة البحرين نموًا ملحوظا على مدى العقود الماضية، وبلغ معدلُ نمو الناتج المحلي الإجمالي 6% سنويا على مدى السنوات الخمس الأخيرة، وذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط، وازدهار القطاع المالي، والطفرة الاقتصادية على المستوى الإقليمي. كما ازدادت ثقة دوائر المال والأعمال الدولية في الاقتصاد الوطني، حيث ارتفع حجمُ تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشر من 0.2 مليار دينار بحريني عام 2003م إلى 1.1 مليار دينار عام 2006م، وقد أدتْ هذه النهضةُ الاقتصادية إلى تحسين المستويات المعيشية للمواطنين البحرينيين.

تكشف كل تلك الحقائق أن عمر الحركة المصرفية البحرينية قد بلغ مئة عام من الزمان، لكنها تجاوزت ذلك عندما يقاسُ الزمن بالإنجاز. ويبقى الإنجاز أقوى من الزمن، الذي لا يملك مهما طال أمده سوى الاعتراف بما تنجزه الشعوب الحية، وما يحفره الإنسان من إبداعاته، وأعماله الريادية على جسد ذلك الزمن، وهو ما تجسده، وما تزال مستمرة في تكريسه البحرين. وقد تحقق كل ذلك بفضل مجموعة من العوامل الذاتية والموضوعية، يتصدرها توفر قيادة تمتلك رؤية، وشعب يقدم التضحيات، ومواطن يقبل التحديات، وأجيال تراكم التجارب، وتنتج الإبداع في صوره المختلفة، حتى عندما يتعلق الأمر بالعمل في بيئة صمَّاء جامدة لا تنطق سوى بالأرقام مثل بيئة المال والأعمال وفي القلب منها الخدمات المصرفية.

ويسبق كل ذلك، تلك العناية الإلهية التي منَّت على البحرين، بما تستحقه من قدرات أوصلتها إلى ما وصلت إليه اليوم. مسك الختام يقول إن البحرين عاشت ماضيًا تليدًا، وتنعم بحاضر مزدهر، وتتطلع نحو مستقبل مشرق، ولا يضيع في خضم كل ذلك، ضرورة التأكيد أنها عبر مسيرتها التاريخية والمعاصرة، نجحت البحرين في الإمساك بعصا التميز القائم على الريادة، وهذه معادلة لا يمكن التحكمَ في متغيراتها إلا من خلال التفاعل الإيجابي القائم على الثقة المتبادلة بين قيادة تمتلك الذهنية الطموحة المتفتحة، تسندها عضلاتُ شعب دؤوب متفان في التأصيل لتلك المسيرة والدفاع عن استمرارها ورقيها.



صرح احتفالات مئوية القطاع المصرفي البحريني
يتصدر مبنى مجمع مرفأ البحرين المالي


20 winners with

مملكـــة البـــحـــريـن

KINGDOM OF BAHRAIN

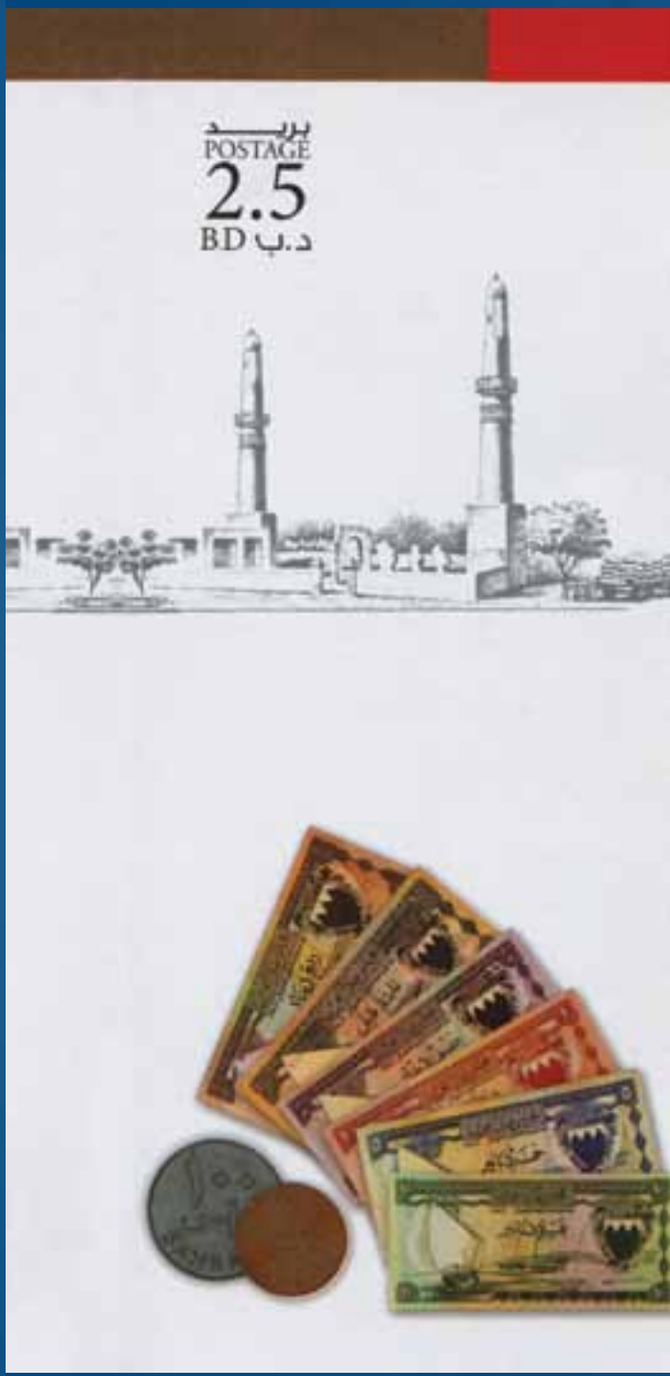


الذكرى الخمسون لإصدار الدينار البحريني الأول ١٩٦٥ – ٢٠١٥م

50th Anniversary of 1st Bahraini Dinar Issued 1965 - 2015



الملاحق



الإصدار الأول لمجموعة طوابع بمناسبة الذكرى الخمسون
لإصدار الدينار البحريني الأول 2015م

علامات مضيئة على طريق المئوية

صاحب العظمة المغفور له الشيخ عيسى بن علي آل خليفة 1869 - 1932 م



صاحب العظمة المغفور له الشيخ حمد بن عيسى بن علي آل خليفة 1932 - 1942 م



1918
منح البنك الشرقي المحدود (ستاندرد تشارترد بنك حاليا) رخصة أول بنك في البحرين وبدأ البنك العمل في 3 يوليو 1920م

1919
افتتاح مدرسة الهداية الخليفية في المحرق بداية التحول نحو التعليم النظامي الحديث في البحرين

1920
صدور قانون بإنشاء بلدية المنامة كأول نظام قانوني للبلديات

1922
افتتاح مكتب ويني موري في البحرين كأول شركة تدقيق عالمية في الخليج العربي

1932
اكتشاف النفط وانتاجه بكميات تجارية في العام 1932م

1941
افتتاح جسر الشيخ حمد وتسهيل انسياب حركة المرور بين جزيرة المحرق والعاصمة المنامة





صاحب العظمة المغفور له
الشيخ سلمان بن حمد بن عيسى
آل خليفة 1942 - 1961 م



1944
افتتاح فرع للبنك البريطاني للشرق الأوسط (اتش إس بي سي حاليا)

1950
افتتاح فرع شركة نرويج يونين فاير انشورنس كأول شركة تأمين أجنبية

1954
افتتاح صندوق التعاوني لتأمين السيارات كأول شركة تأمين بحرينية

1957
افتتاح بنك البحرين كأول بنك بحريني (بنك البحرين الوطني حاليا)

1959
استخدام الروبية الهندية الخليجية بدلا من الروبية الهندية العادية

1960
افتتاح فرع البنك العربي المحدود كأول بنك عربي





صاحب العظمة المغفور له
الشيخ عيسى بن سلمان بن حمد
آل خليفة 1961 - 1999 م



1964
تأسيس مجلس نقد البحرين بموجب مرسوم رقم 6

1965
الاصدار الأول من الدينار البحريني ليحل مكان الروبية الهندية

1969
افتتاح يونايتد بنك المحدود الباكستاني وبنك الرافدين العراقي وسيتي بنك الأمريكي

1971
نيل البحرين استقلالها وعضوية الأمم المتحدة

1972
انضمام البحرين إلى عضوية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتنمية وإعادة الإعمار

1973
تأسيس مؤسسة نقد البحرين بموجب مرسوم رقم 23

حكومة البحرين تشتري 25% من أسهم بنك البحرين الوطني

البحرين تنضم إلى عضوية المنظمة العربية لتصدير البترول

1975
مؤسسة نقد البحرين تصدر تعليمات مصارف الأفشور

نيل سيتي بنك والجميني ندرلاند بنك أول رخصتين لبنوك الأفشور

1976
افتتاح شركتي مارشال وتلت أند رالي كأول شركات وساطة مالية عالمية في البحرين





1977

مؤسسة نقد البحرين
تصدر رخص خاصة
بمكاتب التمثيل للبنوك
الأجنبية

1978

أول رخصة لبنك
استثماري صدرت
باسم شركة البحرين
للاستثمار

صدور رخصة بنك
البحرين الإسلامي
كأول بنك إسلامي

1979

مؤسسة نقد البحرين
تبيح للقطاع المالي
التبادل بين الدينار
واليورومني

الدولة تصدر سندات
البحرين الحكومية
باليورومني

بداية ارتباط الدينار
البحريني بحقوق
السحب الخاصة

تأسيس جمعية
المصرفيين البحرينيين

1980

الترخيص لبنك
الاسكان وبداية أنشطته

حصول المؤسسة
العربية المصرفية
على رخصة العمل

1982

المعهد النوعي
للتدريب يبدأ أعماله

1987

إفتتاح مركز التدريب
للمصرفيين (معهد
البحرين للدراسات
المصرفية والمالية حاليا)

1989

تسجيل هيئة المحاسبة
والمراجعة للمؤسسات
الإسلامية (أيوفي)

الترخيص لبنك
البحرين للتنمية
وبدء نشاطه

1993

مؤسسة نقد البحرين
تصدر القوانين
المتعلقة بمقدمي
خدمات الاستثمار
والخدمات المالية

1999

وفاة صاحب العظمة
المغفور له الشيخ
عيسي بن سلمان
آل خليفة وتولي
صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى
آل خليفة مقاليد الحكم





جلالة الملك حمد بن عيسى
بن سلمان آل خليفة
ملك مملكة البحرين منذ مارس 1999





2000

تأسيس مجلس الخدمات المالية الإسلامية

2001

مجموعة من البنوك تطلق مركز إدارة السيولة

2002

الدينار البحريني يخرج من نظام حقوق الصرف الخاصة ليرتبط بالدولار الأمريكي

إصدار صكوك السلم (سندات خزينة إسلامية)

تأسيس المجلس الأعلى للمصارف الإسلامية

مملكة البحرين أول دولة خليجية تمارس من خلال مؤسسة نقد البحرين الرقابة على شركات التأمين والبورصة

تأسيس مجلس البحرين للتنمية الإقتصادية

البحرين تصبح مملكة والشيخ حمد بن عيسى آل خليفة يصبح ملك مملكة البحرين





2003

صدور مرسوم بإنشاء إدارة عامة للمناطق الحرة بشئون الجمارك والموانئ بوزارة المالية والإقتصاد الوطني

2005

أصدر مصرف البحرين المركزي ضوابط منح التمويل الإستهلاكي مقابل الدخل الشهري للأفراد

2006

تأسيس الشركة العالمية الإسلامية للتقييم

تأسيس صندوق تدريب الموارد البشرية من قبل المؤسسة وبمساعدة الحكومة

تغيير مسميات رخص المصارف إلى خدمات أفراد أو شركات (مصارف تجزئة أو مصارف جملة) أو تقليدية أو إسلامية

تأسيس صندق اصلاح سوق العمل "تمكين"

تأسيس شركة ممتلكات القابضة لتكون الذراع المالي للشركات الحكومية وإدارة استثماراتها

2008

حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين يطلق الرؤية الإقتصادية 2030 وهي رؤية إقتصادية شاملة للمملكة

2009

أصدر مصرف البحرين المركزي اللوائح المنظمة للإجراءات في سجل التأمين لخبراء التأمين والوسطاء والممثلين

استحواذ بنك الكويت المتحد على بنك البحرين التجاري ليصبح البنك الجديد أهلي يونايتد بنك

2010

اصدار اللوائح المنظمة لتحديد الطلبات المتعلقة بممارسة التأمين في البحرين

إصدار اللوائح المتعلقة بتنظيم إجراءات الودائع المحمية والاستثمارات غير المقيدة

أصدر مصرف البحرين المركزي توجيهات تتضمن ميثاق مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن وزارة الصناعة والتجارة والسياحة

2019

منح رخصة بنك تجزئة لبنك رقمي لبنك الخليج الدولي "ميم"

منح رخصة بنك تجزئة للمؤسسة العربية المصرفية كثاني رخصة لبنك رقمي "إلى"



#فريق_البحرين
#TeamBahrain

أعمدة في صرح القطاع المصرفي 1919 - 2019م





1919 – 1930

البنك الشرقي المحدود
(ستاندرد تشارترد بنك حاليا)

1931 – 1950

البنك البريطاني
للشرق الأوسط
(اتش اس بي سي حاليا)

1951 – 1960

بنك البحرين
(حاليا بنك البحرين الوطني)
البنك العربي المحدود

1961 – 1970

البنك العربي المحدود
حبيب بنك المحدود

1971 – 1980

بنك البحرين والكويت
بنك بي إن بي – باريبا
سيتي بنك
ج. بي مورغان
تشيس مانهاتن بنك
بنك كوريا للصرافة
هانا بنك كوريا
ستيت بنك أوف انديا
بنك الخليج الدولي
بنك الكويت الوطني
بنك باكستان الوطني
بنك البحرين الإسلامي
البنك الأهلي التجاري السعودي
مانيوفكجرر هانوفر بنك
بنك الإسكان
المؤسسة العربية المصرفية
بنك البحرين العربي الدولي
اتش أس بي سي بنك
البنك الدولي للتجارة
بنك طيب
بنك أى بي إن – إمرو





1981 – 1990

بنك البحرين والشرق الأوسط
بنك البحرين الدولي
يابي دي كردت بنكاسي
انفستكورب بنك
الشركة العربية الاستثمارية
سيتي كورب المصرفية
ووري بنك
بنك البركة الإسلامي
المؤسسة العربية المصرفية
يونايتد جلف بنك

1991 – 2000

المجموعة الخليجية للاستثمار
بنك البحرين للتنمية
يو بي اس العالمية لإدارة الأصول
أم سي أم بنك المحدود
بنك سيتي كورب الإستثماري
سيكو
كابيتال يونيون
مجموعة البركة المصرفية
فاينانس بنك
بيت التمويل الخليجي
آر أي البحرين
آركابيتا للاستثمار

2001 – 2010

ب أم إي بنك
الأهلي يونايتد بنك
تركي اس بنكاسي
البنك الدولي للاستثمار
بنك أبو ظبي الأول
بيت التمويل الكويتي
بنك الإسكان للتجارة والتمويل - الأردن
بنك عسكري المحدود
مركز إدارة السيولة
دينزبنك
كويت تركيا بارتسبيتنج بنك
مؤسسة الصيرفة الدولية
بنك الخليج التجاري
اي سي اي سي اي بنك
بنك أوال

2011 – 2019

بنك الخير
بنك المستقبل
تركي هالك بنكاسي
مصرف السلام
فاكيف تركي فاكيفلار بانكاسي
فينشر كابيتال بنك
الشركة العربية لاستثمارات البترولية - أبيكورب
بنك الحبيب
بنك الفلاح
جلوبال بنكينج كوربوريشن
أبدار بنك
بنك دار للاستثمار
كريدت ليبانيز بنك
إتش دي أف سي بنك المحدود
بنك الطاقة الأول

الايد بنك المحدود
بنك القاهرة عمان
جي أس بنك المحدود
بوك الدولي
بنك إثمار
بنك الاستثمار الفلسطيني
تي سي زراعات بانكاسي
بنك المشرق
بنك الأردن
بنك العائلة
بنك الإبداع
بنك الخليج الدولي - الرقمي "ميم"
بنك إي بي سي - الرقمي "إلى"



السجل الزمني للقطاع المصرفي 1919 - 2019م

العـام	الحـــــدث
1918	- منح رخصة لأول فرع للبنك الشرقي المحدود (ستاندرد تشارترد بنك حاليا) في العام 1918م. بدأ العمل بتاريخ 3 يوليو 1920.
1932	- اكتشاف النفط في البحرين وبدء إنتاجه.
1944	- بنك امبريال الإيراني - البنك البريطاني للشرق الأوسط (حاليا إتش أس بى سي) يفتح فرعاً له في البحرين.
1950	- افتتاح أول فرع لشركة نرويج يونين فاير انشورنس.
1954	- افتتاح أول شركة تأمين بحريني "الصندوق التعاوني لتأمين السيارات".
1957	- بنك البحرين (بنك البحرين الوطني) يفتتح أبوابه كأول بنك محلي.
1959	- بداية استخدام الروبية الهندية الخليجية بدلا من الروبية الهندية العادية.
1964	- تأسيس مجلس النقد - في البحرين بمرسوم رقم 6.
1965	- الدينار البحريني يستخدم بدلا من الروبية الهندية الخليجية.
1971	- حصول البحرين على الاستقلال والأنضمام للأمم المتحدة.
1972	- البحرين تنضم إلى عضوية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتنمية وإعادة الإعمار.
1973	- تأسيس مؤسسة نقد البحرين بموجب مرسوم رقم 23 كخليفة لمجلس النقد. - حكومة البحرين تشتري 25% من أسهم بنك البحرين ليتغير الإسم إلى بنك البحرين الوطني - البحرين تنضم إلى عضوية المنظمة العربية لتصدير البترول.
1975	- مؤسسة نقد البحرين تصدر أول رخصة لوحدة مصرفية خارجية "افشور" وأخرى لشركة وساطة مالية. أول بنك افشور فتح أبوابه هو سيتي بنك والجميني ندرلاند بنك.
1976	- مجموعة شركات وساطة مالية عالمية تفتح أبوابها للعمل في البحرين ومنها مارشال وتلت أند رالي.
1977	- بنك الخليج الدولي يبدأ نشاطه في البحرين كأول بنك أفشور خليجي. - البحرين تصبح عضوا مؤسسا لصندوق النقد العربي. - تم اصدار القوانين المنظمة للحصول على رخصة مكاتب التمثيل من قبل مؤسسة نقد البحرين.
1978	- أول رخصة لبنك استثمار صدرت باسم شركة البحرين للاستثمار.

العـام	الحـــــدث
1978	- إصدار رخصة لأول مصرف إسلامي بحريني :"بنك البحرين الإسلامي".
1979	- السماح بفتح سوق للتعامل بالدينار البحريني مقابل اليورو. - أول إصدار للدينار البحريني بسندات اليورومني. - الدينار البحريني اصبح مرتبطا بحقوق السحب الخاصة.
1980	- الترخيص لبنك الإسكان وافتتاحه. - إفتتاح جمعية مصارف البحرين. - حصول المؤسسة العربية المصرفية على رخصة بنك أوفشور في البحرين.
1982	- المعهد النوعي للتدريب يبدأ أعماله.
1987	- مركز التدريب للمصرفيين تم تدشينه (تغير الأسم في 1989 إلى معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية).
1989	- تغيير مسمى الرئيس التنفيذي لمؤسسة نقد البحرين إلى محافظ. - انفستكورب تبدأ نشاطها كأول شركة استثمارية متخصصة. - إفتتاح المبنى الجديد لمعهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية. - تسجيل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية - أيوفي. - الترخيص لبنك البحرين للتنمية ومباشرة أعماله. - إدخال متطلبات المعايير الدولية والطلب من جميع الوحدات المرخصة بالتطبيق في 1992.
1992	- بنك البحرين الوطني يضيف خدمة التحويل الآلي من خلال نقاط البيع ولأول مرة.
1993	- مؤسسة نقد البحرين تصدر القوانين واللوائح المتعلقة بمقدمي خدمات الاستثمار والخدمات المالية الأخرى.
1994	- مؤسسة نقد البحرين تعلن تأسيس صندوق لحماية المودعين. - البدء في برنامج تخليص الشيكات آلياً.

العـــام	الحـــــدث
1996	– البحرين تصبح عضواً في المنظمة العالمية للتجارة. – البدء في تطبيق نظام الغرامات على الشيكات المرتجعة.
1997	– شاركت البحرين في المحادثات المتعلقة بالخدمات المالية لدى منظمة التجارة العالمية بما يخص القطاع المالي والبورصة.
1999	– توقيع أول عملية مهيكلة إسلامية لتمويل مشروع عقاري. – وفاة المغفور له صاحب العظمة المغفور له الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة وتسلم الملك حمد ولي العهد مقاليد الحكم.
2000	– الموافقة على تأسيس مجلس الخدمات المالية الإسلامية. – نجاح الاستعدادات لدخول الألفية 2000 من غير حوادث تذكر.
2002	– الدينار البحريني يخرج من نظام حقوق الصرف الخاصة ليرتبط بالدولار الأمريكي أملا في توحيد العملة في دول الخليج. – إدخال المتطلبات الرقابية المتحفظة للبنوك الإسلامية. – إصدار صكوك السلم (سندات خزينة إسلامية) وصكوك 5 سنوات إجارة من قبل مؤسسة نقد البحرين والذي يعتبر أول إصدار من نوعه على مستوى العالم. – البحرين تصبح مملكة والشيخ حمد بن عيسى آل خليفة يصبح ملك مملكة البحرين. – تأسيس المجلس الأعلى للمصارف الإسلامية. – مؤسسة نقد البحرين تتولى الرقابة على شركات التأمين وبورصة البحرين كأول دولة خليجية تعمل ذلك.
2003	– تأسيس مركز إدارة السيولة في البحرين.
2005	– أصدر مصرف البحرين المركزي ضوابط منح التمويل الاستهلاكي مقابل الدخل الشهري للأفراد.
2006	– تأسيس الشركة العالمية الإسلامية للتقييم. – بداية عمل مركز إدارة السيولة. – تأسيس صندوق تدريب الموارد البشرية من قبل المؤسسة وبمساعدة الحكومة. – تغيير مسميات رخص المصارف: من خدمات أفراد أو شركات إلى (مصارف تجزئة أو مصارف جملة) وتقليدية أو إسلامية.

العـــام	الحـــــــدث
2007	- أصدر مصرف البحرين المركزي توجيهات خاصة بصناديق الاستثمار الجماعية. - أصدر مصرف البحرين المركزي ميثاق أفضل الممارسات حول القروض الاستهلاكية ورسوم الخدمات المصرفية. - أصدر مصرف البحرين المركزي قرار رقم (1) لسنة 2007 بتحديد فئات الرسوم المستحقة عن التراخيص والخدمات التي يقدمها مصرف البحرين المركزي. - أصدر مصرف البحرين المركزي قرار رقم (49) لسنة 2007 بشأن الإفصاح عن البيانات المالية واجتماعات مجالس الإدارة للشركات المساهمة المدرجة. - أصدر مصرف البحرين المركزي لائحة رقم (1) لسنة 2007 بشأن الخدمات الخاضعة لرقابة مصرف البحرين المركزي.
2008	- أصدر مصرف البحرين المركزي توجيهات جديدة متعلقة بكفاية رأس المال والإفصاحات العامة المتعلقة بمتطلبات بازل 2 - أصدر مصرف البحرين المركزي توجيهات بشأن تعويض أصحاب القروض الاستهلاكية لأقساط التأمين المتبقية في حال الدفع المبكر أو طلب إضافة للقرض الحالي ووضع حدود قصوى لرسوم الدفع المبكر. - أصدر مصرف البحرين المركزي قرار رقم 31 لسنة 2008 بإصدار لائحة في شأن تنظيم السيطرة في البنوك طبقا للمادة 52 من قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية.
2009	- أصدر مصرف البحرين المركزي قرار رقم (23) لسنة 2009 بشأن تحديد الودائع . - اللوائح المنظمة للإجراءات في سجل التأمين لخبراء التأمين والوسطاء وممثلي شركات التأمين.
2010	- اللوائح المنظمة لتحديد الطلبات المتعلقة بممارسة التأمين في البحرين. - إصدار اللوائح المتعلقة بتنظيم إجراءات الودائع المحمية والاستثمارات غير المقيدة. - أصدر مصرف البحرين المركزي توجيهات تتضمن ميثاق مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن وزارة الصناعة والتجارة.

العـــام	الحـــــدث
2010	– أصدر مصرف البحرين المركزي توجيهات لتعزيز الإجراءات المتعلقة بحضور أعضاء مجلس إدارة المصارف لاجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العمومية. – أصدر مصرف البحرين المركزي توجيهات بشأن فرض غرامات مالية على البنوك غير الملتزمة بتسليم تقاريرها الدورية في مواعيدها المحددة.
2011	– أصدر مصرف البحرين المركزي توجيهات بخصوص متطلبات الموافقة المسبقة لعمليات التملك والاستثمارات الرئيسية في الأدوات الرأسمالية من قبل البنوك المرخصة محليا حسب متطلبات المبدأ الخامس من المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل. – أصدر مصرف البحرين المركزي توجيهات تتضمن تعديلات على حدود التعرضات الكبيرة للمصارف بالإضافة إلى استحداث قواعد جديدة تتعلق بالتعرضات المؤقتة الناجمة عن استثمارات المصارف في أصول تعتزم توريقها أو طرحها للمستثمرين. – أصدر مصرف البحرين المركزي قرار رقم 34 لسنة 2010 بإصدار لائحة في شأن نظام حماية الودائع وحسابات الاستثمار المطلقة طبقا للمادة 188 من قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية. – أصدر مصرف البحرين المركزي توجيهات بشأن تحديد مدة حفظ المعلومات الائتمانية المتعلقة بالأفراد المعسرين لدى شبكة البحرين الإلكترونية الوطنية للمعاملات المالية. – أصدر مصرف البحرين المركزي قرار رقم (43) لسنة 2011 بإصدار لائحة شروط منح الترخيص بتقديم الخدمات الخاضعة للرقابة طبقا للمادة 44 من قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية. – أصدر مصرف البحرين المركزي توجيهات جديدة خاصة بالحد الأدنى لمتطلبات التعامل مع شكاوى عملاء المرخص لهم. – أصدر مصرف البحرين المركزي توجيهات متعلقة بخدمة إخطار أو إبلاغ المعاملات المالية لعملاء بنوك التجزئة وشركات التمويل. – أصدر مصرف البحرين المركزي توجيهات خاصة بالإجراءات الاحترازية لدى البنوك وشركات التمويل المتعلقة بالخدمات المصرفية المقدمة عبر الإنترنت. – أصدر مصرف البحرين المركزي قرار رقم (59) لسنة 2011 بإصدار لائحة إجراءات رهن الأوراق المالية والحجز عليها وانقضاء الرهن. – اللوائح المنظمة لتكوين مجلس إدارة للاستثمارات والودائع غير المقيدة. – اللوائح المتعلقة بمنع منح تقديم خدمات استثمار. – اللوائح المتعلقة بدراسة العقوبات والغرامات التي يحق للمصرف المركزي أن يفرضها على المرخصين.

العـــام	الحـــــــدث
2012	- أصدر مصرف البحرين المركزي توجيهات متعلقة بكفاية رأس المال والإفصاحات العامة المتعلقة بمتطلبات بازل 2.5. - أصدر مصرف البحرين المركزي توجيهات خاصة بصناديق الاستثمار الجماعية تتضمن المبادئ الصادرة بهذا الخصوص من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية. - أصدر مصرف البحرين المركزي توجيهات حول الأوزان الترجيحية لمخاطر التمويلات التجارية في فصل كفاية رأس المال تعكس المتطلبات الصادرة بهذا الخصوص من قبل لجنة بازل للرقابة على المصارف. - أصدر مصرف البحرين المركزي قرار رقم 16 لسنة 2012 بشأن لائحة حظر تسويق الخدمات المالية في مملكة البحرين طبقا للمادة 42 من قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية. - أصدر مصرف البحرين المركزي قرار رقم (17) لسنة 2012 بشأن لائحة قواعد وإجراءات إدراج وتداول الأوراق والأدوات المالية في الاسواق المالية المرخص لها من قبل مصرف البحرين المركزي. - أصدر مصرف البحرين المركزي قرار رقم (27) لسنة 2012 بشأن مراجعة الجزاءات والتدابير الإدارية التي يمكن لمصرف البحرين المركزي يفرضها على المرخص لهم. - أصدر مصرف البحرين المركزي قرار رقم (33) لسنة 2012 بإصدار لائحة بشأن تحديد إجراءات البت في طلبات البنوك لتحويل الأعمال المصرفية في مملكة البحرين. - أصدر مصرف البحرين المركزي توجيهات جديدة حول إدارة المخاطر التشغيلية تعكس ما ورد في ورقة بازل الخاصة بتطوير وتحسين متطلبات المخاطر التشغيلية. - أصدر مصرف البحرين المركزي توجيهات جديدة لتعزيز متطلبات الإفصاح عن نسب الأرباح والفوائد والرسوم الأخرى المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية. - إصدار دليل إجراءات الترخيص - مرسوم بقانون (34) 2015. - مرسوم بتنظيم عمل شركات الاستثمار وشركات التأمين طبقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي.
2013	- أصدر مصرف البحرين المركزي توجيهات لإدارة المخاطر للبنوك الإسلامية تتضمن مبادئ إدارة المخاطر الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية بالإضافة إلى مبادئ إدارة المخاطر الصادرة عن لجنة بازل. - أصدر مصرف البحرين المركزي توجيهات لمعاملة حسابات الاستثمار المقيدة كوحدات في صناديق الاستثمار الجماعية.

العـــام	الحـــــدث
2013	- أصدر مصرف البحرين المركزي توجيهات جديدة بشأن الكفاءة والتدريب للبنوك. - أصدر مصرف البحرين المركزي توجيهات خاصة بشأن سياسات الأجور والمكافآت لدى البنوك تتضمن المبادئ والمعايير الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن سياسة الأجور والمكافآت وفقا لتوجيهات مجلس الاستقرار المالي.
2014	- مرسوم بخصوص تحديد رأسمال وأسهم شركات الودائع المحمية. - أصدر مصرف البحرين المركزي توجيهات تتضمن تعديلات على فصل "المتطلبات الاحترازية لتوحيد واستقطاعات رأس المال للبنوك الإسلامية تشمل وجوب مراقبة الشركات ذات الأغراض الخاصة التابعة للبنوك الإسلامية من قبل هيئة الرقابة الشرعية في تلك البنوك. - أصدر مصرف البحرين المركزي توجيهات جديدة خاصة بإشعار المصرف المركزي قبل فصل أي من الموظفين الذين يشغلون وظائف رقابية أو توقيف أنشطتهم وإبلاغ الموظف المعني بذلك. - أصدر مصرف البحرين المركزي توجيهات تتضمن تعديلات على الفصل الخاص بالجريمة المالية وذلك لتضمين توصيات مجموعة العمل المالي FATF المعدلة والصادرة عنها في فبراير 2012، في مجلد التوجيهات الاول والثاني والرابع (البنوك التقليدية والإسلامية والشركات الاستثمارية على التوالي). - أصدر مصرف البحرين المركزي قرار رقم (44) لسنة 2014 بإصدار لائحة المقاصة بموجب عقد السوق. - مرسوم بخصوص الشروط والأحكام المتعلقة بخدمات الوصاية. - مرسوم بخصوص تحديد رأسمال شركات الودائع المحمية.
2015	- البدء بتطبيق متطلبات لجنة بازل 3. - أصدر مصرف البحرين المركزي وحدة كفاية رأس المال للبنوك التقليدية والإسلامية بصورتها النهائية وذلك حسب متطلبات بازل 3. - أصدر مصرف البحرين المركزي قرار رقم (20) لسنة 2015 بإنشاء مجلس مركزي للرقابة الشرعية. - أصدر مصرف البحرين المركزي قرار رقم (23) لسنة 2015 بشأن شروط وإجراءات الحصول على موافقة المصرف المركزي للمرشحين لعضوية مجلس إدارة المرخص له أو لشغل أي من وظائفه التنفيذية. - أصدر مصرف البحرين المركزي قرار رقم (28) لسنة 2015 بشأن تنظيم مزاولة نشاط أمين حساب مشروع التطوير العقاري.

العـــام	الحـــــــدث
2015	- أصدر مصرف البحرين المركزي توجيهات خاصة بتضمين مبادئ سلوك الأعمال الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية في فصل "سلوكيات الأعمال والسوق" الخاص بالبنوك الإسلامية. - تم إصدار مرسوم بقانون رقم (34) لسنة 2015 بتعديل بعض أحكام قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية الصادر بالقانون رقم (64) لسنة 2006. - مرسوم بخصوص شروط تأسيس شركات الودائع المحمية. - مرسوم بخصوص المستندات المطلوبة لتأسيس صندوق الوصاية والتعديلات اللاحقة عليه. - مرسوم بشأن تأسيس شركات استثمار مشاركة محدودة الملكية. - مرسوم بتحديد الرسوم الخاصة بتأسيس الشركات المحمية.
2016	- الترخيص لتأسيس شركة البحرين للمقاصة - التابعة والمملوكة لبورصة البحرين. - أصدر مصرف البحرين المركزي توجيهات جديدة خاصة بتقديم الخدمات المصرفية للعملاء من ذوي الاحتياجات الخاصة. - أصدر مصرف البحرين المركزي المتطلبات المتعلقة بالإفصاح العام وفقا لبازل 3. - أصدر مصرف البحرين المركزي قرار رقم (20) لسنة 2016 في شأن تنظيم مزاولة نشاط أمين حساب مشروع التطوير العقاري. - أصدر مصرف البحرين المركزي قرار رقم (3) لسنة 2016 بشأن تشكيل مجلس مركزي للرقابة الشرعية. - أصدر مصرف البحرين المركزي توجيهات خاصة بتعهيد الخدمات التي تتضمن معلومات خاصة للبنوك وشركات التمويل.
2017	- أصدر مصرف البحرين المركزي توجيهات جديدة خاصة بالحوسبة السحابية. - أصدر مصرف البحرين المركزي توجيهات جديدة خاصة بالبيئة الرقابية التجريبية. - أصدر مصرف البحرين المركزي فصل جديد حول الحوكمة الشرعية للبنوك الإسلامية. - أصدر مصرف البحرين المركزي توجيهات جديدة خاصة بالتمويل الجماعي لغايات الإقراض والتملك (التمويل التقليدي والإسلامي). - أصدر مصرف البحرين المركزي قرار رقم (33) لسنة 2017 بشأن رأسمال وأسهم نواة وخلايا شركة الخلايا المحمية.

العـــام	الحـــــدث
2017	– أصدر مصرف البحرين المركزي قرار رقم (32) لسنة 2017 بشأن شروط وإجراءات تأسيس شركة الخلايا المحمية وإنشاء خلاياها أو تحويل شركة قائمة إلى شركة خلايا محمية. – أصدر مصرف البحرين المركزي قرار رقم (31) لسنة 2017 بشأن المستندات والبيانات اللازمة لتسجيل العُهدة أو أي تحديث يطرأ عليها. – أصدر مصرف البحرين المركزي قرار رقم (13) لسنة 2017 بشأن شروط الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي على إنشاء شركات الاستثمار المحدودة. – أصدر مصرف البحرين المركزي قرار رقم (12) لسنة 2017 بشأن الشروط الواجب توافرها في الشريك المتضامن في شركات الاستثمار المحدودة. – أصدر مصرف البحرين المركزي قرار رقم (1) لسنة 2017 بتحديد الرسم المستحق عن طلب إنشاء شركة خلايا محمية أو تحوّل شركة قائمة إلى شركة خلايا محمية. – الترخيص لتأسيس شركة البحرين للمقاصة – التابعة والمملوكة لبورصة البحرين.
2018	– أصدر مصرف البحرين المركزي المتطلبات المتعلقة بالسيولة حسب بازل 3. – أصدر مصرف البحرين المركزي المتطلبات المتعلقة بنسب الرافعة وفقا لبازل 3. – أصدر مصرف البحرين المركزي فصولا جديدة خاصة بإدارة المخاطر حسب المعايير الصادرة عن مجلس الاستقرار المالي ولجنة بازل. – أصدر مصرف البحرين المركزي توجيهات جديدة حول الخدمات المصرفية المفتوحة. – أصدر مصرف البحرين المركزي توجيهات جديدة بشأن وضع سقف على بعض أنواع الرسوم على الخدمات المالية ذات الطابع الموحّد لعملاء بنوك التجزئة. – أصدر مصرف البحرين المركزي توجيهات جديدة بشأن التدقيق الداخلي لكل البنوك. – أصدر مصرف البحرين المركزي توجيهات خاصة بشأن احتساب الغرامات المالية على مخالفات المرخص لهم. – أصدر مصرف البحرين المركزي قرار رقم (1) لسنة 2018 بتعديل بعض أحكام القرار رقم (40) لسنة 2016 بشأن الرسوم المفروضة على تسجيل العهد المالية والترخيص لأمناء العهد. – أصدر مصرف البحرين المركزي قرار رقم (32) لسنة 2018 بعض أحكام اللائحة رقم (1) لسنة 2007 بشأن الخدمات الخاضعة لرقابة مصرف البحرين المركزي.

العـــام	الحـــــــدث
2018	- مرسوم بخصوص الشروط والأحكام المتعلقة بخدمات الوصاية. - أصدر مصرف البحرين المركزي قرار رقم (33) لسنة 2018 بشأن شروط وإجراءات الترخيص بمزاولة نشاط أمين العهدة.
2019	- أصدر مصرف البحرين المركزي توجيهات جديدة بشأن مشغلي منصات الأصول المشفرة. - أصدر مصرف البحرين المركزي توجيهات جديدة خاصة بخدمات الاستشارة المالية الرقمية. - أصدر مصرف البحرين المركزي توجيهات جديدة خاصة بوسطاء التأمين عبر المنصات الإلكترونية. - أصدر مصرف البحرين المركزي توجيهات خاصة بمعاملات الدفع بدون الاتصال (لاتلامسية) (NFC). - أصدر مصرف البحرين المركزي المتطلبات المقترحة للبنية التحتية لنقاط البيع (POS). - أصدر المصرف متطلبات جديدة خاصة بوظيفة الالتزام في البنوك. - إصدار النسخة المعدلة من دليل البحرين لحوكمة الشركات 2018.

تجدون أدناه القرارات والتوجيهات الصادرة من قبل مصرف البحرين المركزي لشركات التأمين: (قطاع التأمين)		
1	قرار رقم 15 لسنة 2009 بإصدار لائحة بشأن تحديد إجراءات البت في طلبات تحويل أعمال المرخص لهم بمزاولة أعمال التأمين في مملكة البحرين طبقا للمادة 66 ، 67 من قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية.	أبريل 2009
2	قرار رقم 11 لسنة 2009 بإصدار لائحة شروط وإجراءات القيد في سجلات خبراء ووسطاء التأمين وممثلي شركات التأمين وذلك وفقا للمادة 74 من قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية وتضمينها في مجلد التوجيهات الثالث الخاص بشركات التأمين.	يوليو 2009
3	توجيهات تتضمن ميثاق مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن وزارة الصناعة والتجارة.	يناير 2011
4	قرار رقم 43 لسنة 2011 بإصدار لائحة شروط منح الترخيص بتقديم الخدمات الخاضعة للرقابة طبقا للمادة 44 من قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية.	سبتمبر 2011
5	توجيهات خاصة بالحد الأدنى لمتطلبات التعامل مع شكاوى عملاء شركات التأمين.	أكتوبر 2011
6	توجيهات خاصة بأموال المتعاملين مع وسطاء التأمين.	أبريل 2012
7	قرار رقم 16 لسنة 2012 بشأن لائحة حظر تسويق الخدمات المالية في مملكة البحرين طبقا للمادة 42 من قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية.	يونيو 2012
8	توجيهات بشأن فرض غرامات مالية على شركات التأمين غير الملتزمة بتسليم تقاريرها الدورية في مواعيدها المحددة.	أكتوبر 2012
9	تعزيز الإطار التشغيلي وإطار الملاءة لقطاع التكافل وإعادة التكافل.	أبريل 2014
10	قرار رقم (27) لسنة 2015 بإصدار لائحة تنظيم السيطرة في الشركات الاستثمارية وشركات التأمين طبقاً لأحكام قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية الصادر بالقانون رقم (64) لسنة 2006	مايو 2015

إصدار مجلد التوجيهات الخامس الخاص بالشركات المتخصصة كالتالي:		
1	الفصول الخاصة بشركات الصرافة	أكتوبر 2010
2	الفصول الخاصة بمكاتب التمثيل	ديسمبر 2010
3	الفصول الخاصة بالشركات التي تقدم خدمات إدارية	مايو 2011
4	الفصول الخاصة بشركات التمويل التقليدية والإسلامية	المرحلة الأولى – يناير 2013 المرحلة الثانية – يناير 2014
5	الفصول الخاصة بأمناء العهد	المرحلة الأولى – أبريل 2013
6	الفصول الخاصة بمؤسسات التمويل متناهي الصغر	يناير 2014 – يوليو 2014

إصدار مجلد التوجيهات السادس الخاص بأسواق رأس المال كالتالي:		
1	الفصل الخاص بالأسواق والبورصات	أكتوبر 2008
2	فصل الدمج والاستحواذ وإعادة شراء الأسهم	ديسمبر 2008
3	فصل التعاون وتبادل المعلومات مع السلطات الأجنبية	فبراير 2009
4	فصل منع التلاعب وإساءة التعامل مع السوق	أبريل 2009
5	فصل قواعد المقاصة والتسوية والإيداع المركزي	أبريل 2009
6	فصل مراقبة السوق والتحقيق والإنفاذ	أكتوبر 2009
7	فصل وسطاء وممثلي السوق	نوفمبر 2009
8	فصل قواعد حل الخلافات، والتحكيم والإجراءات التأديبية	يونيو 2010
9	فصل قواعد مكافحة غسيل الأموال والجريمة المالية	أكتوبر 2010
10	فصل الضوابط عالية المستوى (الحوكمة)	يوليو 2011
11	فصل طرح الأوراق المالية	ديسمبر 2013

ملاحظات: الجدول أعلاه يبين الأحداث الرئيسية لتطور قطاع المصارف في البحرين من 1919-2019 وليس بالضرورة يغطي كل الأمور التي كان القطاع مسرحا لها في الفترة المذكورة.

الكتاب يحتوي على معلومات أشمل عن ما يتعلق بأمور المصارف بمختلف أنواع رخصها وكذلك شركات التأمين بمختلف فروع الرخص والتخصص

الاصدار الأول للدينار البحريني 1965م

























الإصدار الأول للمسكوكات النقدية المعدنية 1965م



الصفحة على اليمين

في العام 1965م تولى مجلس نقد البحرين عملية إصدار الدينار البحريني بموجب المرسوم الأميري بقانون رقم 6 مالية لسنة 1964م ويبلغ عدد فئات الإصدار الأول للدينار البحريني الورقي ست فئات تبدأ بفئة المائة فلس وتنتهي بفئة عشرة دنانير

هذه الصفحة

في العام 1965م تولى مجلس نقد البحرين عملية إصدار الدينار البحريني بموجب المرسوم الأميري بقانون رقم 6 مالية لسنة 1964م ويبلغ عدد فئات الإصدار الأول للمسكوكات المعدنية للدينار البحريني ست فيئات تبدأ بفئة الفلس الواحد وتنتهي بفئة مائة فلس

الإصدار الرابع للدينار البحريني 2006م





















الإصدار الثاني للمسكوكات النقدية المعدنية 2011م



الصفحة على اليمين

مجموعة من إصدارات النقد الورقي لفئات مختلفة تم إصدارها من قبل مصرف البحرين المركزي منذ تولي حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين في عام 1999م حتى عام 2018م ويبلغ عدد فئات الإصدار للدينار البحريني الورقي خمسة فئات تبدأ بفئة النصف دينار وتنتهي بفئة العشرين دينار

هذه الصفحة

بعض المسكوكات المعدنية بمختلف الفئات التي تم صكها وإصدارها من قبل مصرف البحرين المركزي منذ تولي حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين ويبلغ عدد فئات إصدار المسكوكات المعدنية للدينار البحريني خمسة فيئات تبدأ بفئة الخمسة فلس الواحد وتنتهي بفئة مائة فلس





هذا الكتاب

يروي هذا الكتاب حكاية مئة عام من عمر القطاع المصرفي والمالي في مملكة البحرين. البداية كانت متواضعة، لكنها في الوقت ذاته، كانت بمثابة البذرة التي عندما نالت الرعاية التي تستحقها، نمت وأورقت وأعطت، فنعمت البحرين بخيراتها. استهل القطاع المصرفي البحريني رحلته بخطوة واحدة، لكنها كانت راسخة على طريق طويلة لم تكن ممهدة، بل كانت مليئة بالمخاطر والتحديات، وبما حملته من مفاجآت. ثمرة رخصة المصرف الأول هي منظومة مصرفية متكاملة، تحتضن في ثناياها خدمات مصرفية متنوعة تبدأ بالتقليدي، وتعرج على الإسلامي، قبل أن تحط رحالها عند مطلع التقنية المالية بمقاييسها المعاصرة المتطورة.

تميز هذا النظام المصرفي عن سواه، بفضل الحاضنة التي رعته، بقوانينها المرنة التي لبت حاجات الماضي، وتفاعلت مع متطلبات الحاضر، وتهيأت لمقدمات المستقبل. هذا ما تقوله محتويات كتاب "القطاع المصرفي البحريني في 100 عام"، حينما وثق وقائع نيل أول مصرف حديث رخصة حقه في ممارسة أعماله في البحرين في أواخر العقد الثاني من القرن العشرين. وقد أسهب الكتاب في رصد نشوء الحركة المصرفية الإسلامية في أواخر السبعينيات من القرن الماضي، التي حولت البحرين إلى أهم مركز لها في منطقة الشرق الأوسط، إن لم يكن في العالم. وقد استطرد الكتاب في وصف قنوات تفاعل مكونات النظام البيئي المالي في البحرين ساعدها على تأدية وظائفها بالتأني المطلوب، والمرونة المحسوبة، والكفاءة الطموحة.

تتكامل تلك المقومات كافة كي تؤسس محصلتها النظام المصرفي والمالي الذي ينعم به المقيم في البحرين قبل سكانها الأصليين. وهذا ما يثبته التنامي المطرد في عدد وأنواع المؤسسات التي تؤدي خدماتها من البحرين، لكنها تصل إلى أسواق العالم، متفاعلة بالجدارة المطلوبة، والطواعية الضرورية التي تؤهلها للمزج المبدع، الخلاق، بين ما هو محلي، وإقليمي، ودولي على حد سواء.

هذا ما يمد البحرين، وهو ما تفصح عنه مادة هذا الكتاب، بتاريخ مصرفي غني، وحاضر مالي كفؤ، ومستقبل تقني واعد.

وهذا بدوره، وهو ما تثبته فصول الكتاب، عزز من مكانة البحرين في أسواق المال والأعمال، بما يتطلبه ذلك الحضور من المحافظة على الأداء الحالي، وضمان النمو المقبل، والتهيؤ لصيانة الاستمرارية المطلوبة.

BAB
جمعية مصارف البحرين
Bahrain Association of Banks

100
A Century of Banking
قرن من الخدمات المصرفية